إيتراك للطباعة والنشر و التوزيع

التنظير السوسيولجي للدولة والمجتمع

تأليف
مشحن زيد محمد التميمي

قدم له
أ.د. أحمد عبد الله زايد
أستاذ علم الأجتماع السياسي
كلية الأداب - جامعة القاهرة

إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

التنظير السوسيولوجي

للدولة والمجتمع

دراسة لأجهزة الدولة الايدولوجية

التنظير السوسيولوجي

للدولة والمجتمع

دراسة لأجهزة الدولة الايدولوجية

من ١٩٥٨ - ٢٠٠٧

تأليف

مِشْحِن زيد محمد التميمي

قدم له

أ.د. أحمد عبد الله زايد

أستاذ علم الاجتماع السياسي - كلية الآداب - جامعة القاهرة

٢٠١٤

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر

إعداد/ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

محمد ، مشحن زيد.

التنظير السوسيولوجي للدولة والمجتمع .

تأليف / مشحن زيد محمد

ـ ط ١ ـ القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣. ص ؛ سم

تدمك ٨ ٢٦٧ ٣٨٣ ٩٧٧ ٩٧٨

١ – علم الإجتماع.

أ ـ العنوان.

اســم الكتــاب: التنظير السوسيولوجي للدولة والمجتمع

اســم المؤلــف: د/ مشحن زيد محمد

رقــم الطبعــة: الأولى

الســـنة: ٢٠١٣

رقــم الإيــداع: ٢٠١٢/٢٢٦٣٩

الترقــيم الــدولي: ٨- ٢٦٧- ٣٨٣- ٩٧٧ - ٩٧٨

اســم الناشــر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

العنــــوان: ١٢ش حسين كامل سليم – ألماظة – مصرالجديدة

المحافظــــة: القاهرة

التليفــــون: ٢٤١٧٢٧٤٩

اســم المطبعــة: الدار الهندسية

العنــــوان: زهراء المعادي – المنطقة الصناعية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

[سورة المجادلة : الآية ١١]

الإهــداء

إلى سكني ومودتي ورفيقة رحلتي ...... زوجتي،

إلى قرة عيني .... موسى

إلى أسرتي... العمة عالية ... شقيقاتي ...

وفاءً ومحبة وعرفاناً بالجميل

مشْحِه

مقدمة

أ.د. أحمد عبد الله زايد
أستاذ علم الاجتماع السياسي – كلية الآداب –
جامعة القاهرة

احتلت دراسات الدولة في علم الاجتماع السياسي مكانة بارزة، خاصة في الفترة الممتدة من بداية ثمانينات القرن الماضي وحتى نهاية القرن. ولقد ساهمت دراسات الدولة في فهم أعمق لعلاقة الدولة والمجتمع، وتركيب النخب السياسية، ودور المجتمع المدني، ودور العولمة في تفكيك أوصال الدولة أو خلق أُطر جديدة للسيادة والتحكم من قبل الدولة. ومن أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير دور الايديولوجيا في صياغة استراتيجية الدولة في الحكم ودور الخطاب السياسي الذي تنتجه النخب السياسية من ناحية والمثقفون التابعون للدولة من ناحيةٍ أخرى في تأسيس شرعية الدولة وتدعيم أركانها في الحكم.

إن موضوع الايديولوجيا قد أصبح موضوعاً هاماً منذ أن نشر التوسير مقالة الشهيد عن الاجهزة الايديولوجية للدولة. ومنذ أن نشر الحوار بين عالم الاجتماع البريطاني رالف ميلباند وعالم الاجتماع الفرنسي بولنتيزاس حول دور الدولة ووظائفها في المجتمع الرأسمالي، وحول مدى الاستقلالية التي تتمتع بها الدولة في إدارتها لشئون المجتمع. ولقد كان لهذا الاهتمام بموضوع الدولة والايديولوجيا صدى في العالم العربي الذي تجسد في نشر سلسلة من الدراسات حول الدولة والمجتمع في الوطن العربي، تم رعايتها ونشرها من خلال مركز دراسات الوحدة العربية. وإنعكس هذا الاهتمام أيضاً في نشر عدد من الدراسات والمقالات حول الدولة ووظائفها وادوارها في عدد من البلدان العربية (راجع كتابنا حول الدولة بين نظريتي التحديث والتبعيّة، الطبعة الثانيــة، دار نهضة

مصر، ٢٠٠٨). ورغم أن هذا الاهتمام بقضية الدولة قد ظل مستمراً بشكل أو بآخر، إلا أن زخمه قد تراجع في السنوات الاخيرة في مقابل الاهتمام بموضوعات أخرى كالمجتمع المدني وقضايا المرأة والثقافة وغيرها من الموضوعات.

ومن هنا فإن إهتمام الدكتور مشحن التميمي بموضوع الدولة، خاصة درس الدور الذي تلعبه الأجهزة الايديولوجية في إعادة انتاج الحكم والشرعية والسيطرة السياسية، قد جاء في موعده لإعادة إحياء دراسات الدولة والعمل على فهم ديناميات عمل الاجهزة الايديولوجية وعلاقتها بإعادة انتاج النظم السياسية العربية. ولقد طبق دراسته على العراق. وفي ذلك دلالة هامة مفادها أن تطور الدولة في العراق قد شهد تقلبات عديدة، وقدم نماذج ذات دلالة في علاقة الايديولوجيا بالسياسة والمجتمع. وإن درس هذه العلاقة يقدم لنا دروساً نظرية وامبيريقية مفيدة في فهم الاحوال المعاصرة للدولة لا في العراق فقط، بل في دول عربية عديدة. لقد بذل الدكتور مشحن التميمي جهداً متميزاً في التتبع الجينولوجي لبنية الدولة في العراق، والتقلبات التأريخية الكبرى التي ساهمت في تحولها، والدور الذي لعبته الاجهزة الايديولوجية للدولة في إرساء دعائم الاستقرار السياسي أو السيطرة السياسية أو حتى التحول السياسي. أننا هنا بصدد بنية تتحرك عبر الزمن وتتحرك معها أيضاً الاستراتيجيات والاليات المستخدمة في الحكم. حقيقة ان من محاولة فهم هذا التحول وتلك الحركة في البُنية الاجتماعية والسياسية لهُوَ أمر صعب، فالباحث هنا أشبه بالمكتشف الذي يتحول عبر التأريخ يلملم الحقائق من هنا وهناك من أجل فهم أعمق لجوهر الاشياء.

وأحسب أن الدكتور مشحن قد وُفق كثيراً في هذا الدرس. فقد تغلب على كثير من المصاعب التي واجهته، كما إستطاع أن يتوصل إلى افكار جديدة واطروحات جديدة سوف يكتشفها القارئ الذي يطلع على هذا العمل.

ولقد سعدت بالعمل مع الدكتور مشحن في رحلته هذه مشرفاً على العمل ومتابعاً لتطوره، وعشت معه مشكلاته ونجاحاته. ولقد كان مثالاً للباحث المجتهد، فهو دائم البحث عن الحقيقة، دائم البحث عن المعرفة، لايركن إلى الافكار الثابتة المستقرة بقدر ما يبحث عن الافكار الجديدة المستنيرة. وفضلاً عن هذا كله فإنه رجل دمث الخلق، محب للحياة والعلم والقراءة، وهي سمات لاشك أنها تؤهله مع سماته العلمية المتميزة؛ لان ينتج لنا في المستقبل بحوثاً متميزة، وأن يسهم في تربية الاجيال الجديدة التي تسهم في بناء العراق الجديد.

القاهرة في ٢٠١٢/٠٨/٢٥

أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع السياسي

كلية الآداب - جامعة القاهرة

المقدمة

لم يحظَ موضوع من موضوعات العلم الاجتماعي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، باهتمام مثلما حظي موضوع «الدولة»، وقد بدأ هذا الاهتمام بدراسة الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكنه ما لبث أن تحول إلى الاهتمام بدراسة الدولة في العالم الثالث، حيث اكتشف الباحثون أن تحليلاً لنظم الدولة في أي منهما (تعني العالم الرأسمالي المتقدم والعالم الثالث) لا بد أن يؤدي بالضرورة إلى الآخر، حيث ونجحت الدراسات إلى حد بعيد في تطوير الأطروحات القديمة حول الدولة، فانقلبت هذه الأطروحات رأساً على عقب خلال عقدين من الزمان تقريباً، ولم يكن الاهتمام بالدولة وليد اعتبارات أكاديمية فحسب، بل كان - بالقدر نفسه - وليد اعتبارات بنائية ترتبط بالدور المتعاظم للدولة في تنظيم شئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وفي تنظيمها وضبطها لكثير من أشكال التفاعل بين الأفراد والجماعات، وعلى الرغم من اختلاف المجتمعات في مدى هذا الدور المتعاظم للدولة ونطاقه، فإننا لا نكاد نصادف مجتمعاً مدنيًا استطاع أن يحيد دور الدولة، أو أن يوازنه على الأقل.

لقد جاء اهتمام باحثي التبعية بالدولة في إطار الانتقادات العديدة التي وجهها هؤلاء إلى الدراسات الغربية حول المجتمعات النامية، وفي إطار تناول قضايا التخلف والتنمية وعلاقات السيطرة - التبعية في بلدان العالم الثالث بصفة عامة.

وإذا كان موضوع الدولة أصبح مثار اهتمام كافة المشتغلين في حقل العلوم الاجتماعية عموماً، وعلم السياسة بفروعه المختلفة على وجه الخصوص، فإن هذا الاهتمام ينبغي أن ينسحب على الدولة في إطار دراسة العلاقات الدولية من زاوية ، دور آليات التبعية الدولية في النظام العالمي الراهن من جانب، وتأثير القوى الأجنبية التقليدية من الناحية التاريخية من جانب آخر، في تطور أنماط الدولة المعاصرة في العالم الثالث في سياساتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تجاه

المجتمع الذي تؤدي فيه أدوراها ووظائفها المختلفة، ولا يتسع المقام للإحاطة بموضوع الدولة وتطور الاهتمام به تاريخيًا، وحتى الوقت الراهن، ومن هنا يدور الجانب النظري من الدراسة حول الاتجاهات الحديثة في دراسة الدولة في إطار المدارس الفكرة الكبرى (الماركسية والمارسكية الجديدة، النظريات الليبرالية الغربية الجديدة، ونظريات التبعية، ثم كتابات الباحثين العرب)، مع التركيز ــ في إطار ذلك ــ على دور المتغيرات الخارجية في تطور الدولة في المجتمعات النامية وتفاعل هذه المتغيرات مع الديناميات الداخلية، ويستدعي ذلك ــ بطبيعة الحال إثارة تساؤلات رئيسية حول هذه الدولة من قبيل: ما مفهوم الدولة والمجتمع، والأجهزة الايديولوجية وكيف عرفهما الفكر السياسي المعاصر؟ وكيف أسهمت المداخل النظرية السوسيولوجية في تفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع في العالم الثالث وفي العراق المعاصر؟ ومن الناحية التاريخية: فالسؤال هو: هل نشأت الدولة العراقية الحديثة نتيجة عوامل وتطورات داخلية، أم نتيجة عوامل خارجية، أم لكليهما معاً؟ وهل شكلت الثورات والانقلابات اتجاهاً فكريًا معيناً لمفهوم الدولة؟ وما هي السمات التي اتسمت بها الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق كالمركزية، والديكتاتورية؟ وبناء على ذلك، يثور تساؤل مهم آخر حول كيفية توظيف الدولة في العراق الجمهوري أجهزتها الإيديولوجية لفرض أنماط من القيم السياسية والاجتماعية التي تخدم بقاءها في السلطة؟ وما الدور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي لعبته الدولة في المجتمع العراقي آنذاك؟ وفي هذا الخصوص يثور تساؤل آخر حول التغير الذي أصاب الدولة والمجتمع والأجهزة الأيديولوجية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ ، وما بعدها؟.

ويتناول الباحث كذلك -في الجانب النظري لهذه الدراسة- الدولة كحقيقة سياسية واجتماعية، ويعني هذا أنها لا تعد فقط مجرد مفهوم قانوني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسيادة من الداخل والخارج.

إن إنشاء مؤسسات دولة بإرادة أجنبية لا يعرقل قدرة أبناء البلد على تطوير مؤسسات فاعلة فحسب، بل يبعث على شيوع حالة من الركود الثقافي والفكري، لا تشجع على البحث عن آليات تسد حاجات المجتمع وتحل مشكلاته. فالطريقة التي يتم التعرف بها على هذه الأشكال تكون أحياناً أهم من الحصول عليها، فكلما كان هناك اشتراك فعلي لأكبر عدد ممكن من السكان ضمن عملية واسعة لإجراء المشورة وتبادل وجهات النظر والمشاركة في وضع القواعد المؤسسية، كلما امتلكت المؤسسات الوليدة قدرة أكبر على إحلال السلام واكتساب المشروعية، كما أن شعوراً بالملكية ينشأ تجاه هذه المؤسسات، ناجم عن المشاركة الواسعة في بنائها. ونتيجة لانهيار مؤسسات الدولة وتداعيات ذلك الانهيار على حياة العراقيين ومستقبلهم كان ذلك دافعاً قويًّا لدراسة الموضوعات التي تمت بالصلة لكل ما يتعلق بالدولة من نظريات، والظروف المصاحبة لنشأة الدولة في العراق، مروراً بديناميات تفاعلها مع المجتمع. وهو ما أعطى للدولة سماتها العامة، أملاً في أن يتسنى لكل المهتمين بشؤونها تجاوز الصعوبات التي اعترضتها، والتحديات والفرص المتاحة لإعادة بنائها بعد مرور أكثر من عشرة عقود على تأسيسها.

إن موضوع الدولة في الوطن العربي قد حظى باهتمام علمي واسع، بدءاً من تناول النظريات المطروحة لدراستها والتعرف على مسيرة تطورها في مجتمعات متقدمة، ومن دراسة ديناميكيات عملها في المجتمعات التي تعرفت حديثاً إليها، ونخص بالذكر هنا مشروع مركز دراسات الوحدة العربية، الذي كان سباقاً في هذا المجال، وذلك عندما حاول أن يعيد الدولة إلى مكانها المركزي الصحيح، عبر الاهتمام بعلاقتها بالمجتمع، فالدولة في العراق حظيت بمجموعة دراسات تجاوزت الشكل القانوني والمؤسسي، إلى الغوص عميقاً في علاقات الإنتاج وعلاقتها بالدولة، والتشكيلات الطبقية ودورها في تحديد شكلها العام.

ونذكر -على سبيل المثال- هنا أهم الدراسات التي اهتمت بالدولة في العراق مثل: دراسة حنا بطاطو، وعصام الخفاجي ومجيد خدوري. وكانت دراسة علي الوردي من الدراسات التي سلطت الضوء على الجانب الاجتماعي المتعلق بسلوك مواطنيه وبناهم الثقافية والفكرية والاجتماعية.

وقد سعينا من خلال هذا الجهد البحثي المتواضع، أن نكون مقارنة بين عمل المؤسسة وتحركاتها الاجتماعية.

وفي محاولة للوقوف على الأسباب التي وسمت الأجهزة الأيديولوجية للدولة العراقية، والقائمين على إدارتها ونظام عملها، بسمات محددة، ولقد اعتمد الباحث في دراسته على عدة مناهج منها: المنهج البنائي التاريخي الذي اهتم بطبيعة البناء الاجتماعي انطلاقاً من السياق التاريخي بمحدداته الداخلية والخارجية، وسوف يستخدم هذا المنظور من خلال بحث تطور التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية الرئيسية، أو الفاعلة بعامة، والفئة الاجتماعية المسيطرة على مقدرات البلاد بخاصة، وفي إطار ذلك ندرس مؤثرات هذا التطور في تغيير وضعية الدولة، وشكل السلطة في ضوء تفاعل العوامل الخارجية والداخلية، كما تم الاستعانة بمنهج التحليل النظمي وفيه يتم التعامل مع الدولة كنظام لمؤسسات تعمل تحت تأثير العوامل الجغرافية، والتكوينات الطبقية والبنى التقليدية، وكذلك متغيرات البيئة الدولية.

وتم الاستناد كذلك إلى منهج التحليل الطبقي الذي مارس دوره في تبديد الغلالة الرومانسية عن الدولة. وذلك عندما نظر لحركة المؤسسات كانعكاس للطريقة التي تشكلت فيها بنى المجتمع التقليدية والحديثة، وكان للمنهج الوظيفي حصته في شرح دور آلية التوظيف في حركة التغير الاجتماعي، عندما استخدمتها قوى المجتمع في تغيير موقعها من سلم الهرم الاجتماعي، وفضلاً عما تقدم، فقد استعان الباحث بالمنهج المقارن، ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين

الأفكار السياسية المتعلقة بالدولة في مراحلها المختلفة، وغيرها في البلدان العربية بصفة عامة، والدولة العراقية بصفة خاصة، فضلاً عن مراحل التطور الفكري لمفهوم الدولة العراقية من بداية تكوينها ككيان سياسي حتى الوقت الحاضر.

وترتبط الأدوات التحليلية والمناهج النظرية ارتباطاً كبيراً بدرجة تقدم المجتمعات، فالمنهجان البنائي والنظمي يعكسان الدرجة التي ترتبط بها مؤسسات الدولة بغايات المجتمع، وضمن رؤية مقارنة لطريقة تشكيل مؤسسات الدولة، وأدائها في إطار علاقتها بالمجتمع العراقي.

كما تضمنت هذه الرؤية المقارنة دراسة عملية بناء الدولة في العراق ونشأتها في ظروف الاحتلال البريطاني، ومن ثم في ظروف الاحتلال الأمريكي الراهن. واستجابة لمتطلب التكيف الذي يفترض أن تتمتع به المؤسسة حتى تتمكن من مواكبة التغيرات الاجتماعية والاستجابة لها، فهي جزء من مسيرة التفكير بالدولة، ومستوياته، والهدف، والتطور والغاية، كما يجري توضيحه من خلال صفحات هذه الدراسة.

لم تصل الدولة في الوطن العربي عموماً والعراق تحديداً إلى غايتها في أن تكون ملبية لحاجات المجتمع وأهدافه، وربما كان ذلك هو أحد الأسباب التي واجهت عملية استعارة المناهج الأجنبية، وتطبيقها على الدولة في العراق، وبخاصة في اختيار المنهج الأفضل للدراسة والتحليل، ولقد حاول الباحث توضيح مجموعة من الحقائق. لعلها تدفع إلى التشجيع إلى إجراء المزيد من الدراسات حول الدولة، والأجهزة الأيديولوجية، وبخاصة التركيز على إمكانية تجاوز العقبات، ووضع الحلول لها.

وتأسيساً على ما تقدم فقد قسم الكتاب إلى أربعة فصول، استهلها الباحث **بفصل أول:** سلط الضوء فيه على مفاهيم الدراسة التي تعد أمراً ضرورياً في

الدراسة؛ لأنها توجه الباحث من خلال تحديدها للمنظور، وتعيينها نقطة الانطلاق، بوصف أن المفاهيم يمكن أن تؤسس علاقات بينها، وبغيرها يصبح البحث ضحلاً، بغض النظر عن دقة الاستنتاجات التالية، بما يفيد تحديد المفهوم في أداء وظائف رئيسية متعددة منها: توضيح المعطيات التي تندرج تحت المفهوم، ونجاح المفهوم في تحديد معطياته الأساسية، وقد يفيد في إزالة كثير من الغموض المتضمن في نص النظريات.

وسعينا من خلال **الفصل الثاني** تناول التنظير السيوسيولوجي للدولة والمجتمع، في إطار النظريات الماركسية، والوظيفية التقليدية باختصار.

ثم ينتقل الباحث إلى تحليل الاتجاهات والكتابات الجديدة التي دفعت بموضوع الدولة إلى الإمام، وشاعت في الستينيات والسبعينيات خاصة، وكان ذلك في إطار الجدل النظري والعملي حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، حيث قاده اتجاه الماركسية الجديدة (لويس التوسير)، (نيكوس بولانتزاس)، و«رالف ميليباند»، وذلك على سبيل المثال، وقاموا بتطوير أفكار «أنطونيو جرامشي» في هذا الصدد، ومن الجدير بالذكر أن اتجاه الماركسية الجديدة في إطار النظرية البنيوية التي شاعت في الفكر الفرنسي ــ أساساً أو خارجها ــ لم يتعرض للدولة في بلدان العالم الثالث، فقد انشغل هذا الاتجاه بتحليل الدولة الرأسمالية الغربية بالأساس، غير أن بعض دارسي التبعية قد استعانوا ببعض مقولات وأفكار هذا الاتجاه في دراسة الدولة في مجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. وهكذا يتناول هذا الفصل الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بين النظريات الماركسية، والماركسية الجديدة، والوظيفية والتعددية. ثم ينتقل الباحث إلى تحليل نظريات التبعية والتحديث حول العالم الثالث. أو بعد تقديم رؤية نقدية لهذه النظريات المختلفة يقدم الباحث دراسة موجزة في ختام الفصل النظري للدولة في المجتمعات العربية، ثم يطرح تصوره

حول الدول في العراق المعاصر بصفة خاصةً استرشاداً بخبرة الدولة العربية بصفة عامة.

فيما حاول الباحث في **الفصل الثالث** إلقاء الضوء على تحول الدولة من النظام الإمبراطوري إلى النظام الرأسمالي، كما تابع إجراءات تشكيل العلاقات بين الأفراد على أسس جديدة قائمة حول الموقف من الملكية، وإشكالية ازدواجية بنية المجتمع، وترافق الانقسام الطائفي والعرقي مع ملامح التشكيلات الطبقية الجديدة، وتداعياتها على أداء عمل مؤسسات الدولة السيادية، وذلك من خلال تناولنا لموضوع تحول الدولة — في العهد العثماني — من النظام الإمبراطوري إلى النظام الرأسمالي، مع بزوغ الدولة القومية الوطنية العراقية في العهد الملكي، من خلال دراسة الاستعمار وبدايات تشكل النظام الرأسمالي، ثم أتبعها الباحث بدراسة الملكية، وبدايات الدولة الوطنية في العراق. وجاءت **خاتمة الفصل** لتبين الوسائل الأيديولوجية التي استخدمها نظام الحكم الملكي.

وفي **الفصل الرابع** تابع الباحث دراسة دولة ما بعد الاستعمار ونخبها السياسية، للسيطرة على عملية التغيير، وتوجيهها لمصلحتها عن طريق الانقلاب العسكري، لتمر الدولة بعدها بمرحلة انتقالية تتفكك فيها علاقات الإنتاج القديمة لتحل محلها علاقات أخرى جديدة ضمن مسار أعطى للحكومة سلطات واسعة، استلزم فيها الانتقال إلى النمط الرأسمالي، وإلى تصفية علاقات الإنتاج القديمة وإلى تدخل الدولة الواسع في الاقتصاد، وقد أتسمت مرحلة الانتقال بعدم الاستقرار السياسي، حيث شهد العراق ثلاث جمهوريات حيث كان الانتقال من واحدة إلى الأخرى، يتم عن طريق الانقلاب العسكري، ومع محاولة كل جمهورية صياغة أجهزة أيديولوجية تخدم بقاءها في السلطة لأطول فترة ممكنة.

الفصل الأول
مدخل مفاهيمي

تمهيد

أولاً: مفهوم الدولة

ثانياً: مفهوم الايديولوجيا

ثالثاً: مفهوم الأجهزة الايديولوجية

تمهيد

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية (Technical terms) أمراً ضروريًّا في البحث العلمي، حيث تصبح هذه العملية إلزاماً وواجباً في البحث العلمي على وجه العموم والبحث الاجتماعي على وجه الخصوص، ذلك لأن البحث العلمي يحتاج إلى درجة كبيرة من الدقة والتحديد، كما أن البحث العلمي إلى جانب ذلك يستمد أغلب مفاهيمه من لغة الحياة العلمية(١).

ويذهب بارسونز إلى: أن النظرية تتصل بكيان من المفاهيم المترابطة منطقيًّا؛ إلا أن ذلك لا ينفي وجود مجموعة من القضايا العامة ذات العلاقة المنطقية التي تربط فيما بينها، ويمكن أن تؤلف كياناً نظريًّا، ثم يؤكد أن قضايا النسق النظري ينبغي أن تكون لها إسناداتها الواقعية، ويذهب روبرت ميرتون إلى: أن النظرية تبدأ في الظهور حينما تترابط المفاهيم في شكل قضايا، بحيث تصبح هذه القضايا تجريداً للعلاقة بين متغيرات واقعية، وحينما تترابط القضايا، فإن النظرية السوسيولوجية هي التي تحكم المفاهيم والقضايا والبناء المنطقي، أما المفهوم كما يعرفه ماكليلاند فهو: تمثيل مختصر لمجموعة من الحقائق، بمعنى أن مفاهيم علم الاجتماع هي رموز لفظية مميزة تعطي لأفكار معينة، تم تجريدها عن الملاحظة العلمية للمجتمع، إذن فالوظيفة الأساسية للمفهوم هي أنه يجرد الواقع تحت رمز معين، ويؤكد ميرتون: أن المفاهيم لا تشكل في ذاتها نظرية، وإن كانت تشارك في بناء النسق النظري، فالمفاهيم ليست سوى تحديدات لما ينبغي ملاحظته، ويعد انتقاء المفاهيم الموجهة لجمع المعطيات وتحليلها ذا أهمية جوهرية للبحث، فلكي يقرر الباحث حقيقة مهمة: فإن عليه ينتقي المفاهيم التي يمكن تأسيس علاقات بينها، وبغير ذلك يصبح البحث ضحلاً، بغض النظر عن

---

(١) عبد الباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٢، ص٤١٠.

دقة الاستنتاجات والملاحظات التالية، ويفيد تحديد المفهوم في أداء وظائف رئيسية عديدة منها توضيح المعطيات التي تتدرج تحت المفهوم، مع نجاح المفهوم في تحديد معطياته الأساسية، وقد يفيد في إزالة كثير من الغموض المتضمن في نص النظريات(١). ويتمثل التعبير عن المفاهيم بـ مصطلح (Terms)، تكون هي التسمية لواقع معين، وهذه التسميات هي الدالة على طبيعة هذا الواقع وما يعنيه التفاعل معه وفقاً لمنظار معين ضمن نطاق معين، وإذا ما استثنينا تباين المعاني ما بين العام والخاص، فربما كانت الإشكالية لا تقل عن ذلك بين الدارسين في المجالات المتماثلة، ولعل ذلك أوضح ما يكون في السوسيولوجيا «علم الاجتماع» والأنثروبولوجيا، «علم الإنسان» ، فعلى الرغم من اتخاذها المجتمع مجالاً للبحث والدراسة، إلا أنهما قد يختلفان في تحديد معنى محوري فمفهوم (الوظيفة Function) مثلاً إذا ما استخدم في هذين العلمين؛ فإن له معاني مختلفة، وإذا ما استثنينا استخدام مفهوم الوظيفة في الرياضيات الذي هو أبعد ما يكون عن الهدفَ في تحليل الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، فإننا نجد على الأقل ثلاثة استخدامات أخرى(٢).

والمفاهيم بصفتها هدفاً للمنطق والمعرفة هي: «تحويل المشاهدات للظواهر المتكررة، إلى ثوابت يمكن إيجاد شروط تكرارها متى شئنا إلى مفاهيم، فالمفهوم أن المفهوم بصورة ما هو: معنى الشيء بمعنى أنه الصورة الذهنية التي إذا وضعت بلفظ غدت بمعنى آخر وبعبارة موجزة فالمفهوم هو كل فكرة قابلة للتعميم تجريبيًا وواقعيًا، سواء أكانت غير مستفادة من التجربة قبل ذلك أم كانت مستفادة بعدها، أما الذين يقولون بوجود مفاهيم قبليه فهم المثاليون، والذين

(١) على ليلة: **النظرية الاجتماعية المعاصرة** ،القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١٤، ص٥٦.

(٢) قيس النوري، عبد المنعم الحسني: **النظريات الاجتماعية** ، الموصل، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥،ص٤٢٥.

يرفضون ذلك فهم الواقعيون، لكن ما يمكن استخلاصه من كليهما هو: أن المفهوم يعني كل فكرة تدل على الثوابت وراء الظواهر المتغيرة، أي هو كل فكرة تدل على الثوابت وراء الظواهر المتغيرة بمعنى أن كل فكرة قابلة للتعميم، لذلك هو ركن أساسي بكل استقراء (Induction) والاستقراء هو هدف كل منطق وعلم»(١).

وللمفهوم وظائف علمية من أهمها المتجسد في (توجيه الباحث من خلال تحديدها للمنظور وتعيينها لنقطة الانطلاق)(٢)، ثم تمكن الباحث من أن يفكر بأنواع السلوك غير مهتم بكل أفعاله(٣)، أما التحديد الإجرائي، فإنه يشير إلى تحويل تلك المفاهيم النظرية المجردة إلى مؤشرات، يمكن ملاحظتها وقياسها في الواقع(٤)، إن فهم طبيعة الصلة بين التعاريف المفهومية، والتحديدات الإجرائية يعني وجود فهم راسخ للصلة بين الأفكار النظرية وبين المواد الامبيريقية (البيانات والمعلومات) التي تعبر عنها(٥)، وضمن هذا التطور فإننا نرى أن التحديد الإجرائي له دور توجيهي حاسم في البحث العلمي، وذلك من خلال تحديد الجوانب التي على الباحث أن يتوجه إليها في عملية جمع البيانات، حيث يتم ذلك عادة في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها.

---

(١) هاني يحيي نصري: **المنطق والإبستمولوجيا**، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٣، ص٤٢٥.

(٢) على ليلة: المفاهيم ومشكلة التعريف، بحث مقدم إلى ندوة تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١، ص٦.

(3) Fichter, J.H Sociology; Chicago. The Univ. of Chicago press, 1969. p.3.

(٤) حسنين توفيق إبراهيم: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، أطروحة دكتوراه منشورة، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩، ص٧٨.

(٥) ديك أيدار، قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة عدلي السمري، الشركة الإعلامية،مصر، ٢٠٠٠، ص١٥٩.

وتواجه عملية تحديد المفاهيم صعوبات متعددة في البحوث التي تجرى في دائرة العلوم الإنسانية، ولعل من أبرزها أن المفاهيم الإنسانية تنقصها الدقة والضبط، ونادراً ما يجمع الناس على تعريف وتحديد واحد منها، وهي مفاهيم لا توجد إلا حين ينتجها الإنسان، فهي موضوع عقله وتفكيره، وتحقق ظروفه المتبدلة وانحيازاته المتحولة(١)، كما أن لبعض المفاهيم أكثر من معنى، ومثال ذلك مفهوم الحضارة، أو الثقافة، أو الحقوق والواجبات(٢)، وقد يكون هذا الاختلاف نابعاً من الاختلاف في طبيعة التخصصات العلمية التي تتناول تلك المفاهيم، أو من خصوصية الأرضية الاجتماعية والثقافية التي نشأت فيها، أو لاعتبارات تتعلق بالأيديولوجيات والمذاهب الفكرية، وأثرها في التفسير المتباين، وأحياناً المتناقض للمفاهيم.

وسوف نحاول خلال هذا المحور التطرق إلى بعض وجهات النظر المطروحة بشأن المفاهيم المتعلقة بالبحث، حيث نسعى إلى وضع حد فاصل وواضح كلما أمكن بين تلك المفاهيم، أما المفاهيم التي سوف تتناولها هذه الدراسة فهي كالآتي:

١. مفهوم الدولة: State

يُعد موضوع تعريف الدولة، وتحديد طبيعتها وخصائصها من أهم الموضوعات التي حاول العلماء والفقهاء الدستوريون وضع تعريف لها مما أدى إلى تعدد وجهات النظر حول المفهوم في بعض الأحيان، وإلى الاختلاف في وجهات النظر أحياناً.

إذن هنالك مشكلة في تعريف الدولة ليس عند المفكرين العرب فحسب؛ بل

---

(١) الشيخ محمود عكام، التسامح بين التعصب والممارسة، المصدر الإلكتروني: http//akkam.org. ٢٠٠٥/٧/٢٤.

(٢) عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص١٧٤.

كظاهرة سياسية بصورة عامة، فعلى الرغم من أن الدولة هي -في الصميم من التحليل السياسي بصورة متزايدة- إلا أنه لم يتم بعد وضع تعريف قياسي لها، وقد قام (ماكيفر MacIvar) منذ سنة ١٩٦٢ بالكشف عن سبع استعمالات لمفهوم الدولة، ووجد (جسوب Jossap) سنة ١٩٨٢ ستة مفاهيم في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية وحدها، ولهذا السبب استطاع كلارك ودير (Clarck and Dear) سنة ١٩٨٤ أن يزعما وجود ثماني عشرة نظرية مختلفة. أما تيتوس (Titos) فقد ادعى أنه شخّص وجود ١٤٥ تعريفا منفصلاً للدولة، لذلك فإن الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بعد أن استعرضت شتى المداخل والتعاريف استنتجت: أن النزاع وضيق أفق التفكير (بين المداخل) يحجبان الانسجام والبحث عن قواسم مشتركة، والنتيجة هي أنه من المستحيل تقديم تعريف موحد للدولة يكون مرضيًا حتى عند أغلبية المهتمين جديًا بالمشكلة[1] إن عدم الاتفاق في تعريف موحد يرجع بالأساس إلى الزاوية التي ينظر من خلالها للدولة فعلم الاجتماع له اهتمامه الخاص إذ إنه ينظر إلى الدولة من خلال تفاعلها مع المجتمع إلى جميع أفراد المجتمع، والسياسي ينظر إليها من خلال التفاعل السياسي والتأثير الذي يمكن أن يحدثه بين أفراد المجتمع والقانوني، ينظر إليها من خلال مصطلح السيادة وما يترتب عليه، وهكذا فأن الاختلاف له ما يبرره مادامت الدولة ظاهرة مشتركة لمجموعة من الاختصاصات في ميدان العلوم الاجتماعية وبالتالي؛ فإن عدم وجود تعريف موحد للدولة مرده بالأساس إلى مجموعة من المشكلات والصعوبات التي يثيرها هذا المصطلح، وأهمها[2]:

---

(١) د. بهجت قرني، وافدة متغربة ولكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية **المستقبل العربي**، العدد ١٠٥ نوفمبر ١٩٨٧، ص٣٤.

(٢) د. حميد فاضل حسين التميمي: **الدولة اليهودية في الفكر الإسرائيلي**، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ٢٠٠٨، ص٢١-٢٢.

- الاختلاف بين الباحثين في طريقة النظر إلى الدولة، فقد يعد المؤرخون الدولة حقيقة مادية، بينما الفلاسفة يعدونها شيئاً مجرداً، والقانونيون يعدونها شخصية قانونية.. إلخ.
- تعدد التصورات النظرية والأيديولوجية للمفكرين والباحثين في شأن الدولة.
- اختلاف المفاهيم التي يستعملها الباحثون في دراسة الدولة، والأهداف التي يسعون للوصول إليها من وراء دراسة الدولة.
- تداخل مصطلح الدولة مع مصطلحات أخرى مقاربة ، فقد استعمل المصطلح كمرادف لمصطلحات عديدة مثل الأمة، المجتمع، الحكومة، السيادة، والسلطة... الخ.

إذن ليس هناك تعريف موحد للدولة، يرجع هذا إلى الاتجاهات المتعددة والميادين المعرفية التي تشكل الدولة، ومن ذلك علم الاجتماع السياسي، وعلم السياسة، وعلم القانون[١]، وسوف نعتمد تقسيم تعاريف الدولة في دراستنا إلى اتجاهات ماركسية وقانونية وسياسية واجتماعية.

أ. **التعريف القانوني للدولة:** أما من الناحية القانونية، فإن فقهاء القانون والقانون الدستورى تأثروا في ذلك بتصور «هيجل» للدولة بتعبيره عن الفكرة المطلقة والنهائية وكتعبير عن العقل في مواجهة المادة، حيث حدد هؤلاء العلماء ثلاثة عناصر هي: وجود المكان، الأرض، والسلطات العامة المنظمة، وقد تم تعريفها طبقاً لذلك على أنها كيان سياسي قانوني ذو سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محددة عليها مجموعة بشرية معينة[٢].

(١) د. عبد العالي دبلة، **الدولة رؤية سسيولوجية**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٥٧.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٤١-٤٢.

وقد عرفها العميد القانوني «دوجي» «Duguit» بأنها مجموعة من الناس الاجتماعيين، بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة[١]، والدولة بهذا المعنى: هي مجموعة من المؤسسات تقف على رأس مجتمع مدني. ولكنها لا تنفصل عنه، بل تمتد بأطرافها في داخله ويمتد هو بدوره بأطرافه في داخلها، فالدولة هي القوة الضابطة لهذا المجتمع، والمسيِّرة لحركته.

وقد عرفها «بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى» بأنها «مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليها هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة»[٢]، ويرى «إبراهيم درويش» أنها: «جماعة المواطنين الذين يشغلون إقليميًّا محدد المعالم، ومستقلاً عن أي سلطان خارجي، ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من الجماعة أو الأقل من أغلبيتهم»[٣].

أما في المفهوم القانوني الإنكليزي فالدولة تعرف بأنها: «حدث اجتماعي ليس له سند قانوني أو غير قانوني»[٤]، وفي المفهوم القانوني العربي فتعرف الدولة بأنها: «جماعة من الناس تمتلك إقليماً خاصًّا، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية (القانونية) وبالسلطان»[٥].

أما تعريف الدولة وفقاً للمحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية: «فهي: مجموعة من المواطنين الأحرار يقطنون أرضاً معينة لها حدودها وحكومتها،

(١) محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا**، القاهرة، ص٤٤.
(٢) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى: **المدخل في علم السياسة**، ط٧، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، ص١٥٣.
(٣) إبراهيم درويش: **علم السياسة**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ١٨٠-١٨٢.
(٤) إبراهيم عبد الكريم الغازي، مصدر سابق، ص١٩.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وقوتها التنفيذية وسلطتها، وينظم نشاطها دستور مكتوب يقوم على أساس موافقة المحكومين»[١].

إذن فالتعريف الحقوقي يحدد البنى المادية التي تتكون منها، وتقوم عليها الدولة، بوصفها كياناً ينبثق من الواقع[٢].

ب. **التعريف السياسي للدولة:** يرى علماء السياسة أن الدولة ينظر إليها على أساس السياسة التي تحتكرها. فالدولة على الرغم من بعض الاختلافات التي تحيط بمفهوما هي: الموضوع الذي يعبر عن جوهر السياسة[٣] وتعرف الموسوعة السياسية الدولة بأنها: «تلك القوة الاجتماعية المنظمة التي تملك سلطة قوية تعلو قانوناً فوق أية جماعة داخل هذا المجتمع، وعلى أي فرد من أفراده»[٤].

ويعرفها الألماني (ماكس فيبر) بأنها: (المشروع السياسي ذو السمات الدستورية)[٥].

بينما (جاك مارتيان) يرى أن الدولة «ذلك الجزء من الكيان السياسي الذي يعنى بصورة خاصة بسيادة القانون، وتقدم الحياة العامة، والنظام العام، وتعريف الشئون العامة. أي إن الدولة جزء هي اختصاصه مع المجموع، وهي ليست فرداً

---

(١) نقلاً عن: د. أحمد سويلم العمري: **أصول النظم السياسية المقارنة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٧٦، ص١٩٦.

(٢) على سعدالله، **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٣، ص٢٦.

(٣) عبد الرضا الطعان، صادق الأسود: **مدخل إلى علم السياسة**، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص٤٣.

(٤) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري: **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٦٩.

(٥) نقلا عن جاك باغنار: **الدولة مغامرة غير أكيدة**، ترجمة نور الدين اللباد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢، ص١١.

أو هيئة أفراد، بل هي مجموعة مؤسسات قريبة، كجهاز آلي على قمة المجتمع»[١].

في حين أن الدولة عند (منذر الشاوي): تمثل «المجتمعات التي وصل فيها التمييز السياسي بين الحكام والمحكومين درجة معينة من التطور والتعقيد»[٢].

وهنالك من ينظر إلى الدولة من حيث استقلالها أو عدم استقلالها عن القوى الأجنبية، ومن أمثلة ذلك: التعريف الذي قدمه (جاكوبسن وليبمان) للدولة إذ هي عنده: «شعب منظم تنظيماً سياسياً، ويحتل أرضاً محددة، ويعيش في ظل حكومة خالية تماماً أو شبه خالية عن السيطرة الخارجية، وقادرة على تأمين الطاعة الاعتيادية من قبل جميع الأشخاص في داخلها»[٣].

ج. التعريف الاجتماعي للدولة: أما علماء الاجتماع فيدور اهتمامهم بالدولة منذ الرواد الأوائل (دوركهايم وماكس فيبر)، إذ إن دوركهايم ليد الدولة تعبيراً عن السلطة السياسية[٤]، بينما نظر إليها فيبر على أنها: ذلك المجتمع الإنساني الذي يستطيع بنجاح احتكار الاستخدام الشرعي للقوة الفيزيقية داخل إقليم معين[٥]، منذ ذلك الحين وعلماء الاجتماع يجتهدون لتقديم تصوراتهم وتعاريفهم حول الدولة.

---

(١) جاك مارتيان: **الفرد والدولة**، ترجمة عبدالله أمين، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٢، ص٣٠.

(٢) منذر الشاوي: **في الدولة**، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٥، ص٣٣-٣٤.

(٣) نقلا عن: حميد فاضل حسن التميمي، مصدر سابق، ص ٢٣-٢٤٥.

(٤) محمد السويدي: **علم الاجتماع السياسي**- المفاهيم والقضايا- القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤، ص٣٤.

(٥) بوتومور. **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ط٥، سنة١٩٨١، ص٢١٦.

ولم يقتصر الأمر على علماء الاجتماع، وعلما الاجتماع السياسي، بل إن علماء اجتماع التاريخ في الفترة الأخيرة أبدوا اهتماماً كبيراً بالدولة حيث نظروا إليها بوصفها اختراعاً سوسيولوجيًا مشتقًا عن الممارسات الاجتماعية، تأخذ وضعها الزماني، والمكاني وتتحدد في سياق ثقافي يعطي للدولة معناها، فعلماء الاجتماع التاريخي اهتموا في هذا الإطار بإحياء المنهج الذي كان قد طوره عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر».

وانطلاقاً من هذا فإن منهج علم الاجتماع التاريخي يتناول الدولة بوصفها نظاماً ذا بنية محددة تاريخيًا، تعود نشأتها إلى مجموعة من الأفكار الاجتماعية المترابطة التي لها معنى(١).

وعموماً فكثيرًا من علماء الاجتماع تناولوا الدولة، ونشأتها وتعريفها، وفي هذا الإطار اهتم «جنزبرج» بمناقشة أشكال الدولة وصورها، ذاهباً إلى أن الدولة الحديثة وجدت في كافة المجتمعات لحماية الأعضاء، وأداء مجموعة من وظائف، تتعلق بتطبيق القواعد العامة لأفراد النظام، ويعرف «كابلان ولازويل» (Kaplan. Lasswell) الدولة بأنها: جماعة إقليمية ذات سيادة، وربما كان هذا التعريف هو الذي يبرز موضوع عناصر الدولة وأركانها وهي الشعب، والإقليم، والحكومة، والاستقلال بوصف تلك العناصر هي المعايير المستخدمة في تمييز الدولة عن الوحدات السياسية الأخرى(٢).

أما «ماكيفر، وبيج» فيعرفان الدولة متأثرين بوجهة نظر «فيبر» بأن: الدولة تتميز عن كافة المنظمات، أو الروابط الأخرى، وبأنها تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر.

---

(١) برتراند بادي وبيير برنتبوم: معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولة، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، اليونسكو، عدد ١٤٠ يونيو ١٩٩٤، ص ٥.

(٢) نفس المصدر، ص ٩.

ويركز هذا التعريف وتعريف فيبر على الوسائل التي تستخدمها الدولة، وليس على الغاية من وجودها، ولذلك فإنه يوصف بأنه تعريف أمبيريقي أو سوسيولوجي، وفي ضوء هذا التعريف، فإن ما يميز الدولة عن اللادولة هو وجود حكومة قومية تحتكر استخدام القسر، في رقعة معينة من الأرض، وهي نطاق سيادة الدولة.

أما أحد أوجه القصور الظاهرة في هذا التعريف فهو: أنه لا يستغرق في نطاقه النظم السياسية البسيطة أو القبلية التي ليس لها نطاق سيادة محدد، وليست لها حكومات منظمة تنظم استخدام القسر في نطاق السيادة، وربما كان هذا هو السبب في محاولة الدارسين تحوير تعريف فيبر؛ بحيث يستغرق أشكالاً متعددة من النظم السياسية[1]، وربما يكون التعريف الذي قدمه ديفيد أيستن D. Easton هو أكثر التعريفات قبولاً لدى أنصار التحليل الوظيفي لنظم الدولة، فالنظام السياسي هو ذلك الجهاز الذي.

١. يقوم برسم السياسات التي تستهدف تنظيم وتوزيعها الموارد.

٢. تتبع سياساته وقراراته مما يتمتع به من سلطة.

٣. تكون قراراته وسياساته ملزمة للمجتمع ككل.

أي أن يكون هناك شعور عام في المجتمع بقبول هذه القرارات وتلك السياسات على أنها ملزمة[2].

ويرى عاطف غيث أن مصطلح «الدولة» يشير إلى مجموعة دائمة

---

(١) أحمد زايد: **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٨، ص١٦.

(2) Easton, the political system: An Inquiryin to state of political science, New York, 1953. p. 130.

نقلا عن أحمد زايد: **الدولة بين نظرية التحديث والتبعية**، مصدر سابق، ص ١٦.

ومستقلة من الأفراد يملكون إقليماً معيناً، وتربطهم روابط سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع ومباشرة حقوقه[١].

وعرفها أحمد زايد بأنها: مجموعة من الأجهزة المركزية تمارس سلطتها- من خلال مجموعات من الموظفين- وفقاً لمبدأ السيادة على إقليم معين، تحتكر في داخله الاستخدام الشرعي لوسائل القسر الفيزيقي، الذي يمكنها من أن تكون سلطة، فيما يتصل بصناعة القوانين وتطبيقها[٢].

ويظهر من التعاريف التي أتينا بذكرها مدى تأثرها الواضح بوجهتي نظر المدرسة القانونية من جهة، وبوجهة نظر (فيبر) من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد وجهة نظر عالم السياسة العربي (بهجت القرني)، الذي يذهب إلى أن هناك نظريتين تسيطران في مجال تعريف الدولة هما: نظرية الحقوق، والثانية: نظرية السلطة في السياسة التي يمثلها (ماكس فيبر)[٣].

وفي هذا الإطار يرى الفيلسوف «هيجل» والذي أثر بفكره في عدد كبير من العلماء والمفكرين، بداية من «ماكس، وماكس فيبر»، وحتى بعده فربما يكون قد أثر في رواد الوظيفية، وذلك عندما ذهب إلى: أن الدولة تمثل المصلحة العامة، وليست المصلحة الخاصة، رأى أن الدولة مثل أي هيكل آخر من هياكل الروح الموضوعية، هي نتيجة لتطور تاريخي حقيقي، صنع من طرف أفراد تاريخيين عالميين، وأيضاً من طرف رجال عاديين، وكذلك من قبل مجموعات

---

(١) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص٤٧٠.

(٢) أحمد عبد الله زايد: **الدولة ونمط التنمية في مجتمعات العالم الثالث تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة/ الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي**، ندوة عقدت في الكويت من ٢٧-٢٩ مايو ١٩٨٩.

(٣) بهجت قرني: مرجع سابق، ص ٣٤.

إنسانية، مهما كانت محدوديتها (شعوريًا أو لا شعوريًا) على أساس شروط طبيعية وثقافية سابقة[١].

وهذه الدول التي تم تكوينها من خلال هذا التطور التاريخي هي عبارة عن: انتصار الفكر على المادة وانتصار الوحدة على التشتت، والإدارة العامة على الإرادة الخاصة.

وأهم مؤسسات الدولة بالنسبة لـ«هيجل» هي: البيروقراطية، وقواعدها العامة، وتسلسلها الهرمي الذي لا يخضع، ولا يتلون بأشخاص من يديرون جهازها، ولا بأشخاص من يتعاملون معها، فالدولة بهذا المعني هي مستودع للعقلانية، والتجرد، والعدالة، والكفاءة في خدمة المصلحة[٢]. إنها تمثل التنظيم العقلاني للحرية، فالتناقض الموجود بين الفرد المنغمس في مصالحه الخاصة، وبين المصلحة الكونية لا يمكن تجاوزه خارج إطار الدولة[٣].

وهذه الصورة التي رسمها هيجل عن الدولة أثرت في الفكر الأوروبي عموماً منذ ظهور هذه الأفكار وحتى وقتنا الحاضر، حيث ما زالت أفكار «هيجل» حول الدولة، والبيرقراطية، والمجتمع المدني تمثل أحد ركائز الاتجاه الليبرالي، وخاصة عند «ماكس فيبر»، الذي قام بتطوير آراء «هيجل» حول البيروقراطية، وهذا الأخير الذي أثر بدوره في جيل كامل من العلماء، سواء في علم الاجتماع، أو علم السياسة، فالدولة المعاصرة في نظره عبارة عن مجموعة إنسانية في رقعة جغرافية محددة تدعي احتكار العنف الفيزيائي الشرعي

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢) سعد الدين إبراهيم وآخرون: **المجتمع والدولة في الوطن**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص٦٤.

(٣) جان بيار كوت، وجان بيار موني: **من أجل علم اجتماع سياسي**، ترجمة. محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥، ص١٢..

لصالحها، وهي لا تسمح للجماعات الأخرى أو للأفراد بحق استعمال العنف إلا الذي تسمح به الدولة نفسها[1]، فالدولة وفق هذا المنظور الذي أورده «فيبر» ليست أداة تحتكر السلطة لمصلحة الجماعة، لا لمصلحة طبقة معينة على حساب طبقة أخرى، وفي جانب أخر من التعاريف ونتيجة لتداخل هذه التعاريف وتعددها ولعدم استطلاع أهم المفاهيم التي تناولها العلماء في دراستهم لموضوع الدولة، يرى «ريموند دوفال، وروجر بنجامين» أن من أهم المفاهيم المتداولة لاصطلاح الدولة ما يلي:

١. الدولة بوصفها الحكومة، أي مجموعة القيادات، والأفراد، والذين يتولون مواقع اتخاذ القرار، وسلطاته في النظام السياسي.
٢. الدولة بوصفها نظاماً قانونيًّا مؤسساً، أو بوصفها بيروقراطية عامة، أو جهازاً إداريًّا ينظر إليه ككلية متجانسة.
٣. الدولة بوصفها الطبقة الحاكمة، أو التعبير السياسي عن مصالحها.
٤. الدولة بوصفها نظاماً معياريًّا متكاملاً للقيم العامة[2].

وهناك من العلماء من نظر إلى الدولة من خلال الوظائف التي تقوم بها هذه الدولة إزاء مجتمعاتها، كتعبير عن مصالحها، ففي دراسة نتل (Nettel) عن الدولة يرى أن: الدولة هي كيان جماعي يستجمع على مستوى القمة مجموعة من الوظائف، والهياكل بهدف تصميم تطبيقها، وهذا الكيان الجماعي يتميز بنوع من الاستقلالية الوظيفية، وبأنه في الأساس ظاهرة اجتماعية وثقافية، وفضلاً عن ذلك فأن هذا الكيان إلى جانب دوره الداخلي، يمثل وحدة معينة في مجال العلاقات والدولة.

---

(١) نزيه نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٢، ص٢٣-٢٤.

(٢) نزيه نصيف الأيوبي: مصدر سابق، ص ٢٤-٢٥.

وفي هذا التعريف يرى (نتل) أنه: من الممكن النظر إلى درجات، أو إلى مستويات مختلفة لمدى دولية المجتمعات المختلفة أي بمعنى اتصافها بخصائص الدولة حيث يتم تقسيم هذه الدرجات إلى خمس وظائف تقوم بها الدولة وهي:

١. عملية الإدارة.
٢. التعبير المؤسس عن السيادة.
٣. تحديد الاستقلالية القطاعية.
٤. أعمال القانون.
٥. تحقيق الأهداف الاجتماعية، أو التعبير عن المصالح(١).

المفهومات المرتبطة بالدولة:

يتداخل معنى الدولة أو يأتي مرادفاً لكثير من المعاني المتعددة مثل: المجتمع والأمة، والحكومة، وغيرها، وعلينا توضيح هذا الإشكال لإزالة هذا التداخل في المعاني، حتى يتسنى لنا المعرفة الواضحة لتعريفها، كما هو موضح في الآتي:

أولاً: الدولة والمجتمع:

المجتمع سابق على الدولة، والدولة جزء من المجتمع ولكنها ليست شكلاً للمجتمع، فهي مجتمع منظم تنظيماً سياسيًّا، فالمجتمع في الواقع قد يكون أوسع وأضيق من الدولة، إذ إنه يستعمل للدلالة على المجتمع البشري كله أحياناً، ويستعمل المجتمع كذلك لوصف جماعة القرية الصغيرة في أحيان أخرى، وبمعناه الأوسع يتجاوز المجتمع الدولة الفردية، والحدود القومية كالمجتمع الإسلامي مثلاً(٢)، وإذا كان المجتمع «شرطاً» للدولة، وركناً من أركانها،

---

(١) نزيه الأيوبي: مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢) محمد عبد العزيز نصر: **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص١١.

«فالدولة» ليست شرطًا لوجود المجتمع، فهي قد تقوم وتنهار، ولكـن المجتمـع عادة يكون أكثر دواماً واستمراراً، وإذا كان وجود (سلطة سياسية) تعـد أمـراً ضروريًا في كل مجتمع، فليس شرطاً أن تكون هذه السلطة هي (الدولة) بالمعنى الذي تعارفنا عليه، وإذا كانت الوحدة البشرية الأساسية في الدولة هي المواطن، فإن الوحدة البشرية الأولى في المجتمع هي (الإنسان - الفرد)؛ وإذا كانـت أداة الضبط الرئيسة في الدولة هي (السلطة) (Authority)، فـإن هـذه الأداة فـي المجتمع هي القوة (Power)، والتي تعد السلطة حالة خاصة لها، وهذه المقابلات هي تعبير عن أسبقية المجتمع، تاريخيًا وسسيولوجيًا على الدولـة، فبينمـا كـل مواطن هو إنسان، فليس كل إنسان مواطناً (بالمعنى الحقـوقي)، وبينمـا كـل (سلطة) هي (قوة) لكن ليست كل أنواع القوة سلطة[1].

وقد أشار «أرنست باركر» في كتابه «النظرية الاجتماعية والسياسية» إلى أن: الاختلاف بين المفهومين يتمركز في ثلاثة اعتبـارات، هـي: (الفـرض، الوظيفة، التنظيم، والبناء والمنهج) [2].

ثانياً: الدولة والأمة

يختلف مصطلح الأمة عن مفهوم الدولة في أنه يتمركـز حـول عنـصر (البشر)، إذ إن الأمة هي جماعة بشرية علـى جانـب كبيـر مـن التجـانس الموضوعي في الثقافة، أو الدين، أو اللغة، أو السلالة، أو فيها جميعاً، وبـسبب هذا التجانس يشعر أفراد هذه الجماعة ذاتيًا بوحدة الانتماء، ووحـدة المـصالح، والمصير والآمال[3]، والأمة بهذا المعنى قد تكون مجزأة سياسيًا، أي قد تعـيش

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص ٤٦.

(٢) محمد عبد العزيز نصر: **النظريات والنظم السياسية**، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.

(٣) د. سعد الدين إبراهيم: **اتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة**، دارسة ميدانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠، ص٢٥-٢٧.

في ظل كيانات سياسية- إقليمية مختلفة، أو قد تكون كلها تعيش في ظل كيان سياسي واحد[١]يتضح مما تقدم أن الأمة تشترك مع الدولة في عنصري الشعب والإقليم[٢]. وتختلف عنها فيما يتعلق بموضوع السلطة السياسية التي تعد المعيار الأساسي للتمييز بين الدولة والأمة فالأمة تفتقد على الدوام إلى عنصر السلطة السياسية، وعندما يصبح هذا العنصر متوافراً في الأمة تتحول إلى دولة[٣]. وقد تتواجد الدولة أو لا تتواجد مع الأمة، فحيثما تتكون الدولة من أمة واحدة تتكون دولة الأمة أو الدولة القومية، ولكي تكون هناك دولة مشتملة على أكثر من مجموعة قومية، أو حينما تنتشر مجموعة قومية في عدة دول؛ فإنه لا يتفق وجود الدولة والأمة ولا يتطابقان في آن واحد[٤].

ثالثاً: الدولة والحكومة:

يعد مفهوم الحكومة من أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطاً في الأذهان مع مفهوم الدولة، والحكومة جزء من الدولة، بل هي أهم أجزائها، وهي التنظيم السياسي، والجهاز التنفيذي للدولة[٥]، وهي الأداة التي تجد إرادة الدولة صاحبة السيادة تعبيراً محسوساً عن طريقها، وعليه فإنه لا يمكن تصور دولة من غير حكومة[٦]، وبينما مفهوم الدولة يكون مركباً ومجرداً؛ - «إذ لا أحد يقابل الدولة أو يراها»- فإن الحكومة تكون ملموسة بأجهزتها، وأشخاصها، وسياساتها، وممارساتها[٧].

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢) محمد كامل ليلة: **النظم السياسية الدولة والحكومة**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧١، ص٤٣.

(٣) عبدالله هدية: **مدخل الأنظمة السياسية**، الكويت، مكتبة أم القرى، ١٩٨٤، ص ٧٣.

(٤) محمد عبد المعز نصر: **في النظريات والنظم السياسية**، مصدر سابق، ص ١٤.

(٥) د. سعد الدين إبراهيم: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٦) محمد عبد المعز نصر: مصدر سابق، ص ٢٤.

(٧) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصدر سابق، ص ٤٥.

كما أن أغلبية مواطني الدولة قد يعارضون أو يقاومون حكومة ما في الدولة، وينتقصون من شرعيتها، ولكن ذلك لا ينطوي بالضرورة في معظم الأحيان على سحب ولائهم للدولة، أو اعتزازهم بالانتماء إليها، ويلاحظ من تلك التعريفات والاصطلاحات أنها جميعاً لا تختلف كثيراً وخاصة أنها تؤسس أخيراً كياناً سياسيًّا واجتماعيًّا منظماً بأنشطته، ومجالاته المتعددة التي تظهر في صورة الدولة الكاملة، ومع هذه التعاريف التي يختلف بعضها عن بعض؛ ألا أننا نلاحظ أنها جميعها تملك العناصر الأساسية لقيام الدولة، ومما لا شك فيه أن الدولة تستند إلى قيم أساسية ترتبط بأهداف لتحقيق الانسجام والتكامل في المجتمع، ورسم التصورات التي تتلاءم مع تلك التصورات القائمة فيه.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا تعريف الدولة إجرائيًّا بأنها:

بأنها: كيان سياسي وقانوني واجتماعي منظم، يضم مجموعة من الناس الذين يعيشون بصفة دائمة في إقليم محدد، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين، تفرضه سلطة عليا تتولى واجبات حمايتهم ورعايتهم، وتحقيق العدالة والمنفعة والرفاهية لهم، مع تمتعها بحق استخدام القوة عند الضرورة.

٢. مفهوم الايدولوجيا: (Ideology):

لقد جاءت العناية بالمصطلح متأخرة كثيراً عن تاريخ الأيدولوجيا الحديثة، إذ لم يعر «دي تراس»، ولا «كارل ماركس» لتعريف الأيديوجيا أهمية تذكر على الرغم من سعة التراث الخاص بهذا الشأن لدى كليهما.

وعلى العموم، فالتعريف يشكل أكثر عناصر الاقتصاد الفكري تكثيفاً، لأنه يتميز بقدرة على إجلاء المفاهيم والمعاني التي يستخدم فيها الناس كلماتهم وعباراتهم وللتفاهم فيما بينهم، ولذا فإن ظهور العامل التعريفي المتأخر يأتي منسجماً مع ما تراكم من حصيلة البحث الأيديولوجي، فيجيء لتأدية وظيفته المعتادة في إعطاء المفهوم دقة وإتقاناً، وليجعل التلاقي والتنازع بين العقول، أمراً

ممكناً في مباحث الأيديولوجيا، فالتعريف له دور مرموق في النشاط العقلي، وفي أحكام الفكر والتركيز على شئونه وحل مشكلاته(١)؛ ومع ذلك فلا توجد مشاكل معرفية أقل رسوخاً من تلك المتصلة بالتعريف: من حيث طرائق فهمها ومعالجتها، فقليلاً ما وجد اتفاق لدى المنشغلين بالعلوم الإنسانية في تعريف موضوعاتها ، لأن التعريف الذي يراد به إزالة الالتباس والتوضيح والتفسير النظري، يتم في إطار اللغة التي تشتمل على مفاهيم متباينة في الوصول لأغراضها، فالكلمات التي تستخدم في بناء المعاني هي نفسها التي تعرف بها كل الأفراد، وبكل ما تحمله اللغة من مترادفات ومجاز، قد أظهرت مصاعب في التعريف منذ القدم، حتى إن أفلاطون في محاورة «تيتاوس» يشير إلى فشل كل المحاولات لإيجاد تعريف للمعرفة نفسها(٢)، ومن ناحية أخرى فإن تفاوت الاهتمام، وتقدير الجوانب المعرفية بالنسبة للعارف، يؤدي إلى اختلاف التعريفات، ويعطيها نوعاً من النسبية التي تشوبها العناصر الإرادية بهذا القدر أو ذاك، كما أن التعريف التام في مجال العلوم يخضع إلى منطق التطور، كما يخضع إلى مرجعياته في كل حالة، مما يعلي من قدر التعريف الاصطلاحي الماهوي الكامل(٣).

ومن هذه الأسباب، فيمكن القول: إن القطع بتعريف جامع مانع لمصطلح الأيديولوجيا يصبح أمراً بعيد المنال، بل نوعاً من التعسف، قياساً إلى عرض مختلف التعريفات، وما تمثله من مضامين ومقاصد، وهو منهج وصفي مقارن وتحليلي، يمكنه أن يقربنا إلى مفهوم عام، يتفق مع المحاولة التي تأخذ بالحسبان أن الموضوعية الكاملة ليست متيسرة في هذا الشأن، وربما لا تجد كافة

---

(1) Definition, The Greatideas, Asyntopicon vol. 1, a. of Chicago. 1952, p.294.

(2) See: Cornford, Francis Macdonald, Plato`s The org – of Knowledge, Keganpaul 1935, p.162-163.

(٣) أنطون خوري، ورضوان السيد: في مادة تعريف، **الموسوعة الفلسفية العربية**، تحرير معن زيادة، المجلد الأول، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٧٩.

الضمانات المعرفية، ذلك كما يرى بعض المشتغلين بنظرية الأيديولوجيا[١]. وفي هذا العدد يضرب «كليفورد جيرتز Cliford Geerts» مثلاً عن المأزق الذي وقع فيه مصطلح الأيدولوجيا، مشيراً إلى أن من تحديات التاريخ الثقافي الجانبية ما لاقاه المصطلح نفسه من أدلجة متقنة، إذ اهتم بمجموعة من الفروض السياسية الفكرية أو غير العملية، أو بمستوى من المثالية والرومانسية الاجتماعية أو بنظريات وبأهداف تؤلف برنامجاً سياسيًّا واجتماعيًّا، مما أثار فزعاً لدى كل من يوصف بأنه أيديولوجي، فتعديد الخصائص الأساسية للأيدويولوجيا مثل الانحياز، والابتسار واللغة الانفعالية والتحامل، إنما يوحي بأنه نموذج تهكمي على المستوى العالمي، حتى أصبح لسان الحال يقول مستبعداً تلك الشبهة: إن لديك فلسفة اجتماعية ولك أفكاراً سياسية، وهو لديه أيديولوجيا[٢]، وهناك رأي خلاصته أن مشكلة الأيديولوجيا هي في المعنى، ويتبنى الرأي المذكور كوربت (Corbett) الذي يشير إلى أن عبارة الأيديولوجيا لا تمتلك في ذاتها معنى محدداً متفقاً عليه، والسبب في ذلك هو أنها تعود إلى نظم اعتقادية كما ينبغي أن يكون عليه السلوك الإنساني، شمولاً أو استبعاداً، كما أن بعضهم ينظر إلى المعتقدات نفسها من ناحيتين: الأولى: أنها عقلانية، والثانية: أنها وهمية، مما يوضح أن المصطلح هو خلافي بالأساس، لدرجة ينظر فيها البعض إلى أن المعتقدات الدينية إنما هي نمط أيديولوجي، بينما يقصر البعض الأخر الايديولوجيا على المعتقدات السياسية[٣].

(١) المصدر نفسه، ص٢٨١.

(2) Cliford Geerts, Idelogiesas Acultural in: Ideologies an Discontent the free press- 1967, p.47.

(3) Cliford Geerts, Idelogies, P. 11.

ولعل هذه الرؤى مجتمعة هي التي وسعت استخدام المصطلح للهروب من أطواق التعريفات، باللجوء إلى طريقة فضفاضة، كما هو الشأن بالنسبة إلى أسلوب الأدب المعاصر عند الحديث عن الأيديولوجيا، إذ نجد فيه الأيديولوجيا نظاماً من الآراء والاتجاهات والقيم وأنها أسلوب في التفكير عن الإنسان والمجتمع. والسبب في ذلك هو أن للأيديولوجيا وجوداً مستقلاً عن أي فرد، وهي نتاج عمليات تاريخية، وحوادث اجتماعية تباين حولها الناس حسب حاجاتهم، ومدى الإشباع أو الإحباط الذي نالهم، كما أن هناك أفكاراً ونظماً يجتمع فيها العديد من الأنساق الأيديولوجية ضمن النسيج الواحد، أو القالب الأيديولوجي كما أن الناس قد يختلفون على بعض جزئياتها ـ على الرغم من اتفاقهم على كلها إجمالاً ـ ومن هذا الباب ترد قناعة فحواها أن الأيديولوجيا ليست مدعاة لإطلاق أية صفة، أو أحكام قيمية عليها(١).

غير أن مفهوم الايديولوجيا قد بلغ أوج تداوله في السنوات ما بين (١٩٦٠-١٩٧٠) في النقاش الفسلفي والاجتماعي والأنثروبولوجي، كما اكتسب المفهوم شعبية نسبية مع الوعي بالفوارق الاجتماعية، والتحولات التي دللت على إمكانية تطبيق الأيديولوجيا. مما جعلها معترفاً بها لكونها أداة سياسية، ونال المفهوم قوته مع ازدياد دور الأفكار : المعتقدات في توجيه وقيادة السلوك الاجتماعي، فأصبح مفهوماً رئيساً في مجالات علم النفس الاجتماعي(٢). وأيًّا، كان فإن الاختلاف الذي ينشأ بين الباحثين في تعريف الأيديولوجيا، فإنه يكون عميقاً بشأن القضايا المتصلة بالأيديولوجيا، وعلى رأسها العلاقة بين البيئة والمضمون، والوظيفة والتطور وأبعاد النظام الاجتماعي(٣). فيتناقش الجمالي تعريفات الأيديولوجيا من زاوية أنها ليست ناتجة من تطابق المعنى، بينما تختلف

---

(1) I.W. Adorno, O.P., The Aathoritaian Personality Harper and Row, N.Y., 1950, P. 40.

(2) Terry Eagleton, Ideology (An Introucation) Verso- 1996, P.12.

(٣) ناصيف نصار: **طريق الاستقلال الفلسفي**، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٢.

مع بعضها في أسلوب التعبير، فيستنتج أن: المشكلة ناتجة من وجود سلطة ما وراء كل أيديولوجيا، تضمنها وتحاسب الخارجين عليها. وفي تقديره أن توخي نوع من الموضوعية، يقتضي توحيد التعريفات المتباينة لتكون قاسماً مشتركاً مثاليًا منها، لتتحدد قيمته فحسب في كونه أسلوباً إيضاحيًا يمكنه أن يساعد على الاستناد إلى ذاتية مقبولة، هي ذاتية جماعات كثيرة، وليست ذاتية شخصية أيديولوجية محددة، مما يعين على أغراض التحليل(١).

أما «ايجلتون» فلا يؤيد توحيد التعريف مطلقاً، اعتماداً على نظرته الإيجابية للأيديولوجيا، فمصطلح الأيديولوجيا عنده يمتاز بمجال إجمالي عريض من المعاني المفيدة، على الرغم من أن تلك المعاني ليست متساوية مع بعضها، وعليه، فهو يفترض أن تكثيف هذه المعاني بتوحيدها في تعريف واحد شامل أمر لا طائل من ورائه(٢).

وينقلنا كل من «سيجلر»، و«سبيلا» إلى صلة التعريفات بواقعية الأيديولوجيا ومدى القدرة على إيجاد تعريف محكم لها، «فسيجلر» Seliger يربط بين الاختلافات في تعريف الأيديولوجيا وبين التحقق أو عدم التحقق منها، إذ إنه لا يوجد اتفاق حول حدود العلاقة بين الحجة الأيديولوجية وبين الوقائع وكذا من ناحية كونها مجرد انعكاس، أو تعقيل للأوضاع الاجتماعية، وعما إن كانت مرتبطة حصراً بالممارسة، أو كونها نسقاً اعتقاديًا ومن هنا فهو يرى أن إشكالية التعريف موصولة بالوسائل عن صفة الايديولوجيا، ذلك أنه سؤال يتعالي عن المحيط الاجتماعي، والعلاقات السياسية، ويبحث عن طابع الايديولوجيا القيمي(٣)، ويستخلص «سبيلا» من تاريخ مصطلح الأيديولوجيا، أنه مسار مضطرب،

---

(١) حافظ الجمالي: الأيديولوجيا والفلسفة، **مجلة الفكر العربي**، العدد١٥، آيار-حزيران ١٩٨٠، معهد الإنماء العربي، ص١٥-١٨.

(2) Ideology, p.2.
(3) Seliger, Martin, Ideology and Politics, George Allen and Unwin, p.13.

لأنه كان مدار نزاع إبستمولوجي، بل وأيديولوجي حول مشروعيته في التدليل على وقائع معينة، وبذلك يقترب إلى ما ذهب إليه «سيجلر»، ويصنف «سبيلا» تعريفات الأيديولوجيا إلى نشوئية، ووظيفية، وبنيوية، وماهوية، إلا أنه يضعها مجتمعة ضمن ميلين: **الميل الأول:** تقليص الظاهرة الأيديولوجية حتى تقتصر على الظواهر السياسية. أما **الميل الثاني:** التوسع فيها فيجعلها (رديفة للثقافة)(١).

وقد حاول بعض المفكرين أن يرسموا صورة عامة لتعريف الأيديولوجيا، اعتمدوا فيها مفاهيم تصنيفية متباينة، يشير كل منها إلى القاعدة التي يتحرك منها الناظرون، فهناك تصنيف ثنائي بحسب الموقف القيمي وبما يحدد الصدق والكذب، وهناك كذلك تصنيف ثلاثي يعتمد الاعتبارات الوصفية، والدوافع والتركيب لتمييز الأيديولوجيا عن غيرها من الأنماط الفكرية، وقد عمد قسم من هؤلاء إلى وضع تعريفات في فئات بحسب بعض المعايير التي نالت أهمية لديهم عن غيرها.

تصنيف التعريفات:

١. تصنيف هاكوبيان M. Hago bian:

يصنف هاكوبيان تعريفات الأيديولوجيا على أساس المرونة والتقييد، وعلى فئتين:

أ. التعريف السائب Loose definition:

وهو ذلك التعريف الذي ينزع إلى معادلة الأيديولوجيا بنسق الاعتقاد، فمثلاً تعد الأيديولوجيا السياسية منظومة من المعتقدات السياسية التي تشمل أية مجموعة، أو فرد، أو حزب، أو حكومة، أو أمة بأكملها، فما يؤلف هذا النسق هو

---

(١) محمد سبيلا: **الايديولوجيا،نحو نظرة تكاملية**، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٢، ص ٤٩-٥٣.

المعتقدات واجتماعاتها معاً.

ب. التعريف المقيد Tight definition:

يتضمن هذا التعريف بعض الدعاوي المحددة عن بنية ووظائف الأيديولوجيا السياسية مع التأكيد أن مضمون الأيديولوجيا هو أكثر دقة من الأنساق الاعتقادية المجردة(١).

ويضيف «هاكوبيان» إلى تقسيمة المذكور ما يسميه البنية الاتجاهية attitude structure، مبيناً أنها: تنبثق عن تبني معتقد، أو رأي، أو أكثر، له علاقة وظيفية واحدة، لذا فهو يرى أن: الأيديولوجيا تتجاوز هذه البنية لأنها أكثر إحكاماً وحَبكة وأبعد مدى من الاتجاهات(٢).

٢. تصنيف ريموند جيس Reymond Geuss:

يميز (جيس) بقدر من التناسب مع (هاكوبيان) بين التعريفات على أساس ثلاثي، إذ يصنفها وفق الآتي:

أ. التعريف الوصفي Descriptive definition:

وهو ذلك التعريف الذي يقوم على معنى انثروبولوجي، وحيث يقول إن الأيديولوجيات هي نظم اعتقادية، وهذه تقترن مع فكرة رؤية العالم World view، ولكن بمعنى أكثر انفتاحاً للمقولات التي تزود مجموعة من الأفراد بإطار من الاعتقاد والإدراك والسلوك.

---

(1) Mark Hago Bian, Regimes, Governments and ideologies, Longman, N.Y., 1978, p.390-397.

(٢) الاتجاه attitude هو مصطلح شائع في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.

ب. التعريف الانتقاصي **Pejorative Definition:**

وفي هذا التعريف تكوّن الأيديولوجيا منظومة من القيم، والمعاني، والمعتقدات التي تلغي النظرة السلبية النقدية التي مصدرها تشخيص حالة من الاختلال التكويني في الأيديولوجيا، إما بسبب دافع واع، أو غير واع مثل إسناد سلطة قمعية، أو لكون أن المعتقدات التي تتضمنها الأيديولوجيا -بغض النظر عن الصدق أو الكذب- تستهدف التضليل أو الإشانة، وفي كل الأحوال فهي في مقاصدها، أو دورها تشوه الواقع الاجتماعي وتزيفه(١).

ج. التعريف الإيجابي **Positive Definition:**

ينظر هذا التعريف بإيجابية أكبر للأيديولوجيات مثل تأييد (لينين) للأيديولوجيا الاشتراكية، وفي هذه الحالة تُعنى الأيديولوجيا منظومة من المعتقدات الملحة لمجموعة ما، تسعى لمصلحة سياسية مطلوبة، ويكون المصطلح مرادفاً للمعنى الإيجابي للوعي الطبقي، كما أنه يمكن رؤية الأيديولوجيا بوصفها أفكاراً صاغها دافع لتحقيق أهداف معينة، مثلما يمكن أن تعني سموّ ما هو عملي، أو أدائي على ما هو نظري فيما يتصل بحقيقة الأفكار في ذاتها(٢).

٣. تصنيف آدم شاف: Adam Schaff:

ويتبنى «آدم شاف» التقسيم الثلاثي للتعريفات التي أعطيت للأيديولوجيا، ولكن على أسس مختلفة نجدها أكثر ارتباطاً بموضوعات وعناصر التعريف النوعية، وهو كالآتي:

---

(1) Raymond Guess, **The Idea of critical Theory**, Cambridger, 1981, P. 21, In Ideology, op. cit, pp. 24-43.

(2) Ideology, P. 43-44.

أ. **التعريف التكويني (النشوئي):**

ويعنى التعريف التكويني بالآراء المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية التي تشكلت تحت تأثير مصالح طبقة اجتماعية، وعلى وفق التصورات أو البنية الفكرية لعصر ما، والظروف التي صاحبت انبثاقها.

ب. **التعريف البنائي:**

ويتأسس على السمات التي تميز الأيديولوجيا عن غيرها من الأنظمة الفكرية من زاوية منطقية.

ج. **التعريف الوظيفي:**

ويركز هذا التعريف على الوظائف التي تقوم عليها الأيديولوجيات في المجتمع وفي الدفاع عن مصالح طبقة ما(١).

لكن «شاف» رغم ميله للتعريف الأخير لأنه أكثر حياداً ووصفية في نظره، ومن ثم أكثر قبولاً، فإنه يشير إلى إمكانية وجود صورة وظيفية تكوينية تتعلق بالمقاصد والمصالح الاجتماعية(٢)، وهو في هذا يقر بالحاجة إلى الأصول التكوينية في دراسة الأيديولوجيا.

هذا ويعود تصنيف التعريفات التي تتضمنها هذه الفقرة إلى مجموعة من الباحثين في شأن الايديولوجيا، وقد جرى وضعها ضمن فئات أكثر تحديداً من تلك التقسيمات الموضوعية التي أشرنا إليها في السابق كما عند «هاكوبيان» و«جيس» و«شاف» إذ إنها تصنيفات أعم من تلك، ونفصلها كما يلي:

---

(١) السيد ياسين: **الأيديولوجيا والتكنولوجيا**، تعريفات مبدئية ووضع المشكلة، مجلة «الكاتب»، السنة التاسعة، العدد ١٠١، أغسطس ١٩٦٩، ١٣-١٤.

(2) Schaff, Adam, **History and Truth**, Macmillan, 1976, pp. 130-140.

التعريف السلبي

وهو ذلك التعريف الذي ينفي عن الأيديولوجيا كل صلة بالحقيقة، ويصفها باللامعقولية والتفكير الرغائبي وبالجمود والتعصب، وبهذا الفهم فإن الأيديولوجيا محض منظومة للتزييف والتعالم.

أ- تعريف «باريون» Baryon:

يشير «باريون» إلى: أن الأيديولوجيات تطلق على «تلك الآراء التي تدعى لنفسها احتكار الحقيقة، وبالخطأ لما عداها من الآراء ومحاربتها، وهكذا يتنازع الأيديولوجيون فيما بينهم، ويحاربون بعضهم بعضاً، حتى يرى الواحد منهم من يخالفه الرأي والنظر، خصمه وعدوه» (١). ويركز التعريف المذكور على الاتجاه الانتقاصي الذي يرى أن: الأيديولوجيا هي فكر الآخر المفتقد إلى الصوابية والصدق ويندرج هذا تحت ما أسماه «مانهايم» بالمفهوم الخاص للأيديولوجيا(٢).

ب- تعريف روييه Raymond Ruyer:

يصف «روييه» النظرة الأيديولوجية بأنها: «مزورة مبسطة، غير متحققة ومنظومة تأويل يتكئ عليها أصحابها بصورة اعتقادية، كي يطلقوا أحكامهم على المجتمع، وعلى الحياة الإنسانية، حيث إنها تستجيب لشهوة الفهم، ولكنه فهم يتبع شهوة الاعتقاد، إنها منظومة إدراك، وهي تشبه أسطورة، أو عقيدة دينية»(٣). وينسب هذا التعريف الأيديولوجيا إلى مفهوم الوعي الزائف الذي روجته

---

(١) باريون، ياكوب: **ما هي الأيديولوجية**، ط١، ترجمة د. اسعد رزق، الدار العلمية، بيروت، ١٩٧١، ص٥٨.

(٢) كارل مانهيم: **الأيديولوجية والطوبائية**، ترجمة د. عبد الجليل الطاهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨، ص٩٩-١٠٠.

(٣) ريمون دوييه: **الممارسة الأيديولوجية**، ترجمة د. عادل العوا، منشورات عويدات، ط١،١٩٧٨، ص١١٢.

الماركسية التقليدية. ألا أن «روبيه» يميز بين العقائد الدينية وبين الأيـديولوجيا بأن الأولى هي جزء من الهيكلة النفسية لقوم من الأقـوام، بينمـا الأيـديولوجيا منظومة ذهنية ذات سمة فكرية، بل عندما تقوم على الهوى؛ وكذلك مادام أنهـا أعادت المجتمع في «مركب من ورق ألقي به في خضم الحوادث» وهنا يظهـر المفهوم الكلي الذي يعكس السمات العامة للتكوين الاجتماعي، وجذور عقيدتـه، فيعيد تفسيره هذا إلى ما هو معرفي، إلى الجانب العقلاني، وليس الـسيكولوجي، ولكن بطريقة إظهار المكونات اليقينية الوثوقية التي تجعل من الشكل والـصيغة الفكرية مجرد غطاء لا أكثر لنوع من التفكير الاجتماعي(١).

التعريف الثقافي للأيديولوجيا:

يبدو أن هذا التصنيف من التعريفات يميل إلى ماهية الثقافة العامة، والثقافة النوعية كمحور له كما في التوصيفات التالية:

أ. يرى «وليام بلام» W. Blum أن: مـصطلح الأيـديولوجيا ذو معنـى واسع؛ فهو يعني (الثقافة السياسية، وليس هو ذلك النوع الذي يعود إلـى المناصب والتيارات التقليدية التي تتبعها، والتي تشكل نوعاً من الظواهر التصورية والسيكولوجية المتنوعة) (٢). وهنا نجد الأيديولوجيا المعادلـة للوعي السياسي، التي تفوق ما يقترن عادةً من الوعي بـالنظم والـصيغ الأيديولوجية المترابطة في سياق، أو نظم فكرية محددة.

ب. وينحو هذا النمط إلى إثبات الذات أو الهوية، أيًّا كانـت تلـك الهويـة، ويجعل منها مربط تعريفه بالعوامل التي تؤلف صورة كلية عن كيانه من خلال عوامل متعددة. ومثال ذلك تعريف «أريكسون» Erixson للهويـة

---

(١) زكريا إبراهيم: **مشكلة الفلسفة**، سلسلة مشكلات فلسفية، مكتبة مصر، د.ت،ص٢٤٧-٢٥٢.

(2) Oppenheim, A.H., Questionnaire Design and Attitude measurement, Heinemann Education Books, London, 1978, p.9-10.

بأنها «بنزوع لا واعٍ يتضمنه الفكر الديني، أو الوعي على حد سواء مع الفكر السياسي فهو الميل في وقت ما لجعل الوقائع تنقاد للأفكار، وكذلك تنقاد الأفكار للواقع بغرض تشكيل صورة مقنعة تماماً، تعزز الإحساس الجماعي والفردي بالهوية، وبعيداً عن أن تكون موجهة عشوائيًّا أو بوعي، فإن المشهد الكلي الذي يخلقه التبسيط الأيديولوجي يكشف عن قوتها التي تمارسها على المنطق الظاهري للحوادث التاريخية، ويكشف كذلك تأثيرها في تشكيل هوية الأفراد، وفي قوة الأنا عندهم»(١).

وعلى الرغم من أن «أريكسون» قد أنشأ نظرته هذه عن تشكيل هوية الأفراد على تكون الشخصية ضمن نظرية مؤداها: بأن البحث عن الهوية يتطابق مع البحث عن الدور، فإن تعريفه يستخدم عناصر قيمية وإرادية تجعله قريباً من معرفات أيديولوجية، ومذاهب بهذا القدر أو ذاك.

وينسجم هذا الاتجاه مع رأي «غليون» بأن: الثقافة في حد ذاتها سياسة ذات جذور بعيدة تمس وجود الجماعة ذاته، وقائمة بذاتها، ولها إمكانية على الاستمرار والبقاء، مما يجعل إخضاعها لأهداف سياسية جزئية قمعاً ثقافيًّا يدمر الجماعة، ويحطم وحدتها(٢)، وفي تعريف «فير شايلد» Fair child «ما يشير إلى مثل هذا التوجه، إذ يعرف الأيديولوجيا بأنها: مجموع الأفكار والمعتقدات التي تضفي على جمع ما شخصية مميزة منفردة، سواء أكان هذا الجمع أمة من الأمم، أو طبقة من الطبقات الاجتماعية، أو مذهباً من المذاهب»(٣).

---

(1) Erik, H., Erikson, Youngman Luther ! A study in psychoonalysis an History, London, 1958, p.20.

(٢) د. برهان غليون: **الوعي الذاتي**، ط١، منشورات عيون، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧، ص١٣٦.

(٣) عن: محمد سليمان شعلان، يوسف خليل، **أيديولوجية جمال عبد الناصر ومفاهيمها في التربية والتعليم**، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٨٢، ص٦.

التعريف التاريخي للأيديولوجيا:

يستند التعريف التاريخي للأيديولوجيا إلى الظروف، والمرحلة التي ظهرت فيها، مع تفاوت أحجام النظر إليها من خلال تاريخها، وذلك إما بالاتجاه من المستوى النشوئي التكويني إلى تحديد الطابع والوظيفة، وإما بالتوقف في حدود التعريف المباشر المعتمد على العامل الزماني، وتتدرج النماذج الحالية في فئة التعريف التاريخي.

أ. تعريف «هاوارد» D. Howard:

ويقصر هذا التعريف الأيديولوجيا على النظام الرأسمالي من دون غيره، إذ هي عنده «منطق القيم الباطن للرأسمالية»(١). وتفسيره للتعريف أن: الرأسمالية نظام لا يحتاج إلى مشروعية متعالية، بل تحتاج إلى ايديولوجية خاصة بها، وهو يقصد بذلك أنها ليست في حاجة إلى مبرر ديني، أو أسطوري ما ورائي، وإنما إلى مبرر ذي صلة عضوية مباشرة بالواقع.

ب. تعريف د. «ناصيف نصار»

يمضي ناصيف نصار في تعريفه التاريخي إلى توصيف ماهوي فيقول: «الأيديولوجية، هي نوع من أنواع الفكر العقائدي، إلا أنها أكثر الأنواع ارتباطاً بالفكر التاريخي، إذ إن الحقائق الأساسية فيها هي حقائق اجتماعية، والحقائق الاجتماعية هي في أبعادها العميقة حقائق تاريخية، فهي فكر اجتماعي تاريخي»(٢)، وثمة موضع يشير فيه الدكتور ناصيف نصار إلى عناصر المعرفة، أو التبرير، ومن ثم الوظيفة الأيديولوجية كما يراها، فالأيديولوجيا هي: «نظام

---

(1) Dick Howard, The Politics of critic, London, 1989, P.178, in : Ideology, op. cit, p.154.

(٢) ناصيف نصار: **الفلسفة في معركة الأيديولوجيا**، أطروحات في تحليل الأيديولوجيا وتحرير الفلسفة من هيمنتها، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠، ص١٧٤.

من أفكار اجتماعية يرتبط بمصلحة جماعة معينة، وبشكل أساسي لتحديد، أو تبرير فاعليتها ،لاجتماعية، في مرحلة تاريخية معينة[١]، وبشكل أساسي لتحديد أو تبرير فاعليتها الاجتماعية في مرحلة معينة»[٢].

ج. التعريفات الماركسية:

على الرغم من المحتوى التاريخي للتصور الماركسي للأيديولوجيا، فليس هناك صيغة منتظمة تحدد الأيديولوجيا في مؤلفات (ماركس وأنجلز)، فثمة منظور تحليلي عريض في تراثيهما يستند إلى تصوراتهما، خاصة أولوية الوجود الاجتماعي على الوعي الاجتماعي، وتقريره له، ونظرية البناء الاجتماعي الفوقي والتحتي، والمضمون الطبقي للوعي السائد، ذلك التصور التجريدي الذي يسوق معه الوهم والتشويه الأيديولوجي. لذا يرى «هنري لوفيفر» Henri Lefebvre ، أن: مفهوم الأيديولوجيا هو من أكثر المفاهيم الشاملة والغامضة التي أتى بها ماركس، وأنه أصبح لدى (ماركس) و(أنجلز) موضوعاً لدراسة مجمل التصورات التي تتميز بها فترة من الفترات، أو مجتمع من المجتمعات[٣]، ويلخص «لوفيفر» آراءه بأن للأيديولوجيا طابعاً مزدوجاً، «فهي من ناحية نظرية عامة مجردة، وهي من ناحية أخرى تمثل مصالح معينة محددة خاصة، محاولاً الإجابة عن جميع ما يطرح من الأسئلة والمشاكل، فعرض لنا بالتالي نظرة عن العالم وعرض طرازاً من العيش ومن السلوك مع بعض القيم»[٤].

وإذا كان الاهتداء إلى تعريف ماركس متفقاً على أنه أمر متعذر من واقع

---

(١) المصدر نفسه، ص١٥٩.

(٢) المصدر السابق، ص٤٣.

(٣) هنرى لوفيفر: **ماركسية علم الاجتماع**، ترجمة. بدر الدين قاسم الرفاعي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧١، ص ٦٥-٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٦.

التراث الماركسي المتعدد المنابع والجذور، وبالتالي المتعدد التفسيرات، فإن جورج بليخانوف George Plekhanov ، قد جمع في تعريفه المنظور الماركسي الاستشرافي لعلاقة الأيديولوجيا بالتاريخ، إذ يقول «إن البشر لا يصنعون كثرة من تواريخ متمايزة، كتاريخ القانون، وتاريخ الأخلاق، وتاريخ الفلسفة .. إلخ، بل يصنعون تاريخاً واحداً، لتاريخ علاقاتهم الاجتماعية المشروطة بحالة القوى الإنتاجية في كل آن وحين، أما ما يسمى بالأيديولوجيا فهي فحسب الانعكاس المتعدد الأشكال في الأذهان لهذا التاريخ الواحد القابل للقسمة»[1]، فإن هذا التصور الانعكاسي هو الذي تولد فيه على وجه التقريب الخط العام لأهم التعريفات الماركسية بمختلف أطيافها، الذي يتركز في الغالب على المحتوى النشوئي التاريخي، لقد استطاع «بيلخانوف» بمنهجيته وقدراته النظرية المشهود لها في تاريخ الماركسية، توضيح ذلك الطابع الانعكاسي عندما أوضح أن «الوعي الاجتماعي يتحدد بالشروط الاجتماعية وأوضح بالنسبة إلى كل من يأخذ بوجهة النظر هذه، أن كل أيديولوجيا، إنما تعبر عن الميول والأحوال النفسية لمجتمع بعينه، وإذا كان هذا المجتمع منقسماً إلى طبقات، فالطبقة بعينها»[2]، ومن البديهي أنه الأيديولوجيا ــ وفق تسلسل هذا التحليل ــ تؤول إلى الوعي الاجتماعي وتستحيل إلى وعي طبقي بمواصفات المجتمع والمنقسم على نفسه طبقيًا بين طبقة ثورية، وأخرى رجعية، وهو بهذا التعريف قد فتح الطريق لـ«لينين» لإحداث التحول الأبرز لمفهوم الأيديولوجيا في الماركسية، إذ أكد دور النظرية والوعي العقائدي في النضال الطبقي.

---

(١) جورج بليخانوف: **العامل الاقتصادي في التاريخ**، ط١، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٧، ص١٢٢.

(٢) جورج بليخانوف: **الفن والتصور المادي للتاريخ**، ط١، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧، ص٥٩.

التعريف الاعتقادي والقيمي:

وينطوى هذا النوع من التعريف ــ في جانبه الأساسي ــ على التفسير القائم على أن الأيديولوجيا المصدر، وذي طبيعة إيمانية، مبدئية، وقيمية، وتستعين التعريفات التي تنتمي لهذا النمط بالتعريف الاعتقادي القيمي على أساس أن آصرة المعتقدات والقيم هي السمة الجوهرية للأيديولوجيا، ومنها:

أ. تعريف (رسل) (Bergrand Russel)

يقول «رسل» : أن لفظة أيديولوجيا تعني: «نفس ما كان يعنيه لفظة عقيدة من قبل، ويمكن تعريف الأيديولوجيا بأنها: نظام من المعتقدات يؤدي إلى نوع من التصرفات العامة والخاصة، ويدعمها عندما تكون هذه المعتقدات ذات أهمية سياسية بنظام كهنوتي أو ما يماثله»[١]، ويتضح من هذا التعريف المحتوى الفكري الذي يراه رسل مبدأ للأيديولوجيا وكمحرك للممارسة، مما يعني أنه يجعل العوامل الأخرى بما في ذلك المصلحة أموراً ثانوية.

ب. تعريف «روكيتش» Milton Rokeach:

الأيديولوجيا عند «روكيتش» هي: «نظام من المعتقدات والاتجاهات ذات طبيعة دينية، أو سياسية، أو فلسفية، حيث يتأسس بهذا القدر أو ذاك عن طريق مشاركة الآخرين وينشأ عن سلطة خارجية»[٢]، ويعتقد «روكيتش» من منظوره النفسي أن نظام الاعتقاد أوسع من مفهوم الأيدولوجيا، وأنه يشمل ما هو قبلي بالنسبة للأيدولوجيا، كما يشمل المعتقدات الأيديولوجية.

ويلاحظ على تعريفه: أنه يدرج المعتقدات الدينية في إطار الأيدولوجيا، الأمر الذي لا نجده عند رسل، بينما يقر به آدم شاف جزئيًّا على قاعدة أن

---

(١) براتراند رسل: **آمال جديدة في عالم متغير**، ترجمة عبد الكريم أحمد، مراجعة على أدهم، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار أسعد، د.ت، ص ١١٥.

(2) Milton Rokeach, Beliefs, Attitues and values, Tossy-Boss, 1972, p. 124.

للديانات قوامين: الأول ميتافيزيقي. والثاني: أيديولوجي[١].

ج. تعريف «أرجل» Micheal Argyle:

وللتعريف أعلاه مصدران هما المعتقدات والمشاركة الاجتماعية، إلا أنه يضمها في حقيقة الأمر إلى أصل اعتقادي، عندما يشير إلى أن الأيديولوجيا «أنظمة من المعتقدات عن الموضوعات الاجتماعية التي هي جزئيًا حصيلة المشاركة الاجتماعية وعضوية الجماعة والحركات الاجتماعية والشخصية»[٢].

د. تعريف (كوربت) Corbett:

يوضح (كوربت) تعريفه قاصداً بالأيدولوجية «تلك البنى الفكرية التي تحتوى على مجموعة المعتقدات حول طبيعة الإنسان والعالم الذي يعيش فيه ودعوى التوافق (التبادل) بينهما، والمطالبة بمزاولة وممارسة هذه الاعتقادات والتسليم بذلك من قبل كل من يحسب على العضوية الكاملة لجماعة ما»[٣].

ويوضح (كوربت) أن المعتقدات التي يقصدها هي عقلانية في الحالات الأخلاقية أو الدينية أو السياسية أو في كلها معاً، فعنده يصبح المصطلح دليلاً على الالتزام والتقييد وطريقة ما في الحياة. وبالرغم من أن لتعريفه أوجه شبه مع ما ذهب إليه «روكيتش»، إلا أنه يمتنع عن التمييز بين الأنواع الاعتقادية في تكوين الأيديولوجيا كما يفهم منه أن الاعتقاد الديني نفسه الذي يدخل في الأيديولوجيا، له طابع عقلاني ،الأمر الذي يستفاد من إشارته لشرح تعريفه بهذا الخصوص[٤].

(1) Adam Schaff, Alienation as a social Phenomenon, Pegramon Press, oxford. 1980, P.130.
(2) Micheal Argyle, Preface, Ideology, op, cit., p. 7.
(3) Ideologies. P.12.
(4) Ibid. p.13.

هـ. تعريف «إيستون» David Easton:

وهو تعريف واسع يبدأ وينتهي إلى مستقره القيمي، إذ يرى أن «الأيديولوجيات» هي منظومات من المثل والأهداف والأغراض المترابطة التي تساعد أعضاء جماعة ما لتفسير الماضي وشرح الحاضر وتقديم رؤية المستقبل. وبهذه الطريقة فإنهم يوظفون الأهداف التي ينبغي أن تقود بعض أعضائها وقد تكون هناك أساطير عن الحياة السياسية، وقد تكون هناك تقويمات واقعية، غير أن هذه التقويمات لها إمكانية كامنة بحكم ترابط المنظومة وتشربها بالمثل الأخلاقية.

أما من وجهة نظر أدائية أو حركية فقد تفسر المنظومة بأنها مقولات فكرية لإحاطة الطاقة البشرية برؤية قادرة على إثارة وإلهام الناس بفكر الممارسة والتطلع لتحقيقه، فالقيم إذ ذاك تغدو توضيحاً للأغراض وللتنظيم، بحكم أنها تشمل تفسيرات أخلاقية ومبادئ مترابطة وحدود الحياة السياسية، والتي أصغها باسمها المعتاد الأيديولوجيات[1].

التعريفات الكلية:

المقصود بالتعريف الكلي. هو ذلك الذي يتضمن العوامل العامة والأساسية لأنواع التعريفات الأخرى، خاصة ما يتعلق بالتكوين التاريخي وطبيعة الوظيفة والبنية كما يلي:

أ. تعريف «ريموندريس» Raymond Reis:

ويفيدنا هذا التعريف بأن «الأيديولوجيا هي الإصرار على ان المعرفة ينبغي أن تعمل أداة للتغير الاجتماعي، وقوة الأيديولوجيا من قوة العاطفة والالتزام بالفكرة. وتمد الأيديولوجيا أصحابها بالقدرة على التبرير الذاتي

(1) David Easton, **Asystems Analysis of Political Life**, John wiley, N.Y., 1965. p.290.

والمطالبة بالعمل، كما أنها معتقد يوجه حياة الفرد وخبرته، كما أنها تقوم بوظيفة مماثلة للالتزام الديني»(١).

ب. تعريف «سيجلر» **Martin Seliger:**

يتميز هذا التعريف بكثافته واقتضابه، خاصة وإن (سيجلر) قد ناقش هذا التعريف مطولاً، إذ خلص فيه إلى أن «الأيديولوجيا هي نظام اعتقاد بحكم قيامه بمقتضى مبادئ أساسية دائمة نسبيًا لجماعة من الناس لتبرير شرعية الأدوات والنظم الفنية إلى تأمين ممارسة محددة لأغراض الحفاظ أو الإصلاح أو التقويض أو إعادة بناء نظام ما، استناداً إلى معايير أخلاقية واليسير من الأدلة الواقعية والوعى المتماسك عقلانيًا»(٢).

ج. تعريف «هيوود» **Andrew Heywood:**

يعرف «هيوود» الأيديولوجيا بالآتي «هي منظومة متماسكة تقريباً من الأفكار التي توفر أساساً للممارسة السياسية المنظمة، أيًا كانت ترمي إلى الحفاظ، أو التكييف أو الإحاطة بنظام السلطة القائمة، وعليه فإن كل الأيديولوجيات:

١- تأخذ بنظر الاعتبار النظام القائم وفي العادة في صيغة رؤية العام.

٢- تعطي أنموذج المستقبل المأمول.

٣- ترسم خط التغيير السياسي الذي يمكن أو ينبغي تحقيقه»(٣).

د. تعريف «لويس التوسير» **Louis Althusser:**

وهو تعريف بنيوي، يتبناه صاحبه من حيث إن «الأيديولوجيا هي منظومة ذات منطق ودقة خاصة تتكون من تمثلات، وصور وأساطير وأفكار تتوقف على الحالة المعينة، يمنحها الدور الوجود الاجتماعي في مجتمع ما، ويمكن القول بأن

(1) Raymond Reis, Social Science and Ideologies, p. 391.
(2) Andrew Heywood, Political Ideologies, Macmillan, London, 1998, p.12.
(3) Ideology and Politices, p.120.

الأيديولوجيا بوصفها نظاماً من التمثلات يتميز عن العلم بأن الوظيفة العملية الاجتماعية أكثر أهمية من الوظيفة النظرية (الوظيفة المعرفية). والأيديولوجيا هي جزء عضوي في أي «كل اجتماعي»، وهي ليست ضلالاً أو حالة زائدة تاريخيًا، بل هي بنية ضرورية للحياة التاريخية للمجتمعات وللأيديولوجيا صلة ضئيلة بالوعي، وهي بنيات مفروضة على غالبية واسعة من الناس ليست عن طريق وعيهم وهي علاقة حية بين الناس وعالمهم»[١].

وبعد أن استعرضنا جانباً من تعريفات الأيديولوجيا، نشير إلى أن هناك بعض المفكرين حاولوا تجنب تعريف هذا المصطلح وهو من المصطلحات، التي تدل دلالة واضحة على التشويش والغموض الذي تعاني منه مصطلحات العلوم الاجتماعية، وأن الأيديولوجيا هي تعبير عن الأفكار المتضاربة والمشوشة والمفككة والتي تثير نقاشاً وجدلاً عميقاً، بحيث لا يوجد حتى المستوى اليسير من الاتفاق حول العناصر التي يتضمنها ذلك المفهوم والذي يسوده البلبلة والتناقض على نحو لا مثيل له، ولا سيما أن مفهوم الأيديولوجية مسيَّسٌ. وهكذا، فإن المعارضين والمنتقدين للأيديولوجية ينظرون إليها على أنها معادلة للزيف، والغش والتشويش وأن نعت الفكر بالأيديولوجي يعني اتهامه بالتلفيق وعدم الأمانة العلمية. ومن خلال التعريفات والاستخدامات المختلفة لمفهوم الأيديولوجية نستطيع أن نستخلص نتيجتين:

أولا: غياب تعريف واضح ومتفق عليه لكلمة أيديولوجية.

ثانيا: أن هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية حول معنى الأيديولوجية.

أ. الاتجاه الماركسي الذي يصر على مركز الثقل في الأيديولوجية تحدده الطبقات المهيمنة في المجتمع. وتصبح أيديولوجيتها بالتالي طاغية على باقي الأيديولوجيات بكلمة مختصرة التأكيد على الطابع

(1) Louis Althusser, For Marx, Tran. By Ben Brewester, verso, 1997, pp.231.

الطبقي للأيديولوجية.

ب. الاتجاه الليبرالي، الذي يرفض فكرة الأيديولوجية المهيمنة أي المرتبطة بطبقة مسيطرة، ويقول بتعدد الأيديولوجيات وتوازيها.

ج. الاتجاه القومي الذي يقوم على فكرة أيديولوجية الأمة المرتبطة بالقومية، وهي الأصل والمذهب الفكري، سواء أكان دينيًا أم علمانيًا هو الفرع.

وهكذا يواجه استخدام مصطلح الأيديولوجية العديد من المصاعب والتحفظات. ورغم الصعوبات والتحفظات التي قد تعترض الباحث، عند استخدامه لهذا المصطلح، فعلى الرغم من تعدد تعريفاته ومفاهيمه إلا أن هناك عناصر محددة، يمكن أن تشكل حدًّا مقبولاً لتكوين مصطلح الأيديولوجيا. وبناء على ما تقدم، يمكن أن نعرف الأيديولوجيا بأنها «مجموعة من المعتقدات والأفكار، التي تتبلور وتتجسد في شكل سلوك، وممارسة في ناحية أو عدة نواحٍ من الحياة في مجتمع ما. مع إمكانية وجود فجوة بين النظرية والتطبيق». وهكذا نجد أن الايديولوجية ليس مجرد فكر فقط، بل هي فكر وعمل، نظرية وتطبيق، تصور وممارسة، فالأيديولوجية تشتمل على عنصرين أساسيين هما:

أولا: الشق النظري الفكري.

ثانيا: الشق العملي التطبيقي.

والواقع أنه لا يمكن الفصل بين هذين العنصرين من الناحية الفعلية لتفاعلها المستمر. هنا تجدر الإشارة إلى أنه عندما يراد تبسيط المصطلح لأغراض الدراسة والتحليل العلمي، فبالإمكان التمييز بينهما من الناحية النظرية فقط.

٣. مفهوم الأجهزة الأيديولوجية:

يعد مفهوم الأجهزة الأيديولوجية من المفاهيم التي ظهرت أول مرة على لسان الفيلسوف الإيطالي غرامشي والذي يعد من رواد المدرسة الماركسية التقليدية، والذي اقتفى خطاه أيضاً الفيلسوف الفرنسي الماركسي لويس التوسير منظر الحزب الشيوعي الفرنسي في الستينيات من القرن العشرين في تعريف الأجهزة الأيديولوجية، ثم كان لنيكولاس بولانتزاس دور في تعريف هذه الأجهزة أيضا.

فغرامشي توصل انطلاقاً من ممارسته السياسية كقائد بروليتاري إلى تأسيس نظرية حول الأجهزة الأيديولوجية معرفاً إياها «بالمؤسسات التي تنتج الأيديولوجيا وتعبر عنها وتعطيها وجودها المادي»[1]. وحول انتماء هذه الأجهزة إلى الدولة فإن الدولة في رأي غرامشي لا ترتدي دور القوة فقط بل لها دور أيديولوجي أيضاً. فهي منظم للهيمنة (Hegemony) فهي تمثل هيمنة طبقة اجتماعية على المجتمع القومي كاملة، وهذه الهيمنة تمارس بواسطة مؤسسات دينية وإعلامية وتعليمية وسياسية، وكل دولة تسعى إلى خلق وإدامة نمط معين من الحضارة ومن المواطن وإلى العمل على القضاء على بعض التقاليد والممارسات وإلى إشاعة غيرها، والقانون هو أداة الوصول إلى هذه الغاية إلى جانب المؤسسات الأخرى سالفة الذكر، والتي تجد الأيديولوجيا في شكل ممارسات محددة، وذلك إلى المؤسسة Institution بوصفها منظومة من الضوابط والقواعد، ومن ثم يعد غرامشي أن الأجهزة الأيديولوجية هي أجهزة دولة بالضرورة.

وتتميز أجهزة الدولة الأيديولوجية عن جهاز الدولة القمعي حسب غرامشي تمايزاً نسبيًا، فإذا كان المظهر الرئيسي لجهاز الدولة هو القمع الجسدي المنظم

---

(1) Nicos Poulantzas, The Problem of the Capitalist state in: Robin Blackburn (ed.) Ideology in the social science (New York: vinage Books, Random House, 1973, pp. 238-240.

الذي تستحوذ الدولة إلى احتكار ممارسته شرعيًا بواسطة أدوات القمع ممثلة في القانون والجيش والشرطة، فإن المظهر الرئيسي لجهاز الدولة الأيديولوجي هو التهيئة والترسيخ الأيديولوجي بمد مؤسسات المجتمع المدني وإن كان القمع هنا يتدخل أيضاً تحت أشكال مختلفة. ويلاحظ غرامشي أن القمع الجسدي لا يمكن أن يحقق سيطرة سياسية تامة، وإنما لا بد من تدخل حاسم ومباشر للأيديولوجيا، ومن ثم فإن جهاز الدولة يتضمن الأيديولوجيا السائدة التي تتجسد في الأجهزة الأيديولوجية والدولة هنا، هي دولة طبقية لا توصف بأنها مالكة قوة القمع الجسدي فحسب، وإنما تعرف الدولة انطلاقاً من دورها الاجتماعي والسياسي بالدرجة الأولى، فهي الهيئة المركزية التي يتعين عليها الحفاظ على وحدة التكوين الاقتصادي والاجتماعي المعين وتماسكه والحفاظ على الشروط الاجتماعية للإنتاج وإعادة إنتاجها، أي إنتاج ذات الشروط، وأن جهاز الدولة هنا، في ظل الصراع الطبقي، يكون ضمانة للسيطرة السياسية للطبقة المهيمنة، ويكمن في هذه الناحية على وجه الدقة، دور الأجهزة الأيديولوجية السائدة لتصبح بمثابة أسمنت التشكيلة أو التكوين الاجتماعي ويعد جهاز الدولة القمعي شرط وجود الأجهزة الأيديولوجية في هذه التشكيلة الاجتماعية أو تلك وهو وأن كان لا يتدخل بشكل مباشر في هذه الأجهزة الأيديولوجية وعملها إلا أنه دائم الحضور خلفها. وتقدم أجهزة الدولة الأيديولوجية في علاقتها المتبادلة فيما بينها، وفي علاقتها بجهاز الدولة شكلاً ودرجة من الاستقلال الذاتي النسبي ومن ثم فإن تحطيم الدولة لن يمارس بصورة متماثلة على أجهزة الدولة الأيديولوجية، فلن يجري تحطيم الأجهزة الأيديولوجية بالوقت نفسه وبالطريقة نفسها التي سيجري تحطيم جهاز الدولة[1].

---

(١) أنطونيو غرامشي: **قضايا المادية التاريخية**، ترجمة، فؤاد الطرابلسي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧١، ص ٧٠-٧١.

أما التوسير فإنه ينظر إلى أجهزة الدولة الأيديولوجية بأنها «تضم مجموعة من المؤسسات كالمؤسسة الدينية والتربوية والأحزاب والاتحادات النقابية ووسائل الاتصال الجماهيري المرئية المسموعة ومؤسسات النشر والمؤسسات الفنية والترويحية والأسرة والجهاز الثقافي متمثلاً بالآداب والرياضة والفنون الجميلة»[١]. ولا يشترط أن تكون أجهزة الدولة الأيديولوجية (I.S.A) تابعة للدولة بشكل مباشر، وإنما يستخدم تعبير «الدولة» هنا للدلالة على أن مؤسسات تلك الأجهزة تخدم في النهاية الدولة.

ويرى التوسير أن الناس يعيشون الأيديولوجيا من خلال هذه الأجهزة التي تقوم بصياغتهم وتشكيلهم وفق البناء الأيديولوجي السائد في المجتمع[٢].

ويلاحظ التوسير أنه يوجد جهاز دولة قمعي واحد، هو الذي تأسست عناصره بواسطة الدولة، ولكن هناك تعددية في أجهزة الدولة الأيديولوجية وهي تتمتع باستغلال ذاتي نسبي. والمجتمعات يمكن أن تختلف الواحد عن الآخر في العلاقات بين جهاز الدولة القمعي وأجهزة الدولة الأيديولوجية وأيضاً في أنواع جهاز الدولة الأيديولوجي ففي العقود السابقة على الرأسمالية كان يوجد جهاز دولة أيديولوجي واحد مسيطر وهو الكنيسة، التي كانت تتضمن من بين وظائف تربوية وثقافية، وهي عناصر انفصلت فيما بعد وكونت أجهزة أيديولوجية أخرى وفي المجتمعات الرأسمالية يعد النظام التربوي والتعليمي أهم جهاز أيديولوجي، فهو يأخذ الأطفال، من كل الطبقات، في سني عمرهم المدرسية الأولى ومن ثم يطبع في أذهانهم ولمدة سنوات عدد من القيم والمعايير التي تتضمنها الأيديولوجيا الحاكمة[٣].

---

(١) أنظر لويس التوسير وجورج كانفيلم: دراسات لا إنسانوية، ترجمة، سهيل القش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤-١٠٦.

(3) L. Altuser , "Ideology and Ideological state Appartases" in: Lenin and Philosphy (London New left 1300 ks, 1971, pp. 135-160.

وعلى الرغم من أن وظيفة الأجهزة الأيديولوجية هي وظيفة أيديولوجية Ideological، إلا أنها أيضاً تستخدم القمع في حالات معينة مثلما يحدث عندما تستخدم الكنيسة والمدرسة الأساليب العقابية، وعندما تستخدم مؤسسات النشر والإعلام حق الرقابة على المطبوعات والمواد الإعلامية وبالمثل أيضاً، فإذا كانت وظائف جهاز الدولة القمعي هي وظائف قمعية بالدرجة الأولى، فإنه يمكن أيضاً أن يستخدم جهاز الدولة الأيديولوجيا مثلما يحدث عندما يفرض الجيش خيارات أيديولوجية معينة على المجتمع بأسره[1]. وكذلك نجد بولانتزاس يستعين بمفهوم التوسير يتحدث عن الأجهزة الأيديولوجية للدولة Ideological state apparatus «وهي تضم الأجهزة المكونة للدولة كالجهاز التشريعي والتنفيذي والإعلامي والتعليمي جنباً إلى جنب مع الأجهزة المستقلة كالجهاز القضائي».

وتتميز هذه الأجهزة عن قمعية الدولة Repressive state apparatus. ولا يركن بولانتزاس كثيراً إلى المفهوم الأخير لفهم طبيعة التكامل الأيديولوجي في المجتمع، إنما يركن إلى المفهوم الأول الخاص بالأجهزة الأيديولوجية للدولة. وتفسير القمع الذي تمارسه الدولة يجب أن يُفهم من خلال الهيمنة الأيديولوجية، وعن طريق هذه الهيمنة تستطيع الدولة أن تجد إطاراً شرعيًّا لاستخدامها العنف[2]. وبعد أن استعرضنا آراء كل من غرامشي والتوسير وبولانتزاس حول مفهوم الأجهزة الأيديولوجية ودروها في سيطرة الدولة على المجتمع نعرف الأجهزة الأيديولوجية «بأنها الهياكل الأساسية الثلاثة: الحزب الواحد الأوحد ونقاباته العمالية والفلاحية وتنظيماته الطلابية والنسائية والرياضية والمدارس والجامعات، ثم تأتي الأسرة التي أصبحت إحدى القطع المركزية في أجهزة

---

(١) دراسات لا إنسانوية، مصدر سابق، ص١٠٦.

(٢) نيوكس بولانتزاس: **الأيديولوجيا والسلطة**، ترجمة، نهلة الشال، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٧٩، ص ٩-١٠.

الدولة الأيديولوجية ثم أجهزة الإعلام والدعاية من صحافة وتليفزيـون وراديـو ونشر الكتب ومجلات التوعية ومؤتمرات ثقافية وشعرية وفنية وغيرها»، ولـو تفحصنا هذه الأشكال من الأجهزة الأيديولوجية لوجدنا أن الدولة في العالم الثالث أصبحت تتدخل في شؤون مواطنيها وفي قصائد شعرائها وتـسخر كـل شـيء لخدمة توجهاتها الأيديولوجية ونخبها الحاكمة.

الفصل الثاني

التنظير السوسيولوجي للدولة والمجتمع

تمهيد

أولاً: الدولة في المجتمع الرأسمالي وجهة نظر الاتجاه الماركسي.

ثانياً: نظرية التبعية والبناء السياسي للدولة في العالم الثالث.

ثالثاً: النظرية الوظيفية – التعددية.

رابعاً: نظرية التحديث وفهم الدولة والبناء السياسي في العالم الثالث.

خامساً: عولمة الدولة عند هابرماس.

سادساً: نظرية الدولة في الفكر العربي.

سابعاً: أطلالات جديدة في نظرية الدولة التشاركية – أو التعاضدية.

ثامناً: مناقشة نظريات الدراسة وتحليلها.

تمهيد

شغلت علاقة الدولة بالمجتمع فكر علماء الاجتماع عموماً وعلم الاجتماع السياسي خصوصاً، وحتى علماء السياسة، ذلك أن العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة تتطلب بحث تفسير هذه العلاقة، ويمكن القول إن علم الاجتماع السياسي نشأ فى ظل جدل فكرى دار حول علاقة الدولة بالمجتمع، فلقد ظل التساؤل الأساسى مطروحاً منذ نشأة هذا العلم: إلى أى مدى يتميز الصعيد السياسى باستقلالية عن القوى الأخرى بما فى ذلك النظام الاجتماعى(١).

وهذا التساؤل له ما يبرره إذا علمنا أن علم الاجتماع نشأ أصلاً للإجابة على التساؤلات التى أثارها ظهور العديد من الظواهر التى كانت جديدة على المجتمع فى ذلك الوقت، فالثورة الفرنسية والثورة الصناعية أحدثتا انقلاباً خطيراً فى الأفكار وفى بناء المجتمع ومن بين المواضيع التى فرضت نفسها على العلماء فى ذلك الوقت وما زالت حتى الآن موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع، فمنذ تحليلات ماركس حول الدولة فى المجتمعات الرأسمالية والنقاش حول هذا الموضوع أخذ يفرز عدة تيارات نظرية يمكن تصنيفها إلى تيارين بارزين استطاعا أن يشكلا رافدين نظريين فى علم الاجتماع السياسى الاتجاه الأول هو الاتجاه الوظيفى التعددى الذى ينطلق من نفس تصورات الاتجاه الوظيفى منذ (دوركهايم) و(فيبر) وحتى (بارسونز) و(داهل) وغيرهم، حيث ظهر كرد فعل للاتجاه الماركسى وبالتالى فإن كل أطروحاته هى تفنيد بالدرجة الأولى لهذا الاتجاه، وعلى ذلك فإن الدولة عند هذا الاتجاه هى هيئة مستقلة، وإن السلطة فيها ليست محتكرة فى يد طبقة معينة بل هى موزعة على العديد من الطبقات

(١) السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسى، المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٤، صـ٥٢

والهيئات والجميعات فى سلطة موقفية وتراكمية فى آن واحد، وهى باختصار الحارس الليلى الذى يسهر على المجتمع.

أما الاتجاه الثانى فهو الاتجاه الماركسى، حيث تم تطوير أراء ماركس ولينين أو الماركسية اللينينية من طرف مجموعة من الباحثين فى الستينيات والسبعينيات والتى دفعت بموضوع الدولة إلى الأمام، وكان ذلك فى إطار الجدل النظرى والعملى حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والذى قاده اتجاه الماركسية الجديدة على يد كل من (لويس التوسير) و(نيكوس بولانتزاس) و(رالف ميلباند) على سبيل المثال، وقاموا بتطوير أفكار (غرامشى) فى هذا العدد ومن الجدير بالذكر أن اتجاه الماركسية الجديدة فى إطار النظرية البنيوية التى شاعت فى الفكر الفرنسى أساساً، أو خارجها لم يتعرض للدولة فى بلدان العالم الثالث فقد انشغل بتحليل الدولة الرأسمالية الغربية بالأساس، غير أن بعض دراس التبعية قد استعانوا ببعض مقولات هذا الاتجاه وأفكاره فى دراسة الدولة فى مجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

وفى إطار اهتمام باحثى التبعية بالدولة وعلاقتها بالمجتمع فى البلدان النامية وما قدموه من أوجه نقد عديدة، سواء للنظرية الماركسية التقليدية والجديدة أو للنظريات الوظيفية والتعددية الغربية، فقد طرح هؤلاء نماذج وأنماطاً متعددة للدولة وأدوارها المختلفة أيديولوجيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا فى بلدان العالم الثالث منذ حصولها على الاستقلال، وكذلك علاقة هذه الدولة بالفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ودور المتغيرات الخارجية فى تطورها وفى سياستها الداخلية والدولية وغير ذلك.

ومن ناحية أخرى فقد أولى عدد من الباحثين العرب أيضاً اهتماماً كبيراً بالدولة العربية في مراحلها المختلفة وفى إطار نقد المفاهيم الماركسية والوظيفية، وكذلك أفكار مدرسة التبعية. وهكذا يتناول هذا الفصل الدولة فى المجتمعات

الرأسمالية المتقدمة بين النظريات الماركسية والماركسية الجديدة والوظيفية والتعددية، ثم ينتقل إلى تحليل نظريات التبعية والتحديث حول العالم الثالث.

وبعد تقديم رؤية نقدية لهذه النظريات المختلفة يقدم الباحث دراسة موجزة فى ختام الفصل النظرى للدولة فى المجتمعات العربية، ثم يطرح تصوره حول الدولة والمجتمع فى العراق المعاصر بصفة خاصة استرشاداً بخبرة الدولة العربية بصفة عامة.

أولاً: الدولة فى المجتمع الرأسمالى: وجهة نظر الاتجاه الماركسى:

وبالنسبة للنظرية الماركسية لن نكون مبالغين لو قلنا إنه لولا ماركس والماركسية عموماً لبقي موضوع الدولة مكانه فى اتجاه أحادى يختزل الدولة فى دور مؤسسة حيادية تعمل للصالح العام، ولما عرفت هذا الموضوع أهمية مثل التى يحتلها الآن فى شتى الاختصاصات المعرفية. حقًّا لقد أدى النقد الماركسى للنظام الرأسمالي ولفلسفة الحق عند هيجل أى للتصور الهيجلى للدولة إلى ميلاد وجهة نظر جديدة تربط الدولة والسلطة السياسية لأول مرة بالبناء الاجتماعى والاقتصادى معالجة إياها فى إطار سياقها التاريخى الذى نشأت فيه.

فقد ساهمت فلسفة الحقوق عند هيجل إلى حد بعيد بفعل منطقها الجدلي فى عملية نشوء الفكر الماركسى إلى جانب مساهمات الاقتصاد السياسى الإنكليزي والنقد السياسى والاجتماعي الذى قامت به الاشتراكية الفرنسية والطوباوية وقد سعى ماركس انطلاقاً من هيجل إلى البحث عن نظرية خاصة بالدولة والمؤسسات كما توصل مع فرض زوال الدولة بعد الاستيلاء على السلطة السياسية من قبل الثوريين وإقرار مرحلة التنظيم الانتقالى لديكتاتورية البروليتاريا[١].

---

(١) جورج لاياساد ورينية لورد، **مقدمات فى علم الاجتماع**، ترجمة هادى ربيع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦، صـ١١٥-١١٦.

لقد كانت كتابات ماركس وإنجلز عن الدولة هى الأولى من نوعها التى بددت غلالة الرومانسية والميتافيزيقية التى أحاطت بمفهوم الدولة ومؤسساتها وسلطة هذه الكتابات الضوء على الجانب الطبقى والتكوينات الاجتماعية فى دراسة الموضوع، ورغم ما فى الأحكام الماركسية من تبسيط فى ذلك الوقت إلا أن الأجيال التالية من المفكرين الماركسيين قد أغنوا الحوار حول الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني (١). بداية من لينين الذى أوضح الكثير من القضايا الماركسية، مروراً بغرامشي فالجيل اللاحق من الماركسيين الذى طوروا الفكر الماركسى حول الدولة مع التطورات العديدة التى عرفتها الرأسمالية بحيث لم تعد تلك الرأسمالية. ولم يعد المجتمع الرأسمالى كما خبره وعايشه ماركس وأنجلز، وهكذا سنتناول الفكر الماركسى بداية من ماركس مروراً بالتطورات التى عرفها هذا الفكر والتى شكلت محطات بارزة فى هذا الإطار.

١ – النظرية الماركسية التقليدية:

اتسمت الكتابات الماركسية الأولى بعدم الاهتمام بالدولة ككيان سياسى متميز وليس بالضرورة مستقلاً عن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والأيديولوجية فى المجتمع، فقد عالج كل من ماركس وإنجلز الدولة فى المجتمع الرأسمالى من زاويتين: الأولى كون الدولة انعكاساً دقيقاً لسيطرة الطبقة الحاكمة (الرأسمالية)، وإنها –لذلك– مجرد أداة للسيطرة الطبقية، أو لجنة تنفيذية لإدارة شئون الطبقة البرجوازية ككل، وليس شرائح طبقية محددة منها، بعبارة أخرى: حددت الماركسية التقليدية موقفها من الدولة من ناحية علاقة الأخيرة بالصراع الطبقى وبالسيطرة الطبقية السياسية، وفى الوقت نفسه تفسر نشأة الدولة وعلاقتها بالمجتمع على أساس انقسام هذا المجتمع إلى طبقات متناقضة، وقد عبر (إنجلز) عن ذلك بقوله:

---

(١) سعد الدين إبراهيم وآخرون، مرجع سابق، ص٦٧.

(ليست الدولة مجرد نتاج للمجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطـور ه، إنها اعتراف بأن هذا المجتمع يتخبط مع نفسه فى تناقضات لا حل لها بانقسامه إلى أضداد لا سبيل إلى التوفيق بينها، فيقف عاجزاً عن تلافيها، وحتى لا يفنى المتصارعون، أى الطبقات الاجتماعية، بعضهم بعضاً ويفنى معهم المجتمع، فإن الحاجة تفرض نفسها إلى سلطة تضع نفسها فى الظاهر فوق المجتمع لتطمس الصراع وتبقيه فى حدود (النظام)، هذه السلطة التى نشأت من المجتمع والتى تضع نفسها مع ذلك فوقه وتتزايد غربتها عنه، هذه السلطة هى الدولة[١]، وترتبط الدولة عند إنجلز بتناقضات مستويات التكوين الاجتماعى، وتمثل (الخلاصة الرسمية) للمجتمع.

أما الزاوية الثانية التى اهتمت الماركسية التقليدية بها فهى الدولة البونابرتية كتعبير عن نموذج للدولة الرأسمالية الاستبدادية، واستخدمها ماركس لوصف النموذج النابليونى (نابليون الثالث) فى فرنسا، والبسماركى فى ألمانيا[٢]. ويلاحظ أن ماركس وأنجلز عالجا الموضوعين سالفى الذكر فى إطار الرأسمالية الأوروبية أما حديثه عن الدولة فى نمط الإنتاج الآسيوى فكان يشير فيه إلى تجربتى الهند والصين، ونشر سلسلة مقالات عن نمط الإنتاج الأسيوى فى مجلة (نيويورك دبلى تريبيون). ويرى (بولانتزاس) أن تناول ماركس وانجلز ولينين للدولة والصراع الطبقى والدولة الرأسمالية بصفة عامة، سيطر عليه الخطاب السياسى. وجاء نقد غرامشى لميكافيلى هو الآخر فى الإطار نفسه، فهذه النصوص استخدمت للنضال الأيديولوجى أساساً، حيث جاءت كحاجة ماسة للرد

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الدولة وعلاقتها بالطبقات انظر: فردريك أنجلز، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، موسكو، دار التقدم، د.ت، صـ٢٢٣-٢٣٦.

(٢) تناول ماركس الدولة البونبارتية فى كتب متعددة، الثامن عشر من بروميير للويس بونابرت والصراع الطبقى فى فرنسا والأيديولوجية الألمانية.

على الانتقادات الموجهة ضد النظرية الماركسية[١]. ومن هنا شابها النقص، حيث اضطر أصحابها إلى الانطلاق من الأرضية الأيديولوجية نفسها التى وقف عليها الخصوم.

هناك أسباب عدة لقصور معالجة موضوع الدولة عند الماركسية التقليدية، من أهمها تناول السياسة، وتعد الدولة من أهم قضاياها، ليس كموضوع مستقل يعبر عن البناء السياسى القانونى الفوقى الذى لا يتمتع باستقلالية نسبية عن البناء المادى التحتى، وإنما نظرت إلى السياسة على أنها تعبير مكثف عن الاقتصاد، والدولة فى هذا الإطار – كما يرى لينين – تعبير مكثف عن التناقضات[٢]. مستشهداً بقول ماركس، ويظهر تأثر مفهوم لينين عن الدولة بالخطاب السياسى وبالكفاح السياسى للطبقة العاملة من اعتباره أن المشكلة الأساسية فى أية ثورة هى مشكلة سلطة الدولة، وإن كفاح الطبقة العاملة ضد النظام البرجوازى الروسى يهدف إلى الاستيلاء على سلطة الدولة، ويستشهد بقول ماركس: «أن الدولة هى خلاصة المعارك العملية التى خاضتها البشرية، فالدولة تعبر إذن (من الناحية السياسية)، وفى حدود ما يسمح به شكلها، عن كل المعارك والاحتياجات والمصالح الاجتماعية»[٣]. ويمكن تحليل علاقة الدولة بالتكوين الاجتماعى عند لينين من خلال معرفة أن الدولة هى المجال الذى يوضح أسرار التكوين الاجتماعى، فهى دائماً الساحة التى تشهد الوضع الذى تنفصم فيه وحدة هذا التكوين، وقد استعان لينين فى هذا الصدد بقول إنجلز إن الدولة هى «الممثل

---

(1) Poulantzas, political power and social classes (London, New Left, Books, 1974), pp. 223.

(٢) راجع مقال لينين من هم أصدقاء الشعب؟ وكيف يحاربون الاشتراكيين الديمقراطيين فى لينين: عن النقابات (مجموعة من المقالات والخطب)، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٢، ص ٥-٨.

(3) Poulantzas, op. cit., P. 52.

الرسمى للمجتمع»، وأن هذه الدولة -الرأسمالية الروسية- هى التى كشفت عن ازدواج السلطة فى روسيا بين سلطة رسمية هى سلطة القياصرة وسلطة فعلية هى سلطة السوفيتات، فى ظل الوضع الثورى(١).

غير أن «بولانتزاس» يرى أن المفهوم اللينينى للدولة لا يجب فهمه فى إطار المقولة المأثورة لماركس من أن الدولة هي مجرد جهاز أو أداة من أدوات الطبقة المسيطرة، وبدلاً من ذلك يمكن اعتبار أن هذا المفهوم ينظر إلى البنية السياسية الفوقية انطلاقاً من وظيفتها ومكانها بين مجموع الأبنية الاجتماعية، ويستدل «بولانتزاس» على ذلك من تفرقة «لينين» بين سلطة الدولة وجهاز الدولة، فجهاز الدولة يعنى أمرين عند «لينين»(٢):

أولاً: الدور الذى يؤديه ضمن مجموع أبنية التكوين الاجتماعى، أى وظائف الدولة المختلفة: الاقتصادية - التقنية، والسياسية بالمعنى الضيق، والأيديولوجية وغيرها.

ثانياً: الموظفون بالدولة، أى الكوادر والكفاءات الإدارية والبيروقراطية والجيش.

وبالنسبة لمفهوم سلطة الدولة فيشير لدى «لينين» إلى الطبقة الاجتماعية أو ذلك القسم من الطبقة الذى بيده السلطة(٣).

ويبدو أن «بولانتزاس» استخدم منهجاً بنيويًّا مع بعض التحليل المادى التاريخى فى تفسيره الخاص لمفهوم ودور الدولة عند لينين، واستعان فى الوقت نفسه بمقولاته الأساسية حول «خصوصية» السياسة وما يتميز به المستوى السياسى عن المستوى الاقتصادى فى إطار التكوين الاجتماعى الرأسمالى، بيد أن

---

(١) لينين، عن النقابات، صـ١٢٨-١٣٦.

(2) Poulantzas, op. cit., P. 136.
(3) Ibid., P. 137.

تحليل لينين لدور وطبيعة الدولة فى المجتمع الرأسمالى وعلاقتها بكل من الطبقتين البرجوازية والعاملة يخالف إلى حد كبير نسبيًّا ما ذهب إليه «بولانتزاس»، إذ استخدم التحليل المادى التاريخى في ضوء المنهج المادى الجدلي، وذلك فى قراءته لأفكار ماركس وأنجلز حول الدولة ومصادقته شبه التامة على هذه الأفكار، وهو ما بدا واضحاً فى كتابه «الدولة والثورة» إذ قدم فيه ردوداً سياسية وأيديولوجية على محاولات كل من الاشتراكيين الثوريين الديمقراطيين والمنشفيك تفسير أفكار ماركس وأنجلز حول الدولة فى المجتمع البرجوازى وموقف البروليتاريا من الدولة حال الاستيلاء على السلطة، ومستقبل الدولة فى المرحلة الانتقالية، وأخيراً زوال الدولة فى المرحلة العليا من الشيوعية، وما رأى من قيام كتاب ماركسيين أمثال كاوتسكى وبليخانوف وغيرهما بتشويه متعمد لأفكار ماركس وأنجلز حول الدولة[١]. ويكاد تفنيد لينين لهذه الكتابات يشغل المحور الرئيسى للكتاب، ولم يتضح منه أن لينين يقدم رؤية خاصة به للدولة، سواء فى المجتمع البرجوازى أو فى ديكتاتورية البروليتاريا، والمجتمع الشيوعى، ومن هنا يصدق عليه رأى «بولانتزاس» سالف الذكر، من أن الكتابات الماركسية الأولى سيطرت عليها لغة الكفاح السياسى والأيديولوجي حول الدولة.

ويمكن القول، بناءً على ما سبق من الأفكار الماركسية الأولى حول الدولة والسلطة السياسية وعلاقتها بالصراع الطبقى: إن عدم إعطاء الماركسية التقليدية اهتماماً منهجيًّا ونظريًّا كافياً للدولة ظل فترة طويلة على هذا المنوال حتى منتصف السبعينيات، باستثناء كتابات «غرامشي» كما سبق القول، التى شهدت ظهور كتابات المفكر الفرنسى «لويس التوسير» فى كتب «رأس المال» و«من أجل ماركس» والتى تأثر بها «نيكوس بولانتزاس» فى البداية، وهو ما بدأ من

(١) لينين، **الدولة والثورة**، ترجمة لطفى فهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠، الفصول، الأول والثالث والخامس.

كتابه الأول «السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية» فى عام ١٩٦٨، وتبعه «رالف ميليباند»، وهو كاتب ماركسي بريطانى، فى كتابه «الدولة فى المجتمع الرأسمالى» عام ١٩٦٩، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فيما بعد.

ومن أسباب غياب رؤية متكاملة للدولة والسلطة فى الكتابات الماركسية الأولى، تلك الظروف التى مرت بها حركة الطبقة العاملة على المستوى الدولى بعد لينين، حيث لم تعط الأممية الثانية والثالثة اهتماماً ذي بال لمسألة الدولة وبعض مستويات التكوين الاجتماعى، مبررة ذلك بالقول إنها تعد مجرد انعكاس للبنية الاقتصادية المادية(١). فقد غلبت الطبيعة الاقتصادية Economism على مناقشات ومداولات كل من الأممية الثانية والثالثة، أى ساد تحليل القضايا المطروحة على أساس اقتصادى بحت واستند هذا التحليل على اعتبار أن تغيير النظام الاجتماعى البرجوازى يحدث فى ميدان الاقتصاد فقط، ومن ثم فإن أى فعل سياسى لا بد أن يجعل من المجال الاقتصادى هدفه الأساسى.

أما المفكر الإيطالى الماركسى «جرامشى» فقد صاغ تصوره حول الدولة من خلال دراسة الواقع السياسى الإيطالى منذ مطلع القرن العشرين، معتمداً فى ذلك ليس على النظرية الماركسية فقط، وإنما على قراءة ميكافيللى ونقده، وبعض الأفكار الواردة فى النظرية الوظيفية الغربية. فقد أدى اهتمامه الرئيسى بالمثقفين ودورهم فى المجتمع إلى دراسة الرؤية الماركسية للدولة والأيديولوجيا والطبقات، وقد كتب إلى «تانيانا شوخبت» عام ١٩٣١ يقول: إن الماركسيين يرون عادة فى الدولة «مجتمعاً سياسيًا» وليس توازناً بين مجتمع سياسى ومجتمع مدنى، وأن الدولة عندهم تعبر عن هيمنة فئة اجتماعية واحدة على المجتمع بأسره، والجدير بالذكر أن مفهوم الهيمنة لدى «غرامشي» يشير إلى نظام تسيطر

---

(1) Nicos poulantzas, "The problem of the capitalist state in: Robin Blackburn (ed.), Ideologyin the sociall science (New York: vintage Book's, Random House, 1973), PP. 238-240.

فيه طريقة معينة للحياة والتفكير، وليس فيه إلا مفهوم واحد للحقيقة ينتشر في المجتمع بكافة مظاهرة المؤسسة والخاصة يصوغ بروحيته كل الأذواق والأخلاق والعادات والمبادئ الدينية والسياسية، وكل العلاقات الاجتماعية، وخصوصاً في ملامحها الثقافية والأخلاقية[١].

ويتجه مفهوم الهيمنة عنده إلى السيطرة القائمة على الرضا الإيجابى من جانب الطبقات الحكومية والتى تتوصل إليها طبقة ذات مصالح اقتصادية طائفية فى تحالفها مع طبقات وفئات اجتماعية أخرى فى حالة الرأسمالية، وفى حالة الطبقة العاملة فإنها قد تعود إلى ما يسميه بـ«الكتلة التاريخية» التى تتكون من تحالف عريض يضم -فضلاً عن البروليتاريا- الفلاحين والمثقفين العضويين والبرجوازية الصغيرة، وهذه السيطرة تتم بالموافقة أكثر من القوة، ومن قبل طبقة أو فئة على بقية الطبقات. بعبارة أخرى: تشير الهيمنة إلى الولاء «العضوى» الذى تحصل عليه أيه فئة اجتماعية مسيطرة من جانب الجماهير، بفضل هيبتها الاجتماعية والثقافية، وتفوقها المفترض وظيفيًا فى الإنتاج، ومن هنا رأى أن البرجوازية الإيطالية مارست هيمنة شبه مطلقة على العمال والفلاحين منذ عام ١٨٧٠ وحتى ١٨٩٠، بعد تحقيقها للوحدة الإيطالية وقبل قيام الحزب الاشتراكى الإيطالى[٢]. ومن جانب آخر

---

(1) Buci- Glucksmann, "Hegemony and consent", in: s. Sassoon (eds.), Approaches to Gramsci (London: Publishing cooperative. 1982). P. 119.

(٢) يركز جرامشي على أهمية العوامل الثقافية فى مفهوم الهيمنة، فهذا المفهوم لديه يتسم بغلبة الجوانب الأيديولوجية والثقافية التى تمارسها البرجوازية من خلال ما يسميه بالمنظمات الخاصة مثل الكنيسة والنقابات والمدارس وغيرها من أجهزة الدولة الأيديولوجية، فضلاً عن أن الهيمنة عنده مفهوم يتميز بالاستمرار فهى مجال لأى تحالف محتمل بين الطبقة العاملة وفئات اجتماعية أخرى تابعة ولكنها تقدميه خصوصاً الفلاحين وأجزاء من البرجوازية الصغيرة والمثقفين، وحتى فى دولة اشتراكية يمتد مفهوم الهيمنة ليشير إلى صيغة اجتماعية أو مدنية تقوم على الموافقة، خلافاً لديكتاتورية البروليتاريا القائمة على القوة.

Ibid., PP. 121-122

تشير الهيمنة لدى «جرامشي» إلى أمرين:

(١) تعد المصالح السياسية للطبقات الحاكمة في علاقتهما بالدولة الرأسمالية، معبرة عن المصلحة العامة للشعب أو الأمة، وفي ذلك يقول: صحيح أن الدولة هي جهاز لجماعة معينة يستهدف تهيئة الظروف الملائمة لتوسعها ونموها إلى أقصى حد، غير أن هذا النمو يصور على أنه القوة المحركة لتوسع عام، أي بوصفه القوة الدافعة لكل الطاقات «الوطنية»، فحياة الدولة هي محاولة مستمرة لتحقيق توازنات غير مستقرة بين مصالح المجموعة الأساسية ومصالح المجموعة التابعة وتجاوز هذه التوازنات، وهي توازنات لا تسود فيها مصالح المجموعة الحاكمة على طول الخط، بل إلى حد معين وليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية – الطائفية الضيقة[١].

(٢) أن السمات المميزة للدولة الرأسمالية والصراع الطبقي في التكوين الاجتماعي الرأسمالي، تتيح حرية واسعة للحركة أمام الكتلة الحاكمة، حيث تقوم الأقسام السائدة سياسيًا فيها بدور وسيط هو الدور المهيمن أو القيادي. استناداً إلى ما تتمتع به هذه الأقسام أو طبقة من الطبقات من سيطرة على سائر الطبقات والأقسام الحاكمة[٢].

وقد انتقد «بولانتزاس» مفهوم «جرامشي» عن الهيمنة وطبيعة الدولة الرأسمالية بفعل الغموض الشديد في هذا المفهوم، وغلبة النزعة التاريخية –غير المنهجية– عليه بحيث عالج مستويات التكوين الاجتماعي الرأسمالي دون الربط بينها من ناحية القوانين التاريخية التي تحكم هذا التكوين، وتأثره كذلك بأفكار

(1) Georgio fiori, Antonio Gramsci : life of a Revolutionary (London: New Left Books, 1970). P. 238.
(2) Ibid. PP. 239-240.

ميكافيللى وبربولا وكروتشه[١]. كما وجه النقد أيضاً إلى تأثر «جرامشى» بمفهوم المجتمع المدنى الشائع فى الكتابات الليبرالية الغربية، والذى يقوم على فصل هذا المجتمع عن الدولة اقتصاديًا واجتماعيًا وبعد «جرامشى» جاءت أفكار المفكر الفرنسى «لويس التوسير» التى أعطت دفعة جديدة للمدرسة الماركسية، وبصفة خاصة حول الدولة وعلاقتها بالبناء الاجتماعى ودور أجهزة الدولة المختلفة فى صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية فى المجتمع. فقد طرح «التوسير» فى كتاباته قراءة جديدة لأفكار ماركس ولينين والنظرية الماركسية الكلاسيكية بوجه عام، وذلك على ضوء استعارته لمقولات المدرسة البنيوية الفرنسية، فضلاً عما أدخل فى هذه المدرسة من تطوير نظري لها. وقد مثلت أفكار «التوسير» مصدراً مهمًا لمن تبعه من كتاب ماركسيين آخرين مثل «بولانتزاس» وغيره، ومن هنا سوف نبدأ بدراسة «التوسير».

٢- النظرية الماركسية الجديدة:

يعد «التوسير» من الرواد الأوائل للماركسية الجديدة التى شاعت فى غرب أوروبا وبصفة خاصة فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية، كما أنه أدخل كثيراً من مفاهيم ومقولات النظرية البنيوية Structuralism التى انتشرت أساساً فى فرنسا على يد «جان بياجيه» و«ميشيل فوكو» و«جاستون باشلار»، ومن ناحية أخرى فقد استفادت النظرية البنيوية بدورها من المادية التاريخية والاقتصاد السياسى الماركسى. ولا يتسع المقام هنا لدراسة النظرية البنيوية وأهم أفكارها، ويحسن الإشارة إلى أن هذه النظرية تبحث بوجه عام فى كيفية عمل أنماط أو قوانين أى نظام - معرفياً كان أم اجتماعيًا - فى الظاهرة موضع البحث، سواء كانت اللغة أو الثقافة أو المجتمع. وحسب هذه النظرية يتطور نظام ما بفعل تحولات معينة عبر عمليات محددة يمكن التنبؤ بها من خلال معرفة السمات

---

(1) Poulantzas, political power and social classes, op. cit., P. 209.

الأساسية لهذا النظام[١].

وبالنسبة «لألتوسير» فقد خرج من قراءته لأعمال ماركس بالقول إن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يعتمد على نوايا الأفراد أو رغباتهم، بل إن الأبنية المجتمعية المختلفة من اقتصادية وسياسية وأيديولوجية وعملية هى التى تحدد كافة ملامح الحياة الاجتماعية، ومن هنا أدخل «ألتوسير» المنظور البنيوى على التحليل المادى التاريخى من خلال تعريف الأبنية وطرق تغيرها بالكشف عن التناقضات الكامنة فى البنية ذاتها. أما عن دور الفرد فى التاريخ فلا يمكن النظر إليه كفاعل، ولكن كـ«حامل» لأدوار معينة تؤكد على قوانين التغير البنيوية دون أن تكون لديه القدرة على إعادة تشكيل هذه القوانين[٢]. ركز «ألتوسير» تحليله البنيوى على علاقة الأيديولوجيا والسياسة كبناء فوقى بالاقتصاد كبناء تحتى من زاوية النظر إلى أن مسألة الأيديولوجيا تعد أساسية فى توليد علاقات الإنتاج، فالأفراد يحتلون مواقعهم فى المجتمع من خلال تقسيم للعمل يحدد دورهم فى الإنتاج والاستغلال والقمع والممارسات الأيديولوجية والعملية، وعلى هذا الأساس قام «ألتوسير» بتحديد علاقة الأبنية الفوقية بالأبنية التحتية على النحو التالى[٣]:

(١) يوجد قدر من الاستقلال النسبى للبناء الفوقى فى علاقته بالبناء التحتى، رغم أنه ينبع منه ويتشكل به.

(٢) هناك تفاعل متبادل بين كل من البناء الفوقى والبناء التحتى، حيث تؤثر التغيرات التى تحدث فى البناء الأول على القاعدة أو البنية

---

(1) J. piaget, Structuralism (London: Routled and Kagan Paul, 1971)

لمزيد من التفاصيل راجع:

M. Foucault, The order of Things (New York: Random House, 1970)

(2) L. Altusser, for Marx (London: Penguin, 1969) chapter 5, also: Altusser, Reading capital (London: New left Books, 1970), chapter 5.

(3) Altusser, Ideology and Ideological state Appartuses in: Lenin and Philosophy (London: New Left Books, 1971). P. 135.

التحتية، كما تمارس الأخيرة تأثيرها فى البناء الفوقى.

وقد انتقد «ألتوسير» الماركسية الكلاسيكية لأنها رأت أن الدولة محصورة فقط فى الجهاز القمعى، أى جهاز الدولة القمعى الذى يحتوى على: الحكومة، الإدارة، الجيش، البوليس، المحاكم، السجون. وفيما عدا جرامشى لم يعط كلاسكيو الماركسية اهتماماً ذا بال لأجهزة الدولة الأخرى، أى الأجهزة الإيديولوجية والتى أطلق عليها «جرامشى» مؤسسات المجتمع المدنى مثل الكنيسة والمدارس والنقابات وغيرها. وتتضمن أجهزة الدولة الإيديولوجية عند «ألتوسير» المؤسسات التالية[1]:

١- الجهاز السياسى (النظام السياسى بما فيه مختلف الأحزاب).

٢- الجهاز الدينى (نظام مختلف الكنائس).

٣- الأسرة.

٤- المدارس (العامة والخاصة).

٥- الجهاز الإعلامى (صحافة، إذاعة، تليفزيون).

٦- الجهاز الثقافى (آداب، فنون جميلة، رياضة).

٧- الجهاز القانونى والتشريعى.

٨- الجهاز النقابى.

ومن أهم ما يميز جهاز الدولة القمعى عن أجهزة الدولة الأيديولوجية أن الأول يسير بواسطة العنف، بينما الثانية تسير بواسطة الأيديولوجية، غير أن ذلك لا يعنى أن جهاز الدولة القمعي يسير فقط بالعنف، وإنما تسيره الأيديولوجية أيضاً؛ لأنها تؤمن تماسك فروع هذا الجهاز وتعيد إنتاجها، فضلاً عن القيم المستمدة من الأيديولوجيا التى تفرضها هذه الفروع على المجتمع. وبالمثل فإن

(1) Ibid., PP. 146-149.

أجهزة الدولة الأيديولوجية وإن كانت تسير بشكل غالب بواسطة الأيـديولوجيا، فإنها تسير بشكل ثانوى بواسطة القمع الذى يتجلى فى المدارس والكنائس كمثال فى لوائح وأنظمة العقاب والطرد والحرمان والاختيار. كما أن جهـاز الدولـة الأيديولوجى الثقافى تحكمه الرقابة(١).

ويرى «التوسير» أن جهاز الدولة القمعى يتـسم بالتوحـد بفعـل سـيطرة البرجوازية عليه، بينما تتسم أجهزة الدولة الأيديولوجية بالتعدد والاختلاف ولكـن الأيديولوجيا المسيطرة والتى هى أيديولوجيا «الطبقة المسيطرة» توحد بينها، وإن كان ذلك لا يتم بسهولة. لأن الطبقة المسيطرة أو التحالف المسيطر لا يستطيع أن يسن القوانين فى أجهزة الدولة الأيديولوجية نتيجة المقاومة التي تبـديها الطبقـات المستغلة وحيث يمكن للأخيرة أن تجد الوسيلة والفرصة للتعبير عن نفسها فى هذه الأجهزة من خلال استغلال التناقضات الموجودة فيها، أو بتغلغلهـا داخـل هـذه الأجهزة واكتساب مواقع تقاتل منها، بهذا المعنى فإن أجهزة الدولة الأيديولوجيـة تعد الساحة التى يدور فيها الصراع الطبقي. ومن هنا فإن هذه الأجهزة تتمتع بقدر من الاستقلال النسبى بفعل تعددها واختلافها الذى يمكن أن يوفر مكاناً موضـوعيًا لتناقضات تعبر عن تأثيرات الصدامات بين البرجوازية والبروليتاريا(٢).

ويبين «ألتوسير» كيف تلعب الأجهزة الأيديولوجية للدولة دورها فى تجديد إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية. من خلال هذه الأجهزة رغم أنها – تبدو حيادية – إلا أن وظيفتها تبدو أخطر وأنجع للنظام الرأسمالى من الأجهزة القمعية التـى أصبحت ثانوية، فمتى يمكن إخضاع باقى الطبقات الاجتماعيـة لـنمط الإنتـاج السائد، يجب استعمال كل هذه الأجهزة الأيديولوجية، فإعادة إنتاج وسائل الإنتاج لا يمكن ضمانها إلا بإعادة إنتاج قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وهنا تتدخل بدقه

---

(1) Ibid., PP. 170.
(2) Ibid., P. 185.

الأجهزة الأيديولوجية للدولة والأجهزة القمعية للدولة، ولكن في الأخير يعد «ألتوسير» أن الأجهزة الأيديولوجية هى التى تضمن أساساً إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، وهذا تحت سيطرة وحماية جهار الدولة القمعى. وإن أخطر جهاز أيديولوجى يمكن أن يؤدي هذه الوظيفة حسب «ألتوسير» هو الجهاز الأيديولوجى المدرسى، فالمدرسة تحتضن الأطفال منذ الحضانة، وتغرس فى عقولهم المعرفة مغلفة بالأيديولوجية المهيمنة (فرنسية، علوم، آداب) أو الأيديولوجية المهيمنة الخالصة للدولة (الأخلاق والفلسفة)، فالأيديولوجيا البرجوازية المهيمنة تصور المدرسة كوسط حيادى خالى من كل أيديولوجيا، ولكن الحقيقة غير ما تدعيه وتنشر له هذه الأجهزة من حيادية.

إن السيطرة البرجوازية نابعة – على العكس – فى المجتمع الرأسمالى عن الجهاز الأيديولوجى المدرسى أساساً[١]. وبالنسبة لدور جهاز الدولة القمعى، فإنه يؤمن بالقوة الجبرية الشروط السياسية لتوليد علاقات الإنتاج للتشكيلة الاجتماعية الرأسمالية وهى علاقات استغلال أساساً. فبجانب أن جهاز الدولة القمعى يولد نفسه من خلال أفراد سياسيين وعسكريين فى الدولة الرأسمالية فإنه يوفر بالقمع (بدأ من القوة الجسمية الأكثر شراسة، مروراً بالأوامر والنواهى الإدارية البسيطة حتى الرقابة العلنية أو الضمنية، والشروط السياسية لسير الأجهزة الأيديولوجية.

ويطرح «ألتوسير» تطور دور الأجهزة الأيديولوجية للدولة فى التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية وخاصة فى نمط الإنتاج الإقطاعى، والذى تميز بدور أيديولوجى بارز للكنيسة، التى كانت تؤدى ليس فقط الوظائف الدينية بل الوظائف التعليمية وجزءاً من الوظائف الإعلامية والثقافية أيضاً[٢]. أما فى

---

(1) Ibid., P. 186.

(٢) ينظر، ملف مجلة المنار، **حول لويس التوسير**، السنة الأولى، العدد الثامن، أغسطس أ ب ١٩٨٥، ص ١٥٠-١٦٦.

التشكيلة الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة فإنه يتصور أن الجهاز الأيديولوجي التعليمى (المدرسة) حل مكان الكنيسة وصار هو جهاز الدولة الأيديولوجى ذا الوضع المسيطر كما سلف الذكر.

تأثر «بولانتزاس» فى كتاباته الأولى بأفكار «ألتوسير»، وخاصة فى تحليل النظام الرأسمالى وما تتميز به الدولة فى إطار هذا النظام من استقلال نسبي عن أبنية المجتمع ومستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية. هذا فضلاً عما يتسم به كل مستوى من هذه المستويات بدرجة من التميز والاستقلال عن بعضها البعض. وقد كانت تحليلاته بحق تحدياً خلاقاً فى ميدان علم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع الماركسى عموماً، بحيث شكلت كتاباته إضافة جديدة للماركسية مطوراً من خلالها كثيراً من المقولات الماركسية التقليدية، وتستمد أهمية أطروحات «بولانتزاس» شرعيتها من أمرين: الأول هو أن محاولته هى المحاولة الأولى منذ «غرامشي»، التى سعت إلى تطوير نظرية متسقة حول طبيعة ودور الدولة في مختلف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والتى حاولت شرح العلاقة بين التغييرات الاجتماعية والاقتصادية وتحولات النظام السياسى. أما الأمر الثانى فيكمن فى الجهاز النظرى المنسق الذى اعتمد عليه «بولانتزاس» فى صياغة أطروحاته حيث لم يلجأ إلى مراكمة الاستشهادات بل انطلق من معطيات «ألتوسير» النظرية وعمل على استعمال هذه المعطيات فى حقل خاص هو الحقل السياسى[١]. وربما يكون «بولانتزاس» الكاتب الماركسى الوحيد الذى جعل من إشكالية الدولة والسلطة فى المجتمعات الرأسمالية محوراً أساسيًّا إن لم يكن الوحيد فى كتاباته وأطروحاته العديدة، وهذا ربما لسد نقص أو فراغ فى الدراسات الماركسية حول الدولة، وليرد على بعض

---

(١) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة عادل غنيم، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، صـــ ٤٩-٥١.

القائلين بغياب نظرية ماركسية فى الدولة، فمنذ كتاباته الأولى وحتى الأخيرة منها بقى «بولانتزاس» يدور حول مسألة الدولة، تحديد حقلها النظرى وعلاقتها بنمط الإنتاج، تطور أشكالها فى نمط الإنتاج الواحد، شروط الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وإذا كانت كلُّ لحظة نظرية أصيلة ترتبط بلحظتها التاريخية، فقد كان من الطبيعى أن يتمحور عمل «بولانتزاس» حول الدولة الرأسمالية[١].

ويرى «بولانتزاس» أن الدولة الرأسمالية هى محصلة الصراع الطبقى وهو هنا يعيد الأفكار الماركسية نفسها منذ «ماركس» وحتى «لينين» إذ تتحكم وظيفة الدولة السياسية المتعلقة بالصراع الطبقى فى وظيفة الدولة التقنية والتنظيمية أو بشكل أدق ليس للدولة وظائف منفصلة بل لها وظيفة شاملة، وهذه الوظيفة هى دورها السياسى فى تمكين السيطرة الطبقية أى الحفاظ على المصالح السياسية للطبقة المسيطرة[٢]، ولكن «بولانتزاس» فى تحليله للدولة الرأسمالية يبحث فى عمق النظام الرأسمالى وكيفية أشتغاله وتحليل العناصر الهيكلية للدولة الرأسمالية والمنطق الداخلى الذى يحكمها، وهذا ما أدى به إلى اعتبار أن الانتماء الطبقى للقائمين على جهاز الدولة ليس هو الأساس فى تفسير سلوك الدولة وخياراتها الطبقية، ولذا فهو لا يستبعد أن تنشأ فى داخل الطبقة الرأسمالية المهيمنة بعض الصراعات الداخلية، وقد تحظى بعض شرائح هذه الطبقة بمصالح شرائح أخرى من الطبقة نفسها، ولكن تظل الدولة فى النهاية هى الإطار التوحيدى لكل هذه الشرائح المتنافسة[٣].

وهذا يقود الدولة لضمان هذه الوظيفة إلى التمتع بدرجة من الاستقلال النسبى، حتى تستطيع الدولة الرأسمالية تأمين هامش من الاستقلال والمناورة

---

(١) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مرجع سابق، صـ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، صـ١٠٦.

(٣) سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصدر سابق، صـ ٦٩-٧٠.

لاحتواء بعض التوازن الذى قد يأتي من طرف الطبقات الأخرى المستغلة، وهكذا ينظر «بولانتزاس» إلى الدولة الرأسمالية بوصفها فى وقت ما عامل التماسك لتشكيل اجتماعى وعامل تكرار ظروف الإنتاج لنظام ما عن طريق الحفاظ على هيمنة طبقة وتقوم الصيغة على تقويم نقدى للنظريات التعددية عن الدولة التى ترمي نمطيًّا إلى وضع قناع على الأساس الطبقى للسلطة السياسية المتحققة فى المؤسسات(١). ويذهب «بولانتزاس» إلى أن الدولة الرأسمالية تخفى بانتظام الطبيعة السياسية الطبقية لمؤسساتها السياسية، وهذا يتحقق أيضاً من خلال الدور المعقد الذى يلعبه العامل الأيديولوجى فى هذا المجال، وهنا يظهر تأثير غرامشي الذى يعزو لهذا العامل أهمية كبرى فى سبيل تحقيق الهيمنة والسيطرة، إننا – يقول بولانتزاس – بصدد دولة شعبية قومية طبقية بمعنى الكلمة، دولة تدعى أنها تجسيد للإرادة الشعبية أى إرادة الشعب الأمة الذى يعرفه القانون بأنه مجموع المواطنين والأفراد الذين تمثل الدولة وحدتهم، وأساسه الحقيقى هو التفتت والانعزال الذى يتجلى فى العلاقات الاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى(٢).

إن الدولة بفعل منطقها الأيديولوجى هذا تحول الأفراد الذين هم عوامل الإنتاج إلى مجرد أفراد ومواطنين، أى بوصفهم أشخاصاً سياسيين، وهكذا تبدو الدولة حسب «بولانتزاس» ــ دولة شعبية لا طبقية تقوم مؤسساتها على مبادئ الحرية والمساواة، بحيث لا تستمد هذه الدولة شرعيتها من المؤسسات الإلهية كما هو فى النظام الملكى، وإنما تستمدها من إرادة مجموعة من الأفراد بوصفهم مواطنين أحراراً متساويين من الناحية الشكلية، وهكذا يصبح الشعب ذاته المبدأ الذى يحكم الدولة لا بوصفه مؤلفاً من «عوامل الإنتاج» الموزعة بين الطبقات

---

(١) نيكوس بولانتزاس، **السلطة والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـ١٥٣.

(٢) نيكوس بولانتزاس، **السلطة والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـ١٥٣.

الاجتماعية المختلفة، وإنما جمعاً من الأفراد والمواطنين الذين يساهمون في الحياة السياسية القومية المشتركة عن طريق الاقتراع العام الذى يعبر عن الإرادة العامة(١)، وكأن هذه الأمور الشكلية والمظاهر الليبرالية من مساواة وديمقراطية وعدالة واجهة تخفي وراءها الدولة الرأسمالية حقيقتها الطبقية حتى تظهر أنها دولة الجميع وليست دولة طبقية.

ومع أن «بولانتزاس» يبتعد عن تحليلات الماركسية الكلاسيكية ـ كما تظهر عند ماركس وإنجلز ولينين ـ إلا أنه سرعان ما يعود إلى المنبع، ـ إلى أساس النظرية الماركسية ـ، حيث يذهب إلى أنه لا يمكن التصدى لموضوع الدولة دون الرجوع مباشرة إلى موضوع الصراع الطبقي، فالدولة في نهاية المطاف هى محصلة لهذا الصراع، ويستند «بولانتزاس» فى إدراكه لهذه القضية إلى قضيتين أساسيتين «لماركس» و«إنجلز» واردتين في البيان الشيوعي الأولى: أن كل صراع طبقى هو صراع سياسى، والثانية أن الصراع الطبقى هو محرك التاريخ، فلقد كان «ماركس وإنجلز ولينين وغرامشي» يضعون دائماً فى اعتبارهم عند التمييز بين النضال (العملي) السياسي والكفاح الاقتصادى خصوصية النضال السياسى والذى يتمثل فى أن هدفه المتميز هو الدولة بوصفها مستوى نوعياً من أبنية التكوين الاجتماعى، وكما يقول ماركس: إن الهدف النهائى لحركة الطبقة العاملة هو الاستيلاء على السلطة السياسية(٢).

إن الصراع الطبقى إذن يتشكل داخل الدولة وهو الذى يحدد الطبقة ووظيفة الدولة الرأسمالية التى هى فى الأخير محصلة لهذا الصراع، فالطبقة الحاكمة تستعمل كل الطرق لإخضاع الطبقات الأخرى لسيطرتها، فالسياسة لا تعنى فقط نظم ومؤسسات السلطة الطبقية وقدرة الجماعات المسيطرة على تسيير

---

(١) المصدر نفسه، صـ١٤١.

(٢) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـ ١٤٢.

وقمع الفئات الأخرى، وإنما السياسة تشمل صـــراع الطبقـــات الكادحـــة ودور تنظيماتها ومؤسساتها للتأثير على القرارات السياسية وقدرتها على السيطرة على الأجهزة الحكومية الرسمية وغير الرسمية، وخاصة صراعها من أجل السيطرة على فائض القيمة(١). إن تعرض «بولانتزاس» للدولة فى المجتمعات الرأسمالية قاده إلى التعرض إلى مفهوم السلطة، أى سلطة الدولة التى يعنى بها سلطة طبقة محددة – تتطابق الدولة مع مصالحها – على غيرها من الطبقات الاجتماعيـــة، ويعتقد «بولانتزاس» أن لمفهوم السلطة أهمية بالغة فى هذا الميـــدان، رغـــم أن «ماركس، أنجلز، لينين، غرامشي» لم يطرحوا مفهوم نظريًا واضحاً للـــسلطة، فلقد كان «ماركس، وأنجلز» يعدان دائماً أن مجال مفهوم السلطة أو النفوذ أو ما يرتبط به من مفاهيم أخرى كمفهوم السيطرة هو مجال العلاقات الطبقية، وهـــذا أكثر وضوحاً عند «لينين»، الذى يرى أن بفعل القوى ، علاقات القوة أو علاقات السلطة مجالاً محدداً هو مجال الصراع الطبقى(٢).

فالعلاقات القائمة بين الطبقات هى علاقات سلطة أو قوة، ذلك أن مفهـــوم السلطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الطبقة، فالطبقة المالكة أو الطبقة البرجوازية تمارس سيطرتها وقوتها المتأتية من هذه الملكية للسيطرة واســـتغلال الطبقـــات الأخرى، فهذه الملكية هى أساس السيطرة وهى أساس النزاع الطبقى. فالعلاقـــة بين الدولة والطبقة البرجوازية المسيطرة يرى «بولانتزاس» أن القول باستقلالية نوعية مميزة للدولة عن المستوى الاقتصادى، لا يعنى أن هذه الدولة لا تعمل فى خدمة مصالح هذه الطبقة(٣). فهى تخدم مصالحها جيداً. وإن كان ذلك لا يستدعي

(١) عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، صـــ٧٥.

(٢) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـــ ١١٢-١١٣.

(3) Poulantzas, the problem of the capitalist state, op. cit. PP. 245.

بالضرورة أن يشارك الطبقة البرجوازية مباشرة فى أجهزة الدولة والحكومة من خلال تولي المناصب والمراكز الحساسة فى هذه الأجهزة، أو أن تتشابه الأصول الاجتماعية لمن يتولى المواقع العليا فى الدولة والحكومة مع نظيرتها فى البرجوازية بالضرورة وإن كانت المشاركة هى القائمة بالفعل، فذلك لا يعد سبباً لكون وظيفة الدولة مرتبطة بمصالح البرجوازية فى التكوين الاجتماعى الرأسمالي، بل نتيجة موضوعية لمنطق النظام الرأسمالى نفسه، حيث تخدم الدولة مصالح البرجوازية ككل وليس أقساماً أو شرائح معينة منها، ويرى «بولانتزاس» أن الدولة تخدم هذه المصالح جيداً عندما لا يشارك أفراد البرجوازية مباشرة فى جهاز الدولة، أى عندما لا تكون الطبقة الحاكمة اقتصاديًا هى الحاكمة سياسياً(١).

وقد جاءت تصورات «رالف ميليباند» حول مقولة الاستقلال النسبى للدولة الرأسمالية فى ذات إطار الإضافة النظرية لبولانتزاس، ورغم التحفظات التى أبداها الأخير على «ميليباند»، إلا أن الجديد فى أفكاره هو أن الدولة تتميز – فى رأيه – بالاستقلال النسبي فى المجتمع البرجوازى فى مواجهة الطبقة المسيطرة فى هذا المجتمع فقط، فبعد زوال هذه الدولة تقوم دولة اشتراكية تتميز بالاستقلال فى مواجهة المجتمع المدنى ذاته، وهو ما حدث بالفعل فى تجارب الدول

(١) ينتقد «بولانتزاس» أفكار «ميليباند» حول علاقة الدولة وجهازها البيروقراطى بالطبقة الرأسمالية والتى تقول إن البيروقراطية تخدم مصالح هذه الطبقة نتيجة مشاركة أفرادها فى هذا الجهاز، وبسبب توحد الأصول الاجتماعية لكل من مسئول قمة جهاز الدولة والطبقة الحاكمة اقتصاديًا وكذلك الروابط الشخصية والقرابية بينهما، إذ إن البيروقراطية لا تشكل طبقة اجتماعية متميزة، وإنما شريحة اجتماعية خاصة وفى نفس الوقت الذى تعمل فيه لصالح البرجوازية فذلك لا يعود إلى الأسباب التى ذكرها ميليباند، وإنما بسبب أن الدولة تعمل لصالح البرجوازية ككل وتقارب المصالح، وسوف يأتى الحديث عن أفكار «ميليباند» بعد ذلك، ينظر المصدر السابق صـ ٢٤٥-٢٤٧ على أن «بولانتزاس» ينتقد أفكار «ميليباند» فى هذا الصدد والتى كان قد أوردها فى كتابه الأول، إلا أنه عدل عنها وانتقدها فى كتابه الثانى.

الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفيتى السابق والصين.

ومن جانبه قدم «ميليباند» قراءة مستحدثة لأفكار ماركس حول الدولة، فقول ماركس أن الدولة هى مجرد لجنة تدير الشؤون العامة للبرجوازية ككل، لا يعنى أنها تابعة لها، وإنما تعمل كضابط منظم لحرية حركة البرجوازية واندفاعهم بفعل عدم رشاد أسلوب الإنتاج الرأسمالى وتفتته، حيث تتسم سلوكيات وقيم الرأسماليين والمشروعات الرأسمالية بالأداء فى إطار المصالح الفردية ضيقة الأفق.

وتصبح الدولة هي الأداة الوحيدة لحفظ الرأسمالية ووقايتها من ذاتها ومن تصاريح الرأسماليين أنفسهم. والواقع أن الدولة الرأسمالية تخلق حكومة لـ «الكل» وليس لقسم أو شريحة معينة من البرجوازية، فدرجة رشاد الدولة الرأسمالية بالنسبة للنظام تزداد بفعل تدخلها المتزايد فى الحياة الاقتصادية وفى مرحلة مقصورة للرأسمالية، وهذا ما حدث بالفعل فى تجربة اليابان الحديثة[(١)].

وقد وجه «ميليباند» بدوره انتقادات لمفهوم الدولة عند ماركس وأنجلز، فإذا كانت الدولة الرأسمالية تعمل لصالح البرجوازية فإن ذلك لا يرجع بالأساس إلى أوامر صادرة من هذه الطبقة، وكون الدولة الرأسمالية دولة طبقية لا يعنى أنها بمثابة أداة للسيطرة الطبقية، فهى تقوم بوظائفها متمتعة بذلك القدر من الاستقلال النسبى المطلوب لأدائها هذه الوظائف كدولة طبقية. وهذا المستوى من الاستقلال عن الطبقة المسيطرة والمجتمع المدنى يمكنها من تحديد أفضل الوسائل لخدمة من يحوزون القوة ويزعمون أن مصالحهم تعبر عن «الصالح العام»[(٢)].

ويرتبط الاستقلال النسبى للدولة مباشرة بتمتع السلطة التنفيذية فى مواجهة

---

(1) Joel Kovel, "class, power and the state", Monthly Review vol. 37, No. 8, Jan. 1986, PP. 24-25.

(2) Ralph Miliband, Marxism and Politics (oxford: oxford Univ. Press, 1977), PP. 82-83.

مؤسسات معينة (مثل البرلمان) وجماعات المصالح الممثلة للطبقة المسيطرة بقدر من حرية المبادرة، والقرار، وتشير الدولة إلى كيان منفصل عن المجتمع المدنى بمسافة معينة، وأن هذا الانفصال ينتهى فى حالة واحدة هى اختفاء الدولة ذاتها واختفاء الانقسامات والصراعات الطبقية.

يستند «ميليباند» إلى الفروض والأدلة التى قدمها للبرهنة على عدم صحة ما قدمته الماركسية التقليدية من تصور لطبيعة الدولة ودورها فى النظام الرأسمالى الأوروبي، فقد طرحت ثلاثة إجابات لتفسير: لماذا تؤدى هذه الدولة دور الأداة لخدمة البرجوازية ولا تكتفى نظريًا فى رأيه لتعيين الوظائف الفعلية للدولة الرأسمالية وطبيعة علاقتها بالطبقة المسيطرة أو الحاجة وتتجاهل ذلك المستوى المحدد من الاستقلال النسبى لدورها؟ وهذه الإجابات هى[1]:

أ- الانتماء الموحد طبقياً لكل من كبار موظفى الدولة (فى الأجهزة والإدارات الحكومية والقضائية والقانونية والأمنية وغيرها)، والطبقة أو الطبقات المسيطرة على المراكز الأساسية فى الاقتصاد والثقافه.

ب- قدرة «الطبقة الحاكمة» على ممارسة السيطرة عن طريق ملكيتها وتحكمها فى الاقتصاد ومصادر القوة الأخرى، وقدرتها ونفوذها كجماعة ضغط.

ج- الدولة تعد «أداة» الطبقة الحاكمة بسبب أنها لا تعمل خارج أسلوب الإنتاج الرأسمالى، حيث تتحدد طبيعتها بطبيعة هذا الأسلوب ومتطلباته، فللاقتصاد الرأسمالى «رشادته» التى تخضع لها أيه حكومة أو دولة عاجلاً أم آجلاً.

---

(1) Ibid., PP. 64-65.

هناك سبب آخر لتفسير الاستقلال النسبى للدولة الرأسمالية يتفق عليه «بولانتزاس» و«ميليباند»، وهو أن درجة هذا الاستقلال تتوقف على حجم التهديد الذى تمثله أشكال التوتر الاجتماعي والضغط الشعبى لسيادة الطبقة المسيطرة فى المجتمع الرأسمالى، وربما يهدد الاستقرار السياسى، فعندما يصل إلى مستوى من الحدة تلجأ الدولة إلى أشكال وأساليب تسلطية فى مواجهة تصاعد الحركة السياسية للطبقة العاملة وإلى تفتيت الوحدة التنظيمية لهذه الطبقة من خلال تحويل العمال إلى أفراد متنافسين بصفاتهم الفردية فى حركاتهم وعلاقاتهم، مع السماح فى الوقت نفسه ببعض أساليب التعبير والتنظيم السياسيين كالتصويت وتكوين جماعات مصالح ونقابات واتحادات تحول دون التغيير الثوري أو العنيف وهذا مما يؤدى عموماً إلى تدعيم سلطة الدولة وتقوية استقلاليتها الذاتية(١).

وحسب رأى «ميليباند» فإن الدولة لم تكن علاقتها بالطبقة الرأسمالية مستقرة دائماً، فقد احتاجت فى مجال تدبير إيرادات لتغطية نفقاتها على الدفاع والأمن والقضاء، وبعض المشروعات الخدمية – إلى فرض ضرائب ورسوم على أرباح المشروعات الرأسمالية، وذلك بغية الحفاظ على النظام الاجتماعى القائم وتجنب حدوث توترات اجتماعية، وكذا القيام ببعض التدخلات بغرض الإصلاح الاجتماعى من أجل احتواء الضغط الشعبى(٢).

بناء على ذلك، تقوم الدولة الرأسمالية بأربع وظائف أساسية تفسر من جانب أخر استقلالها النسبى، وحددها «ميليباند» على النحو التالى(٣):

١- حفظ القانون والنظام فى إقليم الدولة أو المناطق التى تمتد إليها سيادة الدولة رسميًا من خلال الغزو العسكري، وهذه تمثل الوظيفة

(1) N. Poulantzas, The problem of the capitalist state,. Po. Cit., PP. 251-253.
(2) R. Miliband, state power and class interests, New left Review, No. 138, March-April 1985, P. 61.
(3) Ibid., PP. 64-65.

القمعية للدولة.

٢- دعم «الرخاء» والتوافق العام تجاه النظام الاجتماعى القائم، ومحاولة تجنب تهديد هذا التوافق، ويعبر هذا عن الوظيفة الأيديولوجية الثقافية للدولة.

٣- الوظيفة الاقتصادية بالمعنى الواسع، بمعنى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لتصحيح الخلل الناجم عن آليات السوق، وتعديل أداء النظام الاقتصادى باتجاه توازن مرشَّد لا يخل بقواعد وأسس النمو الرأسمالى، وهو ما شهدته الرأسمالية طوال المائة عام الماضية.

٤- العمل على تحقيق «المصلحة القومية» فى العلاقات الخارجية ودعمها، وهى الوظيفة الدولية.

غير أن الاستقلال النسبي للدولة فى قيامها بالوظائف السابقة، خاصة الوظيفة القمعية، لا يعنى عنده أن الدولة ليست شريكاً فى الصراعات الطبقية فى المجتمع الرأسمالى المتقدم، فهى توجد دائماً فى حلبة الصدام بين الجماعات المتصارعة ولكن فى حالة إضفاء الأشكال والإجراءات على الصدام، هذا وتختلف الأساليب الإكراهية للتدخل من قبل الدولة الرأسمالية باختلاف أنماط هذه الدولة ذاتها. فالشكل البونابرتى للدولة الرأسمالية يستتبع اللجوء إلى تحالف الدولة ظاهريًّا مع شرائح اجتماعية أخرى مثل صغار الفلاحين والفئات الدنيا مما يسمى بالطبقة الوسطى، لمواجهة الطبقة العاملة من ناحية، وتقوية جهاز الدولة سياسيًّا فى مواجهة البرجوازية المسيطرة اقتصاديًّا وغير القادرة فى الوقت ذاته على السيطرة السياسية على الدولة وتحجيم استقلالها النسبى، وهناك الشكل الفاشى أو الاستبدادى للدولة الرأسمالية مثل النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وفيه تتجه رأسمالية الدولة الاستبدادية إلى صياغة مفهوم ما يسمى بـ«المصلحة القومية» العامة لـ«كل الشعب» وتقوم على خلق ورعاية أبنية نقابية وطوائفية تعمل على إلغاء أو

التخفيف من حدة الانقسامات والتناقضات الطبقية، وفى نفس الوقت تتخذ أساليب وإجراءات سياسية تسلطية ضد أشكال التعبير السياسي والاجتماعي المستقلة، وهذا يختلف أيضاً عن نمط الدولة فى الديمقراطية البرجوازية فى شكلها المعاصر وهو رأسمالية الدولة الاحتكارية – بعد انتهاء الرأسمالية القائمة على المنافسة وتحولها إلى مرحلة الاحتكار منذ مطلع القرن العشرين – وتتبنى هذه الدولة أساليب غير عنيفة لاحتواء حركة الطبقة العاملة، والشرائح الاجتماعية التى يحتمل أن تنظم إلى هذه الطبقة سياسياً بأن تسمح لها بتكوين نقابات والمشاركة فى حقوق التصويت والانتخابات والأحزاب – غير أنه يبدو من تحليل كل من «بولانتزاس» و«ميليباند» أن الدولة الرأسمالية على اختلاف أنماطها لا تتخلى عن أداء وظائفها فى خدمة البرجوازية ككل –رغم درجة الاستقلال النسبي التى تحققها– حيث يعتقد «ميليباند» أن الدولة الرأسمالية عموماً هى «دولة طبقية»، ويحدد أسباب ومقومات اكتسابها الطابع الطبقى، ومن هنا ينتقد الماركسية التقليدية لأنها تجاهلت واقع أن الدولة «الرأسمالية» تمارس مصالحها الخاصة بها كدولة، أو أن الذين يديرون جهازها يتصورون ذلك(1). وسبق القول أنه يرفض الدمج الآلى بين مصالح «الطبقة البرجوازية» ومصالح الدولة.

لا يوجد تعريف محدد للدولة عند «ميليباند»، وإنما وجه اهتمامه أساساً فى إطار حديثه عنها فى المجتمع الرأسمالى، إلى جهاز الدولة وشكل العلاقة بين مكوناته المختلفة، وقد عرفه من ناحية تكوينه: فهو يتكون أساساً من: الحكومة، والجيش والبوليس، وجهاز القضاء، والبيروقراطية الإدارية أو الإدارة المدنية(2).

وتتوقف العلاقة بين أفرع جهاز الدولة مباشرة على علاقة جهاز الدولة بـ «الطبقة الحاكمة»، وحددها «ميليباند» فى كتابه الأول «الدولة فى مجتمع

(1) Miliband, "State, Power, and Class Interests", op. Cit., P. 60.
(2) Miliband, The state in capitalist society, Op. cit., PP. 119-125.

رأسمالي»، على النحو التالى[١]:

أ- أن تكون الأصول الاجتماعية لقمة جهاز الدولة هـى نفـس أصـول «الطبقة الحاكمة».

ب- وجود علاقات وروابط شخصية خاصة بالنفوذ والمكانة والهيبة بـين أفراد الطبقة الحاكمة «وقمة جهاز الدولة».

إنطلاقاً من ذلك يرى «ميليباند» أن أحد فروع جهاز الدولة يرتبط أفـراده بالطبقة الحاكمة، من خلال المحددين سالفي الذكر، يستطيع السيطرة على الأفرع الأخرى عن طريق دوره «الاقتصادى» وكمثال على ذلـك تحتـل المؤسـسة العسكرية دوراً سائداً بناءً على تصاعد الإنفاق العسكرى[٢].

غير أن «بولانتزاس» يختلف مع «ميليباند» ويرى أن جهاز الدولة يشكل نسقاً موضوعيًّا مكوناً من أفرع معينة تتسم العلاقة بينهـا بنـوع مـن الوحـدة والتناسق الداخليين، وتعمل بمنطق خاص بها، ولا يغير من هذه الحقيقة تبـاين شكل العلاقات بين فروع جهاز الدولة تبعاً لاختلاف أنماط الدولة الرأسمالية ذاتها «فاشية أو ديمقراطية برجوازية». كما أن هيمنة فرع ما على الفروع الأخـرى لجهاز الدولة، لا تتوقف على تدخل عوامل خارجية «كما يقول ميليباند»، وإنمـا تتم عن طريق أداء نسق جهاز الدولة ككل، وبناء على درجة تجانسه داخليًّا. وإن كان «بولانتزاس» لا يفكر بدور التغير فى عوامل الإنتاج وفى مسار الـصراع الطبقى فى عمل جهاز الدولة[٣]. بيد أن «بولانتزاس» فى الكتابات الأولـى لـه والتى سبق عرض محاورها الأساسية لم يقدم رؤية نظيرة جدلية لحل إشـكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، فقد ظلت رؤيته متأرجحة بين اتفاقه مع «ألتوسير»

---

(1) ibid., PP. 119-145.
(2) ibid., P. 130..
(3) Poulantzas, The problem of the capitalist state, op. cit. PP. 247-249.

حول تمتع الدولة الرأسمالية باستقلالية نسبية إزاء الصراع الطبقى، وإعطائه المستوى السياسى والأيديولوجي استقلالاً نوعيًّا إزاء البناء الاقتصادى وبين تأكيده على أن الدولة الرأسمالية هى دولة طبقية كما سبق القول، دون أن يتجاوز هذا التناقض الذى يظهر من مقولاته السالفة. وهذا ما أدى إلى تغيير آرائه بعد ذلك في كتابين لاحقين له هما «الطبقات فى الرأسمالية المعاصرة» عام ١٩٧٥ و«الدولة، السلطة، الاشتراكية» عام ١٩٧٨ بالفرنسية، وترجم إلى الإنكليزية فى عام ١٩٨٠[1].

فى هذين الكتابين خرج «بولانتزاس» من المدرسة البنيوية التى طبق «ألتوسير» مقولاتها الأساسية على السياسة والدولة والأيديولوجيا، وإن كانت بداية تغير أفكاره تعود إلى المناقشات الدائرة بينه وبين «ميليباند» عام ١٩٧٣ ، والتى سبقت الإشاره إليها، وكان محور أفكاره فى هذه المناقشات يدور حول أن العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية تعتمد على شكل التطور الرأسمالى، فالتغير فى علاقات الإنتاج الرأسمالية هو الذى يشكل المؤسسات السياسية، وأن «بنية» الدولة الرأسمالية لا تعد «بنية» بالمعنى الكامل للكلمة، وإنما تشير إلى أجهزة تتشكل من خلال الصراع الطبقى والتغيرات التى تحدث فى نمط الإنتاج الرأسمالى. وقد دفعه ذلك إلى التخلى تدريجيًّا عن مقولة «الاستقلال النسبى» للدولة الرأسمالية، وإلى القول بأن هذه الدولة تعد «حلبة» للصراع الطبقى، الذى يجرى أساساً داخل أجهزتها المختلفة، وتلعب التناقضات وسمات الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة لديه لم تعد تخدم مصالح البرجوازية وتوحد شرائحها المختلفة وفى الوقت نفسه تعمل على تهميش دور الطبقة العاملة، فقد أصبحت تتشكل من خلال الصراعات بين قوى الإنتاج وداخل الدولة ذاتها، كما سيأتى.

---

(1) Poulantzas, classes in contemporary capitalism, op. cot., and: state, power, socialism (London: New Left Books, 1978).

بدأ «بولانتزاس» أفكاره الجديدة بالقول: إن صراع الطبقات يدور داخل الدولة وأجهزتها، إذ إن هذا الصراع الذى يجرى داخل المجتمع المدنى ينعكس بالضرورة فى الدولة «الرأسمالية بالطبع»، ومن ثم قد يتيح للطبقات الخاضعة الوثوب على أجهزة الدولة لتحقيق أهدافها الخاصة والتحكم فى وظائف الدوله وتوجهها ناحية إعادة إنتاج نمط سيطرة جديدة لصالح الجماعات المسيطرة الجديدة، وفى ذلك يبدو «بولانتزاس» متأثراً بتحليل ماركس وأنجلز حول الوضعية التى تتسم بعدم وجود طبقة معينة قادرة بمفردها على السيطرة على الدولة، وهى حالة «الدولة البونابرتية»،غير أنه أضاف إلى ذلك قدرة الصراع الطبقى على وضع الدولة فى موقف تستطيع فيه تعديل علاقات الإنتاج فى المجتمع المدنى(١). وحسب تصور «بولانتزاس» فى المرحلة المتأخرة من حياته، فإن الدولة هى نتاج للعلاقات الطبقية. ويمكن تفسير ذلك فى نقطتين:

الأولى: أن أجهزة الدولة تقوم بالحفاظ على وحدة التكوين الاجتماعى وتماسكه عن طريق تأكيد السيطرة الطبقية وإقرارها لأنها تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية.

ويشرح ذلك بالقول: إن العلاقات السياسية والأيديولوجية يتم تجسيدها كممارسة مادية فى داخل أجهزة الدولة، فضلاً عن ذلك فإن الطبقات الاجتماعية تتحدد بعلاقتها بالأجهزة الاقتصادية التى تشمل الإنتاج وأجهزة الدولة ذاتها، ولهذا يعد أن الطبقات والصراع الطبقى جزء من العلاقات الاقتصادية والسياسية فى المجتمع(٢). مثل هذا الرأى جعله ينفى أن أجهزة الدولة تملك قوة أو سلطة فى ذاتها، كما أنها لا تملك المؤسسات أيضاً، فالدولة تجسد العلاقات الطبقية التى تحتوى القوة أساساً، ومن ثم فإنها لا تعبر عن «ذات» مستقلة وإنما عن «علاقة» تعمد إلى تكثيف الصراعات الطبقية، وحيث تحدد الطبقات الاجتماعية بنفسها

(1) Poulantzas, the problem of the capitalist state, op. cit., PP. 249.
(2) Ibid. p. 252.

شكل القوة أو السلطة فى جهاز الدولة، والذى يصيغه الصراع الطبقى بدوره، ومن هنا لا يوجد إنفصال بين الصراع الطبقى وجهاز الدولة.

ثانياً: فى مجال العلاقة بين الدولة والطبقة المسيطرة، وانطلاقاً من أن أجهزة الدولة تجسد العلاقات الطبقية وتكثفها فإن هذه الأجهزة تعبر عن مصالح هذه الطبقة.

ويرى «بولانتزاس» أن هذا التعبير مر بمرحلتين: الرأسمالية ذات الطابع التنافسى وذات الطابع الاحتكارى، ففى كلتا المرحلتين كانت الدولة «منفصلة» عن البنية الاقتصادية، وتحاول الظهور بمظهر الاستقلال النسبى عن الطبقة المسيطرة. فقد عمدت البرجوازية تاريخيًّا إلى إشاعة الديمقراطية السياسية كأيديولوجية عامة تعطى لكل المواطنين حريات متساوية، بغض النظر عن السن والجنس والتفاوت الطبقى والثقافى – لتخفى واقع التناقضات الطبقية، وتحاول نقل الصراعات من ميدان الاقتصاد إلى ساحة السياسة التى يدور فيها الصراع على سلطة جهاز الدولة. إن ذلك يؤدى إلى أن تصبح الدولة ذاتها موضوعاً للصراع أو «تكثيفاً لتوازن القوى»(١). ويتم الترابط بين الدولة ومصالح الطبقة المسيطرة فى إطار تمثيلى وتنظيمى، فالطبقة أو الشريحة المهيمنة، بعيداً عن مصالحها الاقتصادية المباشرة أو الحالة فى الأجل القصير، يجب أن تطرح مفهوماً عن المصالح العامة لكل الطبقات والشرائح صاحبة المصلحة، مما يمكنها من تحقيق مصالحها السياسية طويلة الأجل.

وإذا كان ما سبق قد تم فى فترة الرأسمالية التنافسية، فإن الدولة فى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية قد اضطلعت بأدوار اقتصادية متزايدة، وزاد طابعها التدخلى فى الاقتصاد، لمواجهة أزمات الإنتاج الرأسمالي(٢).

---

(1) Poulantzas, classesin contemporary capita;ism, op. cit., PP. 24-25.
(2) ibid., P. 26.

ويحدد «بولانتزاس» دور الدولة فى هذه المرحلة على النحو التالى(١):

أ- ظهور الأجهزة الأيديولوجية مثل المدارس والكنيسة، وأجهزة الإعلام الجماهيرى (خاصة وعامة)، والمؤسسات الثقافية (خاصة وعامة) التى تقوم بإخفاء الشرعية على ممارستها، فضلاً عن وجود الأجهزة القمعية (البوليس والجيش) التى تضفى الشرعية بممارسة العنف المادى لصالح الطبقة المسيطرة، ويبدو تأثره هنا واضحاً بـ «جرامشي» و«ألتوسير».

ب- يؤدى توسع الوظائف الاقتصادية للدولة وازدياد دورها الاقتصادى إلى إعادة إنتاج شروط الإنتاج الرأسمالى.

وفى ضوء جميع وظائف الدولة من أيديولوجية وقمعية واقتصادية تتحدد وتتأثر بالتناقضات بين الطبقة المسيطرة والخاضعة، وكذلك فى أن الصراع الطبقى يدور فى أحشاء الدولة فإن «بولانتزاس» يتقدم خطوة أخرى بالقول إن الدولة لا تعد أداة فى يد طبقة مسيطرة، كما أنها لا تملك قوة مجردة خاصة بها خارج البنية الطبقية، وإنما يمكن النظر إليها كساحة للطبقة المسيطرة، تمكنها من تنظيم صفوفها استراتيجيًا فى علاقتها بالطبقة الخاضعة، فهى إذن ساحة ومركز وممارسة القوة(٢).

مما سبق يمكن القول إنه: كانت أفكار «بولانتزاس» و«ألتوسير» انحصرت فى الدولة الرأسمالية الغربية، فقد حاول «ميليباند» أن يقدم ملامح

(1) ibid., P. 98.

(٢) فى ذلك يرى «بولانتزاس» أن دور الوظائف القمعية والأيديولوجية للدولة أصبح أقل أهمية فى عصر الرأسمالية الاحتكارية عما كان فى زمن الرأسمالية التجارية وطغت الوظائف الاقتصادية عليها والتى جعلت الدولة تتدخل مباشرة فى ظل أزمات الإنتاج بالاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل صناعة السلاح فى الولايات المتحدة والأنشطة غير الرسمية، وهذا ما جعل الصراع الطبقى يدخل إلى أجهزة الدولة ويجعل الطبقة المسيطرة من ثم تستفيد من هذا الوضع.

نظرية عامة مقترحة لطبيعة الدولة فى بلدان العالم الثالث، بجانب دراسته للدولة فى المجتمعات الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوربا الشرقية والصين وكوبا وفيتنام، ورأى بداءة أن الدولة تتميز فى هاتين المجموعتين عموماً بتضخم الحجم وبالدور المهيمن للسلطة التنفيذية، مما يعطى الدولة درجة عالية مرتفعة نسبيًا من استقلالية فى مواجهة ما يسميه «المجتمع المدنى» إلا أن أسباب الاستقلال النسبى للدولة فى كل من مجتمعات العالم الثالث والعالم الاشتراكى تختلف عن نظيرتها فى العالم الرأسمالى كما سبق القول.

وتعود أسباب تضخم جهاز الدولة فى بلدان العالم الثالث إلى ضعف الجماعات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى تحجيم سلطة الدولة وافتقادها إلى القدرات المؤهلة للسيطرة عليها، بينما ترغب الفئات الاجتماعية المسيطرة فى وجود دولة قوية ومتسلطة تؤدى أدوارها فى خدمة مصالح هذه الفئات.

يطبق «ميليباند» تصوره الخاص بأن الدولة الرأسمالية المتقدمة تؤدى وظائفها الأربع لحساب مصالحها كدولة، على الدولة فى بلدان العالم الثالث، وذلك عندما يعالج علاقة هذه الدولة بالفئات والشرائح الاجتماعية المسيطرة، فيمكن النظر إليها على أنها تعبر عن «ذاتها»، انطلاقاً من استخدام كبار موظفى جهاز الدولة هذا الجهاز لدعم مصالحهم، وكذا مصالح عائلاتهم وأصدقائهم والتابعين لهم. ويرى أن التوسع فى نشاط الدولة الاقتصادى وإقامة مشروعات اقتصادية جديدة تسيطر عليها الدولة، يؤدى إلى نشأة «برجوازية محلية جديدة» تتوثق علاقتها بالدولة وبكبار المسئولين والذين يكونون جزءاً من البرجوازية الجديدة[١].

وتتسم مجتمعات العالم الثالث بغياب ما يسميه «ميليباند» «الطبقة المسيطرة اقتصاديًا» والتى كانت غائبة أيضاً فى المرحلة قبل الاستعمارية فى

---

(1) Miliband, Marxism and Politics, op. cit., PP. 107-108.

هذه المجتمعات، أو أنها لم توجد قبل إقامة الدولة «الجديدة» التى ستحل محل الحكم الاستعمارى[١].

وبرأيه فإن المجموعات المتناثرة من «المنظمين المحليين» والتجار وأصحاب المشروعات والمصالح الأجنبية، لا يشكلون هذه الطبقة أو الجماعة المسيطرة اقتصاديًّا، وفى هذه الظروف تعد الدولة مصدر القوة الاقتصادية وأداتها، حتى إن سلطة الدولة تمثل أداة إنتاج رئيسية، ومن هنا تصبح «دولة لذاتها» state for itself، أو على الأقل لمن يرونها، وأحد أسباب ذلك هو وجود مصالح أجنبية تحتاج إلى مساندة وتشجيع حائزى السلطة لها، وبالتالي فإن ما يحد من الاستقلال النسبى للدولة فى العالم الثالث يختلف عن القيود الواردة فى الدول الرأسمالية المتقدمة، فهناك أشكال القوة العسكرية والعنيفة التى تستخدمها الجماعات المتنافسة[٢].

٣. العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية

لقد اهتم الماركسيون بالعلاقة بين الطبقات الاجتماعية وسلطة الدولة، لأنهم يعتقدون أن الدولة منفصلة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع، إذ ليس للدولة من هذا المنظور سلطة بذاتها لأنها المؤسسة التى تتجمع السلطة الاجتماعية فيها وتمارس. وحسب مسلمات المادية التاريخية، تكيف الطبقة والدولة إحداهما الأخرى، وحيث لا توجد طبقات لا توجد دولة، وعلاوة على ذلك فإن العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات الطبقية هى علاقات طبقية. وقد وجدت التفسيرات الماركسية، لكتابات ماركس وأنجلز، تفسيرين لعلاقة الدولة بالطبقة[٣].

---

(1) Miliband. Marxism and politics. op. ci.. PP. 108.
(2) Ibid.. P. 108.
(٣) ماركس وأنجلز، المختارات، ج٣، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٠، صـ٤٠٩-٤١٠.

الأول: يقوم على هيمنة الطبقة البرجوازية على أجهزة الدولة، وإخضاعها لخدمة مصالحها. وقد وجه لهذا التفسير انتقادات دفعت الكثير على رفضه وأهم هذه الانتقادات هي:

أ- أنه يعد تفسيراً ميكانيكيًا وفجًا، لأنه يربط مصالح الطبقة المسيطرة على الاقتصاد بوظائف الدولة وأجهزتها البيروقراطية، أو كما يذهب «ميليباند» من أن هذا التفسير هو تفسير غير وظيفي للماركسية.

ب- ليس هناك اختلاف بينه وبين تفسير النظرية الوظيفية التعددية التي لا تنكر وجود ضغوط خارجية تؤثر على وظائف الدولة وأجهزتها، وهذه الضغوط تأتي من جماعات المصلحة وجماعات الضغط والأحزاب.

وقد أثرى الحوار حول علاقة الدولة بالطبقة كتاب تناولوا الدولة في المجتمعات الرأسمالية مثل ميليباند وبولانتزاس، وآخرون تناولوها في مجتمعات العالم الثالث، مثل حمزة علوى وفرانك وغيرهم.

وينظر ميليباند «Miliband, R» [1]. للدولة على أنها لا تخضع لتوجيه أي طبقة عند اتخاذها لقراراتها، على الرغم من وجود ضغوط داخلية عليها؛ لأن الذي يتخذ القرار في نهاية الأمر هم عدد قليل من الأفراد.

ويرى ميليباند أن استقلال الدولة ليس واحداً في كل المجتمعات، ففي المجتمعات التي يكون فيها الصراع الطبقي متبلوراً واضحاً تقل الهيمنة السياسية للطبقة المسيطرة، لأن التحدي القادم من الطبقات الضعيفة يقف دون الهيمنة المطلقة للطبقة المسيطرة اقتصاديًا، ويجعل الطبقة أكثر حيادية. أما المجتمعات التي يقل فيها الصراع الطبقي، ويقل بالتالي التحدي الآتي من الطبقات الضعيفة فإن الهيمنة الاقتصادية للطبقة المسيطرة تتحول بالضرورة إلى هيمنة سياسية

---

(1) Miliband, R, State and Power and class interests N, L, R No. 138, 1983, PP. 62-63.

وتحقق الدولة أقصى درجة من الاستقلالية فى أوقات الأزمة أو الأوقات التى يتعرض فيها المجتمع لاضطرابات سياسية واجتماعية(١).

واهتم بولانتزاس (Poulantzas, N) بفكرة الاستقلال النسبى للدولة، وذلك لفهم علاقة الطبقات الاجتماعية بالدولة. ويرى أن استقلال الدولة يكون على مستويين.

أ- استقلال فى مواجهة التناقض ما بين الطبقة المسيطرة والطبقة الخاضعة.

ب- استقلال فى مواجهة التناقض ما بين فئات التحالف الطبقى المسيطرة، ويوضح يوران ثربورن (Therbon, G) هذه النقطة بقوله: «إنه كلما تعاظمت الانقسامات الداخلية في الطبقة الحاكمة كلما ازدادت حدة مشكلات التمثيل، وكلما ازداد وضوح عدم قابليته للتخفيض المحددة، أو الاستقلال النسبى للدولة»(٢).

ويؤكد ميشال مياي أن الدولة ليست مجرد أداة طيعة وعملية، فهى تبذل مقاومات تبقى عليها التناقضات الداخلية بين فئات الطبقة المسيطرة إذن فالدولة ليست أداة تحكمها بعض الاحتكارات، إنما أكثر تعقيداً فى تمثل المصالح التى تحققها فى عملها الملموس. إن تناقضات التشكيلة الاجتماعية لا تفسر عندما تقول إن الدولة هى «أداة» للطبقة المسيطرة. فهى تمثل بالفعل أكثر من الطبقة المسيطرة، إنها تمثل كافة الطبقات المتصارعة فى زمن محدد(٣).

---

(1) Ibid, P. 61.

(٢) يوران ثربورن، سلطة الدولة، حول ديالكتيك الحكم الطبقي، ترجمة عبد الله خالد، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥، صـ٨٣.

(٣) ميشال مياي، دولة القانون: **مقدمة فى نقد القانون الدستورى**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ١٩٨٢، صـ٢٤٩.

ويرى بعض كتاب الدولة فى العالم الثالث، أن الاستقلال النسبى للدولة يكون أوضح عما هو عليه فى المجتمعات الرأسمالية. ويرى حمزة علوي أن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار مستقلة عن الطبقة الاجتماعية، فهى قد نشأت بمعزل عنها، إضافة إلى أن البرجوازية العالمية لم تجعل لأى طبقة هيمنة على جهاز الدولة، فلم يكن هناك صراع بين الصفوات العسكرية والبيروقراطية التى تكونت فى ظل الاستعمار، فهى صفوات متحالفة ومستفيدة من جهاز الدولة. ويضيف علوى أن الاستقلال النسبى للدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار قد يقوى نتيجة لسياسات الدولة، والتى تدخلت فى مختلف الجوانب الاقتصادية[١].

ويضيف «Saul, J» أن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار لم تكتف بتدخلها فى الجوانب الاقتصادية، وإنما ارتبط تدخلها أيضاً بظروف أيديولوجية. ويختلف أسلوب الهيمنة فى المجتمعات الرأسمالية عما هو فى مجتمعات ما بعد الاستعمار، فقد ظهرت الهيمنة فى المجتمعات الرأسمالية ببطء تدريجيًا. أما فى مجتمعات ما بعد الاستعمار فالاستعمار هو الذى خلق الهيمنة خصوصاً فى المجتمعات التى تعرف الانقسامات العرقية والعشائرية والإقليمية[٢]. لأن الدولة إذا كانت ضعيفة فإن شرائح البرجوازية المختلفة سوف تسعى إلى الحكم والسيطرة عن طريق السلاح لا عن طريق السياسة، كما فى موضوع لبنان والعراق موضوع الدراسة.

عارض أندريه فرانك (Frank, A) ما ذهب إليه حمزة علوى من استقلال الدولة عن الطبقات الاجتماعية. ويرى فرانك أن الطبقة الخاضعة بحاجة إلى سلطة الدولة لتحميها من الطبقات الحاكمة. ويتساءل فرانك إذا كانت الدولة

---

(١) ينظر أحمد زايد، الدولة بين نظريات التحديث والتبعية، مصدر سابق، ص٧٢-٧٥.

(2) Saul, J, The state and revolution in eastern Africa, Hein man London, 1979, P. 70.

مستقلة، فعن ماذا تستقل؟ هل تستقل عن الطبقات غير الحاكمة التى تكون من الضعف بحيث تحتاج إلى دولة قوية لتحكمها؟ أم إنها مستقلة عن نوع خاص من الطبقات الحاكمة، إذا ما كانت هناك أكثر من طبقة أو عن بعض قطاعات هذه الطبقة؟ إم أنها مستقلة عن البرجوازية نفسها؟ وذلك أمر مشكوك فيه لأن برجوازية الطبقة وبرجوازية الدولة بينهما تداخل واقتران لا شك فيه، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً، إلا إذا كانت هناك برجوازية ليست لها علاقة بالدولة، أو كانت هناك قوة أخرى غير الدولة تستطيع من خلالها البرجوازية أن تحكم وأن تستخلص الفائض من المحكومين وكلا الاحتمالين غير ممكن[١]. إن الدولة توظف ما تحظى به من «الإجماع» فى الصراع الاجتماعي لتكوين المراتب والطبقات، لأنه كلما تفاقم تمثل الدولة مع الصفوة السائدة زادت فوضى الإنتاج وفقد المجتمع لعنصر تنظيمه الأساسي[٢]. فالطبقة المسيطرة تتطابق وتتماثل مع الدولة، وهذا التطابق ينطوي هو نفسه على تحول الطبقة المسيطرة من طبقة متعددة الأطراف ومختلفة التكوينات، أى طبقة منقسمة على نفسها إلى نخبه يقترب فيما بينها تطابق المصالح، ويدعم وحدتها عداء المجتمع بأغلبيته لها[٣]. وفى ضوء هذا الطرح نستطيع أن نفهم سياق وظيفة الاستقلال النسبى للدولة، وكذلك العلاقات المعقدة القائمة بين الدولة والطبقة في مجتمعات العالم الثالث.

ثانياً: نظرية التبعية والبناء السياسى للدولة فى العالم الثالث:

يرى أنصار نظرية التبعية بشكل واضح وصريح، على أن نظام الدولة فى مجتمعات العالم الثالث يختلف عن نظيره فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة.

---

(1) Frank. A, G, Crisis in the Third World, Heinman, London, 1981, P 232.

(٢) برهان غليون، **ملاحظات حول الدولة فى المجتمعات النامية، آليات السيطرة والعنف**، مجلة الفكر العربى المعاصر، العددان ١٤ و١٥، أغسطس/ سبتمبر ١٩٨١، صـ٤٠.

(٣) المصدر السابق، صـ٤٢.

ويؤكدون أيضاً، على الارتباط الوثيق بين نظم الدولة والبناء الاجتماعى، فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعى تابع يخضع لنظام تقسيم العمل الدولى، ولـذلك فإن خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية، وبظروف تقسيم العمل الدولى من ناحية أخرى. فالدولة عندهم تقوم على فكرتين أساسيتين الأولى هـى أن الدولة عبارة عن جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، والحكومة مـا هى إلا لجنة لإدارة شئون هذه الطبقة.

أما الفكرة الثانية فتنحصر فى أن الدولة وتحت ظروف معينة فى المجتمع الرأسمالى قد تحقق قدراً من الاستقلال بين كافة الطبقات، انطلاقـاً مـن هـذا القصور اشتق علماء هذا الاتجاه النظرى مفهومهم للدولة التى تعنى بالنسبة لهـم مجموعة من الأجهزة السياسية الفوقية فى تكوين اجتماعى معـين إنهـا نتـاج المجتمع فى مرحلة ما من مراحل تطوره، تلك التى تظهـر فيهـا التناقـضات الداخلية وتتضح فيها التعارضات بين المصالح ومن ثم بين الطبقـات والدولـة، لذلك ترتبط بنمط إنتاج معين (النمط المسيطر فى الفترة التاريخية) تعمل علـى تدعيمه وتقويته حتى وأن لم تبد تحيزاً ظـاهراً لأى مـن الطبقـات المكونـة للمجتمع(١).

وكما هو واضح فإن هذا التعريف مستمد من التعريف الماركسى للدولـة، ولكن الاختلاف هنا أن الدولة ليست انعكاساً لتطورات داخلية أو بناء اجتماعيًّـا مستقلاً، أنها بالعكس من ذلك تماماً، فطالما أن المؤثرات الخارجية محددة، وأنها تخضع لتقسيم العمل الدولى، وبالتالى فإن هذه المتغيرات هى المحـددة فالبنـاء التابع لا ينتج إلا دولة تابعة من هنا يذهب هؤلاء العلماء إلى أن الدولة التابعـة تختلف جذريًّا عن الدولة فى المجتمعات الرأسمالية، سواء فـى خصائـصها أو

---

(١) أحمد عبد الله زايد، **الدولة فى العالم الثالث، الرؤية السوسيولوجية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط، ١٩٨٥، صـ٤٧-٤٨.

طبيعتها. وبناء على ذلك فإن الدولة لا يمكن أن تفهم إلا فى إطار بناء اجتماعى معين وفى ظروف تاريخية معينة، كما أن البناء الاجتماعى لا يمكن أن يفهم إلا فى ضوء الدولة المهيمنة عليه والموجهة للسياسات الداخلية، ويجب فهم العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعى فى ضوء الاعتبارات التالية:

١. يجب أن نضع نصب أعيننا حقيقة أن بناء المجتمع والدولة فى الماضى وما تعرض له من تغيرات هو الذى يشكل بناء الدولة فى المجتمع الحاضر.

٢. يجب أن تقوم نظرية الدولة على إدراك حقيقة أن أفعال الدولة هى من نوع الأفعال المقصودة أو الإرادية، فكل جهاز من أجهزتها يحقق هدفاً إذا ما نظرنا إليه مستقلاً عن الأجهزة الأخرى وجميع هذه الأجهزة فى كلتيهما هو الذى يشكل الدولة كتنظيم من النظم المتكاملة.

٣. إن تحليل نظم الدولة وأدوارها يجب أن يتم فى ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية من ناحية، ودور الدولة فى تشكيل هذه الظروف من ناحية أخرى(١).

ويمكننا أن نصل من هذا التحليل إلى أن الدولة التابعة هى نتاج عدة عوامل أساسها مؤشرات خارجية تعمل على تشكيل شكل الدولة فى هذه المجتمعات وتحدد لها شكلها وخصائصها وطبيعتها. فالدولة التابعة هى نتيجة النظام الرأسمالي العالمي وما نجم عنه، من ذلك ندرك كيف أن الصفوات الحاكمة فى هذه الدولة متمثلة فى البرجوازية استمدت الدعم والتأييد من نظيرتها فى المركز، وهذا ما يفسر محاولة هذه البرجوازية تقليد النموذج الغربى فى

---

(1) R- Duvall Et L. R Freeman. "The state and dependent capitalism" international studies quarterly. Vol 25 (N: 01 March 1981) P. 98.

نقلاً عن د. أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، مرجع سابق صـ ٥٠-٥٥.

سعيها للتنمية وتحقيق غايتها الإنجابية، وهذا ما عبر عنه «كاردوزو» من أن الدولة فى المجتمعات الطرفية أضحت سلطوية وقمعية، لأنها محصلة لهذا النمط من التفكير، بالإضافة إلى ذلك فإن الطبقة المهيمنة والحاكمة فى العديد من هذه الدول بدأت تطرح وتبني سياسة بعيدة عن مصالح وتطلعات شعوبها، أن الفئات الحاكمة اقتنعت بإمكانية وصلاحية النمو الرأسمالي التابع، وعملت على تطبيق نموذج تنموي قائم على إعادة إنتاج وتقليد حر لنمط الاستهلاك والتصنيع السائد فى دول المركز الرأسمالي(١). وهذا ما يؤدى إلى تميز التحليل بالنسبة للدولة فى المجتمعات التابعة عن نظيره فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ففي الحالة الثانية نحن بصدد علاقة ثنائية بين اجتماعى ودولة، بينما فى الحالة الأولى نصبح أما علاقة ثلاثية: دولة، وبناء اجتماعى تابع، ونظام رأسمالى عالمى يحدد ويتحكم فى الطريقتين الأخريين: الدولة والبناء الاجتماعى. لقد نتج عن النقاش النظري حول الدولة التابعة تياران اثنان كما وصفهم «مارتن كارنوي» لكل منهما مميزاته إلا أنهما يتفقان فى التأكيد على مفهوم الرأسمالية التابعة، بمعنى أن المؤثرات الخارجية هى المحدد فى تشكيل الدولة التابعة وكذلك البناء الاجتماعى.

التيار الأول:

يمثله فرانك، الذى يذهب إلى أن الدولة التابعة تختلف جذريًا عن الدولة الرأسمالية فى المركز، ويرجع فرانك هذا الاختلاف إلى أن طبيعة الدولة التابعة والمكيفة بسياق اقتصادى متخلف يديره فى الأساس برجوازيات دول المركز من خلال الهيمنة الإمبريالية، يقول «فرانك» :«إن الدولة التابعة تختلف عن الدولة الرأسمالية فى كون التأثيرات الخارجية هى المحددة ولكونها أداة تستخدمها البرجوازيات فى المركز للمحافظة على الواقع التابعي. إن الدولة لا تستجيب

(١) عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، صـ١٠٥.

مباشرة لصالح البراجوازيات المحلية، بل إنها تبدو مستقلة وأكثر قوة منها»[١].

التيار الثاني:

فإنه يقف على طرفي نقيض ويؤكد على التشابه الكبير فى وظيفة الدولة التابعة والدولة الرأسمالية. إن الدولة التابعة كالدولة الرأسمالية هى المسئولة مباشرة عن عملية تنظيم السوق المحلية، وكذلك عملية تراكم رأس المال وضمان استمرارية الصناعة التصديرية، بالإضافة إلى ذلك فالدولة التابعة هى أيضاً الساحة الطبيعية للصراعات الأيديولوجية والمؤسسة الشرعية لنشر الهيمنة الاجتماعية، فالدولة التابعة تقوم بوظائف اقتصادية وقمعية وأيديولوجية شبيهة إلى حد كبير بتلك التى تمارسها الدولة الرأسمالية[٢].

وعلينا أن نفهم من هذا التحليل أن «كاردوزو» لا يعترف بدور النظام الرأسمالى العالمى والمؤثرات الخارجية فى تشكيل الدولة والمجتمع التابع، ولكنه يركز فى تحليله على دور العوامل الداخلية وإبراز خصوصية كل حالة .

وخلاصة تحليله أن الدولة التابعة ليست دائماً سلبية، بل يمكن أن تلعب دوراً إيجابيًّا فى تحقيق التنمية والتصنيع فى المجتمعات التابعة، بمعنى أن الدولة التابعة ليست مجرد أداة فى يد الرأسمال الأجنبى، بل يمكن لها أن تقود عملية التصنيع كما حدث فى كثير من دول أمريكا اللاتينية. وبالإمكان تعميم ذلك على الكثير من دول العالم الثالث مثل مصر والجزائر وليبيا. ونرى أن وجهة النظر هذه مبالغ فيها، فمن السابق لأوانه أن نشبه الدولة التابعة بدول المركز، فحتى التنمية وعملية التصنيع التى قادتها بعض دول العالم الثالث ورغم محدوديتها، وجرت فى إطار التقسيم الدولى للعمل الذى منشأه دول المركز ووضع لفائدتها

(١) عبد الخالق عبد الله: مصدر سابق، صـ ٧٨-٧٩.

(٢) عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، صـ٧٩.

أصلاً، إضافة إلى أن عملية التنمية التى قامت بها دول العالم الثالث كانت فـى أغلبها تنطلق من منطلق التنمية التابعة وليست التنمية المستقلة، وبالتالى فقد جاء كل ذلك فى إطار التطور اللامتكافئ حسب تعبير «سمير أمين».

أما عندما ينتقل ممثلو نظرية التبعية إلى طبيعة الدولة التابعة، فـإن معظـم التحليلات تتفق فى أن الدولة التابعة تمثل أفضل أداة اقتصادية لتحقيـق مـصالح الرأسمالية العالمية ومصالح الإمبريالية العالمية، فالدولة توجد فى وضعية تنفصل بين داخل يعارض الهيمنة ونتائجها وإمبريالية تتجه نحو توسيع هيمنتها. إن الدولة هى المؤسسة الضرورية لتنظيم العلاقات بين أجزاء المحيط والإمبريالية فى الدولة المحيطة تقع عند نقطة التقاء بين حركة الجماهير التى تبحث عن طريـق نحـو التنمية وإمبريالية تعيش على الهيمنة، وبالتالى غياب التنمية فى المحيط[(١)].

إن الدولة المحيطة ضرورة لأنها أداة لسلب فائض القيمة وأداة لإعادة إنتـاج المحيط، ولكنها فى الأخير ونتيجة لارتباطها بتقسيم دولـى للعمـل فـإن وظيفتهـا تتلخص فى تنظيم مصالح وفوائد البرجوازية الرأسمالية فى دول المركز، فوجودهـا إذن ضرورة وظيفية لخدمة مصالح النظام الرأسمالى العالمى، وهذا يؤدى بها إلـى أن تتصف بالاستبداد واستعمال العنف، لإخضاع الطبقات المحلية، وهذا كلـه مـن أجل تعظيم الفائض وتحويله إلى قلب النظام الرأسمالى العالمى.

وعلى العموم فقد ظهرت فى هذا الإطار عدة مساهمات نظرية قيمة، فـى تحليل الدولة التابعة من حيث دورها وخصائصها وعلاقتها بمجتمعها الأصـلى والنظام الرأسمالي العالمي، ومدى استقلالية هذه الدول عن البنية الطبقيـة فـى مجتمعاتها. وهناك وجهات نظر مختلفة فيما يخص بعض التحلـيلات الفرعيـة، والتى تميز كل باحث، وسوف نتعرض إلى بعض هذه النماذج التحليليـة حـول

---

(١) برهان غليون، الدولة والنظام العالمى للتقسيم الدولى فى جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب، الشروق العربى، ١٩٩٢، صـ٣٩.

الدولة التابعة كما تصورها هؤلاء المفكرون.

١- نموذج بول باران (Baran, P):

لقد أوضحنا أن أنصار نظرية التبعية يركزون على العلاقة القوية بين الدولة التابعة وبنائها الاجتماعى التابع لها أيضاً من جهة، والنظام الرأسمالى العالمى من جهة أخرى؛ فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعى تابع خاضع لتقسيم العمل الدولى، وينتج عن ذلك أن خصائص الدولة التابعة وطبيعتها ترتبط بهذا البناء التابع، وبتقسيم العمل الدولي، من هذا المنطلق يذهب بول باران[1]، إلى أنه لكى تستطيع البلدان المتخلفة السير على طريق التطور الاقتصادى والتقدم الاجتماعى، فلا بد من تغيير كامل فى الإطار السياسى الذى تعيش ضمنه.

ويفسر باران التخلف بأنه نتيجة للاتصال بين النمط الرأسمالى فى الدول المتقدمة، وبين الأنماط السابقة على الرأسمالية فى دول العالم الثالث، ولكن بدلاً من خلق الشروط اللازمة للتنمية السريعة، فإن استنزاف الفائض بواسطة رأس المال الأجنبى يسارع فى الوقت نفسه فى احداث التنمية فى البلاد الرأسمالية. ويسبب التخلف فى البلاد التى تقع تحت سيطرة رأس المال الأجنبى[٢]. وتأسيساً على ذلك فقد فرق «بول باران» بين ثلاثة أنواع من الحكومات فى دول العالم الثالث هى:

أ. الإدارة الاستعمارية.

ب. النظم السياسية.

ج. الحكومات ذات الاتجاه الأصلاحى.

---

(١) بول باران وايف لاكوست، **الاقتصاد السياسى للتخلف وأسباب التخلف**، دار الطليعة، ط٢، ١٩٨٢، صـ٢٦.

(2) Baran, P; The political economy of growth 2nd published, penmguin books, 1973, PP. 215-227.

ويركز «باران» فى تحليله لهذه الأنماط الثلاثة على مسألة مهمة هى أن بناء الدولة بكافة أنماطها التاريخية هذه، تشكل عن طريق سيطرة رأس المال الأجنبي والقوى الإمبريالية[١]. ففى النمط الأول: الإدارة الاستعمارية يظهر الربط المباشر بين الرأسمال الأجنبى والدولة التابعة، هذا الرأسمال الذى يحافظ على حالة التبعية والتخلف بالنسبة للعالم الثالث، وفى الوقت نفسه يعمل على تطور وتنمية البلاد الرأسمالية، وتتخذ هذه العلاقة بين رأس المال والدولة التابعة شكلاً مباشراً، وذلك عندما تقع المجتمعات المتخلفة تحت تأثير الاستعمار المباشر، ونرى أن هذا النوع من الحكومات اختفى بزوال الاستعمار التقليدى وعاد للظهور كما فى حالتى العراق وأفغانستان.

أما النمط الثانى من النظم السياسية والتى أطلق عليها «باران» النظم الكمبرادورية، وهى نظم بالدرجة الأولى عميلة، بحيث إنها تمثل مصلحة الرأسمال الأجنبى بالدرجة الأولى وتعمل لصالحه، وفى النهاية فهى الواسطة بين الدولة المحلية بتشكيلاتها المختلفة ورأس المال الأجنبى.

وهذا الشكل من الحكومات لا يختلف عن الشكل الأول، والاختلاف الأساسى بينهما هو أن الحكومة الكمبرادورية حكومة عميلة للمستعمر، وتشكل بذلك قاعدته الداخلية فى التوابع، بحيث يسيطر هذا النمط من الحكومات على قطاعات متميزة من السكان، وتستمد تميزها من حصولها على جزء من الفائض الداخلى الذى يذهب فى معظمه إلى البرجوازية العالمية المسيطرة على اقتصاد المجتمع التابع[٢] .

أما الشكل الثالث أو ما يطلق عليه «باران» الحكومة الإصلاحية، والتى يكون هدفها إقامة برامج تنمية ومحاولة إحداث تغيرات بنيوية فى هيكل الاقتصاد

---

(١) د. أحمد زايد، **الدولة فى العالم الثالث**، مصدر سابق، صـ٧٩-٨١.

(٢) د. أحمد زايد، **الدولة فى العالم الثالث**، مصدر سابق، صـ٨١.

الوطنى، فإنها تقوم على تحالفات داخلية من أجل المطالبة بالاستقلال وبعد الاستقلال تقوم بإحداث تغيرات من أجل الإصلاح على المستوى الاقتصادى والداخلى، ولا يعتقد «باران» أن مثل هذا النمط سوف يوصل المجتمعات إلى طفرة تنموية كما حدث في اليابان، وذلك لأن هناك قوى داخل المجتمع تحارب هذا النوع من التغيير، فضلاً عن أن التغيير لا يستهدف إلا تحقيق بعض الإصلاحات الداخلية دون تغيير جذرى لسيطرة رأس المال الأجنبى، ذلك أن منطلق التنمية الذى جرى تصوره كان يجرى من منطلق التبعية وليس الاستقلالية والواقع، فالنمطان الثانى والثالث لا يختلفان كثيراً، فالشكل الثاني كما أسلفنا يقوم على تحالفات الكمبرادورية مع الشركات المتعددة الجنسيات، والنمط الأول الذى قوامه الحركات السياسية القومية، فإنهما فى عمقهما مرتبطان بشكل أو بآخر برأس المال الأجنبى، حتى وإن كان النمط الثانى يستقر تحت واجهة سياسية قومية، وذلك أن الرأسمالية العالمية استطاعت في وقت مضى أن تلحق هذه الأبنية بالنظام الرأسمالى العالمي، وخلقت تشكيلات سياسية عميلة لها، تنحصر مهمتها فى نقل الفائض من مجتمعها إلى المراكز الرأسمالية، ويرى «باران» فى الأخير بأنه لكى تتمكن البلدان المتخلفة من السير على طريق التطور الاقتصادى والتقدم الاجتماعى، لا بد من تغيير كامل فى الإطار السياسى الذى تعيش ضمنه[١].

وخلاصة القول أن الدولة التابعة أو النظم السياسية فى الدول المتخلفة، هى نظم كان للاستعمار والنظام الرأسمالى العالمى دور كبير فى تكوينها وتشكيلها، وبالتالى فإن وظائفها وخصائصها يجب أن تفسر فى ضوء هذه العلاقة، فالنظام الرأسمالى الدولى، وفى ظل ظروف تقسيم العمل الدولى، وفى ظل وجود بناء اجتماعى تابع، كل هذه التغييرات جعلها تلعب دوراً كبيراً فى تشكيل الدولة التابعة

(١) بول باران وايف لاكوست، **الاقتصاد السياسى للتخلف**، مصدر سابق، صـ٣٦.

التى تنحصر وظيفتها فى نقل فائض الإنتاج إلى قلب النظام الرأسمالى العالمى.

٢- نموذج «فرانك Frank»:

يطرح «فرانك» «Frank» رؤيته من خلال خبرتـه فـى دول أمريكـا اللاتينية، فهو يرى بأن النظام الرأسمالى العالمى يرسم سياسته مع أقطار العـالم الثالث على استغلال الفائض الاقتصادى لدى هذه الدول. ويرى فرانك أن هنـاك سلسلة من الاستغلال والتبعية تبدأ من القرية إلى المدينة على المستوى القـومى، ثم إلى العواصم «المركز» الرأسمالية، وبناء على ذلك فإن أكبر الرأسماليين هو مستغل لأفقر فلاح فى العالم الثالث[١].

وينظر فرانك إلى البرجوازية التابعة على أنها برجوازية غيـر حقيقيـة كالتى وجدت فى الغرب، فالإمبريالية الجديدة والتبعية الجديدة تقودان البرجوازية الرثة الجديدة «New Lumpenboutgeoisie» والاستعمارية الجديـدة، إلـى فرض تطور رث :Shampon development[٢]. بل إن ضعفها هو نتيجة لهذا النظام وتلك العلاقة التاريخية التى أدمجـت البنـاء الاجتمـاعى والاقتـصادى المتخلف والتابع نتيجة أبنية طبقية وسياسية تابعة ومتخلفة أيضاً، وهذا يعنى أن الدولة التابعة ليست مثل مثيلاتها فى المركز، بل أنها تختلف اختلافاً كليًّـا مـن حيث الوظيفة ومن حيث الخصائص، بل هى تخضع بـشكل أو بـآخر لدولـة المركز وللطبقة البرجوازية فيها.

ففى دراسة له عن سبع دول وسيطة وشبه تابعة، ذهب «فرانك» إلـى أن نظام تقسيم العمل الدولي قد يقوي بعض الدول التابعة مقابـل الـدول التابعـة

(1) Frank, A: Latin America: underdevelopment or revolution? N. York, Monthly Review, vol. 1969, P. 5.

(٢) عبد العزيز على ضيف الله، **الدولة والبناء القبلى**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، صـ ٣١

الأخرى، فأزمة النظام الرأسمالى المعاصر جعلت بعض دول العالم الثالث ذات قوة اقتصادية وسياسية أكبر من نظيراتها فى التوابع الأخرى، وتستخدم هذه القوة لإخضاع الدول المجاورة سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا نيابة عن دول المركز الرأسمالى.

وهكذا نجد دولاً مثل إسرائيل والبرازيل تقوم بهذه المهمة الوسيطة لمصلحة دول المركز الامبريالى[1]. فالدولة التابعة - وفق هذا التصور- لا تتعدى أن تكون وسيلة لنقل الفائض من مجتمعها إلى البرجوازية فى دول المركز، ذلك أن البرجوازية فى الطبقة واحدة تمتد من أقصى دول العالم الثالث إلى قلب دول المركز، حيث تعد الدولة الأداة الرئيسية لأداء الدور التابع لاقتصاديات بلدان العالم الثالث فى إطار التقسيم الجديد للعمل الدولى، وفى هذا الإطار يحدد «فرانك» عدة وظائف للدولة التابعة داخليًا وخارجيًا على الشكل الآتى:

أ. ضمان حقوق الملكية الخاصة باستخدام القانون والأجهزة الأمنية.

ب. تشجيع النشاط الخاص وإلغاء القيود على حركة الأموال والسلع داخل الدولة، وحماية الاحتكارات الخاصة.

ج. إحداث نوع من التوازن الاجتماعى من خلال تخفيف حدة التوتر الناجمة عن استقلال القطاعات الاجتماعية العريضة.

د. الدفاع عن الارتباطات الخارجية لرأس المال المحلى[2].

يتفق فرانك مع معظم رواد هذا الاتجاه، على الدور الاقتصادى للدولة التابعة وكونها -أى الدولة التابعة- أداة اقتصادية فعالة لتحقيق مصالح الرأسمالية

---

(١) المصدر نفسه، صـ ١٢-١٣.

(٢) أحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمى، مؤشرات التبعية ومصر**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٢، صـ٢٦-٢٧.

العالمية، فقد اهتم أيضاً إلى جانب ذلك بتحليل النظم السياسية للدولة التابعة، وخاصة فى أمريكا اللاتينية، معتبراً أن النظام السياسى فى الدول التابعة يتسم بخاصية أساسية متمثلة فى عدم الاستقرار السياسى، ذلك أن النظام السياسى هو انعكاس مباشر لعلاقة التبعية التى تربط الدولة التابعة بالمركز، وعلى ذلك فإن كل خصائص هذا النظام يجب أن يفهم فى إطار هذه العلاقة، مثل الانقلابات العسكرية وتبني مواقف سياسية وأيديولوجية مختلفة ومتناقضة، فالقادة السياسيون وهم غالباً من رجال الجيش يسيطرون على السلطة السياسية فيرفعون شعار الديمقراطية أحياناً والقومية أحياناً أخرى والاشتراكية أحياناً ثالثة.

وقد أضاف «فرانك» إلى خاصية عدم الاستقرار خاصية أخرى تتميز بها النظم السياسية التابعة، وهى خاصية التسلطية، وتظهر هذه السمة عندما يعانى النظام الرأسمالى من أزمة حادة، فيحاول أن ينقل ذلك إلى الدولة التابعة التى لا تجد وسيلة أخرى سوى زيادة التسلط على الطبقات الكادحة، ذلك أن أزمة التراكم الحادة التى يعانيها المركز تنعكس مباشرة على الدولة التابعة – بحكم علاقة التبعية – أى يدفع العامل والطبقات الكادحة ثمن ذلك، بفرض سياسات التقشف التى يؤدى تنفيذها إلى مضاعفة الفائض الذى يذهب إلى قلب العالم الرأسمالى، وتحاول النظم التسلطية أن تحافظ قدر الإمكان على النظام الداخلى[١].

٣- نموذج حمزة علوى:

جاءت دراسة «حمزة علوى» حول الدولة التابعة أو ما أطلق عليه «دولة ما بعد الاستعمار»[٢]. مختلفة عن تحليل «بول باران»، فهو لا يقر بالتقسيم

---

(١) أحمد زايد، **الدولة فى العالم الثالث**، مصدر سابق، صـ٨٦-٨٨.

(2) Hamza Alavi, The state in post-colonial societies: Pakistan and Bangladesh", in" Harry Gouldbourne (ed.), Politics and state in the third word (London: The Macmillan ltd press, 1979), PP. 38-39.

الثلاثي الذى طرحة هذا الأخير فيما يخص الدولة التابعة، فدولة الاستعمار هي نمط واحد، وعلى ذلك فالتقسيم الذى يقترحه «علوى» ليس بين نماذج الدولة التابعة، وإنما فرق بين الدولة فى المجتمعات الرأسمالية والدولة فى المجتمعات التابعة وفى رأيه أن المشكلة الرئيسية هى أن الدولة لم تتأسس فى المجتمعات التى خضعت للاستعمار عن طريق برجوازية وطنية، وإنما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم جهاز الدولة وخاصة جناحها العسكرى البيروقراطى لخدمة أغراضها الخاصة فى المستعمرات. فالمجتمعات التابعة لم تعرف الثورة البرجوازية كما عرفتها الرأسمالية المتقدمة.

ويرى «حمزة علوى» أن البلدان التى حصلت على استقلالها مثل باكستان ورثت ما يسميه «جهاز الدولة الاستعمارى»، أو ذلك الجهاز الذى خلقته ودعمته الدولة الاستعمارية السابقة لتتمكن من خلاله من إخضاع مختلف الطبقات الاجتماعية، ويعد هذا الجهاز على درجة كبيرة نسبيًا من التطور بالمقارنة مع الأبنية التقليدية الأخرى فى المجتمع المستعمر حتى إن «البرجوازية المحلية» الناشئة لم تستطع بمفردها السيطرة عليه، حسبما يرى، فقد كانت طبقة ضعيفة عقب الاستقلال، ومن ثم اتجهت إلى توثيق علاقتها مع كل من «البرجوازية الأم» «المتروبول» والتى حكمت باكستان حكماً مباشراً قبل الاستقلال وكبار ملاك الأراضى، وقد استلزم هذا التحالف الجديد ضرورة التعاون مع القلة العسكرية – البيروقراطية التى استولت على السلطة بحيث تقوم الأخيرة بدور الوساطة والتنسيق بين مصالح وسياسات «الطبقات الثلاثة». ويذكر «علوى» هنا أن هذه المصالح وإن كانت متنافسة فيما بينها إلا أنها ليست متناقضة تماماً، ويلاحظ أن دور القلة العسكرية الحاكمة سالف الذكر جعلها تتمتع ببعض الاستقلال النسبى فى أداء وظائفها إزاء «الطبقات الثلاث» بحيث لا يمكن القول،

كما يرى أنها تعد مجرد أداة لسيطرة هذه الطبقات[١].

وهكذا ظهرت فى هذه الفترة الاستعمارية النظم السياسية الاستعمارية لنمط تاريخى شهدته معظم دول العالم الثالث[٢]. وبعد رحيل الاستعمار لم تتغير طبيعة الدولة ووظيفتها، بل تغير شكلها أو الصفة القانونية فقط، وهذا هو السبب فى تسميتها بدولة ما بعد الاستعمار لأنها بقيت مستمرة فى أداء وظيفتها السابقة، وهى تشير إلى كل دول العالم الثالث رغم اختلافها وتنوعها.

من هذا نرى أن «علوي» لم يقبل القضية التى تقول بوجود نمط إنتاجى واحد فى الدول المتخلفة، ولم يمل إلى توصيف أساليب الإنتاج بأنها إقطاعية أو آسيوية أو رأسمالية. وفى مقابل ذلك فرق بين نمطين من الإنتاج، أطلق على الأول «النمط الاستعمارى» وعلى الثانى «النمط ما بعد الاستعمارى»، والفرق بين هذين النمطين ينحصر فى طبيعة الإنتاج الرأسمالي، فالنمط الاستعماري يميزه بصفه أساسية الإنتاج الزراعى، بينما فى النمط الثانى ما بعد الاستعماري، فالذي يميزه هو انتشار العلاقات الرأسمالية لا فى المجال الزراعى فحسب، بل تمتد إلى مجالات أخرى كالمجال التجارى والصناعى، وكان هذا نتيجة لطبيعة تطور العلاقات الرأسمالية والتغير فى الاستثمار الرأسمالى الذى تفرضه برجوازية المراكز[٣].

أما عندما ينتقل «حمزة علوى» إلى دراسة طبيعة دولة ما بعد الاستعمار وعلاقتها بالتشكيلات الطبقية فى مجتمعاتها، فيتبنى أطروحة استقلالية جهاز الدولة عن باقى التشكيلات الطبقية الأخرى.

---

(1) Ibid., P. 40.

(٢) أحمد زايد، **الدولة فى العالم الثالث**، مصدر سابق، صـ٨١.

(٣) أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، صـ٧٢-٧٣.

وعندما يربط «علوى» وبعده الكاتب «جون سول» بين الدولة التابعة والبناء الطبقى، فإن ذلك يقوده إلى نعت الدولة التابعة بأنها تتميز بخاصيتين أساسيتين هما: التضخم والمركزية، فطالما أن جهاز الدولة التابعة يرتبط ببنية تحتية خارجية تقوم على رأسمالية متطورة وسيطرة للطبقة البرجوازية العالمية التى تحاول أن تخضع طبقات فى التوابع، فإن جهاز الدولة يصبح متضخماً ومركزيًا فى مقابل البنية التحتية المنفصلة[1]. هاتان الخاصيتان التضخم والمركزية – هما من فعل الاستعمار الذى أقام في أثناء احتلاله لهذه الدول نطاقاً بيروقراطيًا عسكريًا مسيطراً على جهاز الدولة يفوق احتياجاتها الفعلية، وبعد حصول هذه الدولة على الاستقلال ورثت الدولة المستقلة هذا الجهاز، وبفضله أصبحت تخضع المجتمع وتديره، غير أن تضخم جهاز الدولة لا يترجم فقط بعوامل خارجية متمثلة فى الاستعمار، بل يرتبط أيضاً بعوامل داخلية خاصة بوظائف الدولة التابعة.

ومن هذه الوظائف دور الدولة فى استهلاك الفائض وفى العملية الاقتصادية، فبمجرد استقرار الدولة التابعة بدأت تستحوذ على نصيب كبير من الفائض الاقتصادى، وبدأت تستخدمه فى أنشطة تنموية ذات طابع بيروقراطى، ولذلك فقد تضخم جهازها البيروقراطى واتسم بالمركزية، حيث توجد على قمته جماعة صغيرة «أوليجاريكية» تدير شئون الدولة الاقتصادية والسياسية[2]. لهذا أطلق «علوى» الدولة الطرفية، وهي التي لا تدير فقط وإنما أيضاً تمتلك أهم المشاريع الاقتصادية فى المجتمع وتوظف بالتالى عدداً كبيراً من العمال والمدراء والمتخصصين فى مشاريعها الصناعية التى تعرف عادة بـ«القطاع العام قطاع الدولة».

---

(١) عبد العزيز ضيف الله، مصدر سابق، صـ١٦.

(٢) أحمد زايد، **الدولة فى العالم الثالث**، مصدر سابق، صـ٩٠-٩١.

وبالإضافة إلى هذه الوظيفة فقد طور «جون سول» وجهة النظر هذه لتمتد إلى الوظيفة الأيديولوجية مما يضيف أعباء إدارية ومالية، لذلك يعتقد كل من «علوى» و«سول» أن هذه هى السمات البارزة التى تميز الدولة فى بلدان العالم الثالث والتى تؤدى إلى نمو غير عادى ومتفاقم للدولة(١).

لقد أحدثت تحليلات «علوى» وبعده «سول» ردود أفعال كثيرة، وخاصة فكرة الاستقلال النسبى للدولة، وقضية التضخم والمركزية، وحتى فكرة الوظائف الاقتصادية والأيديولوجية، حيث أوضح البعض أن هذه الوظائف هى عادة من صميم أعمال أى دولة بشكل عام. كذلك اعترض آخرون على مدى ملاءمة مفهوم النمو المتفاقم لدراسة كل الأنظمة السياسية الراهنة فى دول العالم الثالث، خاصة أن هناك تعدديه وتنوعاً واضحاً فى المجتمعات الرأسمالية التابعة(٢).

فنرى هارى جولبورن (Harry Goulbourne) يخالف ما جاء به حمزة علوى، بسبب تأكيد الثانى على استقلالية الدولة وظهورها للتوفيق بين الطبقات، فهو يرى أنه إذا لم تكن الدولة تبرر كنتيجة للصراع الطبقى، سواء على المستوى القومى أو العالمى، ولا تبرز ضرورتها الحالية من منطلق وجود تناقضات طبقية، فلماذا وجود الدولة أصلاً(٣)؟. ويتفق هارى جولبورن وحمزة علوى، على أن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار تتصف بالمركزية، إلا أنه يختلف – أي الأول – معه فى أمر مهم وهو أن هذه المركزية ليست ناتجة عن هذه الدولة: «دولة ما بعد الاستعمار»، وإنما ناتجة عن حقيقة أن هذه الدولة فى شكل من أشكال الرأسمالية الموجودة فى فترة رأس المال الاحتكارى.

---

(١) عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، صـ٨٢.

(٢) نفس المصدر، صـ٨٢-٨٣.

(3) Houlbourne, H; Political and state in the third world, macmillan enterational callege editions, 1979, PP. 50-51.

ويرى جولبورن أن التناقض الذى يقام بين دولة غير مركزية (الدول الديمقراطية الليبرالية) ودولة مركزية فى البلدان المختلفة، هو تناقض زائف مبنى على نظرة سطحية للأمور. لأن هناك أمثلة لدول رأسمالية متقدمة أكثر مركزية من هذه الدولة، إذا كانت المركزية تعنى التدخل فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع(١).

أما ريموند دوفال (Duvall, R) وجون فريمان (Freeman) قد يعتقدان أنه يجب فهم العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعى في المجتمعات التابعة فى ضوء الاعتبارات التالية(٢):

أ. أن بناء المجتمع والدولة فى الماضى والتغيرات التى طرأت، هو الذى يشكل بناء المجتمع والدولة في الحاضر، فلكى تتعرف على الدور المعاصر للدولة، يكون من الضرورى التعرف على القوى التاريخية التى شكلت كليهما فى الماضى، الدولة هنا ليست منقطعة الصلة بالتاريخ وإنما هى نتاج له. ولا يمكن أن تدرس بدون الرجوع إليه.

ب. أن نظرية الدولة يجب أن تقوم على أساس أن أفعال الدولة مقصودة وإرادية، لكل جهاز من أجهزتها يقوم بوظيفة تتكامل مع وظائف الأجهزة الأخرى.

ج. يجب أن يتم تحليل هيكل نظم الدولة وأدوارها فى ضوء التفاعل المتبادل بين الظروف البنائية الاجتماعية من ناحية، ودور الدولة فى تشكيل الظروف من ناحية أخرى، فالدولة لا تتدخل فى شئون الاقتصاد والمجتمع بصدد أمور تتصل بالدولة فحسب، بل تتصل أيضاً بجوهر

---

(١) أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث، مصدر سابق، صـ٨١.

(2) Duvall, R, Freeman, J; The state and dependent capitalism, International studies quarterly, vol, 25, No, March 1981, P. 105.

شئون الاقتصاد والمجتمع كما أن الدولة فى حد ذاتها تتشكل وفقاً للعلاقات الاجتماعية للإنتاج.

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات والتحفظات إزاء أطروحة «حمزة علوى»، فإن الحقيقة التى يمكن تسجيلها هي أن مساهماته تعد من المساهمات الرائدة والجديدة وخاصة فيما يخص خصائص الدولة التابعة وطبيعتها، ورغم ردود الفعل التى خلفتها والانتقادات التى أبداها البعض إزاء أطروحاته رغم ذلك فقد كشف تحليله عن جوانب مهمة فيما يخص الدولة التابعة وفتح النقاش واسعاً إزاء موضوع الدولة التابعة، وإذا كان كثير من الباحثين لم يتقبلوا فكرته عن التضخم والمركزية كأحد خصائص الدولة التابعة، فهناك من تقبل تلك الفكرة وإن كان ذلك بنوع من التحفظ، وهذا ما فعله الباحث «أحمد زايد» على الرغم من اعترافه بأن هذين المصطلحين يظهران قدراً من الخلاف من طرف الباحثين والنقاد، فإنهما يكشفان عن الطابع التاريخى الخاص لنظم الدولة التابعة ولكن قبول هاتين الفكرتين يجب أن يتم فى ضوء بعض المعايير، فأوجه القصور الأساسية التى تعانى منها هذه الأفكار هي أنها تقدم صياغات عامة دون إبراز الاختلاف فى طبيعة التضخم والمركزية ونطاقهما بين المجتمعات المختلفة فى الفترات التاريخية المختلفة، وفضلاً عن ذلك فإن هذين المفهومين يعدان عنصرين من عناصر البنية الفوقية، ولذلك فإن تحليلهما فى ضوء الثقافة والأيديولوجية ربما يكون مفيداً، بجانب تحليلهما فى ضوء البيانات الطبقية، فالتضخم فى التوابع مرتبط بتضخم بنية الثقافة التقليدية والنظم السياسية التقليدية التى وجدت فى عالم الإمبراطوريات قبل اندماج المجتمعات فى النسق الرأسمالى العالمى. وينتهى الباحث (أحمد زايد) إلى نتيجة تعد منطقية ومقبولة، فالتضخم حديث والمركزية قديمة، وكلاهما يتكاتف الآن لتحقيق دور الدولة التابعة ووظائفها، ولكى نفهم هاتين الخاصيتين فإن علينا أن نربطهما ليس فقط بالبيئة الخارجية للنسق الرأسمالى العالمى، وإنما بمقتضيات

وتعارضات البيئة فى السياقين التاريخى والمعاصر(١).

وعلى الرغم من التحفظات والانتقادات التى أبداها البعض على طروحات «علوى» فالباحث يرى أن (علوي)، كان له دور كبير فى فتح نقاش علمى حول الدولة والدولة التابعة وخصائصها، فتحت الطريق أمام الكثير من الدراسات والأفكار ذات الأهمية فى هذا المجال.

٤- <u>نموذج سمير أمين:</u>

لم يهتم «سمير أمين» اهتماماً كبيراً بتحليل البناء السياسي وجهاز الدولة في العالم الثالث، وجاء الحديث عنها في معرض تناوله للفئة المسيطرة على أجهزة الدولة، وفي هذا الإطار تشابه وجهة نظر «سمير أمين» مع وجهة نظر (فرانك) في أن العالم التابع أو الدولة التابعة تختلف عن نظيرتها في المركز. ويرى «أمين» أنه ليس من الضروري أن تكون الطبقة البرجوازية هي المسيطرة على أجهزة الدولة، لكن هذا لا يمنع من إقامة علاقات مع هذه الأخيرة، وتتلخص هذه الروابط في الفساد السياسي والاقتصادي، غير أن هذه البرجوازية التابعة تنجح في بعض الأحيان في التغلغل في أجهزة الدولة، حيث إن تلك الأجهزة تسيطر عليها الشريحة العليا من البيروقراطية في تحالف من الأوليجاركية الزراعية في الريف سواء تحالف مفتوح ومباشر أو من خلال طبقة وسيطة هي الكمبرادورية(٢)، وبالتالي فلا يمكن - حسب وجهة النظر هذه - التكلم عن دولة قوية ومستقلة في الأطراف طالما أنها تستمد وجودها واستمرارها من خلال التحالفات التي تقيمها مع رأس مال الاحتكار الأوروبي، فلقد عمدت الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية على خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات واشباهها، تكون بمثابة توابع لها،

---

(١) أحمد زايد، **الدولة بين النظريات التحديث والتبعية**، مصدر سابق، صـ٨٠-٨٤.

(٢) أحمد زايد، **البناء السياسي في الريف المصري**، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٨٣.

وتكونت هذه التحالفات من عناصر الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية، حيث أصبحت الدولة مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكاري الأوروبي، سواء بطريق مباشر (من خلال الحكم الاستعماري) أو غير مباشر (النظم شبه الاستعمارية)، وفي مواجهة التحالف الحاكم في المستعمرات وأشباهها والتابع لرأس المال الاحتكاري قامت حركات التحرير الوطني بتحالف من ثلاث قوى هي:

أ. بروليتاريا ناشئة تعاني من الاستغلال.

ب. جماهير فلاحية مستغلة من طرف كل الطبقات المحلية ورأس المال الاحتكاري الأجنبي.

ج. البرجوازية الوطنية، وكانت في طور التكوين ولم تتحول إلى طبقة فعلية بعد، وقد عملت على تعديل شروط العمل الدولي لبناء قاعدة اقتصادية لنفسها[١].

وقد تم التحالف باسم حركة التحرير الوطني في كثير من دول العالم الثالث بقيادة البرجوازية الوطنية التي نادت بتطبيق مشروعها الاقتصادي واتجهت في أغلب الأحيان نحو نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات والذي انتهى إلى تنمية تابعة ومشوهة وتهميش الجماهير الشعبية ومن أهم نتائج هذا النموذج التنموي إخفاق ما أسماه «سمير أمين» البرجوازية الوطنية في خلق تجربة تنموية مستقلة وعجزها عن السيطرة على شروط التراكم الداخلي ويفسر (أمين) أسباب عجز حركات التحرير الوطني التي أفرزت النظم الحاكمة عقب الاستقلال والخروج عن النظام الرأسمالي العالمي، بأنها لم تخلق تحالفاً وطنياً يضم

---

(١) انظر، سمير أمين، **التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف**، ترجمة حسن قبيسي، بيروت دار ابن خلدون، السنة بلا، ص ٢٠٠-٢٠٨ وكذلك سمير أمين، **بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص ١٢١-١٢٥

الفلاحين ويوفر الأسس الاجتماعية الشعبية لنمط التنمية المتبع، وهذه الظاهرة حدثت في أغلب دول العالم الثالث، حيث كانت النخبة السياسية تقود عملية التنمية في إطار التبعية والتحالف مع المراكز الإمبريالية. وعموماً فإن مساهمات (سمير أمين) مثل مساهمة (فرانك) يشوبها النقص في تحليلها للبناء السياسي في الدولة الطرفية رغم أنه قدم تحليلاً ممتازاً لظاهرة تخلف دول العالم الثالث، وخاصة في كتابة التراكم على الصعيد العالمي أو في كتابه الأخير التطور اللامتكافيء.

٥- نموذج والشتين

لم يول «والشتين» أهمية كبيرة لتحليل الدولة في المجتمعات التابعة، إنما تناولها في إطار فكرته عن النسق العالمي، حيث ميز بين الدولة القومية في المراكز الضعيفة في الأطراف ومتوسطة القوة في أشباه الأطراف، ويرى بداية أن التناقض الأساسي في التحليل الطبقي على نطاق عالمي، يكمن في دور الدولة وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها، فحينما دار الصراع حول السيطرة على الدولة في أوروبا في إطار الحدود القومية بين البرجوازية التي نما وعيها الطبقي، وسبقت البروليتاريا في ذلك، فإن التناقض في مجتمعات الأطراف لم يكن جماعتين تحاول أي منها أن تسيطر على بنية الدولة في إطارها القومي، وإنما بين مصالح منظمة جمعت برجوازية المركز مع حلفائها المحليين في مواجهة غالبية سكان الأطراف. ومن ثم يكتسب الكفاح السياسي للطبقة العمالية بعداً عالميًا [1]، طالما أن الدولة لا يمكن فهمها إلا في إطارها العالمي، فلأول مرة في تاريخ الانسانية أدت الرأسمالية إلى خلق نظام ما بين المجتمعات، عالمي حقيقي في توسعة، فـ (والشتين) من هذا المنطلق يعالج الدولة في العالم الثالث من خلال عمليات النظام العالمي، وما ينجم عنه من عمليات أخرى تكون فيه الدولة التابعة كحلقة وصل بين البرجوازية في المراكز وجماعة المصالح في

(١) أحمد ثابت، مصدر سابق، ص ٣١-٣٢.

الأطراف، فالنسق العالمي هو الإطار الملائم الذي يجب أن تحلل فيه الدولة التابعة. فمن خلال نظريته الخاصة بالنظام العالمي (World system) يعطي (والشتين) الأولوية في التحليل لدور العوامل الخارجية، وهو يتفق في هذا الصدد مع (سمير أمين) في أن الرأسمالية هي أول نمط للإنتاج ذي طبيعة عالمية شاملة، وهكذا فلا يمكن فهم ظاهرة الدولة الطرفية في المرحلة الراهنة دون فهم الطبيعة العالمية للنظام الرأسمالي وعمليات التفاعل بين الطرفين من ناحية، والرأسمالية من ناحية أخرى.

وفي رأي «والشتين» فإن الدولة هي الوسيط المؤسسي الأكثر ملاءمة لإخضاع السوق لسيطرة هذه الطبقة أو تلك[١] ، فمن خلال هذا التحليل نرى أن «والشتين» يعيد الفكرة الماركسية التقليدية حول الدولة الاداتية (ماركس، لينين)، ولكن الفرق بين النظرة التقليدية حول الدولة، ووجهة نظر (والشتين) هو أن الدولة عند هذا الأخير أداة لطبقة خارجية وليس لطبقة محلية (البرجوازية)، رغم أنه يتفق معهم في الدور الذي يعطيه للاقتصاد إذ يعتبره المتغير المستقل، بينما يعد السياسة المتغير التابع، رغم ذلك يؤكد أهمية المتغير السياسي للدولة في تطور الرأسمالية.

لقد انطلقت نظرية النسق العالمي حول الدولة التابعة كما نظر لها «والشتين» وأتباعه من وحدة تحليل أساسية هي النظام العالمي، ونظامه الاقتصادي، بينما اعتبرت الدولة كوحدة ثانوية، ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أنه لا يوجد سوى عالم واحد سوق عالمية واحدة، وتقسيم دولي موحد للعمل تسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية، وأما ظاهرة الدولة القومية فقد تراجعت أهميتها كفاعل رئيسي، ولم يعد الحديث عنها ملائماً سوى في إطار القانون الدولي والمنظمات الدولية[٢]، وللوصول إلى هذه النتيجة فقد انطلق «والشتين» من عدة

---

(١) نزيه الأيوبي، مصدر سابق، ص ٣٣.

(٢) أحمد ثابت، مصدر سابق ، ص ١٤

فرضيات لإثبات صحة أطروحاته منطلقاً من فكرة أساسية هي أن النظام الرأسمالي العالمي منذ ظهوره أخذ يتطور ويتوسع على حساب الأطراف، وبالتالي فإن فهم ما يجري في هذه الأخيرة يجب أن يبدأ من النظام الرأسمالي العالمي المهيمن، من هنا انطلق «والشتين» من عدة فرضيات محاولاً إثبات صحتها، متخذاً من نشأة الرأسمالية تاريخاً، ومن تحليل النظام الاقتصادي لنشأة الرأسمالية في أوربا وتوسيعها على نطاق واسع نقطة بداية، وذلك على النحو التالي[١]:

أ. شرع «والشتين» من التركيز على التغير الاقتصادي بوصفه عاملاً حاسماً في تطور النظام الرأسمالي، وقد دفعه ذلك إلى التقليل من أهمية العوامل الأخرى في أوربا التي اتسمت بتطابق الحدود السياسية مع نظيرتها الاقتصادية، فإن الحال لم يسر بنفس المنطق مع الأطراف وتصف الأطراف بفعل ارتباط الأبنية المحلية بحركة رأس المال العالمي وبقراراته ونشأة البرجوازية المحلية المرتبطة به، وتقوم بتوظيف الدولة التي تسيطر عليها في خدمة مصالح الكمبرادورية، ويفسر «والشتين» هذه الفرضية بالقول بوجود علاقة استقطاب داخل النظام العالمي بين ثلاثة تكوينات: «المركز، الأطراف وأشباه الأطراف»، ولكل واحدة وظيفة معينة في تقسيم العمل الدولي.

ب. استخدام النظام العالمي كوحدة تحليل أساسية يسيطر عليها الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وقد تطور هذا النظام كـ «نظام تاريخي» – على حد قوله – ضمن اتجاهات عالمية في إطارين (إطار جغرافي مكاني)، يقوم على تقسيم دولي للعمل، و(أطار زماني) جعل من منطلقاً العالم تؤدي وظائف متباينة حسب دورها في النظام العالمي، ربما يكون «والشتين» هنا منطلق من مصطلح «أزمة العامل» الذي أطلقه «وولفرام إبرهارد» (Wolfram Eberhaved) ، حيث استعمله «والشتين» و«وفرناند

(١) المصدر نفسه ، ص ٢١-٢٤.

برودزل» (fernand Brawde). «أنطـوني جيـدنز» (A., Giddens) ويقصد بهذا المصطلح أن تعاقب الأحداث أو العمليات الاجتماعية المتشابهة يمكن أن يكون له نتائج مختلفة حسب مراحل تطور العالم، إنه زمن معاش بأبعاد العالم كما يقول «برودول»! أو أن سياق العالم فقرة مغطاة حسب «والشتين»، وكما يؤكد «كازانيميكل» فإن المداخل ذات التأثير الماركسي هي التي تبنت أكثر من غيرها هذا المصطلح بشكل أساسي لفهم الديناميات ما بين المجتمعات التي هي في الأساس نتيجة لعولمة الدولة الحديثة[١].

ج. النشاط السياسي لا يزال يدور داخل التكوينات الوطنية للدول بحدود تعد أضيق من تلك الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وهذا يتوافق مع تحليل «والشتين» السابق الذي ينطلق من أهمية العوامل الاقتصادية كعوامل محددة ومؤثرة في تطور التشكيلات الاجتماعية المختلفة، حيث العامل الاقتصادي يحدد كل النشاطات السياسية الأخرى.

د. يعد ازدياد الطابع العالمي الرأسمالي بأنه دفع إلى القول بأن القوة الخارجية والتيارات العالمية تؤثر على ما يحدث داخل أي نظام فرعي، فعلى سبيل المثال تتحدد الأبنية والصراعات الطبقية داخل بلد معين بالموقع الذي تشغله في النظام العالمي.

هـ. يرفض «والشتين» الحديث عن وجود أنظمة اشتراكية في الاقتصاد العالمي، طالما أنه اعتبر أن بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي واحدة بنفس القدر الذي لا يرى وجود أنماط إنتاج إقطاعية أو ما قبل الرأسمالية.

هكذا يعالج «والشتين» موضوع الدولة في المجتمعات الطرفية، انطلاقاً من النسق العالمي، وانطلاقاً من النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي يقوم

---

(١) أحمد ثابت، مصدر سابق، ص ١٤.

باستنزاف فائض القيمة من الأطراف. وعموماً يمكن تلخيص أهم الأفكار التي طرحها «والشتين» من خلال تحليله للدولة القومية ودورها في النظام العالمي:

- تعد الدولة التابعة ظاهرة محددة تاريخيًّا لأنها نتاج الرأسمالية الأوروبية، وقد توسعت هذه الظاهرة كعوض من النظام الرأسمالي العالمي، وليس كظاهرة مستقلة عنه.
- أن التقسيم الهيكلي التاريخي للدولة إلى مركز وشبه أطراف وأطراف، هو شرط لاستقرار النظام العالمي بأكمله.
- يعد التنافس بين الدول هو القوة المحركة التي تحافظ على استمرار النظام وحركته، فبدون هذا التنافس يتحول النظام إلى إمبراطورية عالمية.
- تتدخل الدولة في عمل السوق الرأسمالي الحر وتعدل فيه بما من شأنه زيادة المنافع «الأرباح، والأجور» التي تتلقاها بعض الجماعات داخل النظام.
- تمثل الدولة الموقع الذي تتم فيه الصراعات السياسية والحلول الوسطى، التي تحدد المستوى العام للطلب العالمي[(١)].

إن الذي يمكن استنتاجه من خلال هذه الأطروحة حول الدولة في العالم الثالث، هو أنها تربط بين هذه الأخيرة والنظام الرأسمالي العالمي من خلال آلياته وميكانيزماته المتعددة، حيث وجود الدولة وقوتها واستقلاليتها لا يمكن فهمه إلا في ضوء علاقاتها مع المركز نتيجة ظروف تاريخية ربطت المجتمع والاقتصاد في العالم الثالث مع مصالح المركز الرأسمالي والنظام الاقتصادي العالمي، حيث نجد أن الخاسر الأكبر في كل ذلك هو الطبقة البروليتارية التي تؤمن إنتاج الفائض الذي يتم نقله إلى المركز عن طريق وسيط متمثلاً في الدولة، وخلاصة لما سبق ذكره من تحليل، يبدو أن (فرانك، وأمين، والشتين) لم يقدموا تحليلاً

---

(١) نزيه الأيوبي، مصدر سابق، ص ٢٤-٢٥.

كافياً للبناء السياسي في التوابع، غير أن أفكارهم قدمت رؤية بنيت عليها مجموعة من الآراء في الدولة التابعة(١).

ثالثاً: النظرية الوظيفية التعددية:

انطلقت النظرية الوظيفية من خلال رؤيتها للمجتمع وأنساقه المختلفة، من مسلمات خاصة تجعل من الوظيفة عنصراً أساسياً فى البناء الاجتماعى أو النسق الاجتماعى، حسب تعبير الوظيفيين أنفسهم، وهكذا منذ دوركهايم وفيبر مؤسسى الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع وقد اكتسب هذا الاتجاه مكانة خاصة فى علم الاجتماع وخاصة مع ممثليه اللاحقين «بارسونز» و«ميرتون» و«مالينوفسكى» وغيرهم. فالوظيفية تنظر للمجتمع وأنساقه المختلفة، ومن ضمنها النسق السياسى نظرة تكامل وتناسق، فكل نسق يقوم بأداء دور متكامل مع غيره من الأنساق المتواجدة جنباً إلى جنب فى المجتمع الواحد. ولقد تجلت الرؤية الوظيفية للدولة فى كتابات وأعمال علماء الاجتماع المشهورين أمثال «ماكس فيبر»، الذى اشتهر بدراسته للبيروقراطية، وقد ربط بين طبيعة السلطة السياسية المتواجدة فى المجتمع مع البناء الاجتماعى وطبيعة الفعل الاجتماعى؟ فقد فرق بين ثلاثة أنواع من السلطة الأولى السلطة التقليدية والثانية السلطة القانونية والثالثة السلطة الكارزمية،وربط فيبر بين طبيعة الفعل والبناء الاجتماعى وطبيعة السلطة الموجودة فى المجتمع، ففى المجتمع التقليدى الذى يغلب عليه الفعل التقليدي، تبرز فيه السلطة التقليدية، أما السلطة القانونية فإنها تظهر فى المجتمع الحديث الذى يسود فيه التنظيم البيروقراطيى ويظهر منه السلوك أو الفعل الرشيد أو العقلانى. أما السلطة الكازمية فإنها تظهر فى جميع المجتمعات التى تتجه نحو الولاء لشخص بحد ذاته له صفات تميزه عن الآخرين، واعتبر «فيبر» الدولة وسيلة أو أداة لتنظيم الاستخدام الشرعى للقوة من أجل تحقيق أعلى درجات

---

(١) أحمد زايد، **البناء السياسي**، مصدر سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

الإنجاز[١].

وتظهر الدولة الحديثة عند «فيبر» في السلطة العقلانية فقد ربط بين ظهور الدولة بصورتها الحديثة والإدارة البيروقراطية حيث يرى أن الدولة المنظمة تنظيماً بيروقراطياً هى المتمكنة بحكم قوانينها الشرعية من الدفاع عن المصلحة العامة[٢].

أما بالنسبة لرؤية العالم الوظيفى الأمريكى تالكوت بارسونز فقد انطلق فى تحليلاته من نظريته فى الفعل الاجتماعى «Social Action» ، حيث يتكون الفعل الاجتماعى عنده من أربعة عناصر: فاعل «Subject Actor» وموقف «Situation»، ورموز «Symbols»، وأخيراً القواعد «Rules» والمعايير Norms والقيم Values[٣].

وقد قسم «بارسونز» الفعل إلى أربعة أنساق، لكل نسق من هذه الأنساق وظيفة محددة. والأنساق الأربعة هى: النسق العضوى الذى يقوم بوظيفة التكيف ونسق الشخصية وهو يرتبط بوظيفة تحقيق الهدف والنسق الاجتماعى الذى يقوم بتحقيق التكامل ونسق الثقافة الذي يقوم بالمحافظة على النمط.

كما قام «بارسونز» بتقسيم النسق الاجتماعى بدوره إلى أربعة أنساق فرعية تقوم بتحقيق مستلزمات وظيفية أيضاً وهذه الأنساق هى النسق الاقتصادى الذى يحقق وظيفة التكيف، والنسق السياسي الذى يضم بداخلة الدولة، ويقوم بتحقيق الهدف، أما نسق التنشئة الاجتماعية فإنه يقوم بالمحافظة على النمط، أما نسق الروابط المجتمعيه

---

(١) برتران بادي – بياربيرينوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبى صالح، ط١، بيروت، مركز الإنماء القومى، صـ١٧.

(٢) المصدر نفسه ، صـ٢٠.

(٣) جى روشيه، **علم الاجتماع الأمريكى**، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهرى، وأحمد زايد، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١، صـ٦٦.

فهو الذى يحقق وظيفة التكامل وهناك علاقة تبادلية بين هذه الأنساق.

وقد اهتم «بارسونز» فى تحليله للنسق السياسى بدراسة القيادة والسلطة وتنظيم القواعد، حيث تتمثل القيادة على مستوى المجتمع فى شكل الدولة، وهي ترتبط مع السلطة بوصفها الشكل القانونى لممارسة القوة[١].

وهكذا نرى أن العالم الوظيفى بارسونز يتفق مع «فيبر» فى تقديم تلك الرؤية التبريرية للدولة فى المجتمع فى ممارسة القوة، بإبراز أهميتها فى تحقيق وظيفتها للمجتمع.

ولا يمكننا عند عرض الاتجاه الوظيفى أن نتجاهل آراء «روبرت ميرتون» فى تحليله الوظيفى للجهاز السياسى فى المجتمع الأمريكي، حيث درس موضوع انتخابات الأحزاب السياسية فى أمريكا، وكيفية شراء المنتخبين المرشحين أصوات الناس بتقديم المساعدات، ومع أن «ميرتون» يذكر أن البعض قد يرى هذا الجهد فاسداً ومنحرفاً عن القواعد الأخلاقية، إلا أن هذا الجهاز يقوم بتحقيق عدة وظائف للمجتمع ويحقق وظيفة بنائيه أساسية، إذ إن تركز السلطة بنظم السلطة المتفرقة فى يد واحدة. كما أنه يقوم بتقديم الحاجات الأساسية للفقراء والمحتاجين اجتماعيًّا. ويقدم خدمات لرجال الأعمال والاقتصاد والتجارة بالقرارات السياسية التى تساعد فى استقرار أوضاعهم وتحقيق أكبر قدر من الربح كما ييسر للجهاز السياسي الحصول على الوظائف أمام الفئات العنصرية وأمام الفئات المحتاجة، كما أنه يعين بعض الأعمال غير المشروعة التى لها دور فى تقديم خدمات للمجتمع[٢].

ويرى داهل أن الدولة لا تمل إصدار القرارات، بل هناك فرص للعديد من الأفراد، كرجال الأعمال والمهنيين وأعضاء النقابات، والجمعيات التطوعية التي لها

---

(١) برتران بادى، بيار بيرنيوم، مصدر سابق، صـ١٥٣-١٥٥.

(٢) محمد عارف، **المجتمع بنظرة وظيفية**، الكتاب الأول، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧، صـ٣٧١-٣٧٦.

تأثير فى إصدار القرار[١]. فالدولة إذاً لا تحمي مصالح طبقة معينة مسيطرة، بل مهمتها التسوية والتوفيق بين مختلف المصالح التى تعبر عنها الجماعات العديدة فى المجتمع، وهذا يدل على انتشار القوة السياسية وتوزيعها بين هذه الجماعات.

ويوافق بعض الذين يبنون هذه الآراء على أن هناك صفوات فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والإدارية والمهنية، إلا أن هذه الصفوات ينقصها التكامل والتماسك الذى يمكن أن يحولها إلى طبقة حاكمة مسيطرة.

وهكذا فإن تعدد الصفوات هو فى حد ذاته ضمان لانتشار القوة وتوزعها. إن الدول تخضع لضغوط متعددة ومتصارعة تمارسها جماعات منظمة، ولا يمكن أن تتحيز الدولة لجماعة دون الأخرى[٢]. كما أن كلاً من ماكيفر وبيج (Maciver and Page) ينظر إلى الدولة على أنها غير منحازة لأى من الطبقات فى المجتمع، وهى تعمل كوكيل عن مجموع الشعب، وهى تنظيم محدد للمجتمع، ويريان أيضاً، أن الدولة تعمل كقوة محدودة، وهى جزء رئيسى من المجتمع ولكنها ليست الكل المتعلق بالتركيب الاجتماعى. فأفضل تصور لها هو أنها وكيل عن الشعب فيما يتعلق بالوظائف الواسعة والمهمة جدًّا ولكنها مع هذا محدودة. إنها لا تحل محل الأقسام الأخرى ولا تستطيع أن تحل محلها[٣].

وتكمن السمة المميزة لهذا الاتجاه فى تغطية الجوهر الطبقي لسلطة الدولة فى ظل الرأسمالية، وذلك بتصوير سلطة الدولة على أنها ذائبة فى النظام العام

---

(1) Dahl, R, Who Governs? Democracy and Power in an American city, New Haven, 1967./ Domhoff, W, who ryles America? Engle wood cliffs, 1967.

(٢) محمد على محمد، **أصول علم الاجتماع السياسى**، السياسة والمجتمع فى العالم الثالث، ج٢، القوة والدولة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٥، صـ١١٥.

(٣) روبرت ماكيفر وشارلز بيدج، **المجتمع**، ج٢ ترجمة السيد محمد وآخرون، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١، صـ ٨١٥-٨٢٠.

لعلاقات السلطة فى المجتمع، فسلطة الدولة لا تتميز من حيث طبيعتها عن السلطة فى المجموعات البشرية الأخرى إلا من حيث اكتمال تنظيمها الداخلى ودرجة الامتثال والخضوع الذى تبلغه(١).

رابعاً: نظرية التحديث وفهم الدولة والبناء السياسى فى العالم الثالث

جاءت نظرية التحديث لدراسة مجتمعات العالم الثالث منطلقة من إشكالية واضحة مفرقة من خلالها بين مجتمعين مختلفين تماماً: مجتمع متقدم حديث هو العالم الغربى ومجتمع متخلف تقليدى هو العالم الثالث، وهذا الأخير الذى يجب أن يسير فى نفس الخط الذى سار فيه العالم نحو التقدم والتطور، ومبيناً قيمه وثقافته الحديثة.

وهذه الإشكالية التى طورها علماء مدرسة التحديث بعد الحرب العالمية الثانية تمتد بجذورها إلى آراء علماء الاجتماع البرجوازى وخاصة «دوركايم» و«ماكس فيبر» فقد أدت آراء وأفكار هذين العالمين إلى إرساء العديد من القضايا الأساسية لنظرية التحديث الحالية وخاصة مقارنتها بين المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث والتى أصبحت من المفاهيم الأساسية فى هذا النوع من التحليل.

وبقراءة تراث نظرية التحديث، نجد أن الخصائص التى تضفى على النظم السياسية -الدول- فى العالم الثالث لا تفهم ولا تتحدد إلا فى ضوء مقارنتها بالنظم السياسية فى المجتمعات الغربية.

وقد وضع «الموند» (Almond, G, A) فرضية مؤداها أن النظام السياسى له سمات عامة، واعتبر أن هدفه هو صياغة نظرية وتحليل هذه السمات وفق منهج نظرى للدراسة المقارنة لعلم السياسة، وتضمن ذلك:

---

(١) أنا تولى ألكسندروفيتش فيدرسييف، __السياسة كموضوع للدراسة الاجتماعية نقد الأسس المنهجية لعلم السياسة البرجوازي الحديث__ ، ترجمة زياد الملاء دار دمشق، دمشق، ١٩٨٠، صـ٧٨.

١. كل النظم السياسية تتضمن أبنية سياسية.

٢. أن الوظائف نفسها يتم أداؤها فى جميع النظم السياسية.

٣. كل بناء سياسى متعدد فى وظائفه.

٤. تمثل كل النظم السياسية مزيجاً من منظور الثقافة(١).

ومعنى ذلك أن هناك نظاماً سياسيًّا واحداً يجب قياس كل الأنظمة عليه، وهذا النظام السياسى هو نظام نموذجى ممثَّل فى النظم السياسية الغربية، وحتى وإن لم يذكر العالم الثالث فإنه يفهم من هذه الصياغة أن على العالم الثالث أن يمتثل لهذه المبادئ الأساسية التى يتميز بها النظام السياسى كما حددها «الموند».

ولقد حاول «الموند» توضيح موقفه ليكون أكثر موضوعية، معتبراً أن الأبنية متشابهة فى كل النظم، وأن الاختلاف بين النظم الغربية وغير الغربية كان موضع مبالغة من جانب الكثير من الكتاب، ولكن ما هو الفرق بين النظم السياسية المختلفة إذا كانت جميعها لها خصائص واحدة؟

الإجابة على هذا السؤال تضع «ألموند» وزميله «كولمان» في قلب اتجاه التحديث .

ويكمن الفرق فى درجة الاستقلال بين الوظائف المختصة للنظام السياسى، ومن ثم القدرة على أداء الوظائف بكفاءة أكبر، فكلما حقق النظام السياسى تبايناً من مكونات البناء الاجتماعى الأخرى، وكلما حقق تبايناً داخليًّا فى نطاق حدوده كنسق فإنه يساهم بذلك فى تحقيق درجة عالية من الكفاءة والإنجاز فى أداء الوظائف وكذلك تحقيق درجة عالية من الاستقرار(٢).

---

(١) عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية فى السياسة المقارنة**، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣، صـ٢٣٤.

(٢) أحمد زايد، **الدولة فى العالم الثالث**، مصدر سابق، صـ٢٦.

إن هذا يبين بوضوح الموقع الذى يحتله «الموند» فى نظرية التحديث، فبوضعه لهذا النموذج وعلى جميع الدول بما فيها العالم الثالث أن تتبناه وتخبره، وهذا طرح غير مقبول وغير موضوعى يحكم وضعية العالم الثالث الذى يختلف عن العالم الغربي الذى قطع أشواطاً متقدمة جداًّ نحو الديمقراطية والتمايز الوظيفى، وحتى الدول الغربية لم تصل إلى هذه الحالة بين يوم وليلة، بل وصلتها تاريخيًّا وبالتدريج، وفى تحليله للنظم السياسية المختلفة نجد «الموند» يفرق بين سبعة أنماط من النظم السياسية تتراوح بين التقليدية والديمقراطية وهذه النظم هى:

أ. **النظم التقليدية:** وهى التى لا تعرف أي شكل من أشكال التباين البنائى للنظام.

ب. **النظم التسلطية:** وهى نظم قطعت شوطاً في طريق تخصص الوظائف السياسية، ولكن هذا التخصص محدود، بحيث تركز هذه النظم تركيزاً كبيراً على وظيفتي التكامل والتعبئة، لكنها تهمل وظيفة المشاركة السياسية.

ج. **الديمقراطيات الحارسة:** ويقصد بها تلك النظم التى تمر بعملية تغير سريع ولكنها لا تركز على وظيفة سياسية دون الأخرى، ويوصف هذا النظام بأنه حارس بمعنى أن الحزب المسيطر يتصور أن له تاريخاً نضاليًّا طويلاً يخول له الحق فى حراسة انجازات المجتمع، ومن ثم فإن له الحق فى الحصول على السلطة.

د. **الديمقراطيات غير المرنة:** وهى تلك المجتمعات التي تطبق بعض المبادئ الاشتراكية، ولكنها لا تزال في مرحلة أولية من النمو الاقتصادي والسياسي، ومن أمثلتها النظم الاشتراكية في بعض مجتمعات العالم الثالث.

هـ. **النظم التسلطية المحافظة:** وهي النظم التى تمكنت القوى التقليدية المكونة من الكنيسة والجهاز البيروقراطى ورجال الجيش وكبار الملاك من أن تسيطر على مقاليد القوى وأن تكبح أي شكل من أشكال المشاركة.

و. **النظم الشمولية:** وهى النظم التى تسيطر عليها جماعات صفوه ثورية، وتتمثل هذه النظم فى النظم السياسية الموجودة في الكتلة الشرقية.

س. **الديمقراطيات المستقرة:** وتضم الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المؤسسة للكومنولث ودول أوروبا الديمقراطية، وتتميز هذه النظم بأنها خلقت انساقاً سياسية مستقلة وأحدثت قدراً من الاستقلال والتوازن بين الوظائف المختلفة للنظام السياسي مع وجود قدر من التخصص فى البناء والثقافة(١).

ويتضح من هذا التحليل أن «الموند» يعد النمط السابع من النظم، وهي النظم الديمقراطية المستقرة فى الدول الغربية نظماً مثاليًا تقاس من خلاله النظم الأخرى كافة التى لم تستطع بناء نظام سياسى متكامل، وهذا يعنى أن «الموند» يفضل النمط الأخير على بقية الأنماط الأخرى، وهذا يعنى أيضاً –وإن لم يقل ذلك صراحة– أن على بقية النظم الأخرى أن تحذو مثل ذلك النظام الموجود فى الديمقراطيات المستقرة، بما فى ذلك العالم الثالث. أما روبرت «داهل» فقد فرق بين أربعة أنماط من النظم السياسية أو الدول، وقد بين هذه الأنماط بالصورة التالية:

- النظم التعددية الغربية.
- النظم الأوليجاركية.
- النظم الأحادية الشمولية.
- النظم الأحادية المغلقة.

وتمثل هذه الأنظمة الأربعة أنماطاً مثالية يقاس عليها أى نظام سياسي وقد وصف داهل النظم السياسية فى العالم وفقاً للمعيارين الذين اتخذهما أساساً للمقارنة بين النظم، وهما درجة الليبرالية التى يسمح بها النظام السياسي، ودرجة تحول النسق واحتوائه لأفراده، أي درجة المشاركة السياسية للأفراد، وكانت النظم

(١) ينظر، د. أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، مصدر سابق، ص٣٤.

الديمقراطية الغربية هى أقرب إلى النظم الديمقراطية، وكانت نظم العالم الثالث أقرب إلى النظم الأوليجاركية الأحادية، بينما كانت النظم الاشتراكية أقرب إلى النظم الأحادية الشمولية(١). وخلاصة القول أن منظري التحديث وانطلاقاً من تمركزهم الثقافى، لا يرون نموذجاً بديلاً آخر صالحاً لجميع دول المعمورة غير الدول والنماذج الغربية، ولكن يمكننا القول إن هذا الرأى فيه تحيز كبير؛ لأن دول العالم الثالث وإن لم تستطع بناء هياكل ومؤسسات الدولة الحديثة القومية بالمفهوم الحديث، راجع إلى أنها كانت تحت سيطرة الاستعمار، الذي لم يسمح لها بتكوين دولة قوية وحتى بعد رحيل الاستعمار وبحكم التبعية التى أحدثها والدمار الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه، لم تكن الدولة الوطنية إلا تابعاً للمتروبول، وفى خدمته.. وهذا ما جعل أمام قادة هذه الدول قيوداً بنيوية تضرب بأطنابها إلى وقت سابق، وبالتالى فإن ادعاء أصحاب نظرية التحديث أن دول العالم الثالث تفتقد إلى الهياكل والمؤسسات الديمقراطية هو كلام ينبعث عن تحيز واضح وتجاهل إرادى للحقائق التاريخية والموضوعية، فالغرب نفسه لا يريد تطوير صور للمشاركة السياسية والديمقراطية فى هذه الدول، بل نجده فى كثير من الأحيان يشجع النظم التسلطية طالما أنها تحقق له فائدة من خلال الشركات والاحتكارات الرأسمالية الكبيرة.

وبعد هذا العرض يمكننا أن نلخص أهم أفكار نظرية التحديث فى هذا المجال كما أوردها «أحمد زايد»(٢):

١. لم تحقق مجتمعات العالم الثالث درجة عالية من التكامل الاجتماعي، وهى مجتمعات توصف بأنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج المؤسسي، ولذلك فإن الجهاز السياسي لا يقوم على التنظيم المؤسسي، ولم يحقق درجة عالية من الاستقلال النسبى عن بقية أنساق المجتمع الأخرى ولم تتهيأ له الظروف

---

(١) أحمد زايد، **الدولة فى العالم الثالث**، مصدر سابق، صـ٣٧.

(٢) المصدر نفسه، صـ٢٥-٢٧.

بعد لقيام نظام ديمقراطي، وهذا ما يؤدي بالمؤسسة العسكرية إلى أن تلعب دوراً بارزاً يخول لها الوصول إلى الحكم. والحقيقة إننا لا ننكر بعض الصفات التي تتكلم عنها نظرية التحديث، ولكن خطأ هذه النظرية هو رسم طريق الحل الذي هو أتباع النموذج الغربي في التحديث، وهذا أمر صعب تحقيقه نتيجة لعدة ظروف تاريخية وثقافية -داخلية وخارجية- زيادة على أن العالم الغربي في الحقيقة لا يهمه أن يصبح العالم الثالث في يوم من الأيام مثله، أي أكثر ديمقراطية وأكثر تطوراً اقتصاديًا.

ولقد أثبتت التجارب عبر هذه السنوات أن الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل مصلحتها ومصلحة الرأسمال العالمي، تقوم بتدعيم نظم دكتاتورية واستبدادية ولا تراعي حقوق الإنسان، وهذا دليل على أن ما يقال على مستوى التنظير ليس دائماً صحيحاً بل إن شواهد الواقع وأدلته تكذب ذلك وتدحضه، وهذا يجعلنا نقول إن آراء نظرية التحديث ومواقفها هي مواقف أيديولوجية وتبريرية ليس إلا.

٢. يترتب على ذلك أن تتوزع القوة توزيعاً عادلاً بين الجماعات السياسية كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية، فالقوة داخل جهاز الدولة في العالم الثالث تحتكرها جماعة واحدة، وهذه الخاصية أيضاً ليست حكراً أو سمة من سمات السلطة في العالم الثالث، فحتى الدول الغربية - وكما أثبت التحليل الماركسي - السلطة فيها ليست تعددية، وهي محتكرة من طرف صفوة تسيطر على جهاز الحكم والقرارات السياسية المهمة.

٣. النظام السياسي في هذه الظروف يصبح نظاماً غير مستقر ومتقلباً، فالمجتمع في البلدان التقليدية لم يتوصل بعد إلى مجموعة من القواعد العامة التي تحكم بناء السياسة وتنظم وفقاً لها قواعد اللعبة السياسية.

٤. نقص المشاركة السياسية للأفراد، وضعف مستوى الثقافة لديهم، وفي كلا

الحالتين تتهيأ للصفوة الحاكمة ظروف السيطرة السياسية فى غياب الفاعلية الجماهيرية فى ممارسة السياسة.

٥. ما تزال النظم السياسية تتسم بمستوى ضعيف من الفاعلية السياسية ومن الشرعية السياسية، ذلك أن العالم الثالث تعد نظمه مفروضة على المجتمع وليست نابعة من ظروف المنافسة السياسية والمشاركة السياسية للأفراد والجماعات.

خامساً: عولمة الدولة عند هابرماس

قام هابرماس بتحليل الطبيعة التاريخية للمشكلات والأزمات الرئيسية في أربعة أنماط من المجتمعات : البدائية، والتقليدية، والرأسمالية، وما بعد الرأسمالية. وقد أدرج هابرماس المجتمعات القائمة على الدولة الاشتراكية ضمن مجتمعات ما بعد الرأسمالية من زاوية تنظيم الصفوات السياسية بها لوسائل الإنتاج[١]. ويرى هابرماس أن جميع هذه الأنماط المجتمعية -بأستثناء المجتمعات البدائية- تعد مجتمعات طبقية.

ويقصد بالمشكلات الرئيسية تلك المشكلات التي تؤثر في تكامل النسق والتكامل الاجتماعي ويعرف هابرماس التكامل الاجتماعي بأنه عالم الحياة الذي يتشكل رمزياً ، أي الأبنية المعيارية المتعلقة بالتكامل والمحافظة على النمط (لاحظ مصطلحات تالكوت بارسونز) ويشير تكامل النسق إلى الأداء المنضبط أو الموجه للنسق المنتظم ذاتياً ويتضمن تكامل النسق كلا من التكيف وتحقيق الهدف (لاحظ أيضا مصطلحات بارسونز). وتحدث الأزمات في رأي هابرماس[٢] عندما يمر أعضاء مجتمع ما بتحولات بنائية تبدو حاسمة لاستمرار وجوده ، ويشعر

(1) Habrmas, U. A .76. Legitimation crisis (Thomas Mccarthy, trnas.) London: hein mann, 1976, pp. 18.

(2) Ibid., p. 4.

هؤلاء الأعضاء بأن هويتهم الاجتماعية، باتت مهددة وعندما يضيع التكامل الاجتماعي، أي عندما تتعلق أسس الإجماع على الأبنية المعيارية، ويصير المجتمع لا معيارياً ويبتعد هابرماس عن التركيز الماركسي على الاقتصادي من أجل أن يؤكد على أهمية الشرعية المعيارية في عملية التغير الاجتماعي.

وقد قامت المجتمعات البدائية على النسق القرابي. وكان العمر والنوع بمثابة المبدأ التنظيمي، ويحدث التغير في هذا النمط من أنماط المجتمعات نتيجة لعوامل خارجية أبلت أساس الهويات الأسرية والقبلية وكانت المصادر المألوفة للتغير الاجتماعي هي النمو السكاني في علاقته بالعوامل الايكولوجية، وقبل كل هذا وذاك الاعتمادية بين السلالات نتيجة للتبادل الاقتصادي والحرب والغزو .

أما المبدأ التنظيمي الأساسي في المجتمعات التقليدية فكان هو الهيمنة في شكلها السياسي. واستبدلت مركزية نسق القرابة المميزة للمجتمع البدائي بقوة الدولة وسيطرتها وبدأ التفاضل والتخصص الوظيفي في الظهور في المجتمعات التقليدية. وحدث التغير الاجتماعي أو الأزمات نتيجة التناقضات بين إدعاءات الصدق لانساق المعايير والتبريرات التي لا يمكن أن تجيز الاستغلال من جهة والبناء الطبقي القائم على قاعدة مؤداها استحواذ الأثرياء على الثروة التي يتم إنتاجها اجتماعياً من جهة ثانية. وكانت النتيجة هي «القهر الزائد» من أجل المحافظة على تكامل النسق أن هذا القهر أدى إلى ضياع الشرعية مما أدى بدوره إلى النضال الطبقي الذي يمكن أن يؤدي بمرور السنوات إلى الإطاحة بالنظام السياسي، وإلى أسس جديدة للشرعية، أي على هوية جماعية جديدة.

وعندما نظر هابرماس في المجتمعات الرأسمالية نجده يميز بين مجتمع الرأسمالية الليبرالية ومجتمع الرأسمالية المنظمة أو المتقدمة وتعد علاقة العمل المأجور ورأس المال التي يرسى قواعدها نظام القانون المدني البورجوازي هي المبدأ التنظيمي للرأسمالية الليبرالية. ويصبح التبادل الاقتصادي في هذا النمط من

أنماط المجتمعات هو الوسيط الموجه السائد، وتقتصر قوة الدولة على (أ) حماية التجارة البورجوازية اتفاقاً مع القانون المدني (الشرطة وإدارة العدالة) (ب) وقاية آليات السوق من الآثار الجانبية ذاتية التدمير (مثل التشريعات المتعلقة بحماية العمال) (ج) الوفاء بمستلزمات الإنتاج في الاقتصاد ككل (التعليم العام ، النقل، المواصلات) (د) تكييف نظام القانون المدني مع الاحتياجات التي تنشأ عن عملية التراكم (قوانين الضرائب والبنوك والعمل).

ويتمثل التحول الرئيسي في مجتمع الرأسمالية الليبرالية -في رأي هابرماس- في فك الاقتران أو فصل النظام الاقتصادي من النظام السياسي. وأتاح هذا الفصل أمام المجتمع البورجوازي مجالاً متحرراً من الروابط التقليدية والاستعاضة عنها بتوجهات عملية نفعية إستراتيجية بين المشاركين في السوق وتكون النتيجة هي أن علاقات الإنتاج يمكن أن تفي بالغرض بدون سلطة تقليدية تكتسب شرعيتها من أعلى(١).

وعندما تقوم الشرعية على عمليات السوق، فإن التقلبات الحتمية للسوق تصبح بمثابة تهديد للتكامل الاجتماعي في رأي هابرماس، حيث أن هذه التقلبات وما يصاحبها من بطالة وتضخم متزايد تجعل اللامساواة في العلاقات الاقتصادية بارزة بشكل واضح على الرغم من الأيديولوجية القائلة بأن السوق مكان يلتقي فيه الناس على أساس متكافيء وتتحول الأزمة الاقتصادية على الفور إلى أزمة اجتماعية، لأن كشف القناع عن معارضة الطبقة الاجتماعية يفتح المجال أمام نقد عملي لأيديولوجية نظام السوق بأنها خالية من القوة، وهذا النقد يهدد التكامل الاجتماعي.

وتختلف الأزمة في النظم الرأسمالية الليبرالية عن الأزمة في الأنماط الاجتماعية السابقة لأن الصراعات تتخذ شكل الكوارث الطبيعية وتفقد صفة الكارثة القابلة للانعكاس الذاتي لتكتسب موضوعية الأحداث الطبيعية الطارئة التي يتعذر تفسيرها .

---

(1) Habrmas, U.A. 76. Legitimation crisis, op. Cit, pp. 22.

ويحدث تحول الرأسمالية الليبرالية إلى رأسمالية منظمة أو رأسمالية تنظمها الدولة مع نشأة الشركات متعددة الجنسيات. وقد لاحظ هابرماس أنه تزداد الحاجة إلى مناشدة الدولة لكي تتدخل في الاقتصاد بسبب المشكلات البارزة التي تسببها التقلبات الاقتصادية ونتيجة لذلك يختفي التمييز بين النظم الاقتصادية والنظم السياسية عندما تقدم الدولة -على سبيل المثال- دعماً للصناعة، وتقيم مشروعات لتوليد فرص للعمل، وتخفيف الضرائب لجذب الصناعة.

إن إعادة الاقتران أو التساند المتبادل بين النظم الاقتصادية والسياسية يضاعف مشكلات الشرعية بالنسبة للدولة، إلا أن مشكلة الشرعية -في رأي هابرماس- لن تحل حلاً ديمقراطيا بالمشاركة الحقيقة للمواطنين في عملية التشكيل السياسي مما قد يكشف عن التناقض بين الإنتاج الذي يدار على النهج الاشتراكي من جهة واستمرار التخصيص واستخدام فائض القيمة من جهة ثانية. ويمكن إخفاء هذا التناقض بجعل الإدارة مستقلة من النظام السياسي الديمقراطي ويترتب على ذلك تجاهل احتياجات المواطنين ورغباتهم خاصة عندما تدعى الإدارة أنها تمارس الخبرة العلمية من أجل أفضل ما يكون في صالح المواطنين. وتكون النتيجة هي ديمقراطية شكلية فقط. (١)

ومع ذلك يكون التساند المتبادل الاقتصادي / السياسي غير مستقر، لأن التلاعب بالبناء المعياري غالباً ما تكون له نتائج غير مقصودة تتمثل في تسليط الأضواء على المعاني والمعايير المسلم بها من قبل مما يعرضها للفحص الدقيق من جانب عموم الناس. ويترتب على المناقشة والاستيفاء العام إثارة إمكانية المطالبة بالتغيير. ولامناص من مواجهة الدولة لمشكلات الشرعية، لأن الدولة -وفقاً لأيديولوجية المشروع الحر الكلاسيكية- يُحكم عليها بعدم الشرعية إذا تدخلت في الاقتصاد، كما يحكم عليها بذلك إذا لم تتدخل بالنظر إلى حتمية المشكلات الاجتماعية.

---

(1) Habrmas, op. Cit, pp. 37.

ويمكن تجنب أزمات الشرعية -في رأي هابرماس- بتطوير طرق جديدة للوصول إلى إجماع معياري من خلال الجدارة الاتصالية. وتشير الجدارة الاتصالية إلى عالم الحياة اليومية المكون من الافتراضات المسلم بها جدلاً التي تشكل فهم ماهية العالم وكيفية تصرف الأفراد فيه ويختلف الاتصال عن الفعل الهادف (الذرائعي) . وترتبط الافتراضات المسلم بها جدلاً في المجتمع لحديث بترشيد عالم الحياة اليومية بسبب الاعتماد على القواعد التقنية والمعرفة العملية. فقد أصبح الزواج -على سبيل المثال- تعاقداً حيث يبحث أعضاء الأسرة عن تعويض قانوني من بعضهم بعضاً، وارتبط التعليم بالتشغيل، وأصبح مطلوباً في الجامعات أن تعمل بطريقة شركات رجال الأعمال، وأصبح الجدل السياسي عبارة عن شعارات لمدة ثلاثين ثانية تغذيها تبرعات ضخمة للحملات الدعائية .

وقد دخل الترشيد في منافسة مع الفهم، واصبحت العلاقات الاجتماعية تنظم من خلال المال والقوة فقط[1]. إلا أن المال والقوة لا يمكن أن يشتريا أو يفرضا التضامن والمعنى. ويرى هابرماس أن تأسيس جماعة خطابة مثالية للمطالبة بحق المواطنين في تحديد مصيرهم أصبح أمراً ملحاً في مواجهة فقدان المعنى الذي سببه ترشيد الحياة اليومية.

سادساً: نظرية الدولة في الفكر العربي:

يعد البحث فى موضوع الدولة والمجتمع فى الفكر العربى ظاهرة حديثة نوعاً ما، إذ إنها بدأت منتصف القرن التاسع عشر، بالإشارة إلى موضوعات الفكر السياسى، ولكنه لم يتعرض لموضوع الدولة إلا بعد انهيار الخلافة العثمانية[٢]. وهذه الحقيقة لا تحجب عنا حقيقة أخرى، وهى أن التراث العربي الإسلامي يزخر بكتب تراثية مهمة فى هذا الجانب أي التى تناولت أو اقتربت من بعض المواضيع

---

(1) Ibid, P. 154.

(٢) سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة فى الوطن العربى**، مصدر سابق، صــ٦٣.

السياسية المرتبطة بالملك والسلطان والرعية، وفى هذا الإطار نجد أبن رشد «المدينة الفاضلة» وعبد الرحمن ابن خلدون «المقدمة»، التى يمكن اعتبارها أو اعتبار ما احتوته من أفكار وتحليلات بداية للتنظير السيسولوجى للدولة، وابن قتيبة «الأمة والسياسة»، والقاضى عبد الجبار «المغنى»، وأبو الحسن الماوردي «الأحكام السلطانية والولايات الدينية»، والحسن العباسي «آثار الأول فى تدبير الدول»، وشهاب الدين بن الربيع «سلوك المالك فى تدبير الممالك».

والواضح من هذه الكتابات وغيرها فى تراثنا العربى الإسلامى أنها لم تدخل فى تحليل الدولة والمجتمع أو السياسة بقدر ما اهتمت بتوجيه النصائح للملك والسلطان، غير أن ذلك لا يمنع من وجود أفكار سياسية مهمة تدخل فى مجال البحث الحديث للسياسة كما هو فى أفكار ابن خلدون.

أما الفكر أو التنظير حول موضوع الدولة فى الفكر الحديث، فقد بدأ بعد انهيار الخلافة العثمانية سنة ١٩٢١ ، إذ نجد أن موضوع الدولة أخذ يمثل بعض الأهمية فى الفكر العربي، وبدأ الكثير من المفكرين رغم تنوع أيديولوجياتهم يكتبون عن الدولة، لذا يمكن القول بأن الاهتمام بدراسة الدولة هو أمر حديث وغير مكتمل، على الرغم من أهمية مؤسسة الدولة فى العالم العربى، وقد أرجع بعض الباحثين العرب[1]. هذا النقص فى دراسة الدولة العربية إلى عدة أسباب هى:

١. تاريخى يرى أن فكرة السياسة عند المسلمين لم ترتبط بفكرة الدولة وحقوق الفرد بقدر ما ارتبطت بفكرة الأمة وبقاء الجماعة.
٢. استعمارى يرجع إلى أن مؤسسة الدولة العصرية قد أدخلت في المجتمعات العربية عن طريق الاستعمار دون أن تصاحبها نظريتها الفكرية أو أسسها الاجتماعية.

---

(١) نزيه نصيف الأيوبى، العرب ومشكلة الدولة، دار الساقى بيروت،، ط١، صـ٥.

٣. ثقافي تعبوي يرجع إلى سيطرة النظريات السلوكية الأمريكية على كثير من علماء السياسة العرب، وهى التى تبنت نهجاً سلوكيًّا استبعد نظرية الدولة حتى زمن قريب أو أدمجها فى مكان ثانوي ضمن نظريته للتحديث.

فرغم أن هذه الأسباب التى أوردها الأيوبي فيها شيء من الصحة، إلا أن السبب الرئيسي فى عدم اهتمام المفكرين والكتاب العرب بموضوع أو إشكالية الدولة ترجع إلى طبيعة المثقف العربى ووضعيته وكذلك طبيعة الدولة العربية نفسها ونظامها السياسى تلك الدولة التى لم يتم بناؤها كما تم فى الغرب، نتيجة لتغييرات داخلية نابعة من المجتمع نفسه، متمثلاً فى أفراده ومواطنيه، أما بالنسبة للعالم العربى فالمثقف أو الأكاديمي العربي لم يكن باستطاعته دراسة الدولة العربية؛ لأن ذلك سوف يجره إلى قضايا تتعلق بحياته اليومية؛ لذلك التزم الصمت إزاء هذا الموضوع والبحث فى مواضيع أخرى بعيدة عن هذا الجانب أو يتم استغلاله من طرف السلطة السياسية الحاكمة لنشر أيديولوجيتها المهيمنة فالاقتراب من موضوع الدولة يعني جر الباحث إلى موضوع الشرعية السياسية وغيره من المواضيع التى لا تسمح السلطات بدراستها.

وبعد ركود انبعث هذا الموضوع فى الفكر العربى إلى حيز البحث والدراسة، فقد شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات حتى يومنا هذا إعادة اهتمام بهذا الموضوع مجدداً، وقد أفرزت هذه الكتابات والتحليلات لموضوع الدولة فى المجتمع العربى عن تبلور ثلاثة تيارات بارزة الأول: تيار يعيد المقولات التقليدية نفسها عن الإسلام كدين ودنيا ودولة، والتيار الثانى: تيار نقدي للتراث كله من موقف غير رافض للتراث ولا للإسلام، وإنما يحاول قراءة جديدة للتراث النظرى والمثالى فى ضوء التاريخ الاجتماعى والسياسي، ويمثل هذا التيار: حسن مروّة، فهمي جدعان، رضوان السيد، عبد الله العروي، محمد عابد

الجابرى، عزيز العظمة، حسن حنفي، أحمد كمال أبو المجد، محمد عمارة، عادل حسين، حسن أحمد أمين وآخرون.

وتيار تقدمى أو ماركسي مجدد ينظر إلى الدولة فى العالم الثالث والوطن العربى ضمن الخصوصية التاريخية لكل مجتمع من ناحية والنسق الدولى أو النظام الرأسمالى المهيمن، ولعل أبرز ممثلى هذا التيار هما أحمد صادق سعد وسمير أمين[١].

إن مشكلة الدولة العربية الحديثة هى مشكلة بنيوية ولها علاقة بالمرحلة التاريخية المحددة التى شهدتها نشأة هذه الكيانات، فقد وصفت الدولة لدى بعض الكتاب العرب فى هذه البلدان بأنها «الثمرة غير الشرعية للنظام الاستعمارى»؛ لأن معظمها رزحت تحت سيطرة القوى الاستعمارية المختلفة ولمدد متباينة، وخضعت خلالها لأساليب استعمارية متنوعة تفاوتت ما بين الحكم المباشر المركزى إلى الحكم غير المباشر وتركزت غاياتها أصلاً لتحقيق منافع اقتصادية وعسكرية[٢]. الدولة العربية نشأت أصلاً عن عملية التجزئة السياسية التى تعرض لها الوطن العربى، بفعل المشروع الاستعمارى الغربى، وتحت تأثير هذه النشأة الفوقية، تولدت إشكالية علاقة الدولة العربية بالمجتمع الذى تولت مسئولية الحكم فى إطاره فأساس هذه الإشكالية إنما يكمن فى أن هذه الدولة لم تنشأ كنتيجة لنضوج العلاقات والبنى الاجتماعية وتطورها لتكون الدولة ثمرة عقد اجتماعى حقيقى. إن إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع الناجمة عن النشأة غير الطبيعية للدولة العربية كانت وما زالت السبب الرئيسي والمباشر لأزمة الحكم الغالبة على الحياة السياسية العربية منذ قيام الدولة وحتى الوقت الحاضر والتى

---

(١) عبد العالى دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، سنة ٢٠٠٤م، ص٧٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٩.

تتجسد فى حالة الصدام والمواجهة المستمرة بين سلطة الحكم والقوى والفئات والشرائح الاجتماعية المناهضة لهذه القوى وسلطتها السياسية. ويرى (عبد الله العروى) أن الدولة الحديثة فى البلدان العربية والعالم الإسلامى تمثل نتيجة لعمليتين مزدوجتين[١]:

الأولى: هى عملية التطور الطبيعى لإرث الدولة السلطانية المستبدة القائمة على القهر والطاعة وحرية الحاكم فى التصرف فى بيت المال.

الثانية: هى استعارة بعض القواعد والترتيبات والرموز من نمط الدولة فى الغرب والتى كان من شأنها وضع بعض الضوابط على الحرية المطلقة للسلطان.

ومن هذا يتضح تأثر «العروى» بماكس فيبر فى النقطة الثانية، فقد اعتبر الدولة التقليدية دولة «سلطانية» وقارنها بالدولة الحديثة التى أطلق عليها دولة تنظيمات. وهنا تتقلص رؤية ابن خلدون وتنحصر فى إيجاد تبرير لشرعية النموذج الفيبرى. لقد اصبحت هنا فكرة التقليد والحداثة فكرة محورية، وتتجسد فى المقابلة بين الدولة السلطانية التقليدية ودولة التنظيمات، أو دولة القانون والبيروقراطية. فالباحث «أحمد زايد» يرى أن العروي قد فرض على الدولة العربية نموذجاً غربيًّا، بل إنه فرض على هذا النموذج أيضاً فكر ابن خلدون نفسه. فعند تحليله لنظام الدولة السلطانية التقليدية لم يكتفِ بآراء ابن خلدون بل قدم نموذجاً يوازى فيه نظرية ابن خلدون ونظرية ماكس فيبر، بحيث كانت آراء ماكس فيبر هى الإطار التصوري الأساسي الذى أنطلق منه، لا لتحليل البنية الاجتماعية فقط، بل لتحليل الفكر الذى أفرزته هذه البنية أيضاً، ونعني به فكر ابن خلدون. ليس أدل على ذلك من أنه عندما أنتقل لتحليل دولة التنظيمات

---

(١) عبد الله العروى، **مفهوم الدولة**، **الدار البيضاء**، المركز الثقافى العربى، ط٧، ٢٠٠١، صـ١٢٩.

الحديثة اعتبرها بمثابة الدولة الممثلة للسلطة القانونية بمفهوم ماكس فيبر[١].

أما سعد الدين إبراهيم[٢] ففى دراسة له تناولت المجتمع والدولة فى الوطن العربى يرى أن العلاقة بين المجتمع والدولة فى الوطن العربى تكتنفها إشكاليات عديدة:

١. علاقة غير سوية بين الدولة والتكوينات والقـوى الاجتماعيـة، فـى الحالات السوية تكون الدولة - إلى حد كبيـر- تعبيـراً أمينـاً عـن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية، إلا أنها فى أغلب الأحيان فـى أيدى النخب الحاكمة التى لا تتمتع بشرعية راسـخة وتـستخدم هـذا الجهاز استخداماً تعسفيًّا استبداديًّا تسلطيًّا. ويرى أن تصحيح العلاقـة يكون بنمو وحيوية ومبادرة منظمات المجتمع المدنى، ويضيف الكاتب أن الدولة والسلطة فى علاقتهما بالمجتمع وجهان لعملة واحدة، فالدولة هى أجهزة وهياكل ومؤسسات، والسلطة (الحكومـة والحـاكم) هـي استخدام (أو سوء استخدام) هذه الأجهزة والهياكل والمؤسسات بواسطة النخب المهيمنة على رأس الدولة.

٢. تناقض ولاء الفرد العربى وتضاربه، فمؤسسة الدولة بنظمهـا التعليميـة والإعلامية تحاول أن تثبت وتعمق وتعمقه الفرد فيها للدولة القُطْرية نفسها وأحياناً للنظام الحاكم أو حتى للشخص الحاكم نفسه، وتحاول منع التعددية الفكرية والسياسية التى تمكنه من التفكير والمساءلة والاختيار الحر.

ويضيف الدكتور «سعد الدين إبراهيم» إنه نظراً لغياب تنظيمات المجتمع المدنى التطوعية - كالأحزاب والنقابات - أو ندرتها فإن خط الـدفاع الأخيـر

---

(١) أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التبعية والتحديث** ، مصدر سابق، صـ٢٤٣.

(٢) سعد الدين إبراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة فى الوطن العربى**، منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٦، صـ٣٠-٣٢.

للفرد يكون التكوينات الإرثيه «الأسرة، العشيرة، القبيلة والطائفة» وحينما يلجأ الفرد لخط الدفاع الأخير هذا فإن الولاء للدولة الوطنية يهتز ثم يتآكل ويمكن بذلك أن ينطوى على تفتيت الدولة الوطنية.

٣. الدولة القُطْرية (الوطنية) الحالية لا تعد الإنسان العربى للمشاركة السياسية أو الانتخابية الفعالة فى شؤون مجتمعه، وأسوأ من ذلك فهى لا تعده لمجابهة المستقبل وعالم متغير، فالطفل العربي الذى هو عماد المستقبل ينمو فى بنية عربية عاجزة وفي ظل نظام حكم لا يقل تخلفاً وعجزاً.

أما «على .. أو مليل» فينظر إلى الدولة العربية من رؤية تتأثر بنظرية التبعية تارة وبنظرية التحديث تارة أخرى، فى حديثة عن حركة الإصلاح العربية وعلاقتها بـ (مشكلة الدولة) [1] يذهب إلى أن جهاز الدولة فى البلاد العربية قد تأسس من التوسع الاستعماري والرأسمالي عن طريق إقامة «مجموعة من التجهيزات والترتيبات الإدارية والقانونية لربط المجتمعات العربية باقتصاد السوق العالمية»، وبذلك نشأت الدولة تابعة منذ البداية، وتوجهت وظائف الدولة العربية لخدمة غاية التبعية، فكان عليها أن تضبط البلاد فى الداخل، وأن تستثمرها لصالح الخارج. وقد ترتب على هذه الوظيفة أن يتضخم جهاز الدولة، وأن يتغلغل فى المجتمع.

وهنا ينتهى تحليل علي أومليل لجهاز الدولة العربية فى ضوء نظرية التبعية، ويبدأ تحليله فى ضوء نظرية التحديث. فالدولة التابعة هذه التى أقامها الاستعمار قد كسرت تنظيمات المجتمع التقليدى، وغيرت من وظائف الدولة التقليدية وأصبحت «حاضرة حضوراً شاملاً فى حياة الناس، وذلك باتساع المجال العمومى على حساب الحياة الشخصية من جهة، والروابط والتنظيمات الجماعية

---

(١) على أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، ١٩٨٥م، صـ٢٨.

للمجتمع التقليدى، وما كانت توفره للأفراد من حماية وتعاضد من جهة ثانية[١]»، والدولة بهذا الشكل لا يمكن أن تخدم كل الناس بنفس الدرجة، بل هى أكثر قدرة على خدمة أولئك الذين يندمجون فى أجهزتها الحديثة، لذلك فقد كون المتعلمون «الطبقة السياسية» الأكثر استفادة من أجهزة الدولة الأكثر سيطرة. وهكذا يدمج «على أومليل» بين قضايا نظرية التبعية «عندما يكون وصف الدولة العربية بأنها تابعة، وأنها متضخمة ومهيمنة فى المجتمع»، ونظرية التحديث «عندما يتحدث عن الانتقال من الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة إلى دولة التنظيمات».

ويعد أحمد صادق سعد من الذين دعوا إلى تطبيق فكرة نمط الإنتاج الآسيوى الماركسية على النظم الاقتصادية والسياسية فى مصر بشكل فيه قدر من الميكانيكية، وكتب فى دراسة مطولة عن تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادي عن النمط الآسيوى يقول: «إن التاريخ المصرى يقدم لنا مثالاً من أنقى الأمثلة لنمط الإنتاج الآسيوى وليس جديداً أن نلاحظ قيام دولة مركزية فى بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة، وتتولى هذه الدولة مهام اقتصادية مثيرة، وخاصة فيما يتعلق بالرى، ولكننا نود أن نؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضاً، وهو استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جدًّا امتدت حتى عام ١٨٥٠ بالنسبة للصعيد وبقاء الأرض ملكاً للدولة حتى صدور قانون المقابلة[٢]».

وبناء على ما تقدم فإن أحمد صادق سعد قدّم شواهد من تاريخ مصر منذ عهد الفراعنة وحتى دخول الرأسمالية، أثبت فيها مركزية جهاز الدولة ودورها فى ممارسة القهر، واضطلاعها وتجميعها لطبقة من الموظفين احتلوا مراكز سياسية واجتماعية مرموقة واقتسموا (الفائض) القادم من «المشتركات الفلاحية».

---

(١) نقلاً عن أحمد زايد، <u>الدولة بين نظريات التحديث والتبعية</u> ، مصدر سابق، صـ٢٤٧.

(٢) أحمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى**، دار ابن خلدون، ط١، بيروت، ١٩٧٩، صـ٢٣.

وهذه الخصائص السياسية للدولة أو بعضها على أقل تقدير قائمة حتى بعد دخول الرأسمالية، وعدها أحمد صادق سعد من خصوصيات التطور فى النظام الاقتصادى السياسى المصرى وبناء عليه فلا يشخص هذا النظام على أنه رأسمالى بحت، وإنما «شبه رأسمالية شبه شرقية»، على حد تعبيره[1]. ويعنى هذا الوصف أن الرأسمالية لم تقض على السمات المستقرة للنظام الآسيوى، فإذا قضت على (المشترك الريفى) فإنها لم تقض على «المشتركية» داخله، وهو ويعنى بتلك الأخيرة: علاقات العشائرية والارتباط بالأرض والاكتفاء الذاتى.

وبعد ذلك نرى أن الدولة العربية أسست من أجل إجهاض مشروع الدولة القومية فى سياق المشروع الاستعمارى الغربى فى الوطن العربية، ولهذا ما كان بالإمكان تأسيسها على أسس قومية، وإنما بالارتكاز على البنى والجماعات ما دون القومية بالعودة إلى الجماعات الأولية والعلاقات التقليدية، القبلية والدينية والطائفية من أجل الادعاء بشرعية النشأة والوجود. فلم تتأسس الدولة العربية على أساس تدمير البنى والعلاقات التقليدية، ومن ثم بلورتها على أسس توحيدية شاملة تتجاوز الجماعات الأولية وتعلو عليها. وبقدر ما كان الهدف من تأسيسها هو التغلب على الانتماء القومي أو إخضاعه على أقل تقدير، ارتكزت هذه الدولة على الجماعات الفرعية الضيقة، فكانت بالنتيجة دولة فئوية عصبوية. ويعود الطابع العصبوى لهذه الدولة، أساساً إلى الطبيعة الاستعمارية لنشأتها. فعلى رأى «عبد الإله بلقزيز»: 'إن معظم الدول التى قامت عقب انهيار الإمبراطورية العثمانية فى المشرق العربى أو التى قامت بعد الانسحاب البريطانى من شرق قناة السويس فى الخليج العربى، نشأت على قاعدة تمكين عصبيات محلية طائفية أو قبلية أو عشائرية، من كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الاجتماعية والسياسية إلى نطاق جغرافي يفيض عن حدودها البشرية. فقد جزأت العملية

---

(١) أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية** ، مصدر سابق، صـ٢٤٨.

الاستعمارية أوطاناً تاريخية كانت قائمة مثل سوريا أو ألغت أخرى مثل فلسطين، ووسعت من حجم القبيلة أو التجمع القبلى لتصبح دويلة، حتى عدت ظاهرة الدويلات مرتكز التسوية الاستعمارية بين بنية الدولة الأمة وبنية القبيلة(١). وبذلك حلت القبيلة محل الأمة والدويلة محل الدولة وهو ما يعنى نفياً للترابط العضوى بين القومية والدولة، وتشويهاً حقيقيًا للأطر الحديثة للحياة السياسية. وبحكم النشأة الاستعمارية فإن هذه الدولة ولدت من دون امتلاكها لمقومات الولادة الطبيعية، مما استدعى بالضرورة تهيئة أرضية اجتماعية وسياسية تتلاءم مع ظروف هذه الدولة. فقد احتاجت كثير من هذه الدول الناشئة.. على رأي «عبد الإله بلقزيز» إلى إجراء تسويات قبلية وطائفية عديدة حتى يستقر كيان سياسيى تتفق عليه مجموع العصبيات التى يتشكل منها مجاله الجغرافى المتقطع مثلما صمم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذا التركيب. وليعبر عن مستوى التوازن فى القوي بين القبائل والعشائر والطوائف والمذاهب لينشأ ويستقر النظام السياسى على أسس قبلية أو عائلية أو طائفية، معبراً عن مصالح المشايخ والزعماء، ومحبذاً جمهور عصبيته للدفاع (المقدس)، عن تلك المصالح بحسبانها فى خطابه مصالح عامة للعصبية بل وللمجتمع برمته(٢). نشأت الدولة العربية على أساس عصبوى وواصلت ممارسة السلطة فى سياق التوازنات العصبوية وليس كممثلة لعموم المجتمع، وأية سلطة عربية تمسك بالدولة وتهيمن على المجتمع المدنى ثم لا تتصرف كسلطة وطنية للمجتمع بلا استثناء، بغض النظر عن جذورها وجذورهم التاريخية القديمة برأى «محمد جابر الأنصارى» فإنها تعمل فى الواقع على تحويل نفسها إلى عصبية أخرى بين البنى العصبوية القائمة، وليس حكماً بينها،

---

(١) عبد الإله بلقزيز، دور الدولة فى مواجهة النزاعات الأهلية، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، صـ٥٦-٥٧.

(٢) عبد الإله بلقزيز، دور الدولة في النزاعات الأهلية، مصدر سابق، ص٥٧.

فتفقد بالتالى دورها المدنى والوطنى الجامع للشمل، وتحرض العصبيات الأخرى ضمناً على الحلول محلها فى صراع مفتوح بين جميع العصبيات حاكمة ومحكومة، وتختزل نفسها من قيادة الوطن والدولة إلى «فصيل» يتنازع مع العصائب الأخرى ويحرضها على الانقضاض عليه(١).

ولا شك أن عجز الدولة العربية عن تجاوز الجذور التاريخية – العصبوية لنشأتها الخاصة، قد أعاق أى مشروع لبناء إجماع وطنى بين الجماعات التى يضمها إقليمها الجغرافى. لقد تصرفت الدولة كعصبية مضافة إلى العصبيات الموجودة على العكس من دورها المفترض كممثلة للجميع، وهذا ما أوقعها فى أزمة مع مجتمعها. فمرجع هذه الأزمة هو قيام الدولة من ناحية بالتعبير الأمين عن المصالح المباشرة لفئة محددة من المجتمع مع قيامها بخلق وهم سياسى يدعي تعبيرها عن مصلحة عامة وفكرة جامعة، فكانت النتيجة تحول قوى الاختلاف داخل الدولة إلى قوى مصادمة ومقاومة(٢). وبحسب ذلك أصبحت الدولة عصبية فى مواجهة العصبيات الأخرى، وبدلاً من العمل على تحقيق الإجماع الوطني، عملت على استنهاض العصبيات المتعددة، وهذا التكوين العصبوي يدلل على تدهور الدولة العربية وتحللها.

إن تكريس عصبوية الدولة يشير إلى فقدان الدولة لطابعها كممثل حقيقى للقوى الاجتماعية المتجددة، وهو ما دفع الصراع الاجتماعى لأن يأخذ الصراع العصبوى على صعيد المجتمع المدني برأي (برهان غليون)، حيث عملت القوى التى لم تجد التعبير عن نفسها فى الدولة، إلى خلق دولها الذاتية فتحول الصراع الاجتماعى من صراع قومى بين المراتب الاجتماعية إلى صراع عصبوي بين

---

(١) محمد جابر الأنصارى، إشكالية التكوين المجتمعى العربى، أقليات أم أكثرية.

(٢) نزيه نصيف الأيوبى، العرب ومشكلة الدولة ، مصدر سابق، صـ١٣٢.

الطوائف والقبائل والعشائر والمناطق والأقاليم المختلفة[١]. وظهرت الدولة عاجزه كليًا عن الرد على حاجات تطور المجتمع، وأصبحت عصبية جديدة مضافة إلى العصبيات الأخرى وليس كمؤسسة جامعة وبديلة عن كل العصبيات. فقد احتفظت العصبيات بدولها الذاتية، أى بمنابع السلطة التقليدية المهددة والمنافسة للدولة، وتحولت العصبيات المتعددة إلى عصبيات تعكس التفتت والتشرذم الاجتماعي وتكرسه[٢]. وكل ذلك يعكس فشل الدولة العربية عن التقدم باتجاه بناء بنى وعلاقات وتكريس قواعد وآليات وتقاليد الدولة الحديثة، الذى أعاد التشكيك بشرعيتها، وزاد عليه القدرة على الطعن بها فأصبحت الدولة عامل تفرقة فى المجتمعت على النقيض، مما هو مطلوب منها، أن تكون أداة توحيد واندماج بين الجماعات المختلفة.

فالدولة العربية المعاصرة برأى (عبد الإله بلقزيز) خرجت إلى الوجود بعملية قيصرية خارجية، ولم تنشأ فى محيطها الاجتماعى نشأة طبيعية، وإنما بفعل العملية الاستعمارية التى تعرض لها كيان العرب، وأوجدت الأسباب لتكون وتطور نموذج للدولة لم تكن له نظائر فى التاريخ السياسى العربى الماضوى، لأن الدولة التي عرفتها المجتمعات العربية بعد الجلاء العسكرى لقوات الاحتلال الاستعمارى وتحقيق (الاستقلال السياسى) فيما أصبح يعرف بـ (دولة الاستقلال) أو (الدولة الوطنية) - هى وريثة دولة الاحتلال فى الطبيعة، وثمرة لزراعة خارجية، وليست نتيجة طبيعة لتفكيك بنى النظام السياسى السلطانى التقليدى، أو تجاوزاً تاريخيًا لبنى العصبية المحلية ومؤسساتها شبه السياسية، والنخب التى تسلمت هذه الدولة وإدارات السياسة العامة هى فى معظمها أنفصلت

---

(١) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بدون مكان، ولا تاريخ، صـ٩٢.

(٢) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ص٨٠.

عن محيطها الاجتماعى ثقافيًا وقيميًا[١]. إنها – أي الدولة – عبارة عن كيان سياسى وجد بفعل إرادة خارجية فرضت نفسها على الواقع العربى لكونها قوة احتلال استعماري. لقد خرجت الدولة العربية من رحم الظاهرة الاستعمارية، وحملت معها تشوهات الولادة القيصرية التى ولدت عبزها.

نشأت الدولة العربية نشأة فوقية، وليست نتاجاً طبيعيًا لمعطيات البنية الاجتماعية، واستثماراً لها ولم تكن امتداداً أصيلاً للتجربة السياسية العربية التاريخية أو إفرازاً حقيقيًا لها. فمن الناحية الاجتماعية، لم يكن ظهور الدولة برأي «وضاح شرارة» نتاجاً لتفاعل التناقضات الاجتماعية وتطورها فى صورة تجميعية جديدة، بل كان ظهوراً مصطنعاً وهامشيًا، بمعنى أن هذه الدولة ولدت بنمط سلطتها «الخارجية» وطاقمها وأجهزتها ومثقفيها هامشية بالمعنى الحرفى، ولم تنجح في كسر هامشيتها حتى فى أوج سلطتها، عندما بدا أنها أمسكت فى قبضتها مقاليد الحكم والتنظيم السياسى ووسائل الإنتاج الرئيسية الرسمية[٢].

ومن الناحية السياسية فقد قام مشروع الدولة القطرية أصلاً برأى (الأنصارى) لسد فراغ سياسى وسلطوى ومؤسساتى وإداري بيروقراطى، ولم تكن هناك غير الزعامات المحلية التقليدية المشخصة وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية فى بعض الحالات دون وجود ركائز تذكر لدولة فاعلة، حيث باشرت الدولة بإقامة حكومتها وإدارتها وجيشها قبل أن تنتقل إلى ترسيخ مؤسساتها الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات، بمعنى أنها بدأت بالحكومة «السلطة» قبل الدولة، حيث ما زالت عملية تأسيس الدولة مستمرة بدرجة أو بأخرى بين

(١) عبد الإله بلقزيز، **دور الدولة فى مواجهة النزاعات الأهلية**، مصدر سابق، صـ٥٨.

(٢) وضاح شرارة، **حول بعض مشكلات الدولة فى الثقافة والمجتمع العربيين**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠، صـ٢٢٧-٢٢٩.

أقطار سبقت تاريخياً وأخرى لحقت بها مؤخراً[١]. أما من الناحية المؤسساتيه ورثت دولة الاستقلال بعض مؤسسات العهد الاستعمارى، فالدولة بمؤسساتها القانونية والسياسية برأى (علي الدين هلال) لم تأت خالصة نتيجة تطور داخلي طبيعي، ولكنها فى الأغلب الأعم جاءت مفروضة أو مقتبسة عن أصل أجنبى، وفى كثير من الأحيان، صاحب تكوين الدولة استخدام القوة من جانب القوى الاستعمارية. وفى سبيل التحرر والاستقلال الوطنى، فإن كثيراً من مؤسسات الدولة وتنظيماتها ورموزها تم الاحتفاظ بها دون تغيير يذكر بعد الاستقلال[٢]. كما أبقت على بعض الأجهزة عن النظام التقليدى وطورتها، فمنذ الاستقلال السياسى كما يرى (مجدي حماد) هناك بالفعل الجهاز الإداري فى كل الأقطار العربية كنواة مؤسسية لبناء (الدولة الوطنية) فى العقود التى تلت ذلك، وكان جهازاً هجيناً يحمل بصمات المجتمع التقليدى وملامح الإصلاحات الحديثة معاً، وتواصلت عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة، من جيش وجهاز أمن داخلى، وهو أول ما حرصت عليه السلطات الحاكمة لتكريس مؤسسات السيادة[٣]. ففى مواجهة قوى الرفض والمعارضة عمدت الدولة العربية إلى تحصين نفسها بعدد من الأجهزة ذات الطبيعة القسرية والقمعية. إلا أن قوة هذا الجهاز لم تسند شرعيتها، فبحسب رأي (عبد الله العروي) فإن لهذه الدولة جهازها القوى والمتطور، بل هو الأكثر تطوراً، وقد بقي وجودها كدولة بالمعنى الصحيح في

---

(١) محمد جابر الأنصارى، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية، مدخل إلى فهم الواقع العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، صـ١٨٩.

(٢) على الدين هلال، مفاهيم الديمقراطية فى الفكر السياسى الحديث، مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، صـ٦٢.

(٣) مجدى حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، صـ٥-١٠.

كثير من الكيانات العربية وحتى الكبيرة منها، موضع شك وتساؤل[١]. فمنذ البداية وجدت الدولة العربية نفسها أمام موقف الرفض لوجودها والطعن بشرعية نشأتها من جانب القوى الاجتماعية المختلفة.

إذن حالة الانفصام الغالبة على علاقة الدولة العربية بقوى المجتمع، والتي تتمثل بمعارضة هذه القوى وعدم تأييدها ومساندتها، دفعت هذه الدولة للبحث عن قوى ومنظمات تصنعها بنفسها بدلاً عن القوى والمنظمات المعارضة لها. فإزاء تمنع المجتمع أو سلبيته فى تأييد الدولة، كما يرى (وضاح شرارة)، تعمد هذه الدولة إلى بناء قشرة اجتماعية بديلة تحلها محل المجتمع وتكل إليها تمثيل المجتمع الغائب والمنسحب في قوقعته فتؤلف نقابات (تمثل) العمال والفلاحين كما تشاء الدولة تمثيلهم وتعين هيئات مهنية تضع على رأسها أفراداً لا يختلفون عن الموظفين فى شيء وتنشئ صحافة ذليلة تضيف إلى أبواق الحكم بوقاً مكتوباً، وتبث في مختلف المؤسسات الأهلية – من اقتصادية وثقافية وعائلية ودينية – أزلامها وعيونها وأرصادها، فيكتمل تمثيل الدولة الاجتماعى، وتمثل للعيان وحدة الدولة والمجتمع التى لا تعدو أن تكون غير وحدة الشيء وصورته فى المرآة، فالمجتمع الذى تعلن الدولة وحدتها معه قشرة كاذبة لا تمثل سوى ظل الدولة على سطح المجتمع، فهو مجتمع بديل صنعته الدولة على مثالها وصورتها[٢]. والمشكلة تكمن بنظر «شرارة» فى أن الدولة العربية منسلخة، شأنها شأن أى دولة عن المجتمع من حيث المبدء، ولكن انسلاخها ولأسباب تاريخية يجعلها أو ينصبها فى موقع يعلو المجتمع بكثير لكون هذا الانسلاخ لا يأخذ شكل الاستقلال النسبي وإنما مجرد ارتفاع وتعال عن المجتمع لكون الدولة

---

(١) عبد الله العروى، مفهوم الدولة، مصدر سابق، صـ١٤٦.

(٢) وضاح شرارة، استئناف البدء، محاولات فى العلاقة بين الفلسفة والتاريخ، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١، صـ١٠٩-١١٢.

تعبر بصورة مباشرة وضيقة عن مصالح فئة أو فئات اجتماعية معينة ولا تتجاوزها إلى مجموع المصالح العامة العليا المتصورة، وبخاصة فى الأجل الطويل(١).

لقد فشلت الدولة العربية فى إنضاج مشروع وطني تتوافق عليه الجماعات، ويستحيل عليها تبعاً لذلك الاعتراف بالتعددية الاجتماعية والقبول بها خشية المزيد من التشظية والتشرذم الوطنى.

وتتمثل أسباب فشلها فى كونها دولة عصبوية مغلقة ومنغمسة فى الصراع العصبوى وغير متحررة من التمثيل العصبوى(٢). وارتباطها بالتشكيلة العصبوية جعلها غير منسلخة عن المجتمع وحسب، بل هى عازلة له ومتسلطة عليه(٣). مما أدخلها فى دوامة الصراع مع قوى المجتمع، ووضعها على الضد من المجتمع لأنها تفرغه من مضمونه الاجتماعى ثم تسيطر على كل ثناياه وأنحائه وإعادة صياغته على النحو الذى يناسبها، فلم تستطع الدولة العربية وقطع الصلة بجذورها التاريخية – العصبوية، ولم تتمكن من حجب مؤثرات هذه الجذور عن سياستها ومسيرة تطورها. ومن هنا فإن تصحيح حال الدولة العربية يتطلب تغييراً جذريًا فى قواعد تكوينها التى نشأت عليها، لتفادى مخاطر النزاعات الأهلية الكامنة والمحتملة.

إن تحليل الدولة ودراستها في الفكر العربى المعاصر أفرز اتجاهين، الأول: يرى أن الدولة العربية عرفت كدولة بعد دخول الاستعمار. أى بمعنى أن العوامل الخارجية المرتبطة بالدول الاستعمارية هي الأساس في نشأة الدولة العربية المعاصرة. والثانى: يرى أن الدولة العربية الموجودة حاليًا سابقة على

---

(١) المصدر نفسه، صـ١٢١-١٢٢.

(٢) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مصدر سابق، صـ١٠١-١٠٢.

(٣) وضاح شرارة، استئناف البدء، مصدر سابق، صـ١٠٩-١١٢.

مرحلة ما قبل الاستعمار الأوروبى فـى المنطقـة، أى إن العوامـل الداخليـة المرتبطة بالتاريخ هى الأساس في تكوين الدولة.

وإن هذا يدفعنا إلى التساؤل حول نشأة الدولة العراقية الحديثة بوصفها جـزءاً من المحيط العربى، هل ارتبطت بتطورات العوامل الخارجية المرتبطة بالاسـتعمار البريطانى أم بالعوامل الداخلية؟ وهذا ما نحاول الوصول إليه في أثناء دراستنا.

سابعاً : إطلالات جديدة في نظرية الدولـة، «الدولـة التـشاركية – أو التعاضدية»:

ينظر هذا النموذج إلى أنظمة حكم معينة تقوم على نوع من التعبير عـن مختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية والمهنية في أشكال تنظيمية نقابية ينخرط فيها أصحاب وممارسو نشاط إنتاجي أو خدمي محدد، فيما يشبه نظام الطوائـف الحرفية القديم، ومن هنا أخذت تسمية التشاركية(١) ، ويسيطر التنظيم التـشاركي على مجالات عمل الفئات والشرائح الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية المختلفة، بحيث تخلق الدولة أو ترخص لجماعات مصالح معينة بتنظيم عضوية أفرادهـا بما يؤدي إلى التمثيل شبه الاحتكاري للعاملين في المهن والحـرف المختلفـة، وتعطي امتيازات خاصة بها.

وتهدف الدولة من ذلك إلى الحيلولة دون نشوب الصراعات على أسـاس طبقي واجتماعي. بهذا المعنى تعبر «التشاركية» عن نظام لتمثيل المصالح تقوم الدولة بتنظيم الوحدات المكونة له في كيانات ذات عضوية فردية، أي ينظم إليها الأفراد بذاتهم وتكون العضوية إجبارية، وينتفي شكل الانـضمام الجمـاعي أو الطابع الاجتماعي الطبقي لتكوين عضوية التنظيمات النقابية، على أن تـسيطر الدولة على قيادات هذه التنظيمات، وتتولى الإشـراف العـارم علـى حركتهـا

(1) Cardoso, "on the characterization of Authoritarian Regimes in Latin. American", in : D. collier (ed.,) , The New Authoritarianism in Latin America, op.cit., p . 40.

وتوجيهها لتأييد السياسات الرسمية.

وترجع نشأة الدولة «التعاضدية» تاريخيًّا إلى النظامين الفاشي والنازي في إيطاليا وألمانيا منذ صعود موسوليني وهتلر إلى السلطة في النصف الأول من العشرينيات وحتى الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، وذلك لمواجهة أزمة الرأسمالية في هذين البلدين وبدء دخولها إلى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية عقب الحرب العالمية الأولى والكساد العالمي الكبير، وتبدت مواجهة الأزمة في حلول الفاشية والنازية في إيطاليا وألمانيا، بينما وجهت بأساليب وسياسات ديمقراطية برجوازية في بقية دول غرب أوروبا والولايات المتحدة، فقد جاءت الدولة النازية أو الفاشية لإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ومحاولة احتواء وتصفية الصراعات الطبقية الحادة هنا من خلال إخفاء الطابع التضامني والتعاوني بدلاً من الصراع على العلاقات بين الفئات والشرائح الطبقية والطبقات في المجتمع(١).

وتم ذلك عن طريق إقامة نظام لتمثيل المصالح المختلفة وتنظيمها في أشكال نقابية متعددة على أساس إلزامي واحتكاري، بمعنى أن تحتكر نقابة ما تمثيل عضوية كافة الأفراد الذين يعملون في نشاط اقتصادي معين، ولا يسمح بتعدد التنظيمات النقابية لأبناء المهنة أو الحرفة الواحدة وحرية الأفراد في الاختيار بينها، كما هو الحال في الديمقراطيات الغربية الأخرى.

وجدير بالذكر أن النظام «التشاركي» الفاشي أو النازي كان بقيادة حزب واحد قوي وأيديولوجية واحدة وفي إطار قوانين مقيدة للحريات وأجهزة أمنية شديدة البطش.

وبالنسبة للوضع في بلدان أمريكا اللاتينية والتي شهدت نماذج عملية من الأنظمة «التشاركية» فقد أخذت بها أساساً من النظم الفاشية في أسبانيا

---

(1) A. Stepan (ed.,) , Authoritarian Brazil: origins, Policies and future (New Haven and London yale Univ. press, 1971), pp. 47-65.

والبرتغال[1]، والتي حكمت هناك لفترات طويلة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، وتحديداً بعد الحرب الأهلية الأسبانية في سنة ١٩٣٦ ، والتي نجم عنها اعتلاء الجنرال «فرانكو» الحكم واستمر حتى منتصف السبعينيات عند وفاته، وكذلك في البرتغال التي حكمها «سالازار» حكما أستبدايًا لمدة طويلة استمرت منذ نهاية الحرب الثانية حتى عام ١٩٧٤ الذي شهد قيام انقلاب عسكري على حكم الجنرال «مارشيللو كايتانو» خليفة «سالازار»، وأعقب وفاة فرانكو والانقلاب العسكري في البرتغال نظام ديمقراطي مدني في كلا البلدين. وكان من الطبيعي أن تأخذ بعض البلدان أمريكا اللاتينية عن أسبانيا والبرتغال السمات العامة للنظم «الإدماجية» نظراً لأن هاتين الدولتين استعمرتا أمريكا اللاتينية لفترة طويلة قبل الجلاء عنها منذ ما يزيد عن مائة وسبعين عاماً.

وأستند بعض الباحثين إلى التقاليد الثقافية والدينية المشتركة بين أسبانيا والبرتغال من جهة ومجتمعات أمريكا اللاتينية من جهة أخرى، والتي كانت وراء انتقال الأفكار والأنظمة «الإدماجية» أو «التشاركية» من شبه جزية أيبيريا إلى أمريكا اللاتينية، حتى إن هؤلاء يرون أن المسيحية الكاثوليكية والتقاليد الكنسية وانساق الثقافة ونظم التعليم، جمعت بين أسبانيا والبرتغال وبلدان أمريكا اللاتينية، وأن هذه القوائم المشتركة جعلت أنماط الثقافة والسلوك السياسي في أمريكا اللاتينية تختلف. إلى حد كبير نسبيًا عن مثيلاتها في أمريكا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة وكندا، والتي ورثت التقاليد الانجلو سكسونية من الاستعمار البريطاني السابق بجانب شيوع المسيحية البروتستانتية عكس الحال في أمريكا اللاتينية، وينشر هذا الرأي بين بعض الباحثين الأمريكيين بصفة خاصة[2].

---

(1) Juanlinz, "An Authoritarian Regime: spainll, in E. Allardt and S. Rokkan (eds.) , Mass Politics (New York: Braeger, 1970), pp. 851-83.

(2) Joseph Kahl, The measurement of modernity (Austin: Texase, 1968), pp. 15-23.

ولعل ذلك كان وراء انتشار «الأنظمة التشاريكية» في الفترة بين الحربين الأولى والثانية في أمريكا اللاتينية تأثرا بنجاح الأنظمة الفاشية في الاستيلاء على السلطة في كل من أسبانيا والبرتغال. على أن انتشار الأفكار والنظم «التشاركية» أو «التعاضدية» في دول ومجتمعات أخرى دون أن ترتبط بأنظمة وأساليب فاشية أو نازية بالضرورة، ينفي صحة الرأي السابق، فقد نشأت هذه الأفكار وانتشرت في بلدان أوروبية أخرى، غير ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال، مثل فرنسا والسويد وبلجيكا ورومانيا وشاعت كذلك في مثل تركيا وإيران وتايلاند وأندونيسيا وخاصة في فترة ما بين الحربين[1] ومن ناحية أخرى ارتبط رواجها بالأفكار والسياسات المسماة بـ «الشعبية» Populism

فقد واجهت البلدان التي خاضت تجارب النمو الوطني والاستقلال الاقتصادي، وإن كانت تتم في إطار «رأسمالي وطني» مستقل، إلى حد ما عن تأثيرات النظام الرأسمالي الدولي في فترة ما بين الحربين، انقسامات اجتماعية وثقافية كبيرة، وضعت للجماعات القائمة على أساس من الروابط الحرفية والمهنية المنظمة والتي تنمو بصفة مستقلة، أو طوعية بعيداً عن تدخل الدولة، وبالتالي ضعف الوعي بأهمية تجميع المصالح على أساس تنظيمي في روابط مهنية ونقابية، ومن هنا قامت الدولة بتنظيم وخلق أشكال نقابية ومهنية على أساس جمع أعضاء مهنة أو حرفة واحدة في تنظيم نقابي واحد يشبه في تركيبه الهرمي وتسلسله الإداري وما يوجد في المشروع الاقتصادي أو التجاري Corporation من تنظيم «هيدراكي»، ومن هنا جاء المفهوم corporatism أو Corporate state[2].

ومن ناحية أخرى فإن السياسات التي إنتهجتها الأنظمة الحاكمة في بعض

(1) Schmitter, " Still the century of corporation", in : F. pike and T.Stritch (eds), The new corportation, op. cit., pp. 89-90.

(2) I bid., pp. 120-126

بلدان العالم الثالث عقب استقلالها في الخمسينيات والستينيات والتي اتجهت إلى جمع وتعبئة كافة قوى الشعب وفئاته خلف القيادة لإنجاز مهام ومتطلبات التنمية والاستقلال الاقتصادي والتكامل القومي، على أساس قومي غير طبيعي أو غير حزبي، فيما أطلق عليه «الطابع الشعبي»... هذه السياسات جعلت الدولة تتدخل في تنظيم الأفراد وتجميعهم على أساس «تشاركي» أي يؤكد على الوحدة والتضامن وليس على «الصراع» وفئاته وهو ما أطلق عليه «تثميتر» «إدماجية الدولة» State corporatism ، تمييزاً عن «الإدماجية المجتمعية» Societal corporatism التي تقسم بنشأة الجماعات والنقابات على أساس طوعي ومستقل دون تدخل من الدولة، وبالنسبة للنظام الإدماجي الذي تقوم عليه سلطة الدولة فإنه يتميز بعدد من الخصائص أهمها: (١)

١. العضوية المحدودة التي تقتصر على بعض العاملين في مهنة أو حرفة معينة ويسددون الاشتراكات، بجانب بعض الشروط التي تحددها الحكومة والتي لا تعطي لكافة أصحاب المهنة أو الحرفة الواحدة التمتع بالعضوية.
٢. العضوية الفردية، أي يدخل الفرد بشخصه ولا تكون العضوية جماعية.
٣. العضوية إجبارية، أي أن يفرض على أعضاء مهنية أو حرفة معينة الدخول في جمعية أو نقابة محددة ولا تترك العضوية لاختيار الأفراد، خاصة في إطار أن جمعية أو نقابة معينة تحتكر تمثيل أصحاب نشاط معين.
٤. الطابع الاحتكاري غير التنافسي للروابط والجمعيات والنقابات.
٥. التنظيم الهرمي والذي تحدده الدولة على اغرار الأجهزة البيروقراطية الأخرى كوجود رئيس ومرؤوسين وتسلسل قيادي، ويصدر بذلك مرسوم

(1) I bid. Pp. 102-104.

أو قرار حكومي، كما تسيطر الدولة على قيادات هذه الجمعيات والنقابات.

٦. وأخيراً فإن الدولة تشترك لقيام جمعية أو نقابة ما أن تحظى بموافقتها أن تصدر القانون أو اللائحة الخاصة بها.

ويمكن القول إن كثيراً من دراسات النماذج السلطوية البيروقراطية والتشاركية والشعبية لم تعط اهتماماً ملحوظاً لطبيعة العلاقات التي تربط بين هذه النماذج، وإن أشارت إلى وجود بعض السمات المشتركة بينها، على أساس أن هذه النماذج تصف التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتفسره في كثير من مجتمعات العالم الثالث، بل هي أقرب إلى حقائق هذا التطور مما تقدمه نظريات التحديث الغربية التي تنطلق من مفاهيم التحديث والرشادة والاستقرار المؤسسي والتوازن المجتمعي، ومن هنا نجد أن بعض الباحثين في هذه النماذج قدم دراسات حالة لعدد من مجتمعات العالم الثالث وخاصة في أمريكا اللاتينية، حيث يرى البعض منهم أن السمات «الشعبية» أو «الإدماجية» للنظام السياسي قد تكون سابقة على النظم البيروقراطية السلطوية في إطار المراحل الأولية من التنمية من خلال إحلال الواردات، وحيث يهتم النظام الحاكم بتأسيس شرعيته السياسية على أساس من التعبئة السياسية لكافة قوى الشعب ضمن مفاهيم التضامن والوحدة، أو قد تأتي لاحقة بعد إخفاق الدولة البيروقراطية ــ السلطوية في إنجاز مهام التنمية وإكمال مراحل سياسات التصنيع عن طرق إحلال الواردات وخاصة المرحلة الخاصة بـ«تعميق نمو القوى الإنتاجية»، حيث تشغل السياسات والإجراءات السلطوية والقمعية للنظام، مما يؤدي إلى إدخال تحسينات سياسية في أدائه وتغير في الشرائح المكونة له، أو انتهاء الحكم العسكري وقيام نظم مدنية ديمقراطية غير راسخة بعد. وبالنسبة لأنواع النموذج «الإدماجي» أو «التشاركي» يميز «ستبان» بين نموذجين هما[1]:

<u>النموذج الأول</u>: نموذج القطب الاستيعابي (Enclusionary pole)،

(1) Stepan, State and society , op. cit., pp. 74-80.

ويشير إلى محاولة النظام الحاكم إقامة صورة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع عن طريق سياسات تهدف إلى إشراك قطاع نشط سياسيًا من العمال والذي يعمل في الصناعة الحديثة في النظام السياسي الجديد بعد ضعف سلطة القلة العسكرية البيروقراطية الحاكمة، وذلك بغرض محاولة احتواء مظاهر النشاط السياسي غير المنظم للعمال. ويحاول أصحاب النشاط الصناعي الخاص ومسؤولو لقطاع العام تحت قيادة الجماعة الحاكمة الجديدة- الدخول في تحالفات مع العمال ضد الأقلية الآرستقرايطة في الريف، والرأسمالية التجارية في المدن، وضد رأس المال الأجنبي، خاصة في قطاع الاستثمار التقليدي مثل استخراج المعادن.

النموذج الثاني: النموذج الإستبعادي (Exclusionary pole)، ويعمل على صياغة توازن جديد بين الدولة والمجتمع على أساس سياسات وإجراءات إرغامية بالأساس لتعطيل حركة الجماعات النشطة من الطبقة العاملة وضربها وإعادة توجيهها. ويوجد النموذج الاستبعادي في إطار واحد من الشرطين التاليين(١):

أ. عندما تكون المرونة السياسية أكثر كثافة من ناحية الصراعات الأيديولوجية مما هو الحال في «النموذج الاستيعابي» بحيث تخشى الجماعة الحاكمة من احتدام الصراع الداخلي. وتستخدم جهاز الدولة القمعي لفرض نظام سياسي جديد لاستبعاد القطاعات المنظمة من الطبقة العاملة من الساحة السياسية، وإعادة استيعابها في تنظيمات «إدماجية» تسيطر عليها الدولة.

ب. أو عندما تصل سياسات التنمية إلى أزمة شديدة تستدعي توسيع وازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وعودة التحالف بين المؤسسة العسكرية والتكنوقراط والبيرقراطيين من جهة والقطاع الصناعي الذي تسيطر عليه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية،

---

(1) Ibid., pp. 89-107.

وتشجيع الأخيرة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والتمويل بالنقد الأجنبي والاستفادة من الخبرات الإدارية المتطورة المتوافرة لها.

وفيما يبدو من التحليل سالف الذكر، أن الفكرة كأيديولوجيا ونظام حكم تشير لدى من طبقوها على بعض مجتمعات العالم الثالث، وبناء على التحليل الذي أتى به «فيليب شميتر» إلى كونها استجابة محددة لأزمة اجتماعية تعاني منها البلاد النامية. ويأتي النظام «الإدماجي» كل يتضمن فرض نوع من «السلام الاجتماعي» بين الأطراف المتصارعة في التشكيلة الاجتماعية وكرد فعل لإخفاق السياسات التعددية في تلبية المطالب المتزايدة على موارد نادرة أو محدودة[1] وحسبما يرى «ستيان»، بناء على ذلك ، تبدو «الإدماجية» جزءاً لا يتجزأ من سياسة اشمل لإعادة تأسيس العلاقات بين مختلف قطاعات المجتمع والدولة كما سلف الذكر.

ومن هنا فليس هناك علاقة بين أنظمة بيروقراطية تسلطية وأزمة اقتصادية معينة بالضرورة. ومن ناحية أخرى نجد أن أغلب النظم السياسية التي حكمت بلدان العالم الثالث، خاصة تلك التي نالت استقلالها حديثاً، قد اتجهت بالفعل إلى الإدماجية الاستيعابية، حيث نادت جميعها بوحدة الأمة وبالتضامن الاجتماعي بين كافة قوى الشعب، بغض النظر عن الانقسامات السلالية واللغوية والقبلية والثقافية والطبقية وغيرها، ولمواجهة أخطار التشرذم القومي والتعبئة الجماهيرية الواسعة. أمور ضرورية لمواجهة المخططات الخارجية، سواء من قبل القوى الاستعمارية السابقة أو الجديدة.

وهناك نقد آخر يوجه لهذين المفهومين، انطلاقاً من أنهما يتناولان تجارب للتنمية التابعة في إطار سياسة إحلال الواردات ومراحلها المختلفة، وحيث تتم هذه التنمية في إطار درجات متفاوتة من التعاون مع رأس المال الأجنبي الخاص

(1) Schmitter, "Still the century of corporgtism" , in f. pikeand T. Stritch (eds.), The New corporatism, op.coit, , p. 108.

والاحتكارات الدولية متعدية الجنسية، فالظاهر من تحليلات نماذج الدولة البيروقراطية التسلطية ذات الطابع الاستيعابي أو الاستبعادي = أن تجربة التنمية بها لم تغلق الباب غالباً أمام رأس المال الغربي والتعاون معه، سواء من قبل رأس المال المحلي أو بمشاركة قطاع الدولة ورأس المال العام. بينما نجد تجارب تنمية مستقلة في بلدان أخرى مثل مصر الناصرية والجزائر، وموضوع بحثنا العراق بين عام ٦٢-١٩٧٨ وغيرهما، شهد حركات تأميمات واسعة لرأس المال الأجنبي والمحلي ودوراً حاسماً للقطاع العام المملوك للدولة ووضع قيود شديدة على دخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة، مع الاستعانة بالتكنولوجيا المتطورة والمساعدات والقروض الحكومية من دول الكتلة الشرقية، وفي ضوء دور هامشي للقطاع الخاص.

ومن جانب آخر فإن النماذج الإدماجية تفترض وجود بناء اجتماعي يتسم بهياكل متبلورة إلى حد ما، وبوجود فئات وشرائح اجتماعية محددة وجماعات مصالح منظمة ؟ وأطر رسمية لتمثيل المصالح والتعبير عنها، وإلى حد كبير ضعف الأسس القبلية والزعامات التقليدية، وذلك ما أورده «شيمتر» (١). ويبدو أن توافر بعض هذه الأسس البنيوية للإدماجية والأنظمة البيروقراطية التسلطية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية كالبرازيل والأرجنتين والمكسيك ويبدو هو الذي دفع أصحاب النموذج لتطبيقه على هذه البلدان، والتي تشهد أيضا دوراً تاريخيًّا بارزاً إلى حد ما - للرأسمالية الصناعية المتوسطة والكبيرة ذات القدرات الاحتكارية، وكذلك وجود طبقة عاملة صناعية منظمة - إلى حد كبيراً نسبيًّا، مما يجعل النظام العسكري التسلطي يلجأ إلى التحالف مع أي من هذه الشرائح الاجتماعية (غالباً الرأسمالية الصناعية الكبيرة والمتوسطة)، مع استبعاد الأخرى (الشرائح الحضرية مثل العمال الصناعيين والطبقة المتوسطة الصغيرة). هذا

---

(1) Schmitter, op. Cit, p. 96.

فضلاً عن توافر تقاليد ثقافية راسخة وشكل متطور من التكامل القومي لهذه البلدان، مما لا يتوافر في أغلبية بلدان كثيرة من أفريقيا وآسيا.

ثامناً: مناقشة نظريات الدراسة وتحليلها:

لعل الملحوظات التي يمكن الخروج بها من الجزء النظري السابق، وفيما يلي من تحليل للنظريات والنماذج المختلفة - أن بعض الدراسات اهتمت أساساً بطبيعة الدولة ووظائفها المتعددة وعلاقاتها الخارجية في مجتمعات العالم الثالث عقب حصولها على الاستقلال، وكانت مؤثرات الحقبة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي المباشر وغير المباشر تدرس فقط، لتدعيم فروضها النظرية ومنطلقاتها التحليلية. وقد ظهر في أغلب أفكار وملاحظات نظرية الدولة بعد الاستعمار، حيث أسقطت من التحليل مسارات التطور التاريخي لبلدان العالم الثالث قبل خضوعها للاستعمار الأوروبي.

أما فيما يتصل بنظرية رأسمالية الدولة في المنظور الماركسي أو غير الطبقي في إطارها الأوسع وفروضها النظرية المعممة، فقد حاولت الانطلاق من منظور تاريخي يراعي الخبرات السابقة لمجتمعات العالم الثالث، قبل الحقبة الاستعمارية الطويلة وإبانها مع بدايات القرن التاسع عشر، وحتى الاستقلال في الخمسينيات والستينيات فقد واجهتها هي الأخرى صعوبات منهجية ونظرية ومعرفية كبرى، لعل أهمها أنها لم تهتم بمجريات التطور السياسي الاجتماعي لبلدان العالم النامي في الفترات التاريخية التي سبقت دخول الاستعمار الغربي، واعتبرت أن التغلغل الرأسمالي الأوروبي مدخل التحليل الأساسي من واقع ما أدى إليه من تغير في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقليدية، مما صاحب ظهور الرأسمالية في هذه الأبنية من تطورات مختلفة.

ولقد أدى ذلك ببعض أصحاب نظرية رأسمالية الدولة، إلى الاعتقاد بأن التوسع الرأسمالي الدولي في المستعمرات وأشباه المستعمرات قاد إلى سيادة نمط

الإنتاج الرأسمالي على غيره من أنماط إنتاج تقليدية وبالتالي خلق سوقاً رأسمالية واحدة في داخل البلاد المستعمرة، واعتقد هؤلاء كذلك أن ميلاد رأسمالية محلية متعاونة مع رأس المال الأجنبي صحب ضعف نفوذ الفئات الاجتماعية الأخرى مثل كبار ملاك الأراضي والتجار، وأيضاً نشأة بروليتاريا مصنعية مواكبة لظهور الرأسمالية المحلية. وهذا الرأي لم تثبت صحته، بدليل استمرار أنماط الإنتاج التقليدية للفئات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية متجاورة مع نمط الإنتاج الرأسمالي والرأسمالية المحلية. واستندت الكتابات الماركسية للدولة في المجتمعات العربية إلى نظرية رأسمالية الدولة ومفاهيم «أنماط الإنتاج الخاضعة لسيطرة الدولة» دون تحليل أمبيريقي أو نظري معمق.

وبجانب ما وجه من انتقادات لهذه المفاهيم، يمكن القول: إن الصورة السلبية للغرب الرأسمالي، والمفاهيم «البعدية» التي تربط تطور الدولة العربية بالتطور اللاحق لرأسمالية الدولة الاحتكارية في غرب أوروبا والولايات المتحدة كانت دائماً في ذهن أصحاب هذه الكتابات. أما عن الدراسات الفيبرية الغربية فقد ركزت على المتغيرات المضادة للمفاهيم الماركسية مثل قدرات النظام السياسي على الإنجاز وديناميات بناء الأمة، بجانب رفضها لمفاهيم حركات التحرير الوطني(١). ان الانتقادات لا تعنى الرفض المطلق لكل ما تقدمه النماذج الماركسية والفيبرية من مفاهيم وأدوات تحليل وفروض علمية ومقولات أساسية، فهذه النماذج هي الغالبة على مجمل المدارس الاجتماعية العالمية في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة والاقتصاد، وإنما يمكن الاستفادة بها مع محاولات عملية جادة لتطويعها لمقتضيات التطور الاجتماعي والسياسي للدولة ومعطياته في المجتمعات العربية وعلاقتها بالبناء الاجتماعي ودور آليات التبعية الخارجية في ذلك.

---

(١) يراجع دراسة عبد الباقي الهرماسي باللغة الإنكليزية:

Leadarship and national Development in north Afirca. op. cit.. p.92.

ويتصور الباحث أن المنظور الطبقي الموسع الذي يشترك في استخدامه الباحثون الماركسيون وغير الماركسيين فيما يتعلق بالدولة، هو الأقرب إلى واقع المجتمعات العربية من النماذج الفيبرية، فهذا المنظور يفترض وحدات أخرى للتحليل بجانب الطبقات الاجتماعية، ويشير إلى علاقة محتملة مع هذه الوحدات، كما أنه يتجاوز التناقضات المنهجية المتولدة من التركيز على متغيرات أخرى إثنية أو طائفية أو ثقافية وغيرها، كل على حدة، ويحاول الإلمام بالأبعاد الصراعية والعنيفة في العملية السياسية، كما أنه يفيد في حقل الدراسات المقارنة(١)، لذلك فإن الباحث يرى أن هذا المنظور هو الأقرب لدراسة واقع الدولة العراقية.

تبقي مسألة «كيف يمكن حل إشكالية دور الدولة وطابعها وتركيبها الاجتماعي وعلاقتها بالبناء الاجتماعي» ولتجاوز صعوبات الافتراض الخاص بالطبيعة الطبقية لسلطة الدولة كما في الدراسات الماركسية، يمكننا الانطلاق من محور جوهري هو. من يستخلص الفائض الاجتماعي إلا وسيلة للاستيلاء على الفائض، وأن أنماط الإنتاج في الأساس، تختلف في الأساليب التي يتم من خلالها استخلاص هذا الفائض، وفي هذا الإطار التحليلي الذي يمكن أن يشكل وحدة تحليل أساسية، في ظل المنظور البنائي التاريخي ينطلق الباحث في دارسة الدولة في العراق إبان عهدي عبد الكريم قاسم والأخوين عارف وحقبة البعث، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق وما تلاه.

ويتفق الباحث مع الآراء القائلة بأن الدولة هي ميدان أو حلبة للصراعات الطبقية – الاجتماعية، حيث تحاول الفئات والشرائح والأقسام الاجتماعية كافة الاستفادة من أجهزة الدولة ومؤسساتها في صراعها ضد القوى الأخرى، وتبقي الدول ميداناً محتملاً للسيطرة، حتى في ظل ضعف القوى والشرائح الاجتماعية

---

(١) خلدون حسن النقيب: **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤.

الشعبية. فالقول بأن الدول تشكل بأجهزتها المختلفة (من حكومة وإدارة، وجهاز إعلامي وأيديولوجي وجهاز أمن) ميداناً رئيسيًا للصراعات السياسية والأيديولوجية والاجتماعية يثير عدة أمور مهمة منها:

١. ازدياد قوة الدولة وتسلطها إزاء أبنية المجتمع، بفضل سيطرتها التامة على أجهزة الأمن والقمع مثل البوليس والجيش الذي يعد في حالات عديدة من بلدان العالم الثالث عامة والأقطار العربية والعراق خاصة- المؤسسة القابضة على السلطة، ويشكل مصدراً أساسيًا لشرعية النظام السياسية بل والقانونية، كما يكون دعامة القوة الرئيسية الذي يستند إليه في ممارسة الحكم، وبالتالي تعد المؤسسة العسكرية قوة مركزية لحماية النظام ولتأكيد استمراره في مواجهة مظاهر السخط السياسي والتوتر الاجتماعي.

على أن ذلك، لا يعني وجود تناقض بين حقيقة ازدياد هيمنة الدولة على المجتمع في العالم الثالث والأقطار العربية وما يعتقده الباحث من أن التفسير الأقرب للدقة حول وصف طبيعة الدولة هنا، هو أن هذه الدولة تعد حلبة الصراعات السياسية وكونها مجالاً تبرز فيه تناقضات البناء الاجتماعي ككل وأوجه الصدام أو التنافس والتعاون السياسي بين الجماعة الحاكمة والقوى المعارضة، منظمة كانت أم غير منظمة.

ومع إقرار الباحث بضعف المؤسسات السياسية للدولة في المجتمعات النامية، وبالتالي بضعف القوى المعارضة لنظام الحكم سياسيًا وتنظيميًا ومحدودية الدور المسموح لها بممارسته بين جماهير الشعب، وكذلك ضعف التنظيمات الوسطية كالأحزاب والنقابات والتجمعات الشعبية وتجمعات المثقفين، مما قد يعطى الانطباع لأول وهلة بتناقض السمات سالفة الذكر، مع القول بأن الدولة هي ميدان لممارسة الصراع السياسي والعقائدي والاجتماعي.

غير أن دراسة خصائص وديناميات الممارسة السياسية في أغلب المجتمعات النامية تدلنا على أن الخلافات والصراعات السياسية بين الأنظمة الحاكمة والقوى المناوئة لها، لا تدور في أغلب الحالات حول أبنية ومؤسسات خارج الدولة أو لا تنتمي إلى الدولة، وإنما تتركز إمَّا حول الثورة على التحالف الحاكم، أو الانقلاب العسكري أو التحركات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية بغرض، تغيير النظام الحاكم (الثورة التونسية المصرية)، أو إدخال تعديلات على طبيعة نظام الحكم، وعلى أساليب الممارسة السياسية (اليمن)، ومن الناحية الاجتماعية تهدف الصراعات السياسية إما إلى استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة في النظام أو توسيع القاعدة الاجتماعية المستفيدة من ثمار السياسات الاقتصادية وبرامج الإنماء، أو تحسين الظروف المعيشية ومستوى الدخل للطبقات الشعبية الدنيا.

ويمكن القول: إن هناك حالات تحليلية اتجهت فيها الصراعات السياسية إلى ما هو خارج مؤسسات الدولة، وبهدف تدعيم المجتمع المدني وأبنيته مثل الأحزاب والنقابات والتجمعات التطوعية والأندية الثقافية وغيرها، بحيث تعمل قوى المعارضة على تقوية المجتمع المدني بما يوازن هيمنة الدولة وسطوتها وتحدي سيطرة الصفوة الحاكمة التي تستند إلى أجهزة الدولة وأدوات السلطة، وتصبح مؤسسات المجتمع المدني، من ثم، دعامات أساسية في يد القوى الديمقراطية والوطنية من حركات حزبية ونقابية وتجمعات المثقفين وغيرهم من أبناء الفئات الوسطى أساساً، في إدارة صراعها السياسي مع الصفوة الحاكمة، ومن أجل التغيير السياسي والسيطرة على جهاز الدولة في مرحلة لاحقة.

٢. توضح تجارب التطور السياسي في مجتمعات عديدة من العالم العربي مدى ضعف المؤسسات السياسية للدولة المناط بها إحداث التغيير والتناوب في السلطة مثل البرلمان وأنظمة الانتخابات، وكذلك القوانين التي تكرس الحريات السياسية والمدنية وحقوق الإنسان، ومن هنا لا

تعد هذه الأنظمة بمثابة أدوات فعالة للتغيير وتداول السلطة، مثلما هو الحال في التقاليد الليبرالية الغربية، وهذا ما يدعو إلى القول بأن الدولة في أغلب المجتمعات العربية قد تقتصر فقط على أجهزة الأمن والجيش والإدارة المدنية، حيث تتنافس القوى المختلفة حاكمة ومعارضة على السيطرة عليها.

وربما يعنى ذلك أن هذه الأجهزة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال النسبي تجاه الجماعات المختلفة بما فيها الفئة المسيطرة اقتصاديًا، إلا أن هذا الاستقلال النسبي لا يعنى وجود تجمعات وقوى وأبنية منظمة وقوية، وإنما يعبر عن قوة جهاز الدولة بحيث لا تستطيع فئة معينة محلية أو أجنبية أن تسيطر عليه بمفردها، وإنما تستخدمه الصفوة الحاكمة في تحقيق مصالحها ومصالح الفئات المتحالفة معها مثل فئات رأس المال المحلي والأجنبي، وبحيث يؤدي دور الوساطة، بين هذه المصالح المختلفة.

٣. أظهرت الكثير من النماذج والنظريات التي سبق عرضها في الجزء النظري مدى تبعية الدولة بقراراتها وأجهزتها من خلال الصفوة الحاكمة على إصدار التشريعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تسهيل دخول رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية في البلاد، وإعطائها الامتيازات والإعفاءات، وقيام الدولة من خلال رأس المال العام أو القطاع العام بتجهيز البنية الأساسية اللازمة لأنشطة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، وكذلك دخول القطاع العام أو الحكومي كشريك أساسي مع الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة في المشروعات الصناعية والتجارية والمالية والخدمية وغيرها، هذا فضلاً عن توجيه هيكل الاقتصاد في الداخل والخارج إلى ما يخدم التوجهات الجديدة، مثل التركيز على قطاع

التصدير، وتوجيه موارد البلاد والقروض والاستثمارات إلى ما يجعل الاقتصاد متوجهاً للخارج.

٤. أما فيما يتعلق بطبيعة الدولة ونماذجها التي تعرض لها الباحث في الجزء النظري مثل نماذج الدولة ما بعد الاستعمار والدولة الرأسمالية التابعة، لا يعتقد الباحث أن أيًّا من هذه النماذج يصلح بمفرده لتفسير طبيعة الدولة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي في بلدان العالم الثالث، ففي أحيان كثيرة نجد أن هذه الدولة قد تجمع من حيث سماتها بين ملامح متعددة من النماذج السابقة، ومن هنا يرى الباحث أن التصور الذي يقدمه «جيمس بتراس» حول الدولة في الوطن العربي يعبر – إلى حد كبير نسبيًّا عن واقع الحال وتنطبق بدقة أكثر وبصفة خاصة على الدولة في العراق في سنوات الدراسة.

فقد كتب «بتراس» حول ما يمكن أن نسميه بـ «الدولة متعددة النماذج» أو دول ثلاثة في واحدة، فالدولة في الأقطار العربية تكمل سمات ثلاث دول معاً هي: الدولة «التاريخية»، و«الدولة الحديثة» ، و«دولة القمع»[1]. «فالدولة التاريخية» تشير إلى وجود ميراث بيروقراطي تقليدي أو حديث يجعل البيروقراطية أداة للمحسوبية السياسية، وحسب رأي الباحث فإن الدولة البعثية –على سبيل المثال– شكلت البيروقراطية بالنسبة لها أكبر مصادر تشغيل أو توظيف للأيدي العاملة، فضلاً عن أنها بدت كموزع «للهبات» الاقتصادية ولمواقع السلطة. أما في الأقطار العربية النفطية والخليجية خصوصاً، فقد كان نظام المحسوبية يعمل في الدوائر العشائرية والقبلية أساساً بجانب النقاط

(1) J. Petras, "Class and politidal Economic Development in the mediterranian" paper presented of: The international conference, foundation for mediterrenianian studies, 3-6 may 1984, Athene, Greoce, pp. 3-10.

المساعدين والأنصار والموالين من خارج الأسر الحاكمة.

أما الدولة الثانية أي «الدولة الحديثة» فتشير إلى قيام البيروقراطية بوظيفتين رئيسيتين: الأولى هي تخطيط وتمويل وإقامة المشاريع الاقتصادية الجديدة وهياكل البيئة الأساسية، وبهذا المعنى فهي دولة التكنوقراط.

أما الوظيفة الثانية فهي إنشاء وإدارة بيروقراطيات «دولة الرفاه»، وخاصة في الأقطار النفطية الغنية، فقد قدمت برامج للدعم والضمان الاجتماعي، بهدف دمج المواطنين في الدولة الجديدة، وتكريس شرعية النظام وشرعية الصفوات الحاكمة على وجه الخصوص.

ويوجد نوع من التداخل بين كل من «الدولة التاريخية» و«الدولة الحديثة»، يبدو من واقع السلطة التي تعتمد على علاقات المحسوبية في مؤسسات التنمية والرفاه المختلفة، ويتوثق هذا الترابط من أجل تأكيد شرعية النظام وجلب المساندة له.

وبالنسبة للدولة الثالثة، أي «دولة القمع» فيرى «بتراس» أنها تشير إلى جماعة منغلقة على ذاتها تدير أجهزة القهر التي تملكها الدولة التي تحمى الصفوة الحاكمة والنظم الملكية والطبقية. وهي دائماً فوق المجتمع والقانون، وكثيراً ما تصنع هي قانونها الخاص. إن شأنها كشأن العصا مع «جزرة الرفاه» التي تقدمها الأقطار العربية، إنها تستطيع أن تكون قاسية، مثلما يمكن أن تكون مصدر سرور، كما أنها قادرة على انتهاك الحقوق الإنسانية والمدنية للمواطنين، دونما تقديم حساب إلى أي شخص، اللهم إلا قادة الجماعة أنفسهم، ومثلها مثل بقية التكوينات البيروقراطية، فإن دولة القمع هي أيضاً مستخدم رئيسي (أي تشكل مصدراً للعمل قد يكون وحيداً لبعض الأفراد)، كما أنها تعمل لحسابها كأداة

حشد لدعم النظام وكأداة تعزيز له[١]. ويؤدي تداخل «الدول الثلاث» في الدولة العربية المعاصرة إلى إحداث تناقضات وصراعات داخل الدولة وفي المجتمع ككل، بحيث تؤدي إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي في المدى القصير، بينما تمهد لتغيير أكثر عمقاً على المدى البعيد.

وعلى سبيل المثال فإن برامج الدعم والرفاه في الأقطار النفطية وغير النفطية والتي بدت أول الأمر وكأنها «منحة» أو «هبة» من الدولة قد تحولت فيما بعد إلى حق سياسي للمواطنين، ومن ثم فإن إلغاءها أو الحد منها أدى في بعض الأحيان إلى إطلاق مظاهر الاحتجاج والسخط السياسي ضد النظام.

٥. أما عن موضوع العلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعي، فإن الباحث يعتقد أن ما يتسم به هذا البناء من سيولة وضعف التبلور الطبقي، وبروز قطاعات اجتماعية كبيرة مهمشة وغير منظمة في شكل اجتماعي معروف مثل الفئة أو الشريحة أو القسم أو الطبقة يؤدي بنا إلى القول بأن الدولة تبدو من ناحية أكبر مصدر للتشكيل الاجتماعي حولها باعتبار دورها المهم في التنمية والتغير، فقد تكونت – على سبيل المثال– الصفوات التكنوقراطية– البيروقراطية التي قادت تجارب التنمية والتحديث، سواء باتجاه الاستقلال والاعتماد على الذات، أو باتجاه التبعية والتعاون مع رأس المال الأجنبي والمحلي في ظل الدولة وبتشجيعها. وسيحاول الباحث إثبات أن المنظور الطبقي وما جاء به بتراس هو الذي ينطبق على واقع العراق في سني الدراسة من عام ١٩٥٨ إلى الوقت الحاضر.

---

(١) ينظر د. نزيه الأيوبي: البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة، المستقبل العربي، السنة١٠، العدد ١٠٨ فبراير/ شباط ١٩٨٨، ص ٨٥–١٠٠.

الفصل الثالث
من الامبراطورية الى الدولة الوطنية

تمهيد

أولاً: النظام السياسي في كنف الامبراطورية.

ثانياً: بزوغ الدولة القومية (الوطنية).

ثالثاً: الأجهزة الايديولوجية الجديدة في الدولة الوطنية الناشئة.

تمهيد

من المسلم به أن التوسع الإمبراطوري، الأوروبي في أفريقيا وآسيا وقارة أمريكا أتاح لأوروبا الحصول على ثروات طائلة من الذهب والفضة مكنتها من الاستثمار التجاري، ومكنها من أن تستثمر ما يفوق مدخراتها الحقيقية، ولا يمكن الحديث عن تطور الرأسمالية التجارية ثم الصناعة دون الحديث عن نهب الثروات البشرية والمادية الذي حدث في المرحلة الإمبراطورية.

فالانتقال إلى المرحلة الرأسمالية الصناعية لم يكن بسبب هزيمة العلاقات الاقطاعية في أوروبا ،بقدر ما كان إعادة توظيف نفس العلاقات خارج أوروبا، واستخدام السكان الأصليين في أمريكا وأفريقيا وآسيا، في العمل في المناجم والمزارع بالسخرة، ما أتاح لبعض الأوروبين أن يبدؤوا ذلك الاستثمار الهائل في إنتاج المستقبل، الذي أفضى في النهاية إلى الثورة الصناعية(١).

وهذا يعني أن الطبقة الوسطى الأوروبية ظهرت للوجود مبكراً بسبب وجود قوة عمل بديلة مسخرة لخدمة الإنسان الأوروبي. أي أن المرحلة الإمبراطورية جاءت حاضنة وممهدة للتحول الاجتماعي الذي شهدته أوروبا في القرنين الثامن والتاسع عشر، المتمثل في إلغاء قوانين الإقطاع، في ظهور الطبقة العاملة، والطبقة الوسطى. ويذكر المؤرخين أن هذا التحول بدأ من منتصف القرن السادس عشر، حيث: أنشئت في إنجلترا مصانع للورق والبارود وأول مسابك للمدافع وأول مصانع للألمنيوم والنحاس وأول مصانع لتكرير السكر، وفي النصف الأول من القرن السابع عشر تطورت صناعة الحديد. كل ذلك كان قبل الإنطلاق الكبير للثورة الصناعية بقرن كامل. أي أن المجتمع الأوروبي قبل

---

(١) كافين رايلي، **الغرب والعالم**، ترجمة هدى حجازي وعبدالوهاب المسيري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٦، عدد ٩٧.

ظهور الدول القومية وتفكك الإمبراطوريات، قد شهد عمليات تحول اجتماعي كبير، وبداية تبلور المجتمع الطبقي على حساب استغلال فائض قوة العمل خارج أوروبا واستغلال ثروات المستعمرات في العالم الجديد وفي آسيا وأفريقيا.

وبالنسبة للمجتمع العربي، فإن أوروبا وقبل أفول الإمبراطورية البريطانية والفرنسية، واتتها فرصة من الغنمية التي حصلت عليها بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية، فقد استغل البريطانيون والفرنسيون مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس سنة ١٩١٩ حيث طبقوا نظام أنشاء الدول الجديد على العالم العربي، ووقعت جميع الأراضي العربية تحت شكل وآخر من أشكال الحكم الاستعماري فيما عدا وسط الجزيرة العربية وجنوبها، طبقت فرنسا نظام حكمها الجمهوري في مستعمراتها السورية واللبنانية اللتين كانتا حديثتا التخلص من الحكم العثماني، أما بريطانيا فأضفت على ممتلكاتها في العراق وشرق الأردن قشور نظام الملكية الدستورية الذي تعمل به حكومتها. وكانت فلسطين استثناءً، أذ تقوضت كل المساعي لتشكيل حكومة قومية بسبب الوعد بإنشاء وطن قومي لليهود بالرغم من معارضة السكان الأصليين(١).

فالوقائع التاريخية تأكد إن الأتراك العثمانيين كانوا ينتمون للعقيدة الإسلامية، ومن ثم لم يكن لهم أي نزوع قومي أو عرقي قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فالدولة العثمانية كانت تعد نفسها إسلامية، وهكذا لم يكن لإصطلاح (عثماني)، مدلول قومي، بل إنه يرتبط بالأسرة العثمانية الحاكمة(٢). ومن هنا يرى (ويرلس) أن الدولة العثمانية: (كانت لحمة اصطناعية لم تنبثق عن

---

(١) يورجين روجان، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، ترجمة محمد إبراهيم الجندي، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١١.

(٢) أحمد النعميمي، **الحياة السياسية في الدولة العثمانية**، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٩٠، ص١٧٠.

السكان والأرض والولاية أو الولاء أو القضاء، بل هي نسخة مصغرة عن الامبراطورية وركاماً غير متجانس من الطوائف المتفرقة غير القادرة أن تفرز قومية محلية)[١].

ولفظ «التركي» لم يستعمل في أوج العصر العثماني إلا قليلاً للإشارة إلى الرعاة التركمان. وقبل مجي جمعية (الاتحاد والترقي) إلى الحكم كانت الإمبراطورية العثمانية ذات طابع غالب وبعيدة عن النزعة القومية. ويرى (برنارد لويس) أن مفهوم العثمانية لم يكتسب مدلولاً قوميًا إلا في القرن التاسع عشر تحت تأثير الليبرالية الأوروبية[٢].

إن مفكري التنظيمات العثمانية ومنظريها لم يطرحوا في الواقع فكراً قوميًا، فمثل هذا الفكر ظهر عند أخلافهم الذين واصلوا نهجهم الإصلاحي، والذين عرفوا باسم (العثمانيون الجدد)، وبدأ نشاطهم في أواسط العقد السابع من القرن التاسع عشر، وكان هؤلاء يتألفون من الضباط والموظفين والمثقفين الأتراك الساخطين بسبب الأوضاع السيئة في الدولة العثمانية، وقد استهدفوا تحويلها إلى دولة ملكية دستورية وإبتدعوا أيضاً نظرية (أمة عثمانية واحدة). لذا ولدت الحركة القومية التركية المتنوعة كرد فعل عن التحديات المختلفة منها الضغط المستمر والقوي من جانب الدول الأوروبية من جهة، ومن جهة أخرى تصدع القيم والمبادئ القديمة للدولة العثمانية، خصوصاً مع انفصال الشعوب المسيحية واحداً بعد الآخر عنها. لذا اتخذت هذه القومية ابتداءً لوناً أكثر إسلامية، ولكن عندما تحطمت التحالفات بين السلطان وبين النخبة القيادية أيام السلطان

---

(١) وجيه كوثراني، **السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص١٧.

(٢) نقلاً عن: وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية(الاستقلالية) في العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص٨٦.

عبد الحميد الثاني، لوحظ بروز فكرة الأمة التركية والذي يرى روادها أن بقاء الدولة يستند على تضامن أمة موحدة تجمعها لغة مشتركة. هذا وقد رفض السلطان عبد الحميد الثاني إلقاء مستشاره فامبري محاضرة عن العرق التركي قائلاً له: (علينا أن لا نفتح فرصة للقوميات أبداً لأن كل المسلمين أخوة، كما أن السمات القومية بإمكانها أن تحدث منازعات حدية بيننا).

ويرى الحصري بروز توجه خطير لدى القوميين الأتراك نتيجة تأثرهم بالكتابات الغربية، وذلك أن المؤلفات القومية الغربية تلك كانت تركز دوماً على تاريخ الترك قبل الإسلام. فقد وجد بعض الكتاب في تلك المؤلفات مباحث عديدة تبرهن على أن الاتراك كانوا متقدمين في الحضارة، تقدماً بيناً قبل ظهور الإسلام، لذلك صاروا يقتبسون منها ما يتعلق بتاريخ الأتراك السابق للإسلام والمستقل عن الإسلام(١).

من جانب آخر كانت فكرة القومية العربية مرتبطة قبل الحرب العالمية الأولى بفكرة الوحدة الإسلامية، ولم يتم إلا نادراً نطاق المطالبة بإعادة الاعتبار للعنصر العربي في الامبراطورية العثمانية متعددة القوميات، وحين دعا بعض المفكرين إلى بعث الإمبراطورية العربية كانوا – على الأرجح – يقصدون إلى فصل الزعامة العربية عن الزعامة التركية. غير أن معظمهم كانوا راضين بالبقاء ضمن إطار الوحدة العثمانية شرطية أن يعترف الحكام الأتراك بالمركز الخليق بالعرب فيها(٢).

ويمكن القول: إن الفكرة القومية بدأت عند الأتراك العثمانيين كحركة لغوية

---

(١) نقلاً عن قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط٢، بيروت، مطبعة المتوسط، ٢٠٠٣، ص٥٣.

(٢) مجيد خدوري، **الاتجاهات السياسية في العالم العربي**، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥، ص٣٣.

أدبية، ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية، وبعد وذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة. وإذا سمينا القومية التركية بـ (الاستتراك)، فإنه يمكن القول بأن تيارت القومية التركية، بدأت بأستتراك اللغة، ثم استتراك التاريخ ، وانتهت باستتراك الدولة.

من هذا المنطلق تحتل المسألة القومية المقام الأول في تحليل أسباب تفكك الدولة العثمانية والذي برز في المرحلة اللاحقة في نشأة الدولة العراقية الحديثة من خلال قومية السلطة ثم الدولة، ويمكن القول إن القومية نهضت، في البلدان الإسلامية عامة والبلدان العربية خاصة، على أسس ثقافية، بخلاف الدول الأوروبية التي نهضت فيها على أسس عرقية، ولما كانت الدولة العثمانية قد تحولت إلى دولة تركية –عربية– بدرجة كبيرة، فإن كل محاولة لتأكيد تفوق العنصر التركي كان مقدراً لها أن تخل بالتوازن بينهم وبين العرب. أي لن يكون فيها مكان للمسلمين غير الأتراك الذين سبقت لهم مساندتهم لها بفعل الرابطة الدينية في حال تحولها إلى دولة قومية تركية، وبطبيعة الحال كانت النزعة القومية التركية هذه تتعارض مع العثمنة وحركة الجامعة الإسلامية.

أولاً: النظام السياسي في كنف الإمبراطورية

١. طبيعة النظام السياسي

انبعثت نهضة العراق المعاصر في العهد الدستوري الذي بدأ بإعادة العمل بالدستور في الدولة العثمانية في سنة ١٩٠٨. لقد سيطر العثمانيون على العراق في عام ١٥٣٤ للمرة الأولى، واستمر حكمهم متقطعاً (بين سيطرة الإيرانيين مرات عديدة وبين احتلال المماليك – وهم أتراك أيضاً – وعودتهم للاحتلال المباشر للعراق في سنة ١٨٣٦ حتى الاحتلال البريطاني في سنة ١٩١٧) كان الوضع السياسي والإداري في العراق عموماً وصل إبان الحكم العثماني إلى أقصى درجات الانحطاط والفوضى مثله في ذلك مثل حكم المحتلين السابقين.

وكان أيضاً العداء بين الحكومة والقبائل – التي كانت تمثل فئة كبيرة من المجتمع– عميق الجذور في العهد العثماني. وكانت الحكومة تضمر الكراهية والعداء والاحتقار للقبائل. وكانت القبائل من جانبها أيضاً تضمر الحقد والضغينة للحكومة. فكان من النادر أن يأتي حاكم إلى العراق في العهد العثماني دون أن يشتبك في أثناء حكمه مع مجموعة من القبائل في معركة ضارية، بل وربما انشغل الحاكم أو الولي طيلة فترة حكمه بالقتال مع تلك القبائل، ويستمر القتال والصراع حتى إذا ما انتهي من واحدة ظهرت الأخرى.

وقد رأينا كثيراً من الشعراء في العهد العثماني وهم ينظمون قصائد المديح لتمجيد الانتصارات التي ينالها الولاة في قتالهم مع القبائل(١). وكانت القبائل العراقية تنظر إلى الحكومة كأنها العدو الطبيعي لها، ويرجع سبب العداوة، كما يرى الأستاذ الوردي – التي تنظرها القبائل للدولة إلى ما ورثته تلك القبائل من البداوة، فالثقافة البدوية مركباتها ثلاثة هي: العصبية والغزو والمروءة، وكلها مضادة لوجود الحكومة، ومن المعروف أنه ليس في استطاعة أي حكومة أن تقوم بوظائفها بين أناس يتعصبون قبليًا، ويغزو بعضهم بعضاً، ويتبعون قيم الدخالة والنجدة والثأر وما شابه ذلك(٢).

وعندما تحولت الدولة العثمانية نحو الشرق أي باتجاه العراق وغيره من البلاد العربية واجهت الدولة الصفوية في إيران. ومنذ ذلك الوقت صار العراق موضع نزاع عنيف بين الدولتين العثمانية والصفوية، واستمر ذلك ما يزيد على الثلاثة قرون. وتطور المفهوم العثماني للدولة مع توسعها. فمع وفاة السلطان بايزيد ينتهي القرن الرابع عشر من تاريخ الدولة العثمانية، وهي مدة شهدت هذه الجماعة فيها بداية التكون كأمة ودولة. فإذا كان السلطانان عثمان وأورخان قد

---

(١) على الوردي: **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٥، ص١٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٥.

خلفا من الجماعات العثمانية البدائية أمة دولة، فلا شك أن السلطانين مراد الأول وبايزيد قد جعلا من هذه الدولة نواة لإمبراطورية مترامية الأطراف[١].

إن عملية التنظيمات الهادفة إلى إعادة بناء الدولة العثمانية على أساس النموذج الأوروبي لم تكن تطويراً أو تحديثاً أو عصرنة لبنية قائمة بقدر ما استبدلت البنية الفعلية المتعضعضة ببنية جديدة. وبتفسير أوضح لم يكن نموذج الدولة هنا بمثابة مولود طبيعي بل كان مستنبتاً في اجتماع عثماني مركب الهوية. فتمثل مأزقه الأساسي في التناقض ما بين منطقه التوحيدي الذي ينطوي موضوعيًا على إنتاج هوية مركزية متجانسة وبين المنطق التعددي اللامركزي للاجتماع العثماني الذي تتمتع جماعته باستقلالية ذاتية شبه تامة – أخذ هذا المأزق شكل مركزية سلطانية استبدادية في زمن عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، ثم أخذ شكل مركزية قومية طورانية تتريكية لجميع شعوب الإمبراطورية أثر انقلاب ١٩٠٨ الدستوري. وعلى أساس ذلك تحولت الدولة العثمانية، وهنا أثر هذا الانقلاب إلى دولة بالاسم وأصبح جهازها السلطوي المسيطر قوميًا طورانيًا تتريكيًا[٢]. وهكذا سارت الأمور حتى سادت خلال المدة الأخيرة من حياة الدولة العثمانية محاولات لإعادة التجديد نتيجة مرض لم تستطع أن تبرأ منه، إلا بتقسيمها إلى كيانات سياسية جديدة. فقد وصفت برجل أوروبا المريض من قبل الأوروبيين، وخلقت الأوضاع الجديدة هذه مرحلة بروز وتلاقي اتجاهات فكرية وسياسية. إن هذه الاتجاهات الفكرية قد أدت إلى تكوين جمعيات سرية عربية في مختلف أجزاء الإمبراطورية وإحدى تلك الجمعيات كانت جمعية «العهد» التي أنشأها عزيز على المصري عام ١٩١٣ ، وضمت إليها الكثير من

---

(١) محمد أنيس، مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) محمد جمال باروت: **الدولة والنهضة والحداثة مراجعات نقدية**، ط٢، سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص٣٨.

الضباط العراقيين وأصبح الكثير منهم فيما بعد قادة سياسيين، سواء في عهد الانتداب أم في العهد الملكي أمثال «نوري السعيد، وجعفر العسكري، وياسين الهاشمي، وجميل المدفعي، وناجي شوكت، ومولود مخلص، وعلى جودت الأيوبي». وفي بداية الحرب العالمية الأولى بدأت فكرة انفصال العرب عن الدولة العثمانية بالرغم من أنها لم تتجه إلى تكوين دولة عراقية محددة عموماً، لذا لم تَسُدْ في أوساط السياسيين والضباط العراقيين وإن كان قسم من هؤلاء الضباط سيلعبون دوراً مهمًا في الجيش الشريفي الذي ترعاه بريطانيا والذي بدأ بالثورة العربية في الحجاز سنة ١٩١٦[١].

٢. طبيعة البناء الاجتماعي:

أما عن طبيعة البناء الاجتماعي، في تلك الفترة، فإن المجتمع كان بدوره عاجزاً عن المطالبة بأية تغييرات جذرية. وكان بعض أفراد (طبقة الأفندية) ذات النفوذ وملاك الأرض والمجتهدون يعارضون إجراء أية إصلاحات خشية تهديد مصالحهم الراسخة في النظام القديم، وكانت الأغلبية العظمى من الجماهير تخشى التجديد خوفاً من الخروج على الإسلام، لأن ذلك في جوهره بعداً عن جوهر الدين وصميمه. وفضلاً عن ذلك، يمكننا القول بأن المجتمع في العراق كان يفتقر إلى الإحساس بالوحدة، وعاجزاً عن الكفاح الجماعي أو الموحد من أجل الإصلاحات الشاملة. حيث كان الولاء فقط، أعني ولاء الفرد، متوجهاً إزاء الطائفية الدينية، أو العشيرة أو المدينة. أكثر منه نحو العراق كوطن يحتضن الجميع. فكان مفهوم الوطن غامضاً ومشوشاً، فهذا المفهوم الوطني كان مقصوراً على حلقات ضيقة من الجماعات أو الأفراد[٢].

---

(١) غسان العطية: **العراق نشأة الدولة**، مصدر سابق، ص ١٢٨-١٣١.

(٢) وميض جمال عمر نظمي: **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص٣٤-٣٥.

كان حال المدن في العهد العثماني، لاسيما قبل منتصف القرن التاسع عشر، في غاية الخراب، ولا نبالغ إذا قلنا: إنها لم تكن مدناً بالمعني المفهوم من هذه الكلمة في العالم المتحضر، بل إنها كانت أشبه بالقرى منها بالمدن(١).

ولنذهب هنا إلى تفسير هيجل للتاريخ، والذي يصل بنا إلى أن التاريخ هو عملية تغيير الإنسان لبيئته، وأنه – أيضاً– حينما لا يوجد تغيير فليس هناك تاريخ، وهنا وانطلاقاً من ذلك، نستطيع القول بأن لدينا كل المبررات للحكم بأن العراق في عهد الاحتلال العثماني البغيض، كان في فترة لا تاريخية، وكان في مثل تلك الظروف من الإمكان لقوتين أن تحققا بعض التغيرات وتحدث تجديداً في حياة البلاد، وهما الدولة أو المجتمع. ولكن لم تكن أي من هاتين القوتين قادرة على إدخال التدابير التي توفر الشروط الأولية للتخلص من الركود Stagnation، حيث كان الحكام والمحكومون على السواء عازفين عن بلوغ هذا الهدف الذي يرمي إلى قيام الدولة أو المجتمع بدورهما على أكمل وجه ممكن(٢).

وعلى الرغم من أن العقيدة الإسلامية منذ ظهورها، وكما يؤكد أحد الباحثين الغربيين، لم تعترف قط بأي فصل أو تمييز بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الدينية، أي الدين والدولة(٣).

كما فعلت المسيحية – فقد ظلت مسألة الخلافة تشكل معضلة لم تحل إشكالياتها حتى وقتنا الحاضر؛ فالخلافة لدى المسلمين هي –كما يقول ابن خلدون–: عمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا كلها ترجع عند الشارع إلى اعتبارها

---

(١) على الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، مصدر سابق، ص ١٠١.

(٢) وميض جمال عمر نظمي، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٣) بيري أندرسون: **دولة الشرق الاستبدادية**، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت مؤسسة الإيمان العربية، ١٩٨٣، ص ١٨.

بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عند صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به[١].

ويذكر لنا (على الوردي) في كتابه «وعاظ السلاطين»: (أن العهد العثماني كان من أشد العهود التي شهدها تاريخ العراق، لؤماً، فقد أمسى البلد خلال هذا العهد خراباً يعبث به اللصوص والسفاكون والمرابون[٢].

ثانيا: بزوغ الدولة القومية (الوطنية).

تعد الدولة القومية أحدى المراحل الرئيسية في بناء وتكوين الدولة الراسخة ما بعد القرون الوسطى، ورافق عمليات تفكيكها، سواء على صعيد المجتمعات أو الأقاليم، إعادة توحيدها بصورة أخرى، وقد شهد القرن العشرون العديد من هذه الحالات[٣]، فقد خضع الشرق الأوسط في مطلع القرن المذكور لسيطرة الدولة العثمانية، وأيًا كانت أسباب تفكيك تلك الإمبراطورية، سواء لضعفها الذي أفضى إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، أو الدوافع المؤدية إلى تراكم رأس المال في أوروبا نتيجة الثورة الصناعية التي وصفت بروح العصر، فإن إعادة تركيب جغرافيتها تمت وفقاً لمنظورها التاريخي وتحليلها الموضوعي، أكثر احتمالاً عندما تضم تنظيمات الدولة الواحدة «المفككة» إثنيات متعددة أو طوائف دينية متباينة، وبالنظر لتوافر هذه المقومات في معظم بلدان الشرق الأوسط، فإن قوى الثورة الصناعية (بريطانيا) سعت نحو رحيل الخلافة العثمانية (١٩٢٤) وإمكتها، بذلك ، تفكيك الإمبراطورية المذكورة، ثم إعطاء أجزائها

---

(١) ابن خلدون: **المقدمة (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر)**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ب. ت، ص ٣٣.

(٢) على الوردي: **وعاظ السلاطين**، ط٢، لندن، دار كوفان للنشر، ١٩٩٥، ص٥٩.

(٣) إيان كلارك، العولمة والتفكك (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

السمات الرئيسة لمفهوم الدولة من دون متضمناتها الحقيقية في العقد الثاني من القرن الماضي (بعد الحرب العالمية الأولى)، وبذلك فإن معظم الدول العربية لم تعرف «السيادة» بمتضمناتها الحقيقية، سواء الداخلية التي تشير إلى امتلاكها السلطة الشرعية المطلقة على أفرادها أو الخارجية التي تعني الاستقلال عن رقابة الدول الأخرى المنتدبة، وبمعنى آخر، فإن جزءاً من مأزق الدولة العربية يكمن في نمط مؤسساتها التقليدية للسيادة القومية أو ملاءمتها وطبيعة المشاكل الاقتصادية والسياسية، سواء الداخلية أو الخارجية التي واجهتها في الجزء الأعظم من القرن الماضي، ما ترتب عليه أن أصبح الفكر القومي وفي مرحلة مبكرة من تطوره في مواجهة تناقضات جدلية غير مسبوقة تاريخياً.

١. الاستعمار وبدايات تشكيل النظام الرأسمالي:

اعتمد النظام الملكي منذ تأسيسه على فئات محددة في المجتمع مثل شيوخ العشائر، والملاكين الكبار، فضلاً عن السيطرة البريطانية التي كانت تحرص كل الحرص على مصالحها الاستغلالية في العراق. لذا كانت التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية بطيئة، فنجم عن ذلك ولادة ظروف معقدة وصعبة تفاقمت بعد حركة مايو ١٩٤١ ، وتمثلت بظهور مجموعة من الملاك والتجار الجدد من أثرياء الحرب، كما توسعت دائرة الاستغلال، وعانى الناس لهذا من الغلاء الفاحش وارتفاع تكاليف المعيشة. وكانت السمة الرئيسية للاقتصاد العراقي في تلك الفترة التبعية الكاملة للاقتصاد الرأسمالي، وتمثل ذلك بسيطرة المؤسسات الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العراقي واستمرار العراق عضواً في الكتلة الإسترلينية، وهكذا كان للعامل السياسي دور كبير في تحريك القوى الاقتصادية في العراق لصالح السيطرة الغربية[1]. لذلك يمكن القول: إن الخلل الذي وسم

(١) هوشيار معروف: **الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق**، بغداد، ١٩٧٢، ص ٤٢٦-٤٢٧.

مسيرة التبلور الطبقي عرقل التشكل الهرمي للمجتمع، تلك المسيرة التي يتعدى دورها حدود المنجز الاقتصادي إلى الإسهام في تحقيق الاندماج الاجتماعي على المستوى الشعبي كما يسهم في تشكيل البنية الهرمية للمجتمع، فقد تولى الإقطاع هذه المهمة خلال مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني، ثم أكملت البرجوازية التي استثمرت حالة التجانس التي تتمتع بها والتي تبنت في مرحلة معينة - الأيديولوجية القومية، هذه المهمة وهذا الأمر أعطى هذه الطبقة قوة استطاعت بموجبها أن تعبر عن مصالحها وذاتها سياسيًا من خلال مؤسسات سياسية وقانونية.

إن تتبع تطور مسارات العلاقة بين الأفراد والأرض والتي جسدها نمط الملكية في العراق سيظهر لنا اتجاهاً مختلفاً ذا وظائف مغايرة. فقبل صدور قوانين الأراضي في العهدين العثماني والملكي (١٨٥٨-١٩٣٢)، كان العراق يتمتع - مثل غالبية أجزاء الإمبراطورية العثمانية - بنوع من الاستقلال في الشئون الإدارية والاقتصادية، وقد مكن هذا النوع من الاستقلال النسبي الوجهاء في المقاطعات والمدن وشيوخ العشائر، من السيطرة على إدارة شؤون هذه المقاطعات بشكل مباشر أو غير مباشر، مستندين إلى قواعد محلية أو مناطقية، إذ لم يستطيعوا في الغالب تثبيت حقهم في الإدارة من السلطات العثمانية، ونتيجة لذلك فإن السكان لم يكونوا في غالبيتهم يملكون الإحساس بأنهم جزء من وحدة سياسية كبرى[1]. لذا أصبحت المجتمعات متمايزة إلى حد كبير داخل الولايات ومعنية بنفسها وذات روابط واهنة، وكانت الولاءات ضيقة، لأنها كانت تعبر عن حاجة فطرية للحماية التي كانت توفرها العشيرة والمحلة والأصناف، ولأنها كانت تستند بشكل جزئي إلى نمط الإنتاج السائد الذي هيمنت عليه الحرف اليدوية الصغيرة،

---

(١) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت: **من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ ١٩٥٨**، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص ٢٢-٢٣.

مثل زراعة الكفاف، وملكية الدولة والملكية العشائرية المشاعة[١]. لكن توسيع نطاق الملكية الخاصة والاتجاه نحو مراكمة رأس المال، وهي صيغ تكونت أساساً من خلال روابط العراق الجديدة نسبيًّا مع السوق العالمية المعتمدة على الصناعات الكبيرة، بدأت تدفع باتجاه التغيير الذي أفضى إلى خلق بنية اجتماعية متداخلة بين أنماط اجتماعية قديمة تربط قيمة الإنسان بعراقة النسب أو بالدين، أو بالعلم أو بالغزوات القبلية، وما يرتبط به من نمط الاقتصاد البدائي، وبين أنماط حداثية فرضتها عناصر التغيير الجديدة على المجتمع[٢].

كما أن للتنوع والتعدد المجتمعي في العراق أثره في تعقيد الملامح الطبقية في المجتمع العراقي والإكثار من وجهاتها. بيد أن ذلك لا يعني عدم إمكانية تطبيق التحليل الطبقي الكلاسيكي على حالة المجتمع العراقي في الحقبة موضع البحث أو على عموم المجتمعات العربية، بالاستناد إلى ذات المفاهيم وأدوات التحليل التي قال بها «ماركس» و«فيبر» في أن الملكية والافتقار إليها يشكلان العنصرين الأساسيين لتبلور الطبقة، مع مراعاة أن تفهم في إطارها التاريخي[٣].

ولقد ذكر ليورا لوكتيز في دراسته للمجتمع العراقي، أن ما أفرزته الأحداث التي شهدها العراق قد تكون مدعاة إلى الركون في أحيان كثيرة إلى وجهة النظر القائلة بأن «الملكية» و«الطبقات» ما هي إلا ظواهر ثانوية، مقارنة بأسس أكثر ثباتاً ومقاومة كالأسس الدينية/ الإثنية[٤].

---

(١) مسعود ظاهر: **الدولة والمجتمع في المشرق العربي «١٨٤٠-١٩٩٠»**، بيروت، دار الآداب، ١٩٩١، ص٦٥.

(٢) حنا بطاطو: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ترجمة عفيف الرزاز، مكتبة الغدير، قم، ٢٠٠٥م، ص ٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢.

(٤) ليورا لوكيتز: **العراق والبحث عن الهوية**، مصدر سابق، ص ٢٥.

وهذا لا يقلل من أهمية الدراسات التي تستند إلى التحليل المادي وقيمتها، فقد تساعدنا على اكتشاف مواقع الخلل في صيرورة التبلور الطبقي وانعكاساته على مجمل مسيرة التطور والاندماج في المجتمعات التي تعاني من هذا الخلل. فعندما تبقى التقسيمات الإثنية والطائفية حية وتعبر عن نفسها بفجاجة على مدار مراحل التحول، من تأسيس الدولة العراقية عام «١٩٢١» إلى حين سقوط النظام وانهيار الدولة عام «٢٠٠٣» يصبح هذا النوع من الدراسات ذات أهمية، لأنه قد يجيب على الأسئلة التي ما فتئت تراود ذهن أبناء هذا البلد، والتي تدور حول: أسباب فشل الدولة في خلق الاندماج وعوامل تعثر بناء الهوية الوطنية، وانهيار الدولة، وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي، وديكتاتورية حكومات العراق المتعاقبة، وهي في مجملها إشكاليات بقيت دونما دون حل منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا، لذلك وليس من قبيل المبالغة القول إن تاريخ العراق السياسي شهد على الدوام عملية تشييد للدولة من الصفر[1].

ويبدو أن أحد أسباب ثبات الأسس الدينية/ الطائفية، هو حقيقة ترافق الانقسام الاجتماعي «الطبقي» مع الانقسام الطائفي القومي بين الكرد والتركمان، وهي حقيقة وإن تغيرت الكثير من خصائصها[2]، ولكنها ترافقت أيضاً مع حقيقة أخرى هي ازدواجية البنى الاقتصادية والاجتماعية بين التقليدية والحداثة، وقد كان للسياسة البريطانية دور كبير جدًّا في إبقاء الفجوة بين المدينة والمناطق العشائرية بسبب تقويتها للنفوذ العشائري[3]، كما استمر الملك فيصل الأول في

---

(١) جوزيف شتراير: **الأصول الوسطية للدولة الحديثة**، ترجمة محمد عيتاني، لبنان، دار التنوير، ١٩٨٢، ص١٨.

(٢) حنا بطاطو: مصدر سابق، ص ٣٦-٣٩.

(٣) علي الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق المعاصر**، ج٥، لندن، دار كوفان، ط٢، ١٩٩٢، ص ١٨٠-١٨٧.

اتباع المنهج نفسه، ناهيك عن أن سياسة تسوية الأراضي قد حولت شيوخ العشائر والأغوات إلى طبقة مالكة لعوامل الإنتاج(١).

وعليه، فإن عملية تكون الطبقات هي عملية تاريخية بطيئة، والطبقات لا تظهر بين ليلة وضحاها، كما أنها في العالم الثالث لم تتكون من خلال عملية تباين وظيفي داخلي كما حصل في الغرب، وإنما تم تكوينها من خلال استيراد أنماط للأدوار من الخارج، أو حتى من خلال فرضها عن طريق النظم الاستعمارية. لذلك فإن البحث في العالم الثالث يجب أن يكون بحثاً في عملية التشكيل الطبقي وليس في دراسة الطبقة بحد ذاتها، أو عن تكون طبقي ذي طبيعة خاصة يعكس ظروف التحول ومتغيراته(٢). لذلك فإن أداء الطبقة لوظائفها كان محكوماً إلى حد كبير بظروف وطبيعة نشأتها. وقد خلقت عملية التشكيل الطبقي في العراق وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية جراء تطبيق سياسة تفويض الأراضي مشكلة معقدة فيه، إذ أحدث التفويض شرخاً في طبيعة العلاقة القائمة بين الشيخ وأفراد قبيلته، كما أنها خلقت توتراً وعدم استقرار بين القبائل، بسبب امتناع بعض العشائر عن الإقدام على خطوة تسجيل الأراضي خوفاً من الالتزامات المترتبة تجاه الدولة، مثل الضرائب والتجنيد والاستقرار الجغرافي، فضلاً عن أن الإدارة البريطانية قد أسهمت في تعزيز اللامساواة في توزيع الأراضي، انطلاقاً من الموقف من مصالحها في المنطقة(٣). لذلك فإن عملية التحول ألقت بظلالها على سلطة الدولة واستقرارها. ومن ثم فإن عدم استقرار

---

(١) عماد عبد اللطيف سالم: **الدولة والقطاع الخاص في العراق. الأدوار – الوظائف– السياسات «١٩٢١-١٩٩٠»**، بغداد ، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص ١٠٦-١١١.

(٢) د. أحمد زايد: **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، مصدر سابق، ص ١٤٦-١٤٨.

(٣) حميد حمد السعدون: **إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية**، مصدر سابق، ص ٢٠٤-٢٠٧.

السلطة السياسية كان في حقيقته انعكاساً لعدم استقرار الملكية الخاصة في الكثير من جوانبه، ففي الحقبة التي سبقت العهد الملكي إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت مراكمة الملكية أو الثروات- ربما باستثناء العائلات المنسوبة إلى مواقع دينية- أمراً غير آمن من حيث التعرض لحسد الباشوات الحاكمين وجشعهم، ولذلك لم تكن الملكية هي الأساس المسيطر على التراتب الاجتماعي في المناطق الريفية والحضرية على السواء بل كانت هناك مبادئ عدة تعمل في وقت واحد لصياغة التراتب الاجتماعي، فمع هرم الثروة كانت هناك هرميات الدين حيث المسلمون أعلى مرتبة من المسيحيين والصابئة، وهناك هرميات المجموعات العرقية وهرميات المنزلة الاجتماعية (باشوات الملك) والسادة الذين يدعون نسبهم إلى الرسول الكريم «صلى الله عليه وسلم»، ورؤساء المذاهب الصوفية وكبار علماء السُّنة والجلبيون. لذلك فمن الطبيعي أن يكون هناك تطابق بين هذه الهرميات، ولكن هذا التطابق لم يفض إلى مجتمع هرمي، إذ ظلت هذه الهرميات تتعايش سويًّا، الأمر الذي أضفى طابعاً نسيجيًّا على العلاقات بين هذه المجموعات. وكان الوضع الاجتماعي الأقل قابلية للزوال- على ما يبدو- ذلك المتعلق بالمنزلة الدينية الخاصة(١). وهكذا فإن نسيجية العلاقات قد جعلت حل مشكلة السلطة أمراً صعباً مما جعل الطريق المؤدي إلى حالة الدولة ليس واضح المعالم. وهنا يظهر لنا أن معضلة الدولة لا تتعلق بنظام البداوة على أساس وجهة النظر القائلة بأن البدو الحقيقيين لا ينشئون دولاً بقدر ما يتصل الأمر بانحلال النظام العشائري بوصفه تعبيراً عن تنظيم حياة البدو، وتبعاته على العراق. إذ يصعب إقامة مؤسسات للدولة إذا كانت الأرض التي تقوم عليها تتغير باستمرار، أو إذا كان تلاحم الجماعة يتغير تبعاً لتغير فصول السنة.

---

(١) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٢٧-٢٨.

وجدير بالذكر أن نظام البداوة وبنية العشيرة قد لعبتا دوراً مميزاً في خلق حالة انعدام الاستقرار السياسي وإعاقة عملية بناء الدولة، فمن الضروري أن تصبح نسبة معينة من السكان حضرية لكي يكون بالإمكان الوصول إلى مستوى معين من التنظيم السياسي، إذ لا تشجع عملية التنقل الدائمة على بناء نواة دولة، كما أن الدور العسكري الذي يحدد بنية العشيرة يهدد دائماً حياة الاستقرار في المدن، إذ تحكمت هذه الحقيقة بالهرمية العشائرية في العراق إلى حد بعيد، حيث كان موقع أهل الإبل من الرحَّل المحاربين في عموم السهول العربية أعلى من موقع أهل الغنم والأهوار وأهل الزراعة، وكانت الجماعات المسيطرة في المجموعة الأولى تشمل شيوخ المشايخ «رؤساء الأحلاف العشائرية» والمشايخ «زعماء العشائر المحاربة المؤلفة لهذه الأحلاف»، وكان الموازي لمنزلة هؤلاء في كردستان الجبلية هم البكوات والأغوات العشائريين، كما كان للتصوف دور كبير في خلق شبكة من العلاقات الاجتماعية ذات النفوذ السياسي الكبير[1].

كما كان للعوامل الطبيعية آثاراً متغايرة على الحياة الاجتماعية، وهي ظواهر كان لها تأثيرات في كسر شبكة السيطرة الاجتماعية لهرميات القوة المختلفة التي كانت قائمة في دول أوروبا، مما أسهم في سلاسة تشكيل السلطة[2]. وبالإمكان أن نتلمس آثار العوامل الطبيعية المختلفة على أشكال الحياة في مدن العراق، ففي الوقت الذي كانت تتعرض فيه مدينة بغداد للفيضانات المتكررة والكوارث البيئية[3]، التي ألقت بظلالها على أشكال الحياة فيها، فاتسمت بالارتخاء والانفتاح، كانت مدينة الموصل البعيدة عن مثل هذه المؤثرات، والتي

---

(١) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٣٣-٦٧.

(٢) عباس بغدادي: **بغداد في العشرينات**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٩، ص ٢٧-٥٣.

(٣) نفس المصدر، ص ٣٥.

كانت السيطرة فيها على جميع الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة ترجع لملاك الأراضي المقيمين في الموصل، تتسم بالتصلب في علاقتها البينية[١].لقد لعبت هذه العوامل وغيرها، دوراً في عملية التشكيل الطبقي في المجتمع العراقي، ولكن ينبغي القول: إن لقوانين الأرض ثقلها في هذه العملية، فقد كان لصدور قانون الأراضي العثماني عام «١٨٥٨» بداية لمرحلة جديدة من مراحل التحول الاقتصادي، تحتل فيه الشروط المقيدة لحدود الأرض وعقود تأجيرها وامتلاكها أهمية كبيرة لمن يحوزها بسبب ارتفاع أهمية الأراضي وما تنتجه من محاصيل معدة للتصدير، نظراً لبروز أهمية العراق التجارية[٢]. ومن جانب آخر، كان ذلك القانون مصدراً للخلاف في الوضع القائم لأن الأرض كانت مشاعاً لأفراد القبيلة، وبموجب القانون تعد سلطة الشيخ في منح الأراضي لأفراد عشيرته ملغاة، وأصبحت العلاقة علاقة السيد بالعبد بدلاً من علاقة الشيخ بأفراد عشيرته، كما أن إلغاء الملكية الجماعية والتحول عنها إلى الملكية الفردية في الوقت الذي أسهم في تفكيك الوحدة القبائلية، فإنه سهل كذلك للدولة قضية التعامل المباشر مع أفراد القبيلة ومعاملتهم كمزارعين[٣].

وقد استقر رأي «مدحت باشا» عام ١٨٥٨ على أن يكون حل مشكلة العراق، أي مشكلة العشائر بتفويض الأراضي الأميرية مقابل بدل زهيد، إذ تؤلف العشائر ثلاثة أرباع العراق في ذلك الوقت، وكانت العشائر في قتال دائم فيما بينهم تارة، وبينهم وبين الحكومة تارة أخرى، فقد كان يرى أن أهم عامل وراء هذا الوضع الشاذ هو عدم تملك العشائر للأرض، إذ إن ذلك جعلهم يتنازعون على الأراضي من غير اهتمام بإصلاحها أو إعمارها، وجعل الكثير

---

(١) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص٣٤.

(٢) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سابق، ص ١٠٣.

(٣) د. حميد حمد السعدون، مصدر سابق، ص ٢٠٤.

منهم يعود إلى حالة الترحال والبداوة[1]. ومما لا شك فيه أن الدولة العثمانية سعت من خلال هذا القانون إلى توسيع قدرتها كجامع للضريبة، بعد أن كانت قد فقدتها بموجب سياسة جمع الضرائب القديمة «اللزمة»، وقد صدرت بموجب القانون سندات الملكية «الطابو»[2] التي غيرت أسس العلاقة في القبيلة، كما أرست نواة نمط جديد من العلاقة بين الأفراد والدولة.

لقد حول قانون الأرض ملتزمي الضرائب «الجباة» السابقين وشيوخ القبائل إلى ملاك كبار للأراضي بين ليلة وضحاها، الأمر الذي أدى إلى خلق صراع جديد بين رؤساء العشائر والدولة العثمانية من جهة، وبين رؤساء العشائر وبين أفرادها من جهة أخرى. إذ خسرت السلطات العثمانية بموجب سندات الطابو، ملكيتها للأرض دون مقابل. ففي ظل عدم وجود آلية فعالة لإجبار المالك على دفع الضريبة، أصبح غير ملتزم إزاء الدولة، لذلك لم تسجل السلطات العثمانية إلا الجزء اليسير من الأراضي الأميرية قبل الاحتلال البريطاني «١٩١٤» ، الأمر الذي غير الوضع لمرة واحدة وإلى الأبد بتحرير الشيوخ من الاعتماد على رجال قبائلهم عندما أدمجت مصالحهم مع مصالح الدولة[3]. ولم يقض التغيير الذي ذكر سالفاً على الأحلاف القبلية. فلطالما حصل النظام العشائري في العراق طول تاريخه السياسي على الدعم، فالإنكليز وجدوا أن في موازنة قوة العشائر ضد أهل المدن، حلّا سيجنبهم تكاليف باهظة جراء إبقاء قواتهم.

وعندما تأسست الدولة العراقية استثنت الريف من سريان القانون الوطني، وكانت سياسة تسوية الأراضي تصب في مصلحتهم، فأجود أراضي الدولة كانت

---

(١) علي الوردي: **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق**، ج٢، مصدر سابق، ص ٢٤٨-٢٥٠.

(٢) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٣) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سابق، ص٢٥.

ملكاً العشائر، مما ساعدهم على فرض قبضتهم غير المنتجة على الزراعة[١]. ولقد أدت هذه السياسة إلى بروز أكبر الملكيات الإقطاعية في الشرق الأوسط على الإطلاق، وبالأخص في منطقتي الكوت والعمارة[٢].

لقد مثل تركيز الملكية وتحالف النظام الملكي مع المشايخ، حاجزين في طريق تطور الاقتصاد العراقي، كما عرقلا دور الحكومة الملكية في تحقيق الاندماج الاجتماعي وبلورة الهوية المشتركة، إذ إن دخول العامل الطائفي في هذه المعادلة قد غير المسارات وقطع الطريق على مساعي تحجيم العشائرية. والأكثر من ذلك الحكم على الأكثرية من سكان البلاد بالعيش في أوضاع اقتصادية متدنية، الأمر الذي أدى إلى هجرة عدد كبير من الفلاحين، وخاصةً من مدينة العمارة التي لعبت دوراً مهمًّا في تاريخ العراق الحديث، لما لهذه الهجرة من تأثير بالغ الخطورة على الاندماج الاجتماعي، سواء بين المدينة والريف أو داخل المدن العراقية ذاتها التي تعرضت لموجة «العمرنة» وخاصة مدينتي بغداد والبصرة[٣].

ويرى الوردي أن للسيطرة الحكومية القوية نسبيًّا في منطقة العمارة، وكذلك تملك شيوخ العشائر للأراضي عن طريق المزايدة، واعتماد الشيوخ على قوة «السراكيل»[*] لفرض أوامرهم على أفراد العشيرة، فضلاً عن سيادة نمط الترف وروح الاستغلال لدى رؤساء العشائر كل ذلك قد جعل من مدينة العمارة أكبر منبع للهجرة «Migration»، حيث خرج منها مئات الألوف من المهاجرين

---

(١) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٢٦-٢٧.

(٢) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢-١٧٥.

(*) السراكيل: هم وكلاء الشيوخ في الإشراف على الفلاحين وجمع المحاصيل.... انظر : على الوردي: لمحات من تاريخ العراق، ص٢٨٩.

«الشروكيه»(١).

لقد أصبح لهذه الموجات من المهاجرين أثر كبير على مظاهر الحياة في هذه المدن، كما قيض لها - فيما بعد - أن تتفاعل مع أجهزة الدولة لخلق واحدة من أكثر حالات التوتر الاجتماعي وتوابعها المتأصلة في غياب التناغم داخل المدينة، وغلبة نزعة العنف على العلاقات بين أبنائها وظاهرة تريف المدينة كانت متوازية مع النمو للمدن العراقية وخاصة في العاصمة بغداد. ومع موجة الهجرة من الريف إلى المدينة وغلبة ظاهرة التريف، تطورت السلطة السياسية فيما بعد في اتجاه غلبة الفئات غير المدنية، فزحفت موجة التريف إلى داخل السلطة السياسية ذاتها(٢).

ولم ينجم عن عملية التحول المادي التي حصلت، تبلور طبقة تستند إليها الدولة، فنشأت الدولة في العراق من دون عصبة تدعمها أو طبقة تسندها. فكانت ضعيفة أمام مجتمع قوى، لذلك اضطرت إلى فرض هيمنتها بطريقة لا تقوم على التدرج الذي يخفف من وطأة الهيمنة، كما حصل في تجارب الدول الحديثة في أوروبا(٣). كما أن المجتمع لم يستطع أن يجاري التغيرات الخارجية التي كانت تسعى إلى ربطه بحركة الاقتصاد العالمي. ففقد توازنه في الوقت الذي بدأت تتشكل العلاقات بين أبنائه على أساس الاعتبارات التحديثية القائمة على أساس الموقف من وسائل الإنتاج فكانت محصلة هذا التطور تتجه نحو الأعلى(٤)، باتجاه السلطة السياسية وباتجاه الارتباط بالسوق الخارجية أكثر من ارتباطها مع بقية قطاعات المجتمع وبُناه. ومما لاشك فيه أن التبلور الطبقي بدا أكثر وضوحاً،

---

(١) على الوردي، مصدر سابق، ج٢، ص٢٨٩.

(٢) غسان سلامة: **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مصدر سابق، ص ٨٦.

(٣) أحمد زايد: **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(٤) د. غسان سلامة، مصدر سابق، ص ١٤٤.

وانعكس ذلك على مستوى المشاركة في أجهزة الحكومة، إذ شهدت حقبة الأربعينيات والخمسينيات مرحلة تنسيق الجهود ورص الصفوف لعناصر طبقة ملاك الأراضي من مشايخ وأغوات وسادة عشائريين وحضريين ومسئولين أرستقراطيين وضباط أشراف، من أجل معالجة مصالحهم المشتركة في مواجهة الدولة في أمور مثل إعفائهم من الضرائب والاستبعاد الاجتماعي الفعلي لطبقتهم من مناصب الدولة المهمة، والأهم من كل ذلك الدفاع عن النظام الاجتماعي الذي يُرتب لهم فوائد جمة، وذلك عبر مؤسستي البرلمان ومجلس الوزراء واللذين كانت لهم فيها السيطرة المطلقة(١).

أصبحت عملية امتلاك الفائض من رأس المال تتم عن طريق الاعتماد المتبادل والمشاركة بين الملاك والتجار والصناعيين الناشئين فيما بعد مع جماعة الضباط الأشراف والملك بوصفهما الطبقة الحاكمة، وأصبح أحدهما يغذي الآخر ويزيد من مراكمة رأس المال. أي إنه كانت تجرى إعادة لإنتاج رأس المال ولكنها كانت تقتصر على مجموعات بعينها. هذا النمط من التعاون بين البرجوازية المحلية وبين الطبقات مالكة الأرض، خلقته ظروف التبعية، ولم تحتاج فيه الطبقة البرجوازية إلى إخضاع القوة الاقتصادية كما حدث في أوروبا، وإنما احتاجت إلى التعاون لضمان خلق حلقات وصل بين الدولة على المستوى القومي وبين المستويات الدُنيا من بناء القوة في المناطق الريفية التي تسيطر عليها هذه الطبقة الإقطاعية، ثم دخلت القوى العسكرية والبيروقراطية التي سيطرت علي الدولة كشريك للمجموعات الأخرى في المنافع الاقتصادية(٢).

وهذا يتفق بالإجمال مع نموذج حمزة علوي حول الدولة التابعة أو ما

---

(١) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص٣٠.

(٢) أحمد زايد: **الدولة في العالم الثالث**، مصدر سابق، ص١٣٧-١٣٨.

يطلق عليه «دولة ما بعد الاستعمار»[١]. حققت نهايات الحقبة الملكية نفوذاً متزايداً لمجموعات التجار والصناعيين، وتركزت الثروة فيها لدى برجوازية التجار، إذ قُدرت العائلات التي تملك ما نسبته (٥٨-٦٠%) من إجمالي رأس المال التجاري والصناعي المشترك، بنحو (٢٣) عائلة عشية ثورة يوليو ١٩٥٨[٢]، بيد أن مالكي رأس المال في العراق لم يتمكنوا من تشكيل طبقة متجانسة فاعلة في بنية الدولة والمجتمع[٣]، على الرغم من كونهم حافظوا على اتصالات واسعة مع مستويات الحكومة العليا، وتبنوا اتّجاهاً مرناً حيال أي سلطة تسلمت الحكم، الأمر الذي ساهم في تقدم أعمالهم ونموها، باستثناء القليل منهم[٤]. إذ كانت وراء قدرة رأس المال العراقي المحدودة على ممارسة فاعلة للسلطة، أسباب عديدة منها: أن القرار السياسي والاقتصادي كان نتاج آليات الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وانعكاس لدور الأجانب في الداخل، والتركيب المختلط للبرجوازية العراقية، الأمر الذي أدى إلى شرذمة رأس المال الخاص، فضلاً عن الترابط والتداخل القائم بين أصحاب المصانع والتجار والمصرفيين ومُلاك العقارات في المدن أو الأراضي الزراعية في الريف. ورغم تمركز الثروة التجارية والصناعية في الأربعينيات لم يساعد البرجوازية العراقية على ممارسة

---

(١) حيث فرق بين الدولة في المجتمعات الرأسمالية والدولة في المجتمعات التابعة، وفي رأيه أن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسس في المجتمعات التي خضعت للاستعمار عن طريق برجوازية وطنية وإنما عن طريق برجوازية استعمارية قامت بتضخيم حجم جهاز الدولة، وخاصة جناحها العسكري والبيروقراطي لخدمة أغراضها الخاصة من المستعمرات. فالمجتمعات التابعة لم تعرف الثورة البرجوازية كما عرفتها الرأسمالية المتقدمة. انظر:

- Ham Za Alavi, The state in Post-colonia, societies, Pakistan and Banglaclesh, pp.38-39.

(٢) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٣١٢-٣١٣.

(٣) د. عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ١٤٠.

(٤) حنا بطاطو، مصدر سابق، ص ٣١٣.

ضغط عام وثابت للدفاع عن مصالحها، إذ لم تكن هذه الثروة ذات تأثير يذكر عندما كانت مصادر التمويل الأساسية لميزانية الدولة العراقية تأتي من الريف أساساً، (أي قطاع الزراعة)، وأصبحت دون معنى بالمقارنة مع عائدات النفط في الخمسينيات. ففي الوقت الذي وصلت فيه ميزانية الدولة (٧٩,٧) مليون دينار كان رأس المال الخاص يبلغ (٥٣,٣) مليون دينار[١]. وعندما تعتمد الدولة على دخل يردها من الخارج، وليس من إيرادات داخلية، تصبح مستقلة عن أنصارها الطبيعيين في الداخل، فالذي بيده السلطة يستطيع الحصول على موارد أجنبية مما يجعله من الناحية الفعلية فوق مستوى المطالب والضغوط، وبالتالي فإن عدداً من البنى السلطوية سيكون مرشحاً للظهور[٢].

وبالرغم من أن النفوذ المالي للطبقات في العراق لم يكن يتوازى مع نفوذهم السياسي، إلا أنهم ارتبطوا بمؤسسة الدولة بشكل أو بآخر، سواء من خلال تمثيلهم الرسمي على المستوى الحكومي، أو من خلال استفادتهم من خدمات الدولة وقوانينها وبالتالي فإنهم اقتسموا المنافع الاقتصادية مع الدولة، بالإضافة إلى أن استقلال الدولة عنهم ترك للأخيرة قدراً من التوازن تنظم فيه عملية توزيع المنافع فيما بينهما، وفي الوقت الذي هيأت فيه ظروف التبعية تعاوناً بين الطبقات التي لها مصالح في هذا الوضع لم تسع أي «طبقة» نحو السيطرة على أجهزة الدولة؛ لأنها على ما يبدو لم تكن بحاجة إلى السيطرة، لأن المسافة الفاصلة بينها وبين سلطة الدولة لم تتح في الواقعْ إمكانية مراكمة رأس المال، وهذا هو هدف صاحب رأس المال.

إن التقسيمات الاجتماعية كانت أكثر مرونة وأقل تحديداً من وصف

---

(١) د. عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ١٤٠.

(٢) جياكومو لوشياني: **دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج:** إطار نظري في غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ص ٣١٢.

الطبقة، ولكن على وجه العموم أثر الاندماج في الاقتصاد العالمي على كل شرائح المجتمع، وبخاصة على سكان المدن. وعلى الرغم من ذلك فإن العملية لم تكن في طبيعتها متناقضة وخاصة الاقتصاد الريفي، كما أن وضع البرجوازية الوطنية كان مزعزعاً، لذلك لم يفلح أي حزب سياسي برجوازي رسمي أن يستثمر الدعم الجماهيري الذي قد يتمتع به، ويجسد تطلعات القاعدة الشعبية. كما سادت حركات أكثر جذرية ميدان العمل السياسي غير الرسمي، وأصبح مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر ارتباطاً بمفهوم العدالة الاجتماعية، وهكذا تركت قيم ومفاهيم مثل المساواة والاشتراكية مجالاً ضيقاً للقيم والمفاهيم البرجوازية، بالرغم من عدم تجانس البنية الاجتماعية، وبالرغم من غياب الطبقة الواحدة السائدة، كان هناك أواخر العهد الملكي إجمال لدى الرأي العام بأن الاستقلال والتنمية الاقتصادية هي مطالب ملحة تم وضع العراقيل في طريقها أو تجاهلها من قبل حكومات العهد الملكي.

إن الاعتمادية المتبادلة بين الدولة والجماعات الإستراتيجية في العراق مالت في نهاية العهد الملكي لصالح سيطرة جماعات إستراتيجية أخرى كانت تقتسم الفائض مع بقية الجماعات، بيد أنها بدأت تشارك مشاركة فعالة في إدارة جهاز الدولة، بل إنها حولت الأخيرة إلى أداة في يدها تسخرها لتحقيق مصالحها. لذلك نرى أن الحكام أخذوا ينعزلون عن الشعب ويميلون إلى استخدام العنف، ولم تعد المؤسسات القائمة تحظى بتأييد شرائح واسعة من أبناء الشعب، ونادراً ما كانت هذه الفئات تتلقى أية رعاية من لدن الحكومة وبقيت محرومة تماماً، الأمر الذي وصم تاريخ العراق السياسي بعدم الاستقرار الذي اختلفت أسبابه.

ففي الوقت الذي كانت حالات التمرد القبلي خلال العهود الأولى من العهد الملكي، وخصوصاً العربية منها، أكثر حالات التمرد الكردية التي بدت وكأنها اختلاجات عالم قبلي يقترب من نهايته. كانت حالات التمرد الريفية في العقود

الأخيرة ذات طابع مختلف تماماً، إذ لم تكن بقيادة المشايخ بل ضدهم. نظراً لتغير طبيعة العلاقة التي تربط جماعات المشايخ بالدولة ونمط الاعتماد المتبادل وتقاسم فائض الإنتاج فيما بينهما.

لقد حملت التغيرات التي حدثت نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات طابعاً لم يكن معروفاً من قبل، وكان الاستياء الذي بقي سياسيًّا حتى ذلك الوقت، قد أصبح الآن اجتماعيًّا، ولم يعد موجة نحو حكومة معينة بل نحو النظام الاجتماعي ذاته. وقد كانت هناك علاقة مباشرة بين ارتفاع تكاليف المعيشة وانتفاضات العقد الأخير من العهد الملكي(١). لم تستطع البرجوازية العراقية رغم نموها المحسوس أن تمحو الطبقة الإقطاعية القوية. كما لم تحدث «الممانعة بين الطبقات الاجتماعية» التي يساعد على وجودها التقدم الاقتصادي الذي يقضي على الشعور بالخوف عند الطبقة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة من أن تصبح بروليتارية، وهو شعور طالما ساعد على نجاح المغامرات اليمينية، وبالتالي إقامة الأنظمة الديكتاتورية، كما أن الطبقة البرجوازية اختبأت وراء سلطة الملك وفضلت هيمنة الملك التي نمت بشكل ملحوظ بعد عام ١٩٤١ مدفوعة بخوفها من نمو الطبقة العاملة(٢).

لقد أصبحت التباينات الطبقية العراقية جوفاء وليس فيها من الصقل أو التدرج الذي يخدم في مجتمعات أخرى في تمويه حقيقتها أو التخفيف من آثارها السلبية. ففجاجة الواقع الطبقي، جعل السلطة السياسية بلا مضمون اجتماعي، بل أصبح هناك فراغ سياسي قائم تحت بناء السلطة، في الوقت الذي تكون فيه الجماهير معادية لما فوقها تتحرك تحت هذا البناء ولها مطالب لم تُلبَّ وغير

---

(١) حنا بطاطو: **الكتاب الثاني**، مصدر سابق، ص ١٢١-١٢٤.

(٢) فائز عزيز أسعد: **انحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد، دار البستان، ط٣، ٢٠٠٥**، ص ١٣-١٤.

معلنة. فلا الإقطاع استطاع أن يحتوي الفلاحين نتيجة عجزه، ولا نمو الصناعة كان كافياً لاستيعاب المهاجرين من الريف.

أما الطبقات الفقيرة فقد كانت عاجزة عن تحسين أوضاعها أو تقديم ما تعاني من مظالم بطريقة قانونية، وخاصة أن الإصلاح الليبرالي الذي يوفر القنوات المشروعة لتقديم المظالم. كان قد تم إيقافه بعد إطلاقه في منتصف الطريق أمام الوصي، الأمر الذي أضاف إلى أعمدة الرجعية الملكية، دون أن تكسب ود الطبقات الوسطى الساخطة، فتجذرت الطبقة، ثم اتجهت نحو الشيوعية بعد أن أيقنت أن النظام لن يغير من موقفه. لقد خفف ضعف التكوين الطبقي في العراق من الضغط القادم من قاع المجتمع باتجاه جعل الدولة أكثر حيادية، فتحولت الهيمنة الاقتصادية للطبقة المسيطرة إلى هيمنة سياسية مارست القمع، حيث شهدت أحداث ١٩٤٦-١٩٤٨ إطلاق نار على المتظاهرين، وممارسة الحكومة للقمع باعد بينها وبين الشعب، واستمرت الحكومة في استخدام القمع ضد اضرابات عمال الميناء وسكك الحديد، وعمال النفط الذين كانوا يطالبون بحقوقهم المشروعة وبطرق سلمية.

إن استقلال الدولة أوحى للحكومة بأن الحق في استخدام العنف هو الوسيلة الوحيدة للتعامل مع المطالب الجماهيرية. كما كانت الحلقة الضيقة من الحكام المستندين أساساً إلى التحالف القائم بين الملاك والبيروقراطيين والضابط الإشراف السابقين الذين تحولوا إلى ملاكين، والمشايخ الملاك وأصحاب المصالح المالية، قد اعتادت النظر إلى «الطبقات الأخرى» على أساس أنها غير ناضجة وإنها ليست ذات حقوق سياسية(١).

من الجدير بالملاحظة أن ما يبدو وكأنه اختفاء للعنف في الدول الصناعية

---

(١) حنا بطاطو: **الكتاب الثاني**، مصدر سابق، ص ١٣٠-١٣٥.

وهو في حقيقته تغير لشكل العنف ووظيفته، فاعتماد السكان المتزايد على المال، أدى إلى احتكار الدولة للعنف المنظم وإلى التسامي به عن طريق تقنينه، وعليه لا حاجة لاستخدام العنف المكشوف طالما أنه يمكن الاستفادة من الثروة لغرض فرض مشيئة الصفوة على التاريخ(١).

لقد كانت التجربة العراقية السابقة لانقلاب ١٩٥٨ تحمل في طياتها أمراً مثيراً للانتباه، وهو إمكانية إدخال الضباط في الأطر السياسية الجديدة، فسنرى أن أكثر رؤساء الحكومة الذين سيتوالون على حكم العراق هم من الضباط أمثال عبد المحسن السعدون، جعفر العسكري، ياسين الهاشمي، نوري السعيد، جميل المدفعي، علي جودت الأيوبي، طه الهاشمي، وغيرهم. وكلهم من خريجي الأكاديمية العسكرية العليا في إسطنبول، وقد لعبوا دوراً أساسيًّا في السياسة العراقية بين النشأة وانقلاب يونيو ١٩٥٨(٢).

ظل العسكر يلعبون دوراً في الحياة العراقية، كتعبير عن بقاء السلطة أسيرة من يتملك السلاح، حيث استطاع الجيل الآخر من العسكريين ممن استفاد من فرص التعليم، والمنحدرين من أصول متوسطة أو فقيرة أن يستولوا على جهاز الدولة في المراحل اللاحقة من عمر الدولة. إن عدم تغير أشكال العنف ووظيفته مرتبط ببنية المجتمع وتأخر عملية تصنيعه، إذ بقيت المجتمعات العربية تحمل سمات البنية الشرقية والبنية الرأسمالية(٣).

وهذه العوامل حددت طبيعة الدور السياسي لمالكي رأس المال فيه،

---

(١) آلفن توفلر: **تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة**، ترجمة ومراجعة فتحي حمد بن شتوان، نبيل عثمان، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية، ط٢، ١٩٩٦، ص٦٥-٦٦.

(٢) عبد الرزاق الحسني: **تاريخ الوزارات العراقية**، ج٣، مصدر سابق، ص٢٣٥.

(٣) نزيه نصيف الأيوبي: **الدولة المركزية في مصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص٧٦.

وقدرتهم على ممارسة سلطة فاعلة في بنية الدولة والمجتمع. فالتجار طبقة «مهاجرة» تعتمد على تجارة رأس مالها الذي يتسرب إلى الخارج بسبب العنصر الأجنبي، ولم تكن الشرائح التجارية العراقية قوة صاعدة بالقدرات المحلية الزراعية والصناعية، بل كانت وكيلة للشركات الأجنبية. كما أن سياسة الاستيراد المفتوحة لم توفر فرصة لاستثمار مربح من صناعة محلية تغذي السوق المحلية.

وفي ظل غياب الاستثمار، فإن السوق التي تم تضييقها بفعل السياسة التجارية ستتحول الآن إلى سوق ضيقة بالضرورة، بسبب استبعاد القطاع الصناعي الخاص من نطاق المصالح التجارية، «ومعاملته كدخيل في سوقه الوطنية».

هذه العوامل أسهمت في بروز ظاهرة التخلف الصناعي[١]. كما أن تعطيل قدرة رأس المال العراقي في لعب دور في السياسة، واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية فيه، كان نتاج الخارج أو نتاج الأجانب في الداخل، وأوجد ظاهرة غياب التوافق بين التوزيع المحلي للثروة والتوزيع المحلي للسلطة[٢].

إن افتقاد السلطة لمحتواها الاجتماعي، لا شك أنه سيمكن أي «جماعة إستراتيجية» من أن تملك قوة عسكرية وأن تستولي على السلطة، في محاولة لخلق نظام سياسي واقتصادي يعظم من قدرتها على استهلاك الفائض، خاصة بعد أن أصبحت مؤسسات الدولة «الحكومية منها والمتمثلة بالبرلمان ومجلس الوزراء» إقطاعات سياسية لأصحاب الامتيازات. في حين أصبحت مؤسسات الدولة الأخرى كالجيش، منفذاً للطبقات الفقيرة والمتوسطة[٣].

لقد عجزت الدولة عن تلطيف فجوة التشكيلات الطبقية، بسبب قصور آلية

---

(١) عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ١٣٦-١٣٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤٠.

(٣) حنا بطاطو، **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص٧٤.

التنمية، فأصبحت السلطة أضعف من أن تتعامل مع محصلات الحداثة، فالتعليم والجيش والبنى التحتية زج بأعداد هائلة من المجموعات التي تملك تطلعات سياسية وحاجات اقتصادية، أكبر من قدرة أجهزة الدولة السياسية على أن تستوعبها وتستطيع تمثيلها، ورغم أن المجتمع المدني استطاع أن يحتوى هذه المجاميع ويعبر عن تطلعاتها، إلا إنه فشل في أن يحقق هذه المطالب، فكان الحزب الشيوعي بمثابة «منجنيق» شعبي، ولم يكن رافداً يوصل مطالب الجماهير إلى الحكومة ويضغط لتحقيقها، والحكومة بدورها اعتبرت حركة المطالبة بالحقوق «خيانة سياسية» ولم تعدها حاجة طبيعية وحقًا من حقوق أبنائها عليها(١). بالإضافة إلى أن البنية الاقتصادية بسبب تبعيتها، لم تكن قادرة على استيعاب نتاج العملية التعليمية، ولا المهاجرين الجدد الذين أفقرتهم سلطة المشيخة، وتدهور حرفهم، فليس هناك صناعة قادرة على استيعابهم وتشغيلهم، فاتجهوا إلى الأجهزة الجديدة للدولة كالجيش والشرطة. وعندما يصبح السلاح بيد مجموعات ساخطة، فمن الطبيعي أن تستخدمه للاستيلاء على السلطة، لتصبح تعده خللاً بنيويًّا عميقاً أضر بمصالحها.

لقد انعكست ظروف العراق على أبنائه، خاصة عندما تسلم هؤلاء مناصب قيادية في الأحزاب والحكومات، فهناك معاداة قوية للانضباط، وعدم الميل للقيام بأدوار تابعة، وتلك سمات تميزت بها الأنتلجنسيا بشكل خاص(٢). كما أن لفجاجة التكوين الطبقي، دوراً كبيراً في جدلية العنف في تاريخ العراق، وخاصة أن أعداداً كبيرة من المستفيدين من إنجازات الدولة، لم تفلح آليات التوظيف والمشاركة أن تتعامل معها وتستوعبها، بسبب اعتماد التوظيف على معايير الولاء أكثر من الكفاءة، وبسبب ضعف المشاركة الشعبية وعدم وجود مجتمع

---

(١) المصدر نفسه، **الكتاب الثاني**، ص ١٢٣.

(٢) حنا بطاطو: **الكتاب الثاني**، مصدر سابق، ص١٢٣.

مدني فاعل يشكل الحلقة الوسطى بوضع المطالب وتوصيلها إلى الحكومة، والضغط باتجاه تحقيقها، فضلاً عن دورها الكبير في التوظيف النخبوي[١]. وبدلاً من أن تلطف مؤسسات التعليم وأجهزة الخدمة المدنية من فجاجة الفوارق الطبقية، أصبحت وسيلة لتخريج نخب أو جماعات ساخطة لا ترى فائدة من نظام قد يغير سياسته، وصارت مقتنعة بأن التغيير لا يمكن أن يتم بدون القوة المسلحة. كما أن أساس السلطة لا يزال معتمداً على امتلاك القوة العسكرية، فالصراع بين المدن النهرية والقبائل، وبين البلدان الصغيرة والمدن الكبيرة – لم يحسم. وبالتأكيد فإن لكل بنيه منها وظائف وأدواراً مختلفة. فأصحاب الإبل أقوى من المزارعين، وسلطة البلدات الصغيرة أقوى من سلطة المدينة، لأن آليات العمل بين البنيتين مختلفة. فالأخيرة تهدف إلى الاستقرار ويلعب المال وقوة الاقتصاد والخبرات دوراً في العلاقات بين أبنائها، أما الأخرى فإن قوة السلاح وتأثير الأعراف والتقاليد يشكلان ديناميات الحياة فيها. والغلبة تكون لمن يحمل السلاح، طالما بقي جزءاً من المجتمع خارج نظام المال، فآلياته تختلف عن آليات من يملك المال ويسعى للحفاظ عليه وتدعيمه، حيث يصر في الإبقاء على العلاقات مع مؤسسات الدولة، كما أن إمكانياته الاقتصادية تتيح له فرصة استخدام مؤسسات الدولة الرسمية كالبرلمان، وتوظيفها لمصلحته، وهذا ما نجحت طبقة التجار العراقيين وطبقة الملاك فيه، ولكن هؤلاء جميعاً لا يتجاوزون عشرة بالمائة من السكان، وبالتالي لم يستفد أفراد المجتمع الذين يشكلون الأغلبية من ذلك، وهذا ما يسميه غسان سلامة «اللحظة الليبرالية» في الوطن العربي.[٢]

---

(١) سعد الدين إبراهيم آخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص١٨٥.

(٢) غسان سلامة: **نحو معتقد اجتماعي عربي جديد**، بحث في الشرعية الدستورية سلسلة الثقافة القومية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص ٥٨.

٢. الملكية وبدايات الدولة الوطنية:

يقصد بمفهوم الدولة الوطنية هو العملية التي تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي وتلاحم عناصر الأمة، وذلك بمزج الجماعات المختلفة والمتميزة بعضها عن البعض الآخر بخصائص ذاتية (مذهبية وعرقية) ، في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين سارية المفهول على كل أقاليم الدولة، وتنطبق على كل أفراد المجتمع بدون تمييز أو محاباة على أساس اللون أو القومية أو الدين أو الجنس.

ويركز مفهوم الدولة الوطنية على بناء وعي سياسي وطني متطور من خلال ثقافة سياسية تأخذ باعتبارها كل الخصائص الوطنية والقومية والطائفية، ويعتبر مفهوم الدولة الوطنية من المفاهيم التي شغلت قدراً كبيراص من اهتمامات القادة السياسيين وعلماء الاقتصاد والاجتماع، حيث أن عوامل التجزئة الجغرافية والطائفية والعشاشرية واللغوية دفعت هذه النظم الجديدة واحزابها السياسية إلى العمل على تحقيق الاندماج القومي، الأمر الذي آثار معارضة بعض الجماعات المضادة للاندماج أو للوحدة الوطنية، وحيث أن قسماً منها طالبت بالانفصال وتأسيس كيانات سياسية واجتماعية ومستقلة عن الدولة الجديدة التي نالت استقلالتها من السيطرة الاستعمارية.

ومما يلاحظ على دول العالم فإنه من النادر جدًّا أن تجد دولة متجانسة قومياً أو دينياً، إذ أن التعددية القومية ما بين أغلبية وأقليات داخل الدولة الواحدة، ينجم عنه ثقافات وقيم وتقاليد خاصة بكل قومية أو طائفة دينية ومذهبية، الأمر الذي يترتب عليه ظهور ولاءات فرعية تطغى على الولاء الوطني، فيما إذا لم يستطع النظام السياسي أحتواء هذه الولاءات وتأطيرها في الإطار الوطجني الأوسع، أي الوحدةالتي يشعر من خلالها بناء الوطن الواحد بهويتهم الوطنية الشاملة.

في القرن العشرين مر الشرق الأوسط بسلسلة من التحولات الجذرية، على رأسها الاندماج في العالم الرأسمالي عن طريق الاستعمار، وقد استوجب هذا الاندماج تغييرات في هذه المجتمعات قبل الرأسمالية، وهذه التغييرات تركت آثارها على المستوى السياسي في شكل الثورات والتمردات والانتفاضات والمواجهات في أوروبا على طبيعتها وتكوينها ووظائفها بسبب الفارق الجوهري في تكوين الأنماط الاجتماعية بينها، والذي يتمثل في أن التحول في الأنماط الاجتماعية الأوروبية نبع من الصراع بين الإقطاع والرأسمالية التنافسية كنتيجة لنضج التناقضات بينهما، بينما لم يكن الحال كذلك في الشرق الأوسط، وإنما جاء التحول دون بروز برجوازية حقيقية نابعة من مثل هذا الصراع. وهكذا جاءت الدولة الحديثة محملة بخصوصيات التناقضات الأولية(١). وهو ما يمثل أحد الحقائق الفارقة التي تصبغ آلياتها.

والعراق المعاصر وريث طبيعي لسلسلة من الأنظمة السياسية التي انبثقت من بلاد الرافدين تحتوى على حجج مسوغات للعراقيين المعاصرين كما للذين يريدون تمزيقه دويلات أو ضمه لما هو أكبر منه(٢).

إلا أن الحقيقة أن العراق لم يكن أبداً كياناً سياسيًّا منفصلاً ومستقلاً قبل القرن العشرين، فقديماً وفي ظل حكم السومريين والبابليين والآشوريين، كان العراق مقسماً إلى ممالك معادية لبعضها... وفيما بعد كان جزءاً من الإمبراطورية الكبرى وأهمها الإمبراطورية العباسية.. وبصفة خاصة كانت الشؤون الداخلية للعراق تصرف من قبل مراكز القوة الخارجية على المنطقة، وسواء كانت هذه المراكز في فارس أو بيزنطة أو مكة أو دمشق

---

(1) Brayan S. Turner, capitalism and class in the middle East, Theories of social change and economic development. London: Heinemann educational books: 1948, p106.

(٢) غسان سلامة: المجتمع والدولة في المشرق العربي، مصدر سابق، ص ٢٩-٣٠.

أو تركية[١].

وكانت معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ بين العراق وبريطانيا والتي أنشئت على أثرها دولة العراق الحديث – تنويعة جديدة على الاتجاه نفسه فبناء الدولة المستقلة كان نتاج –هدف – الإستراتيجية البريطانية التي نظرت للمعاهدة على أنها شهادة الدولة الحديثة التي لا يمكن لأي نص لاحق أن يناقضها، بما في ذلك دستور الدولة، وجاءت الملاحق المالية والإدارية تثبت دعائم السياسة الجديدة بحيث رأى أن العراق نفسه بحاجة للاستماع لنصائح مستشارين بريطانيين ولدفع مرتباتهم، لا وبل ونفقات المفوض السامي البريطاني نفسه. أما الناتج النهائي فكان نشوء طبقة من الكمبرادورية المحلية المرتبطة في نشأتها ونفوذها ببريطانيا[٢]، تكونت من ملاك الأراضي بالأساس والقيادات التقليدية.

وهكذا فنشأة الدولة العراقية الحديثة أكدت أن السياسات العربية هناك ما هي إلا جزءاً من سياسات الحكومة البريطانية التي كان من مصلحتها تكريس الانقسامات والصراعات الأولية العرقية والدينية، التي أسست لسياسة التحالفات أحد أهم آليات الدولة العراقية الحديثة، فقد رفض الشيعة والأكراد الاعتراف بالدولة الجديدة، إذ ساءهم الارتباط بدولة عراقية عربية، وأما الشيعة الذين كانوا أشد الفئات مقاومة للمشروعات البريطانية،فقد اعتبر قادتهم السياسيون والروحيون «المجتهدون» أن مثل هذه الدولة القومية الجديدة من شأنها أن تخضع العراق لبريطانيا لفترة طويلة من الزمن، وهو ما لا بد أن يمثل خطراً على الإسلام وتهديداً له. وحيث نجحت القوات البريطانية في هزيمتهم فإن

---

(١) بيير جون لويزار: **العراق والديمقراطية غير الممكنة. مصيدة الدولة القومية**، في: نيفين مسعد، **التحولات الديمقراطية في العالم العربي**، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨١.

(٢) غسان سلامة، المصدر السابق، ص ٣٤.

الشيعة لم يتوقفوا عن المعارضة وإعلان العصيان المدني والتمرد على النظام العراقي. وهكذا لم تكن ثمة شرعية للدولة العراقية الجديدة سوى تلك التي تهيئها لها القوات العسكرية البريطانية. وكانت أغلب المناصب الكبيرة في الدولة الوليدة من نصيب البرجوازية العربية السُّنية الجديدة المكونة من إقطاعيين وبيروقراطيين ملاك أراضي وتجار، والتي اقتنعت بأنها تمارس دوراً يؤهلها له ماضيها العباسي والعثماني، أما أغلب العراقيين، وخصوصاً من الشيعة الذين لم يتصوروا انفصال السلطة السياسية عن الدين، فقد اتهموا الإسلام السني بأنه يمثل قاعدة النظام السياسي الجديد.

وفي هذه الفترة شهدت العراق انقساماً بين ثلاث كتل متفاوتة في ثقلها وأهميتها: فقد كان الشيعة أغلبية تمثل حوالي ٤٥% من إجمالي عدد السكان. في حين كان السنة العرب ٣٠% من عدد السكان العراقيين. أما الأكراد فقد مثلوا حوالي ٢٠% من عدد السكان، وقد زاد الأمور تعقيداً أن هذه الجماعات كانت ذات طبيعة إثنية ودينية في الوقت نفسه، فضلاً عن أن توزيعها الجغرافي جعل كل جماعة تمثل أغلبية في إقليمها وإن لم تكن كذلك بالضرورة بالنسبة لعدد السكان الإجمالي(١).

وورث الجيش بعد أن أصبح محور السياسة العراقية كل إرث الدولة العراقية هذا، المتمثل في شرعية القوة وسياسة الانقسامات والتحالفات. فمنذ تكوين الجيش في ٦ يونيو ١٩٢١ أصبح قوة رئيسية يجب أن يملك صاحب السلطة النفوذ والسيطرة عليها، ومنذ البداية بقيت المؤسسة العسكرية تمثل لفترة طويلة الشريحة الاجتماعية الحاكمة ووسيلة بيد الملك في مواجهة القبائل، وبصورة أقل وضوحاً أداة للنخبة الحاكمة لمواجهة أي تحدٍّ شيعي(٢)، وظهر ذلك

---

(١) بيير جوان لويزار، المصدر السابق، ص ١٨٢.

(٢) غسان سلامة: مصدر سابق، ص ١٥١.

في تركيب قمته الذي صار مكوناً من الشخصيات الشريفية«: جعفر العسكري، ونوري السعيد، ومحمود السناوي، وجمال بابان، وعلى جودت الأيوبي...»[١]

غير أنه مع انقلاب بكر صدقي في ١٩٣٦ والانقلابات المتتالية، انقلب السحر على الساحر، وأصبح الجيش يسعى إلى دور اللاعب لا إلى دور الأداة في اللعبة السياسية، ولكن دخول الجيش السياسة فضح أيضاً هشاشة الاندماج الاجتماعي داخله، إذ إن انقلاب ١٩٣٦ كان كرديًّا «عراقيًّا»، بينما لعب القوميون العرب دوراً أساسيًّا في انقلابات ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٤١[٢].

وبعد ذلك وصل الجيش إلى السلطة في ١٩٥٨ نتيجة أسباب عدة، أهمها - على الأرجح: كونه يمثل تلك الشرائح الوسطى والفقيرة من المجتمع العراقي التي رأت أن بلدها تسير في ركاب الاستعمار البريطاني، بينما كامل المنطقة تسير في اتجاه التحرر الوطني. وهكذا جاءت النخبة الجديدة تحمل منظومة أفكار أكثر تناسقاً بعد أن فشلت النخبة السابقة في صياغة منظومة متناسقة قومية، رغم إصرارها على هذه الصيغة في خطابهم السياسي، وإن جاءت غير واضحة وغير متناسقة[٣].

وإذا كنا نستطيع أن ندعى أن الدولة نشأت من رحم المجتمع في العراق ووفقاً لعقد اجتماعي بين أبنائها وبين من يمسك بزمام السلطة، فإن ظروف النشأة المختلفة وصلت إلى ذات الهدف، ونعني أن الدولة ينبغي أن تكون قادرة على فرض احترام القانون ومعاقبة منتهكيه. وكانت حنكة بريطانيا في التعامل مع هذه المسألة كبيرة، وخاصة لمن خبر كل أنواع العنف غير المنظم ويصبو لعنف

---

(١) بيير جون لويزار، مصدر سابق، ص ١٨٧.

(٢) غسان سلامة، مصدر سابق، ص ١٥١.

(3) Majid khadduri, Repulican Iraq, "a study in Iraq politics since the revolution of 1985, London: Royal institute of intonation affairs: 1969, p.5.

الدولة المؤسسي المقنن. ولكن التعطش للدولة ليس هو ذاته في كل المجتمعات، وليس هو نفسه في ذات المجتمع، وذلك قد يرجع في حقيقته إلى انعدام إمكانية إيجاد دولة «تمثل توجهات الأمة» من جانب، وتقوم بتقنين العنف وتنظيمه من جانب آخر[١].

لقد استغرق بناء الدولة ومؤسساتها في العراق حوالي خمسة أعوام ابتداءً من تأليف الحكومة المؤقتة«عام ١٩٢٠»، وتم تتويج الملك «فيصل الأول» في ١٩٢١ وإعادة تشكيل وزارة عبد الرحمن الكيلاني، ومن ثم صدور قانون الانتخابات، ثم توقفت العملية إلى أن استؤنفت في «١٢/ يوليو/١٩٢٣» وفي عام ١٩٢٤ استكملت الانتخابات الثانوية في آخر لواء، وهو لواء الموصل وفي العام نفسه جرت انتخابات المجلس التأسيسي الذي افتتحت جلساته في «١٩٢٤/٣/٢٧» وفي «١٩٢٤/٦/٢١» صادق المجلس على المعاهدة العراقية – البريطانية[٢].

أما الدستور، فإنه طبقاً لنص المادة الأولى من صك الانتداب البريطاني، فإن على الدولة المنتدبة القيام بوضع قانون أساسي للعراق خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات، يعرض بعدها على عصبة الأمم للموافقة عليه. كما جاءت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية – البريطانية لتشترط تنظيم قانون أساسي يعرض على المجلس التأسيسي، شريطة أن لا يخالف نصوص المعاهدة. واستناداً على ذلك، بدأ العمل من أجل إعداد لائحة بالقانون، وتألفت لجنة في وزارة العدلية العراقية قوامها «الميجر يونغ» من وزارة المستعمرات، و«المستر دارود» مستشار وزارة العدلية، وقد استعانت اللجنة بالدستور النيوزلندي والإيراني والتركي والأسترالي، وأرسلت المسودة إلى وزارة المستعمرات، حيث أجريت

---

(١) غسان سلامة: **المجتمع والدولة في المشرق العربي، مصدر سابق، ص ١٠-١١.**

(٢) عبد الرزاق الحسني: **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط٦، ج١، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩، ص ٢٣٣-٢٥٢.

عليها تعديلات وأعيدت إلى المندوب السامي الذي قدمها بدوره إلى الحكومة العراقية[١]. وفي بغداد أحيل مشروع القانون إلى لجنة جديدة مؤلفة من السادة «ناجي السويدي» وزير العدلية و«ساسون حسقيل» وزير المالية، و«المستر دراود» والمستر «ديفدسون»، وقد توصلت اللجنة إلى وضع صيغة جديدة مستقاة من الدستور العثماني وبعض الدساتير الأجنبية، منها دستور اليابان. ولإنهاء الاختلاف في وجهات النظر التي ظهرت بين العراقيين والبريطانيين، أرسلت اللائحة إلى الحكومة البريطانية التي أيدت مطالب العراقيين بخصوص إعطاء صلاحيات أوسع للمجالس النيابية وجعل الحكومة تحت إشرافها.

وبعد إعادة اللائحة إلى بغداد عرضت على الوزارة العراقية التي شكلت بدروها لجنة قوامها ثلاثة أعضاء من الحقوقيين برئاسة وزير العدلية «عبد المحسن السعدون»، وبمشاركة «المستر دارود» مع وجود مشاورين قانونيين هما «ناجي السويدي» و«رؤوف الجادرجي»، وقد أدخلت عليها عدة تعديلات، منها توسيع سلطات المجلس النيابي، ثم أُقرت اللائحة ونشرت في صحف بغداد، وكانت تتضمن (١١٣) مادة مقسمة إلى مقدمة وعشرة أبواب، وكانت موادها متأثرة بالدستور المصري والقانون العثماني(٢).

وعلى الرغم من احتدام النقاش حول لائحة القانون الأساسي التي تعطي انطباعاً بأن إرادة العراقيين هي التي حسمت موضوع التصديق عليه، إلا أن الواقع يشير إلى أن جلسات المجلس الصاخبة، لم تكن إلا ظاهرة احتجاج، إذ إن المعاهدة العراقية البريطانية قيدت إمكانية إجراء التعديل. ومع ذلك فإنه من المرغوب فيه أن يحظى القانون الأساسي وعملية الإصلاح، بالرغم الشعبي الذي

---

(١) د. إسماعيل مرزة: **القانون الدستوري**، دراسة مقارنة لدساتير الدول العربية، بغداد، دار الملاك، ٢٠٠٤، ص١٣١-١٣٢.

(٢) عبد الرازق الحسني، مصدر سابق، ص ٢٦١-٢٩٠.

من شأنه أن يضفي قدراً كبيراً من المصداقية على العملية بأجمعها.

ولكن إدارة الاحتلال لم تقف عند حد دعم نموذجها الديمقراطي، بل سعت إلى فرضه، مستخدمة التهديد بحل المجلس والمساومة على موضوع الموصل، وهو إجراء استخدمته في إقرار الدستور، وكذلك عند المصادقة على المعاهدة(١).

يمكن الإشارة إلى أن الدولة وهي توصي بفكرة السلطة العامة، حيث تحوز قوة البوليس والقوة العسكرية التي ينبغي أن تعمل في إطار قانوني محدد المعالم ويجب أن تكون قوتها متفردة ، أي أن لا يكون ثمة محل لقوة أخرى معارضة ومنافسة تعطلها عن فرض سلطتها، وإلا اختفت الدولة وحلت الفوضى(٢). وتكون القوة المادية بمثابة ذراع الدولة التي تمسك بالمجتمع. أما تشكيل الحكومة وطريقة تداول السلطة أو ممارستها فهي التي تعطي للدولة شرعية إذا كانت تقوم على أساس المشاركة الشعبية. ونشوء الدولة كان من المفترض أن يتم ضمن هذا التسلسل الزمني، ويصعب تصور أن تخلق الحكومة وطريقة ممارسة الحكم، دولة بوصفها واقعة. ومن الممكن متابعة تطبيق عملي لهذا التتابع التطوري حتى في الدول التي خلقتها إرادة المحتل إلى حد بعيد، فالأصل أن يجرى الاتفاق حول كيفية ممارسة السلطة، وعند ذاك يكون للدولة سلطة في تنظيم وإدارتها عملية تشكيل الحكومة.

ومن ذلك، نرى أن لوزارة الداخلية دوراً كبير في تنظيم الانتخابات وإدارتها في كل ألوية العراق، كما أن للملك «فيصل الأول» دوره الكبير في الحث على المشاركة في الانتخابات، حيث قام بزيارة إلى معظم ألوية العراق(٣).

---

(١) إسماعيل مرزة: **القانون الدستوري**، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣) محمد مظفر الأدهمي: **المجلس التأسيسي العراقي**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، ١٩٨٩، ص ٤٢-٤٣.

بالإضافة إلى أن عملية الانتخابات كانت مناسبة جرى من خلالها ربط مناطق بالحكومة تنظيميًا، حيث جرى تسجيل الناخبين القاطنين خارج المدن، بعد أن كانت عملية التسجيل تخضع للتخمين. أما الانتخابات فإنها لم تخل من صعوبة تتعلق بالتمييز بين أهل المدن وسكان الريف، بالإضافة إلى حالات العزوف عن تسجيل الأسماء خوفاً من نظام التجنيد، إذ لوحظ أن المناطق الكردية لم تعد قضيتها القومية حائلاً أمام الانخراط في العملية السياسية بقدر الخشية من احتمالات التجنيد الإلزامي، مع مراعاة أن هناك وعوداً قطعت للأكراد بمنحهم حكماً محليًا وامتيازات، لا سيما المتعلق منها باللغة، الأمر الذي أثر على تقدم عملية الانتخابات، كما كان وجود قوة الشرطة المتنقلة وجولات المفتش الإداري في الأقضية، دليلاً على وجود السلطة التي من شأنها أن تدفع المواطن إلى الإذعان والمشاركة(١).

أما فيما يتعلق بالمجلس التأسيسي فقد أوكل له مهمتان، أولاهما المصادقة على المعاهدة مع بريطانيا، والثانية وضع دستور للبلاد، بالإضافة على مهمة المصادقة على قانون الانتخابات. أما ما يتعلق بالمهمة الأولى فقد صادق المجلس على المعاهدة قبل المصادقة على الدستور – ويمكن القول: إن ترتيب العلاقة مع الدولة المحتلة هو أحد المراحل المهمة التي تفضي إلى إقامة الدولة. فعندما أقام البريطانيون حكماً ملكيًا بوصفه جزء. من مهامهم الانتدابية، وقع على عاتقهم تقويم هذا إلى أن يصبح قادراً على إمكاناته، كان لا بد من أن يراعوا مصالحهم خلال هذه العملية، وعند ذلك تصبح مهمة القائمين على رأس السلطة بالغة الصعوبة. فالملك «فيصل الأول» وجد نفسه بين مطرقة الاحتلال وسندان المقاومة الشعبية التي تطالب بالاستقلال، بيد أن رحى المعركة دارت على أرض

---

(١) د. عبد الحميد كامل التكريتي: **الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣**، بغداد، دار الشئون الثقافية، ١٩٩١، ص ١٢٩.

المجلس التأسيسي، وكان الصراع بالرغم من ضراوته سلميًا إلى حد كبير.

وعلى الرغم من أن الصراع حسم لصالح المصادقة على المعاهدة التي كانت غير منصفة، إلا أن دولة وليدة كالعراق تعاني عجزاً ماليًا يتصاعد، وليس لديها جيش نظامي متكامل وقادر على حماية العراق وحدوده الخارجية المهددة من الإيرانيين من الشرق والأتراك من الشمال والنجديين من الجنوب الغربي. ولم تكن هذه الدولة تملك الخبرة الكافية لإدارة أجهزتها ومؤسساتها الناشئة، فضلاً عن أن المندوب البريطاني هدد أن يستخدم السلاح إذا لم يصادق المجلس التأسيسي على المعاهدة. (١) فالدولة في مثل هذه التحديات لم تكن قادرة على فرض توجهاتها في معادلة غير متكافئة للقوة. إن الاعتراف بدور العامل الخارجي في نشأة الدولة الجديدة، والذي أوقع الدولة وممارستها الديمقراطية فيما بعد في خطيئة ظلت تلاحقها حتى عهود الاستقلال لا يمكنه أن يتجاهل حقيقة صعوبة إنشاء دولة من دون إسناد خارجي. فولاية الموصل – على سبيل المثال – ظلت موضوعاً للصراع بين تركيا التي تريد ضمها إليها وبين بريطانيا التي أصرت على إلحاقها بالعراق بموجب معاهدة لوزان «١٩٢٣» التي كانت معنية بتسوية قضية الحدود بين بريطانيا وتركيا. وقد كانت ورقة الموصل أداة بيد بريطانيا للضغط على العناصر المعارضة للتصديق على المعاهدة، على الرغم من أن بريطانيا لم تكن مستعدة للتخلي عن مدينة تعد منبعاً للنفط(٢).

وبذلك فإن المصلحة البريطانية ارتبطت بالدفاع عن وحدة العراق الإقليمية وكانت تدفع باتجاه إنشاء دولة العراق بحدودها الحالية. وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الزمنية التي تأسست فيها الدولة العراقية كانت محكومة بظروف تاريخية كان العامل الخارجي فيها له أرجحية على باقي العوامل لصالح مأسسة

---

(١) محمد مظفر الأدهمي: مصدر سابق، ص ٢٠٠-٢٠٦.

(٢) عبد المجيد كامل التكريتي: مصدر سابق، ص ١٢٩-١٣١.

الدولة، كما أن الحركة البرلمانية الناشئة قد لاقت قبولاً شعبيًّا إلى حد ما، حيث نظر إليها العراقيون على أنها خطوة نحو الاستقلال[١]، وليس من قبيل الرضوخ لسيطرة المحتل، إذا ما وضعنا في الاعتبار أن استقرار النظام السياسي وعدم استقراره يعتمد على مقدار الدعم الشعبي للحكام في مرحلة بناء الدولة[٢]. وعلى جانب الصعيد الداخلي، كانت معادلة القوة التي تأسس عليها الاستقرار المؤسسي قائمة على خلق الموازنة بين الريف والمدينة من خلال استقطاب زعماء القبائل واسترضائهم وتدعيم نفوذهم على أبناء قبيلتهم من قبل الملك وبريطانيا. في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية تتجه فيه إلى تصفية النظام القبلي والعشائري[٣].

وعندما تنشأ الدولة على أساس توازن نسبي لمجمل علاقات القوة، فإن أي تغير في موازين القوى لأحد العوامل الفاعلة، سيكون مدعاة لانهيار معادلة التوازن وذلك أحد عناصر هشاشة بنية الدولة. ففي مجتمع معقد لن يكون من السهل أن تتمكن قوة اجتماعية بمفردها أن تحكم السيطرة على السلطة، لأن أي مجتمع يفتقر للانسجام الاجتماعي، تصبح عملية المأسسة فيه صعبة للغاية، وأحياناً شبه مستحيلة، وقد تقام مؤسسات سياسية ذات كيان مستقل عن القوى الاجتماعية التي أنشأتها، والأقوى هنا لن يكون السيد، إلا إذا حول القوة إلى حق والطاعة إلى واجب[٤]. والقوة هنا منحت بمعناها المادي البحت المتمثل بالقوة

(١) غسان سلامة: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مصدر سابق، ص ١٣٠.

(٢) ليورا لوكيتز: **العراق والبحث عن الهوية**، ترجمة دلشاد ميران، أربيل، دار أراس، ٢٠٠٤، ص٢٥.

(٣) حميد حمد السعدون: **إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الإقليمية**، «١٥٤٦-١٩١٨»، عمان، دار وائل، ١٩٩٩، ص ٢٠٤-٢٠٧.

(٤) جورج بوردو: **الدولة**، ترجمة د. سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٣٧-٣٩.

العسكرية التي جسدها التواجد العسكري البريطاني مع مشروعية إنشاء الكيان السياسي العراقي، المشروعية لمؤسسة الدولة التي اجتمع لها عاملان أساسيان من عوامل المتحد السياسي وهما الإجماع والمصلحة المشتركة(١). ولا بد في هذا الموضوع، من وقفة نبين من خلالها الفرق بين عمليتين جرتا في العراق وغيره من الدول الجديدة، بطريقة منفصلة إلى حد بعيد، فبينما كانتا مترابطتين في تجارب الدول الأخرى الحديثة، الأولى هي عملية تفاعل هذه المؤسسات مع المجتمع. أما في الدول الحديثة فقد كان بناء المؤسسات انعكاساً لتطور المجتمع، وكانت حصيلة هذا التفاعل هي اندماج، ومشاركة سياسية وتنمية اقتصادية.

وعليه فإنه ينبغي علينا عندما نحلل نمط العلاقة بين المجتمع والدولة، أن نقول: إنه سيكون من الصعوبة تحديد أسبقية أحدهما على الآخر في الوجود. فمن وجهة نظر بعض الباحثين في بناء الدولة، فإن شكلاً من أشكال التنظيمات والروابط الاجتماعية التي جمعت البشر مع بعضهم البعض، وقد وجد قبل أن يطور الإنسان نظاماً للإدارة الذاتية لحياة الجماعة ونشاطها، وطبقاً لهذا فإن المجتمع سابق للدولة، إن لم يكن هو الذي ينتج الدولة(٢). وهناك من يحاجج من المفكرين بأن الدولة قد تسبق المجتمع عندما تكون الدولة موجودة على هيئة خطة لتطبيق القانون وفرض النظام وتوفير الأمن، كما أنها تجسد بذلك ملجأ تجري فيه التطورات الاجتماعية بسلاسة. وهكذا يمكن القول – وفقاً لهذا الرأي –: إن الدولة يمكن أن تسبق المجتمع، أو على الأقل إن لها الأولوية على أي شكل من أشكال التنظيمات الاجتماعية.

---

(١) صاموئيل هنتغنتون: **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣.

(2) James Dobbins America`s Role in nation Building From Germany to Iraq, Rand, (E846. A6219), 2003, P (xvi).

إن الوقائع التاريخية تدل على أن ظاهرتي «الدولة والمجتمع» كانتا متلازمتين على الدوام، مع الاختلاف في أسبقية إحداهما على الأخرى في التجارب التاريخية، ولكن المهم هو مخرجات التفاعل بين المجتمع والدولة. وفي الدول الجديدة لم تكن عملية التفاعل لمصلحة اندماج قوى وهوية مشتركة ولا مشاركة سياسية حقيقية. أما مؤشرات النمو الاقتصادي، فالبرغم من أن الإنجاز فيها يكاد يكون ملحوظاً، لكنه لم ينعكس إيجاباً على مستوى المشاركة، كما بقيت هذه المجتمعات تعاني من مشاكل حادة في الاندماج والتلاحم الوطني، فضلاً عن أن الموارد الاقتصادية لم توزع بشكل عادل على أفراد المجتمع. ولاشك أن لأثر عوامل النشأة الخارجية دور كبير في انحراف منجزات التفاعل، وذلك لأن المؤسسات ليست هي وحدها التي قامت بدعم خارجي، بل إن بنية المجتمع قد تشكلت هي الأخرى بفعل التبعية. وبدراسة تجارب مختلف الدول في هذا المجال يمكن أن يكشف عن أن الاختلاف كان في ثقل كل عنصر من عناصر المدخلات بالمقارنة مع بقية العناصر، كما أن سمات المجتمعات التي يجري بناء الدول فيها هي مختلفة. فضلاً عن اختلاف الظرف الدولي والبيئة الجغرافية، وهي عوامل تؤثر في عملية البناء وتحديد نتائجها.

إن فهم تجربة العراق في عملية بناء الدولة، لا بد أن يضع في الاعتبار عدداً من المعطيات مثل مرحلة التأسيس، وثقل العوامل الخارجية، وضرورة التعرف على الطريقة التي تفاعلت بها مؤسسات الدولة مع المجتمع، لأن هذه العوامل هي التي ستقرر في النهاية صحة الإنجاز من عدمه في عملية تغيير الدولة.

ثالثا: الأجهزة الايديولوجية الجديدة في الدولة الوطنية الناشئة:

من الطبيعي أن يكون للإجهزة الأيديولوجية التأثير على كيفية تصور الشعب العراقي للدولة وعلاقتها بالماضي. ونتيجة لمعرفة «فيصل الأول» بالدور البريطاني لضمان فوزه في استفتاء أغسطس ١٩٢١، وبالعداء الذي كان يواجهه من قطاعات من النخبة السُّنية التي طمحت إلى السيطرة على الدولة الجديدة، وبافتقاره إلى دعم الشيعة والأكراد، لأسباب طائفية وعرقية، وبالافتقار العام لدى العراقيين من وطنيين وقوميين إلى التحمس من أجل الملكية، فإنه حاول جذب الانتباه إلى صلات الهاشميين بقبيلة قريش المكية، ومن ثم بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بالذات لكسب ود الشيعة بوصفه من أهل بيت النبوة وما لذلك من قدسية عند الشيعة. ومن خلال إنشاء متاحف جديدة وإحياء المعالم التاريخية المهمة كسوق خان مرجان، أمل فيصل في إقناع مواطنيه الجدد بأنهم لا يتمتعون بتراث مشترك فحسب، بل يتمتعون بسمتقبل مشترك أيضاً، فمن خلال المتحف سعى فيصل بوضوح إلى ربط الهوية العراقية العشائرية بالهوية الحجازية، من خلال الإشارة إلى المشتركات بين الثقافتين[١]. وقد واصل الحصري الذي عينه فيصل مديراً عامًّا للتعليم خلال العشرينيات بتشجيع فكرة القومية العروبية والذاكرة التاريخية المصاحبة لها في مناهج النظام التعليمي الرسمي. كما أن فيصل كانت له صلات بالشعراء البارزين كمعروف الرصافي ومحمد مهدي الجواهري[٢].

لقد استغرقت صياغة الدولة اهتمام النخبة السياسية الجديدة وأسيادها

---

(١) عبد السلام يوسف: **الصراع من أجل الهيمنة الثقافية في العراق في الثورة العراقية ١٩٥٨ إعادة الاعتبار للطبقات الاجتماعية القديمة**، لندن ، ١٩٩١، نص ١٧٣.

(٢) أريك دافيس: **مذكرات دولة**، ترجمة حاتم عبد الهادي، الأردن، دار الفارس للنشر، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٠٠-٢٠٢.

البريطانيين عقب ثورة العشرين . وكان البريطانيون والنخبة العربية السنية المدنية التقليدية تواقين للتخلص من ذكرى ثورة العشرين التي تحدت امتيازاتها السياسية والاقتصادية. إذ تم أولاً: ضمان إنشاء الملكية الهاشمية بفعل مذكرة ١٩٢١ التي أعدت لهذا الغرض. وثانياً: جرى تأسيس الجيش العراقي على أسس طائفية مثلما كان عليه الحال أيام العثمانيين. ثالثا: جرى إنشاء نظام انتخابي لكي يضمن سيطرة الأثرياء وشكلت الوزارات على أسس إثنية، وأخيراً: تم تكوين جهاز الدولة الإداري، وخصوصاً وزارة التربية على أسس إثنية وأيديولوجية.

وكل هذه العمليات التي وثقها حسن العلوي كانت متأثرة بالاعتبارات الإمبريالية والطائفية؛ لأن البريطانيين وحلفاءهم كافحوا من أجل حماية مصالحهم[1]. لذلك تم التلاعب بمذكرة ١٩٢١ لإقصاء زعيم العراق المفترض سيد طالب النقيب الذي لم يحظ بثقة البريطانيين رغم معتقده السني، وذلك من أجل أن يضمنوا انتخاب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق عوضاً عنه. وبنى جعفر العسكري القائد الجديد للجيش سلسلة المراتب العسكرية على أسس إثنية لكي يضمن هيمنة العرب السنة.

كما لم تتضمن الوزارة إلا تمثيلاً شيعيًّا رمزيًّا فقط. ولم يتعطل نموذج الهيمنة السنية إلا في البرلمان العراقي. ولا علاقة لهذا الأمر بالمعايير الطائفية قدر تعلقه بالرغبة البريطانية في استغلال مالكي الأراضي من شيوخ العشائر الجنوبية الذين كان غالبيتهم من الشيعة، للحد من نفوذ الملكية والوطنيين المدنيين. لذا كان الحضور الشيعي في البرلمان العراقي جزءاً من النموذج الاستعماري النمطي لسياسة «فرق تسد». وأقصى البريطانيون والنخبة العربية السُّنية ــ الشيعة، من جهة أخرى عن المشاركة السياسية.

---

(١) حسن العلوي: **الشيعة والدولة القومية في العراق**، باريس، مطبعة سيدي، ١٩٨٩، ص ١٦٣-١٩٠.

ومن المثير للجدل أن القسم الأكثر أهمية في الجهاز الإداري للدولة كان لدائرة المعارف التي عهد إليها بالنظام التعليمي بتأهيل الشباب العراقيين. ففي ظل الإدارة الطائفية لساطع الحصري عززت مديرية المعارف المتفرعة عن وزارة التربية وبقوة التصور العروبي للمجتمع السياسي العراقي، من خلال التأكيد على العصر العربي الإسلامي الذهبي. أما في نسخة الذاكرة التاريخية التي سطرت في الكتب المنهجية المدرسية فلا وجود يذكر للتراثين الشيعي والكردي. وعلى الرغم من أن وزير التربية كان على الدوام من الشيعة إلا أن السياسة التعليمية كان يسيطر عليها فعليًّا العرب السنة في مديرية المعارف(١).

إن محاولة فيصل بناء ذاكرة تاريخية عراقية بحيث تخلق آراء ملائمة للهاشميين، قد عكست جزئيًّا انغماس عائلته آنذاك في شئون السياسة العراقية الداخلية، ثم إنها كانت استجابة أيضاً لهموم الوطنيين التي تفاقمت إبان العشرينيات بفعل السيطرة البريطانية على الدولة. وعقب وفاة فيصل في ١٩٣٣، اتخذت جهود السيطرة على الدولة. وبنائها شكلاً مختلفاً. فمن ناحية أولى حاول «الملك غازي» بن فيصل، حشد الدعم الشعبي للمَلَكية من خلال مناصرة القضية الفلسطينية، وإثارة مسألة أن الكويت ينبغي أن تكون جزءاً من العراق، والانتقاد بشكل غير مباشر لوجود بريطانيا العظمى وسياساتها في الشرق الأوسط. ويحاجج العديد من العراقيين اليوم بأن موت الملك غازي في حادث سيارة في أبريل ١٩٣٩ كان في الواقع مدبراً من قبل البريطانيين الذين خشوا من خطاباته المعادية على نحو متزايد لهم، وكذلك توسعت الحركة الوطنية والقومية حجماً ونطاقاً، بحيث إن القوى القومية العروبية إنشأت ملتقى مهمًّا عن طريق نادي المثنى وحركات الفتوة المنتسبة له، واتسع تأثير جماعة الأهالي، من خلال الالتحاق بوزارة صدقي – سليمان في ١٩٣٦، وتوافقت مجموعات متنوعة من

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

الماركسيين على تشكيل الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٣٤، بالإضافة إلى أن الجيش أصبح أكثر تسييساً وصار عقب اغتيال بكر صدقي أكثر تحمساً للانغماس في القضية القومية العروبية[١]. ومن ناحية أخرى، وبالرغم من جهود غازي لجعل هوية العراق أكثر ارتباطاً بالشؤون القومية العروبية، من خلال انغماسه الناشط في القضية الفلسطينية، إلا أنه كان أكثر انهماكاً بعدم الاستقرار السياسي وبالذعر البريطاني من انتقاداته لسياساتهم في فلسطين، لدرجة لم يستطع معها أن يوفر ما يكفي من الوقت لمواصلة جهود أبيه لتعبئة الذاكرة التاريخية لصالح الدولة الهاشمية. وسرعان ما أصبح الوصي عبد الإله عقب وفاة غازي أكثر امتثالاً للمصالح البريطانية بعد إعادته إلى سدة الحكم من قبل القوات البريطانية، على أثر حركة مايو المجهضة في ١٩٤١[٢].

في حين أن الجهود البريطانية البادية الوضوح لضمان تسلم عبد الإله للسلطة، وما تلاها من تطهير للجيش من القوميين العروبيين، أجهضت أية مجهودات من قبله لتطويع الذاكرة التاريخية على نحو ملائم للدولة الملكية. وفي الحقيقة قبل بداية الحرب العالمية الثانية بقليل وبعدها، أخذت بالظهور كتيبات تمجد فضائل الدولة الملكية في ظل إشراف مديرية الإعلام التي أنشئت حديثاً. وعلى أي حال كانت هذه الكتيبات تطبع باللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة. وهذا مؤشر على أن قراءها لم يكونوا من العراقيين قدر ما كانت تتوجه إلى النخب الغربية والأمريكيين بشكل خاص، والذين كان يعتقد بأن لديهم القدرة على التأثير بشكل إيجابي على المصالح العراقية في الخارج[٣].

---

(١) توبي دوج: **اختراع العراق**، ترجمة عادل العامل، بغداد، ٢٠٠٩، ص٢٢٦-٢٢٨.

(٢) أريك دافيس: **مذكرات دولة**، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

(٣) حسن العلوي: **الشيعة والدولة القومية**، مصدر سابق، ص ١٨٥.

كما أن العائلة المالكة في العراق لم يكن لها جذور في المجتمع العراقي، الأمر الذي دفع بالملك إلى توثيق صلاته بالضباط الأشراف السابقين[١]، كما كان مدركاً أن الشعب العراقي يعده دخيلاً عليه بالرغم من مواقفه الوطنية وخدماته الجليلة. لذلك كان الملك قلقاً على مستقبل عرشه ولم يكن يستصوب فكرة إنهاء النفوذ البريطاني في وقت قريب، إذ كان يرى في ذلك النفوذ سنداً يقيه شر «طغيان شعب عرف عنه خلال التاريخ أنه كثير الملل من الحكم المستقر وكثير التقلب في أعماله»[٢]، كما كان مدركاً في الوقت ذاته أن بريطانيا نجحت في أن توقع بين القوى العراقية المختلفة لتقف إحداها ضد الأخرى مثيرة الآمال لديهم لتحطيم مقاومة إحداها للأخرى.

وعليه فإن الظروف التي وجد الملك فيصل نفسه فيها لم تسهل من مهمته في بناء دولة حديثة منسجمة، خاصة وهو يحيا وسط مجتمع يغلب عليه التخلف والاختلاف والانغلاق على الذات بين مكوناته[٣].

وهكذا لم تكن المتغيرات الخارجية ولا الوقائع الاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع في مصلحة تحقيق اندماج وطني وهوية مشتركة. فبعد اثنتي عشرة سنة من تأسيس الدولة العراقية، كتب الملك فيصل مذكرة أوجز فيها الصعوبات والتحديات التي واجهت إدارته للدولة العراقية، ومن بينها افتقاد العراق إلى واحدة من أهم عناصر التماسك الاجتماعي – حسب وجهة نظره – وهي الوحدة الدينية. كما يؤخذ على القائمين معه على إدارة الدولة، عدم مبالاتهم بالرأي وعدّه خطيئة لا تغتفر، فضلاً عن اعترافه بأن سياسة العدل والموازنة ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع سياسة القوة في مواجهة الانقسام والتشتت المجتمعي، وخاصة أن

---

(١) توفيق السويدي، **وجوه عراقية عبر التاريخ**، لندن، رياض الريس للنشر، ١٩٨٧ن ص٢٦-٢٧.

(٢) توفيق السويدي، مصدر سابق، ص ٢٧.

(٣) حنا بطاطو: **الكتاب الأول**، مصدر سابق، ص٣٦٨.

الحكومة لا تملك بعد مستلزمات القوة، المادية الكافية، وهي أضعف من المحكومين، بالإضافة إلى إقراره «الملك» بأن العراق مملكة سنية تحكمها حكومة عربية سنية تأسست على أنقاض الحكم العثماني، وأن هناك فجوة بين أبناء الشعب بسبب الانقسام المذهبي الذي أوجده الاضطهاد الذي لحق بالشيعة جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من المشاركة في الحكم أو التمرس فيه.

وهذا الاضطهاد استغل من قبل أصحاب المطامع، خاصة «الدينيين منهم» أو «طلاب الوظائف الذين لم ينتفعوا ماديًّا من الحكم الجديد»، لتحريض الشيعة، بالإضافة إلى كتلة كبيرة من العشائر، كردية، شيعية، سنية لم يرغبوا في التخلي عن شكل حكومي بعينه، بالنظر لما يحققه لهم ولشيوخهم من منافع ومطامع(١).

وإذا كان الملك «فيصل» قد أشار إلى ضرورة استخدام سياسة تقوم على العدل والموازنة مع استخدام القوة، فإنه أقر في الوقت نفسه إن أعضاء حكومته كانوا شباباً مندفعين متهمين بأنهم سنة وغير متدينين، وأنهم لم يعترفوا بحقائق الواقع، وكانوا يعتقدون بأنهم أقوى من الآخرين(٢). الأمر الذي جعل الملك يشعر بأسى شديد وهو يشير إلى أنه «في اعتقادي - لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، توجد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية، ومتشبعة بتقاليد وأباطيل دينية لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى مستعدون دائماً للانتفاض على أية حكومة كانت، فنحن نرى - والحالة هذه - أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندربه ونعمله، ومن يعلم صعوبة تشكيل شعب وتكوينه في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل(٣)».

---

(١) عبد الكريم الأزري: **مشكلة الحكم في العراق من فيصل إلى صدام**، تاريخ النشر بلا، ص٢-٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٤.

(٣) عبد الكريم الأزري، مصدر سابق، ص ٥.

وتبلورت خلال الثلاثينيات توجهات سياسية جديدة، تمثلت في اندماج ثلاث مجموعات اشتراكية مختلفة لتشكيل الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٣٤، وهو أول حزب سياسي في العراق ذو قاعدة جماهيرية وايديولوجية، وإلى أن تم قمعه في ١٩٦٣ كان هو الحزب الشيوعي الأكثر قوة على النطاق العربي. وبالرغم من أن جماعة الأهالي التي تأسست في ١٩٣١ رفضت الإعلان عن نفسها كحزب سياسي، لكنها مارست نفوذاً ملحوظاً عن طريق جريدتها، «الأهالي». ومع أن جماعة الأهالي لعبت دوراً حاسماً في حكومة بكر صدقي في ١٩٣٦، إلا أنها انقسمت أخيراً في ١٩٤٦ إلى ثلاثة أحزاب منفصلة عن بعضها البعض على الرغم من برامجها السياسية المتماثلة[١].

وحصل التوجه القومي العروبي على رواج سياسي، بفعل أن مشروعية الدولة الهاشمية كانت تستند إلى التراث العربي، من خلال انتساب العائلة الهاشمية إلى بيت النبي محمد صلى الله عليه وسلم وزعامة الشريف حسين أبي فيصل الأول للثورة العربية، حيث دمج عدد من الأشراف الأوائل، النزعة القومية العروبية ببرامج الأحزاب السياسية النخبوية كحزب الإخاء الوطني لياسين الهاشمي، كما عاني القوميون العروبيون خلال الثلاثينيات من انقسام، لأن الأشراف الأوائل والأكبر سناً، مثل نوري السعيد وياسين الهاشمي، سعوا إلى التوافق مع البريطانيين، بينما كثف القوميون العروبيون المتطرفون الأحدث سناً من جهودهم لتخليص العراق من النفوذ البريطاني.

وكان هذا الانقسام أكثر وضوحاً في نادي المثنى الذي تأثر أعضاؤه بشدة بالفاشية الأوروبية، والذي شكل القوة الرئيسية من المتطرفين الجدد للتحالف القومي العروبي بين المدنيين والعسكريين بقيادة يونس السبعاوي وصلاح الدين الصباغ. ومع أن هذا النادي قد جرى حله عقب حرب مايو ١٩٤١، وانقطعت

---

(١) وهذه الأحزاب هي الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الشعب، وحزب الاتحاد الوطني.

أخبار أعضائه خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أن حزب الاستقلال اجتذب الكثير من أولئك الأعضاء عندما تأسس في ١٩٤٦ بزعامة محمد مهدي كبّه(١).

إن تشكيل ما بعد الحرب لأحزاب سياسية جديدة. بخطط برامجية كان تطوراً إيجابيًّا بالمقارنة مع الأحزاب الصورية للنخبة السياسية التقليدية. فحزب البعث الذي أصبح فيما بعد حزب البعث العربي الاشتراكي، التحق بقائمة الأحزاب الأيديولوجية عام ١٩٥٢، حيث تزعم فؤاد الركابي، وهو من الطائفة الشيعية العراقية، الفرع العراقي للحزب الذي أسسهُ معلمان سوريان خلال الأربعينيات. وبينما كان حزبا الاستقلال الوطني والديمقراطي قادرين على التعاون معاً للوقوف بوجه السياسات الملكية، لم يكن بإمكان الحزبين الشيوعي والبعثي الأكثر تشدداً أيديولوجياً، إن يتعاونا فيما خلا فترة وجيزة مباشرةً بعد انقلاب ١٩٥٨. وهذه التوترات الأيديولوجية كانت تنذر بالصعوبات التي ستمتحن بها المساعي لإنشاء ثقافة سياسية متسامحة ومجتمع أكثر عدلاً عقب الإطاحة بالمملكة الهاشمية.

(١) عبد الفتاح البوتاني، دراسة في التطورات السياسية الداخلية(١٩٥٨-١٩٦٣)، دمشق، دار الزمان، ط١، ٢٠٠٨، ص١٠٤.

الفصل الرابع
دولة مابعد الاستعمار ونخبها السياسية

تمهيد

اولاً: تشكل النظام الرأسمالي لمجتمع ما بعد الاستعمار.

ثانياً: الجيش الذراع العسكري والايديولوجي للدولة.

ثالثاً: نخب ما بعد الاستعمار.

رابعاً: وسائل اسناد النظام الجمهوري الايديولوجية ١٩٥٨ - ١٩٦٨.

تمهيد

كانت «ثورة» ١٩٥٨ انقلاباً عسكريًا كشف من حيث غاياته ونتائجه عن ضعف التقاليد السياسية وخضوعها للحزبية الضيقة، وهو الأمر الذي يفسر سبب التحول السريع لهذه الحزبية الضيقة إلى أداة وأسلوب لإدارة الصراع الاجتماعي والسياسي وهو ما أدخل الأحزاب في صراع لا علاقة له برؤية الآفاق الضرورية لتطوير الدولة ومؤسساتها والمجتمع وقواه المدنية، وهو أحد الأسباب الأساسية وراء تحول الصراع الحزبي إلى صراع سياسي، ثم تحول السياسة إلى خادم وضيع لمآرب الأحزاب مما أدى بدوره إلى إفراغ الأحزاب السياسية من حقيقة السياسة بوصفها فن أدارة الصراع بطرق معقولة وبمعايير المصالح الاجتماعية[1].

إن ما حدث يوم الرابع عشر من يوليو عام ١٩٥٨ يشبه الانقلاب وليس له أية علاقة بتسمية «الثورة» فوجوده كان نتيجة انقلابات فردية، وهو في كليته لا ينتسب بأية علاقة للأصالة الثورية وتجذرها في الفكر الاجتماعي، ولا يرتبط بالمعيار الاجتماعي والطموح البشري[2].

فالتغيرات الكبيرة على صعيد إلغاء مؤسسات واستحداث أخرى تتمثل في أن هذه المؤسسات الجديدة شرعت في مسيرة التغلغل مرة أخرى في المجتمع، مما جعلها متفاعلة مع أنماط للإنتاج فرضت نفسها بحكم آليات النظام الدولي، كما كان عليها أن تتصارع مع نمط من التشكيلات الاجتماعية ذات الطابع التقليدي والتي استحكمت إلى حد كبير وشكلت بنى مجتمعية وفرضت أنماطاً سلوكية وتوجهات سياسية كانت بدورها تجسيداً لوتيرة التفاعل بين مؤسسات الدولة والمجتمع خلال ما تعاقب من الجمهوريات الأربع.

---

(١) ميثم الجنابي: **العراق ومعاصرة المستقبل**، بغداد، دار المدى، ٢٠٠٤، ص٥٣.

(٢) محمد مهدي الجواهري، **مذكراتي**، النجف، دار المجتبى، ٢٠٠٥، ص١٦٨.

وتأتي دراسة حمزة علوي حولة الدولة التابعة أو ما أطلق علية «دولة ما بعد الاستعمار»، لتفرق بين الدولة في المجتمعات الرأسمالية، والدولة في المجتمعات التابعة، وفي رأيه أن المشكلة الرئيسية هي أن الدولة لم تتأسس في المجتمعات التي خضعت للاستعمار عن طريق برجوازية وطنية، وإنما عن طريق برجوازية إستعمارية أجنبية قامت بتضخيم حجم جهاز الدولة، وخاصة جناحها العسكري البيرقراطي، لخدمة أغراضها الخاصة في المستعمرات، في المجتمعات التابعة التي لم تعرف الثورة البرجوازية كما عرفتها الرأسمالية المتقدمة.

ويرى حمزة علوي أن البلدان التي حصلت على استقلالها مثل باكستان ورثت ما يسميه (جهاز الدولة الاستعماري) أو ذلك الجهاز الذي خلقته ودعمته الدولة الاستعمارية السابقة، لتتمكن من خلاله من إخضاع مختلف الطبقات الاجتماعية، ويعد هذا الجهاز على درجة كبيرة نسبيًّا من التطور بالمقارنة مع الأبنية التقليدية الأخرى في المجتمع المستعمر، حتى أن البرجوازية المحلية الناشئة لم تستطع بمفردها السيطرة عليه، حسبما يرى، فقد كانت طبقة ضعيفة عقب الاستقلال، ومن ثم أتجهت إلى توثيق علاقتها مع كل من (البرجوازية الأم)، (المتربول)، والتي حكمت باكستان حكماً مباشراً قبل الاستقلال وكبار ملاك الأراضي، وقد استلزم هذا التحالف الجديد ضرورة التعاون مع القلة العسكرية البيروقراطية التي استولت على السلطة، بحيث تقوم الأخيرة بدور الوساطة والتنسيق بين مصالح (الطبقات الثلاث) وسياساتها، ويذكر علوي هنا أن هذه المصالح وإن كانت متنافسة فيما بينها، إلا أنها ليست متناقضة تماماً، ويلاحظ أن دور القلة العسكرية -سالف الذكر- جعلها تتمتع ببعض الاستقلال النسبي في أداء وظائفها إزاء الطبقات الثلاث، بحيث لا يمكن القول -كما يرى- أنها تعد مجرد أداة لسيطرة هذه الطبقات[1]، وهذا التحالف اختلفت طبيعتة من

---

(1) Hamza Alavi, Thstate in post-colonial societies, pp 38-39.

دولة إلى أخرى، ففي الدول التي حاولت فيها النخبة إحداث تغيرات جذرية في بنية التركيب الطبقي وفي توزيع الثروة، كان التحالف قويًّا بين العسكريين والتكنوقراط والمثقفين، كما كان الحال في العراق فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٨. وجاء ذلك التحالف على حساب إزاحة فئات أخرى مثل كبار الملاك وكبار رجال الصناعة وكبار التجار، وتهميش دورهم السياسي والاجتماعي. وفي كل الأحول لم تتساو هذه الجماعات في قوتها ونفوذها، وكانت جماعة العسكريين على رأس هؤلاء وفي مقدمتهم، بسبب ما تتمتع به من قوة تستمدها من سيطرتها على نيران المدافع، ومن ظهورها المبكر، فقد كانت المؤسسة العسكرية الحديثة التي ظهرت إلى الوجود، ويقول بعض علماء الاجتماع إن الجماعة الإستراتيجية التي تظهر أولاً في السياق الزمني يكون لها نصيب الأسد من الثروة والقوة. وإذا كانت نخبة العسكريين قد ظهرت في سياق زمني مبكر، فقد كان نصيبها من ملكية القوة السياسية والاقتصادية أكبر من غيرها. هذا فضلاً عما تتمتع به من قوة تستمدها من سيطرتها على السلاح في مجتمعات لم تكن القوانين والتشريعات المرتبطة بالفصل بين السلطات قد تبلورت على نحو جلي بعد. ولتأسيس الدولة الوطنية الحديثة بدأت النخب في اختيار نماذج للتنمية والتحديث. وتبارت النخب السياسية – بالأخص – في تطوير هذه النماذج التحديثية، وتراوحت بين استعارة النماذج الجاهزة من الغرب أو الشرق وفقاً للتوجة الأيديولوجي الذي كان يسيطر على هذه النخبة، وبين تطوير أطر خاصة تراعي الظروف المحلية في عملية أستعارة النماذج.

ومن هنا ظهرت مفاهيم مثل الاشتراكية التي تتلاءم ومعتقدات افريقيا، والاشتراكية العربية(أي الاشتراكية النابعة من التراث العربي والمحافظة عليه). وفي ما عدا تجارب قليلة كانت عملية استعارة النماذج تخضع لعملية انتقاء عشوائية، لا تخضع لنظام عقلي أو إطار أيديولوجي راسخ، بل إن النسخ

السياسية المتتالية والتي جاءت بناءً على أنتقال طبيعي للسلطة، أو بنـاءً علـى انقلابات عسكرية، بدلت كثيراً من التوجهات الأيديولوجيـة، وأدخلـت نمـاذج تحديثية لتحل محل نماذج أخرى، فزادت الطين بلة وتراكمـت علـى المجتمـع المزيد من المشكلات والتناقضات.

والسؤال المهم الذي يطرح الآن، وبعد أكثر من أربعة عقود من محاولـة تحقيق هذه المهام تحت خطاب التنمية والتقدم والثورة السياسية (تغييـر الـنظم السياسية ورموزها الأيديولوجية السياسية) والثورات النوعية (الثورة الزراعية، الثورة الخضراء، والثورة الإدارية، والثورة التعليمية)، هو: هل حققـت النخبـه السياسية المهام المنوطه.. بها؟ وهل ساعدتها ظروفها وخصائـصها وظـروف مجتمعها والظروف الدولية على تحقيق أهدافها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا يحتاج إلى جهد كبيـر ولا إلـى تفـسيرات كثيرة، فكثير من الشواهد تدل على أن التنمية في معظم بلدان العالم النامي كانت وهماً، وأن المهمة التاريخية للنخبة قد تبددت في متاهـات التخلـف والركـود وتحولت إلى مهام أخرى ليست لها علاقة بتكوين الأمة أو صـيانة هويتهـا أو دفعها إلى مستقبل أفضل. وإذا كانت جماعات النخبـة الـسياسية قـد ظهـرت وتطورت في ظروف الكفاح ضد الاستعمار، فإن وراثتها للحكم من هذا الأخير قد خلق لديها بنية سياسية خاصة تقوم على الشعور بالتفوق على سـائر الأمـة، والربط بين النجاح في تحقيق الاستقلال والحق في الحصول على مكاسب أقلهـا التمتع بالحكم لفترات طويلة، كما تقوم على الشعور الفياض لدى جماعات النخبة بحمل الكاريزما دون سائر الأمة، فالنخبة هي التي تشع الكاريزما على بقية أفراد المجتمع، والمجتمع غير قادر على افراز هذه الكاريزما بدون مباركة النخبة. ومن هنا ظهر هذا التوحد الذي نراه بين جماعات النخبة السياسية والأمة، فـصارت الأمة إلى نخبة والنخبة إلى الأمة فتحول مفهوم الأمة إلى مفهوم مجرد لا معنى

له إلا في الخطاب الأيديولوجي.

أن كل هذه الخصائص والأطر البنائية الحاكمة لها تشير إلى أن جماعات النخبة السياسية وغير السياسية في بلدان العالم النامي توجد في ظروف خاصة، ويحكم تركيبها وحركتها وأهدافها واقع خاص هو واقع التخلف، هذا الواقع الذي يفرز من المشكلات والعقبات ما يحول دون جماعات النخبة وتحقيق المهمة أو المهام التاريخية المنوطة بها في مثل هذه المجتمعات، بل إن بعض هذه العقبات يرتبط بتركيب النخبة ذاتها من حيث خصائصها الاجتماعية والنفسية وعلاقتها بالجماعات المكونة للمجتمع، أو علاقتها بالأمة التي تتولى زمامها[1]. وهذا ما ينطبق على حالة العراق بعد التحول من النظام الملكي إلى الجمهوري، والذي سنبحثه في هذا الفصل.

أولاً: تشكل النظام الرأسمالي لمجتمع ما بعد الاستعمار:

لقد ورثت دولة نخب ما بعد الاستعمار جهازاً بيروقراطياً وعسكرياً قوياً من القوى الاستعمارية السابقة تطور وازداد تعقيدا فيما بعد تحقيق الاستقلال، فقد كانت الدولة الاستعمارية تستخدم جهازاً بيروقراطياً وعسكرياً يفوق احتياجاتها الفعلية، فهو جهاز متضخم في مقابل الموارد التي ينظمها والجماعات التي يخضعها. وبعد تحقيق الاستقلال ورثت الدولة الجديدة المستقلة سياسياً هذا الجهاز وكان عليها أن تدير المجتمع وتخضعه من خلاله. غير أن تضخم جهاز الدولة لا يرجع فقط إلى هذه العوامل الخارجية، بل يرتبط أيضا بعوامل داخلية خاصة بوظائف الدولة التابعة. ومن هذه العوامل دور الدولة في إستهلاك الفائض وفي العملية الاقتصادية فبمجرد أستقرار الدولة التابعة بدأت في الاستحواذ على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي وبدأت تستخدمه في أنشطة تنموية ذات طابع

---

(١) ينظر: أحمد عبد الله زايد، نخب ما بعد الاستعمار، **مجلة الديمقراطية**، عدد١٣، مؤسسة الأهرام، مصر، يناير ٢٠٠٥.

بيروقراطي، ولذلك فقد تضخم جهازها البيروقراطي واتسم بالمركزية، حيث توجد على قمته جماعة صغييرة ـ أوليجاركية بلغة حمزة علوي، تدير شؤون الدولة الاقتصادية والسياسية. كي اسلفنا في التمهيد.

وأن أهم ما تتميز به الدولة الليبرالية ونظام الرأسمالية الخاصة هو ما تقدمه لنا النظرية السياسية من تراث كامل يخلط ما بين استقلالية الدولة وبين عدم تدخل السياسة بالاقتصاد. وذلك لأن الأشكال المختلفة سواء لتدخل الدولة الرأسمالية في الاقتصاد أو عدم تدخلها، والتي تطبع بطابعها هذه الدولة على اختلاف أشكالها، تفترض الاستقلالية النوعية للسياسة، والاقتصاد. فالاستقلالية هي إطار لا يتغير وعندما يمارس التدخل فإنه يحدث في إطار الاستقلالية بالنسبة للميدان الاقتصادي، وما تتخذه هذه الاستقلالية من أشكال خاصة[١]. والواقع أن الدولة لا تستطيع أن تخلق التشكيلة الرأسمالية، فسلطة الدولة تمهد الطريق لعملية موضوعية تشق طريقها بعمق، بل إن التحول السياسي لم يكن يحدث لولا فئات حققت وزناً ما في الحياة الاجتماعية الاقتصادية السياسية، وتسعى إلى ترجمة هذا الوزن سياسيًّا، وهنا يأتي دور الدولة حيث تلعب دوراً خلاقاً للرأسماليين بمحاباتهم هذه المجموعة دون تلك لكنها لا تخلق العلاقات الاجتماعية الرأسمالية[٢].

والدولة بطبيعتها تلعب دوراً حتميًّا في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات الخاصة بالميزانية والضرائب التي لا يمكن القيام بها وتنفيذها إلا من

---

(١) نيوكس بولانتزاس: **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، ص ١٩٨-١٩٩.

(٢) عصام الخفاجي: **البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية «دراسة مقارنة لمصر والعراق» في كتاب جدل «البرجوازية العربية المعاصرة»**، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، أغسطس، ١٩٩١، ص١٨٦.

قبلها، ولكن ومع ذلك فإن الدولة تجاوزت هذا المستوى بكثير، لأنها هي التي توفر للرأسمالية -كنمط إنتاجي- الحماية والمساعدة حتى في أكثر الأنظمة حماية للاقتصاد الحر، ولا تقتصر المساعدة في المجال السياسي، والأمني أو العسكري أو القانوني، بل إنها تتعداه لتشمل المجال الاقتصادي، وذلك عن طريق الدعم المالي والإعفاءات، والمقاولات، إنقاذ البنوك والشركات من الإفلاس، والحماية من المنافسة الأجنبية، إلى غير ذلك من الإجراءات الأخرى لمساعدة المؤسسات الرأسمالية.

وكان على الدولة أيضاً أن تتدخل في الحياة الاقتصادية لحماية المجتمع من النهب الذي تمارسه «الرأسمالية الراديكالية» في صفوف القاعدة[١]. والموقف إذن على درجة من التعقيد. وسياسات الحكومة تعكس هذا التعقيد بوضوح. وإذا كانت الدولة تتجه نحو تحقيق التوازن بين البرجوازية العالمية والبرجوازيات المحلية، فإنها في حالة الشرائح الوسطى والدنيا تتجه نحو إنتاج سياسات متناقضة وفقاً لظروف كل فترة تاريخية. فهي تسخر قدراً كبيراً من سياستها نحو إشباع حاجات هذه الطبقات في التعليم والصحة والغذاء، وفي الوقت نفسه تعمل على إرضاء هذه الفئات وترويضها وأدلجتها بطرق شتى، بل كثيراً ما تخضعها لسياسات تقشف قاسية. وتبني الدولة لأي من هذه السياسات يعتمد على عوامل خارجية «كوجود أو عدم وجود أزمة في عوائد النظام الرأسمالي»، وعلى عوامل داخلية مثل مدى اتساع هذه الشرائح وعمقها التاريخي، ومدى التجانس في بنية الشرائح الوسطى والفقيرة، ومدى الوعي الطبقي لهذه الشرائح.

وهذه العوامل كلها تختلف من مجتمع لآخر، الأمر الذي يشير مرة أخرى إلى التباين بين مجتمعات العالم الثالث. وإذا كانت الدولة تنفذ مشروعاتها الاستثمارية من خلال أساليب رأسمالية فإن التطور الذي تقوده الدولة من خلال

---

(١) رالف ميليباند، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١-١٣٢.

هذه المشروعات ما هو إلا شكل من أشكال التطـور الرأسـمالي لـه وظـائف وأهداف محددة في علاقة الدولة بالمجتمع الذي تقف على رأسه من ناحية، وفي علاقتها بالنظام الرأسمالي العالمي من ناحية أخرى.

ويكون الانتقال من نمط إنتاجي إلى آخر- في بعـض الأحيـان- سـبباً لظهور الدولة الاستبدادية، وذلك لأن الحاجة تبرز إلى تدخل أكبر للدولـة فـي شؤون الاقتصاد لدفع عملية التحول. ونذهب إلى بولانتزاس، الذي وضح لنـا طبيعة هذه المرحلة وآليات عملها، وذلك بوجود عدم تطابق بين الملكية والتملك الفعلي «الصناعات اليدوية كمثال» الذي أصبح أسلوب الملكية في ظلها الـشكل الرأسمالي للملكية، ولكن وظيفة العمل فيها لا تتميز بانفصال العامل عن وسائل الإنتاج بل باتحادها. هذا الانفصال لم يقع إلا مع قيام الصناعة الكبيـرة، حيـث يتحقق التجانس بين الملكية والتملك الفعلي[1]. وعليه فإن مراحل الانتقـال هـذه التي برزت وظيفة الدولة الاستبدادية فيها هي في الأساس خلق علاقات إنتاج أو نمط إنتاجي لم يكن في الأساس قائماً وتصفية علاقات الإنتاج القديمة، واضعين في الاعتبار أن كل نمط إنتاجي يفترض شكلاً من أشكال التدخل، فسيادة الـنمط الرأسمالي تتطلب مستوى تدخل أكبر من قبل الدولة، هذا التدخل يكـون ضـمن حدود مرسومة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، ولكنه أدى في مجتمعات نامية إلى شكل من أشكال الديكتاتورية.

لذا فإن هذا المحور هو محاولة لدراسة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لفترة التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري (١٩٥٨-١٩٦٨). ويمكن القول إن التحولات التي مر بها المجتمع العراقي وسلطة الدولـة، لا يمكـن أن تكون مجرد اختيارات ذاتية، ورغم أهمية التغيرات الإرادية، إلا أنها تعجز عن إدراك عملية التطور الواقعية التي حدثت وتلمسها، والتناقضات الملموسة التـي

(١) نيكوس بولانتزاس: **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، ص ٢١٠-٢١١.

واجهها المجتمع العراقي، وبذلك فهي مجرد تفسيرات لا تفسر شيئاً، بمعنى أنها لا تفسر المصالح المادية التي مكنت هذه الإرادة من الظهور والتحول إلى ميدان التطبيق. وبرصدنا الدولة هنا، على اعتبار أنها علاقة أو محصلة مكثفة لعلاقات القوى بين الطبقات المتصارعة – ما دامت هي كذلك – فهي تتمتع باستقلال نسبي مكتسب من صفتها هذه، أي من كون جهازها وقادتها أو بيروقراطيتها ليسوا فوق الطبقة المسيطرة بل هم ممثلو المصلحة الجماعية لها، فهي أعني الدولة عامل تماسك التشكيلة الاجتماعية، وعامل إعادة شروط النظام الذي يحدد سيطرة طبقة على أخرى[1]. ووظيفة الدولة الفوقية السياسية القانونية وظيفة مزدوجة فهي من ناحية تؤدي كواقع قانوني إلى تفتيت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، وهي من ناحية أخرى تقوم بدور الممثل لوحدة هذه العلاقات التي تتسم في طابعها بالتفتت والانعزال. وهذه الوحدة تتمثل في ذلك الكيان السياسي الذي يطلق عليه الشعب «الأمة»[2]. وبمجيء ثورة يوليو ١٩٥٨، التي ألقت بظلالها على المجتمع والاقتصاد العراقي اللذين كانا يمران بأزمة عميقة، حيث تراجعت فيها علاقات الإنتاج الإقطاعي، لكنها ظلت باقية ومؤثرة، وقد حققت الرأسمالية العراقية تطوراً ملحوظاً، لكنها ظلت عاجزة عن قيادة النشاط الاقتصادي وحافظ رأس المال الأجنبي على مكانته وإن تقلص حجم نشاطه وتأثيره بفعل القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١، الذي انتزع حوالي ٩٥% من أراضي العراق من أيدي شركات النفط الأجنبية، وظل الإنتاج السلعي الصغير قائماً ومنتشراً، ومع ذلك كله ظل قطاع الدولة عاجزاً عن لعب دور يؤهله لأن يشكل علاقات إنتاج تتجاوز العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد[3]. فالتطور التاريخي

---

(١) عصام الخفاجي: **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق**، مصدر سابق، ص٢٠-٢١.

(٢) نيكوس بولانتزاس: **السلطة السياسية...**، مصدر سابق، ص ١٧٣-٢١٩.

(٣) عصام الخفاجي، المصدر السابق، ص١٤.

للعالم لم يتح لكل مجتمع أن يتطور تطوراً داخليًّا مكتفياً بذاته، ففي لحظة من لحظات تاريخ الرأسمالية كان لا بد لها من أن تزحف على المجتمعات الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. لقد أخضع النظام الرأسمالي النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية وبدأ يسخر هذه النظم لإنتاج فائض يتم نقله باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي.

وبهذه الطريقة أصبحت العلاقة بين المركز الرأسمالي وتوابعه علاقة غير متكافئة. وبحكم هذه العلاقات ظهر نظام لتقسيم العمل الدولي، تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمي «المراكز وأشباه التوابع والتوابع» بدور اقتصادي وسياسي معين(١).

وبالنظر إلى هذا فإنه مع تغلغل الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج في المجتمع، فإن نمط الدولة الرأسمالي لم يستقر بعد، بسبب تعايش أنماط وأشكال مختلفة من الإنتاج في ظل التكوين الاقتصادي- الاجتماعي الواحد(٢).

ومن المعلوم أن الاندفاع نحو التطور الرأسمالي في العراق قد وقفت أمامه عقبات كثيرة، فتفكيك علاقات الإنتاج الإقطاعية لم يكن كافياً لازدهار العلاقات الرأسمالية، رغم أنه أحد أهم شروط ازدهارها. لذلك فإن الدولة بأجهزتها البيروقراطية ونخبها السياسية لم تكن في واقع الأمر تملك خيارات عدة، فهي كانت مدفوعة ضمن تيار صيرورة المجتمع نحو الرسملة. ذلك أن ضغط النظام الاقتصادي العالمي كان يدفع للاهتمام بمشكلات التنمية الاقتصادية، نشر التعليم، النمو السكاني، توسيع استخدام التكنولوجيا، إلى كل ما يتعلق بتحديث المجتمعات

---

(١) عصام الخفاجي، مصدر سابق، ص ١٤.

(٢) E. Waller stein. Modern world system. Academic Press. Now York. 1974. نقلا عن: د.أحمد زايد: **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، مصدر سابق. ص٤٢.

التقليدية أكثر من اهتمامه بالمسائل السياسية بشأن بناء الدولة. وهو الأمر الذي أدى إلى استبعاد نظرية بناء الدولة وجعلها ذيلاً لنظرية التحديث[١].

وقد أشارت دراسات التطور الاقتصادي في العراق لتلك الحقبة وأكدت- أن ظروف العراق السائدة آنذاك حددت خيارات صناع القرار من أجل إعادة البناء والتطوير الاقتصادي، واستخدمت فيها السلطة السياسة في سبيل تقوية رأسمالية الدولة، وبذلك اعتبرت حلقة أساسية من حلقات تطور قطاع الدولة الاقتصادي الذي أصبح حجر الزاوية في اقتصاد البلاد فيما بعد هذه المرحلة[٢]. إن التركيز على النمو الاقتصادي من خلال نموذج تاريخي للنمو الصناعي والتحديث، أدى إلى خلق صفوة اقتصادية وبيروقراطية مرتبطة بشكل وثيق بحضارات العالم. وأصبحت قلة من هذه البلدان دولاً ذات شعوب بالمعنى الحقيقي، في حين استطاعت دول أخرى أن تؤكد على استقلالها السياسي وتسيطر على مستقبلها الاقتصادي مثل الصين والهند.

وجدير بالذكر – فيما يتعلق بالبلدان النامية – أن حالات تدخل الدولة المهم في الاقتصاد لا يكون من فردية تعميم السلطة – تلك الفردية التي تحدد علاقة الدولة بعلاقة الإنتاج والطبقات- بل يتم الانطلاق من الاقتصاد العالمي الكوني، وبذلك نستطيع تفسير تدخل الدولة على الرغم من شبه انعدام طبقة الرأسمالية، وهذا المنهج يختلف عن منهج بولانتزاس، الذي يحدد الدولة من خلال علاقتها بالتشكيلات الاجتماعية والطبقات التي تكونها، وبالإجمال نستطيع القول إن الدولة الرأسمالية ستتمتع باستقلالية نسبية عن رأس المال، وفي المقابل سيتمتع النظام السياسي- بوصفه شكل وجود الدولة- باستقلالية نسبية في علاقته بالتشكلية

---

(1) Rajni Kothari, Building state and nation, India, 1971, p.6-7.

(٢) شاخبازيان: رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨، ترجمة يوسف سلمان، دار دمشق، تاريخ النشر بلا، ص ٧.

الاجتماعية[١].

وبهذا المعنى فإن متابعة التطورات المادية في العراق، نستطيع أن نؤكد أنها هي التي تسمح لنا بتأكيد حقيقة الاتجاه الرأسمالي في الإنتاج، وذلك لأن تقويم طبيعة أي نظام سياسي لا يجب أن تكون حسب نوايا أو طموحات قادته وإلا كانت معظم البلدان قد تبنت الاشتراكية، ولا نستطيع أن نغفل دور الشروط التاريخية التي مكنت سلطة الدولة من لعب دور كبير في الحياة الاقتصادية، وأن تتصرف بالفائض الاقتصادي وأهم مكوناته عبر عوائد النفط، حتى إن هيمنة علاقات الإنتاج الرأسمالية وسيطرتها تترسخ في المجتمع العراقي[٢].

وبالرغم من السهولة التي تم فيها استبعاد النخبة الحاكمة للعهد الملكي يوم ١٤ يوليو ١٩٥٨، فقد تطلب التخلص من طبقة ملاك الأراضي، التي كانت تمثل القوة السياسية الداعمة للنظام الملكي، جملة من الإجراءات السريعة تمثلت أداته الرئيسية في تشريع قانون الإصلاح الزراعي «ولذلك أسرعت حكومة الثورة، وهي بعد لم تستكمل الشهر الثالث من عمرها، إلى إصدار قانون الإصلاح الزراعي، رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، وقد وضع على غرار القانون المصري رغم عدم وجود أوجه شبه بين أنظمة الزراعة في البلدين»[٣]. فلم يكن الإصلاح الزراعي تعبيراً عن إجراء داخل نظام اشتراكي،على الرغم من أنه أحدى الإجراءات التي تسبق التحول الاشتراكي، لأن النظام الاشتراكي لا يسمح بأن تكون الأرض سلعة تباع وتشترى وترهن لحساب أحد ولا حتى لمن يزرعها.

---

(١) بيير سلامة وآخرون: **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، ١٩٩٢، ص ٧-٨

(٢) عصام الخفاجي، مصدر سابق، ص٢٠.

(٣) أديث وايف بينروز: **العراق دراسة في علاقته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥**، الدار العربية للموسوعات، ج١، بيروت، ١٩٨٧، ص٣٨٤.

وإنما كان إجراءاً اقتصاديًا تحرريًا يهدف إلى تحرير الفلاح من سيطرة كبار الملاك، وإضعاف قدرة كبار الملاك على السيطرة على الدولة(١). وعملت على تحرير رأس المال من الأرض لكي يستخدم في الصناعة، وبالإجمال أدت محاولات تحديث الدولة والاقتصاد، وذلك عن طريق امتصاص الفائض من الريف إلى التعجيل في عملية التصنيع، إلى مركزية دور الدولة(٢). وقد أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ إلى الاستيلاء على حوالي ٧٥% من الأراضي الزراعية المملوكة. وسمح القانون بتملك الفرد الواحد ألف (دونم) في الأراضي السيحية (المروية) وضعف هذه المساحة في الأراضي الديمية، على أن تستولي الحكومة على ما زاد عن هذين الحدين مقابل تعويض يدفع بسندات حكومية. «كما نص القانون على وجوب توزيع المستولى عليها على الفلاحين بما لا يقل عن ثلاثين دونماً ولا يزيد عن الخمسين دونماً في الأراضي السيحية، على أن يسدد المالكون الجدد أي الفلاحون، أو بحسب تعبير القانون «المنتفعون»، أثمان ما يوزع عليهم من أراضٍ خلال عشرين عاما»(٣).

لقد أصبح بالإمكان فهم ثورية سياسات حكومة عبد الكريم قاسم في مجال الزراعة والنفط على الرغم من ميوله الإصلاحية(٤)، وتشير الدلائل المذكورة عن تلك المرحلة أن سياسة الإدارة الجديدة كانت في الأساس قائمة على أساس إقامة علاقات صداقة مع كل الأمم في ضوء احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحرص على عدم تأميم صناعة النفط وتحسين العلاقة مع الشركات عبر

(١) عصمت سيف الدولة: **ماليون وطنيون ورأسمالية خائنة**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، كراسات الثقافة الجديدة، العدد ٦ مايو ١٩٧٨، ص ٣٢-٣٣.

(٢) نزيه نصيف الأيوبي: **الدولة المركزية في مصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ٣٦، ٣٧، ٩٤.

(٣) أديث وايف بينزور، مصدر سابق، ص٣٨٥.

(٤) المصدر السابق، ص٣٨٦.

المفاوضات[١].

لقد أحدث الانقلاب الثوري في ١٤ يوليو تغيرات جوهرية في طبيعة الملكية في العراق، وما نتج عن ذلك من تبدل في مواقع الطبقات الاجتماعية، حيث حدث تفتيت للملكية الإقطاعية للأرض وإعادة توزيعها على الشرائح الفلاحية الفقيرة كما ذكرنا سالفاً. وما ترتب عليه من انهيار طبقة الإقطاع السائدة للنظام السياسي السابق ودفعت طبقة الفلاحين إلى النشاط الاقتصادي السياسي. أما من ناحية تعلق الأمر بسياسة عبد الكريم قاسم التي مالت نحو الحزب الشيوعي والتي تدفع إلى قولنا باستنتاجات تتعلق بتبني المنهج الاشتراكي، حيث كان عبد الكريم قاسم مدفوعاً بحاجته إلى دعم الجماهير، وبراعة الحزب بتعبئتهم[٢]. بعد قيام الدولة بتفكيك علاقات الإنتاج تلك من خلال تصفيتها للإقطاع عن طريق قوانين الإصلاح الزراعي،وتلك المتعلقة بالتأميم كانت في أساسها تقوم بفك ارتباط الأفراد بوسائل الإنتاج القديمة، معممة النمط الرأسمالي للإنتاج. فضلاً عن أن علاقات التملك ظلت قائمة في قطاع الزراعة. ولا شك أن دوافع إصدار قانون الإصلاح الزراعي كانت سياسية أكثر منها اقتصادية، «فقد كان الهم الأكبر هو إزالة السلطة السياسية لأصحاب الأراضي وإزالة الظلم عن الفلاحين، وخاصة في الجنوب، إذ كان قاسم يهتم حقيقة بمساعدة الطبقات الفقيرة في البلاد»[٣].

لقد أزال الإصلاح الزراعي النفوذ السياسي لطبقة ملاك الأرض وسلطتهم على الفلاحين، وبالرغم من إخفاق الإصلاح الزراعي في تحقيق زيادة في

---

(١) المصدر السابق، ص٣٨٦.

(٢) ليام أندرسن، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

(٣) بينروز، مصدر سبق ذكره، ص٣٩٣.

الإنتاج الزراعي(*). إلا أنه حرر الفلاح من العلاقات الشبه الإقطاعية التي كانت سائدة في الريف العراقي، إذ إن أغلبية كبار ملاك الأرض كانوا من رؤساء العشائر. هذه التغيرات ساعدت في تعزيز مكانة الفلاحين وظهورهم كقوة سياسية جديدة استخدمتها النخب السياسية الجديدة لمصالحها.

كما برز في هذه المرحلة دور جديد للنخب المثقفة والأحزاب والضباط الذين لعبوا دوراً مهمًّا في الصراع السياسي الذي جرى بعد انقلاب يوليو ١٩٥٨، وكان لسن قوانين جديدة للعمل دور مهم في تعزيز مكانة العمال وحمايتهم إزاء حوادث العمل والتقاعد. كما أن إعلان قانون الأحوال الشخصية الجديد ساعد على تعزيز مكانة المرأة العراقية وحمايتها من تعسف الرجل. أن الإجراءات والتغيرات الاقتصادية التي جاء بها انقلاب يوليو، رغم أنها ذات طابع ارتجالي وسريع، إلا أنها وضعت الأسس لعلاقات اجتماعية وطبقية جديدة، ولكن للأسف أنها لم تجد الاستقرار السياسي الضروري لنضوجها بالشكل الطبيعي.

وعندما بدأ الإصلاح الزراعي اتجهت جهود الحكومة نحو تحرير القطاع النفطي وتعريق أجهزة النفط وتوزيعه وإحداث جهاز خاص بالحقول النفطية، وتحويل جميع المصافي في العراق إلى الإدارة العراقية في محاولة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإنهاء جميع مخلفات التبعية الاقتصادية، لتوفير الشروط اللازمة للتطور وإنجاز التصنيع على نطاق واسع(١). كما برز اتجاه لاتخاذ إجراءات تهدف إلى دفع النشاط الرأسمالي وتقديم التسهيلات لرأس المال الخاص، خاصة في ميدان الصناعات، حيث قد بدأت إجراءات التعريق تزحف

(*) لأسباب تتعلق بتفتيت الأرض الزراعية وصعوبة استخدام المكننة في الأراضي التي وزعت على الفلاحين، وأيضاً عدم تمكن الفلاح العراقي من أن يتحول إلى منتج زراعي صغير بالشكل الذي يتلاءم مع العصرنة.

(١) محمد سلمان: **التطور الاقتصادي في العراق**، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٥، ص٢٨٣.

باتجاه بعض الشركات والمصارف والمؤسسات الأجنبية[١].

وكما أننا لا نستطيع أن ننكر دور قاسم في إصدار العديد من القوانين كالإصلاح الزراعي الذي عد البرنامج الثوري الأهم في القطاع الزراعي، إنه أيضاً أسس لصناعة نفطية عراقية، ووضع الخطط الأولى لإجراءات التأميم. ولم تكن هذه الإجراءات كافية من وجهة نظر رأس المال الخاص، كما أن البرجوازية العراقية الكبيرة كانت تدرك بحسها الغريزي ضرورة تدخل الدولة بشكل أكبر في عملية التصنيع الثقيلة وتقديم خدماتها ومنتجاتها إلى القطاع الخاص[٢].

لقد بدأت المصالح التي لم يتم تفتيتها في يوليو ١٩٥٨ بالعودة من جديد، فلم ينجح قانون الإصلاح الزراعي رقم «٣٠» لسنة ١٩٥٨ في تصفية العلاقات الإقطاعية، واستمر النظام الإقطاعي يسود الريف العراقي بكل مساوئه، واضطرت الدولة إلى تمديد فترة العمل بالعلاقات الزراعية الإقطاعية حتى أوائل السبعينيات[٣]. وحتى إجراءات التأميم لم تكن شاملة، فالتحول الاجتماعي الاقتصادي في العادة لا يتم بقرارات شاملة وحاسمة، لذلك تظهر السلبيات في مراحل التحول لأسباب تتعلق بالتعامل مع الواقع بموضوعية. هنا التقت المصالح القديمة مع المراجع الدينية في الوسط والجنوب مع الأحزاب القومية الصاعدة معارضة حكومة قاسم. هذا التعارض للمصالح بين الناصريين والبعثيين والإخوان المسلمين والإقطاع- والذي جسدته بوضوح أحداث الموصل- تجاوزت الحدود التقليدية للانقسامات ذات الطابع العرقي والطائفي لتبرهن على أن هذه الخطوط ليست أزلية، ففي بغداد التقى علماء الدين الشيعة مع علماء الدين السنّة في معارضتهم لحكم عبد الكريم قاسم، وكذلك مع المعارضة القومية ليس في بغداد

---

(١) عصام الخفاجي، مصدر سابق، ص ١٥.

(٢) بينروز، مصدر سابق، ص ٣٩٦.

(٣) عصام الخفاجي، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

فحسب بل في الموصل والرمادي. وكان مع كل هؤلاء أيضاً شيوخ الإقطاع ورؤساء العشائر الذين تضررت مصالحهم بقوانين الإصلاح الزراعي، وعندئذ فقدوا مواقعهم الاجتماعية والسياسية في السلطة تلك المصالح التي كانت متغلغلة في بنية الدولة وأجهزتها. إن عملية التحكم بالموارد الاقتصادية تعد إحدى معضلات الواقع العراقي، كما كانت تمثل معضلة للبلدان النامية نجمت من عدم استكمال التراكم الدولي المحلي لرأس المال، الأمر الذي عقّد من إشكالية الدولة في هذه المجتمعات وصعّب عملية الحكم، فالانتقال من نمط إنتاجي لآخر لا يتم بصورة تلقائية وطبيعية وإنما غالباً ما تتم بالقسر واستخدام العنف.

من ذلك نشأ الإقطاع في العراق بقرار سياسي وكان مصحوباً باستخدام العنف، وانتهى بقرار سياسي فوقي أيضاً، وصاحب تلك العملية قدر من العنف، ونجم عنها طغيان دور الدولة في العملية الاقتصادية وفي تشكيل العلاقات الطبقية، مع العلم أن سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي عادة ما تستدعي أكبر قدر من تدخل الدولة في الاقتصاد لدى المجتمعات المتقدمة. لذلك كان الرأسمال يسعى للاستيلاء على سلطة الدولة ثم استخدامها في بناء قوته الاقتصادية[١]. هذا التعايش والتعاون بين أنماط إنتاجية مختلفة وصم بنى المجتمع بالازدواجية، وظلت مراحل الانتقال قائمة معززة نموذج الدولة الاستبدادية التي عادة ما يكون سمة من سمات هذه المراحل. وهكذا كان حال سياسة الدولة الاقتصادية في العراق، سياسة تعكس – إلى حد بعيد – الطابع الحقيقي لرأسمالية الدولة في مختلف مراحل تطورها[٢]. وعلى الرغم من تعقيدات التحليل الطبقي إلا أنه من

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله: التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهول، مجلة المستقبل العربي، العدد «٢٦٩» تموز/٢٠٠٦، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) شاخيازيان: رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية، مصدر سابق، ص ٥٣.

المفيد أن يفسر - إلى حد كبير - العوامل الكامنة وراء رسوخ نظام حكم توفره له قواعد مادية صلبة، ولذلك فإننا نعتبر فشل البرجوازية المحلية في إنجاز أهداف انقلاب ١٤ يوليو، هي التي جعلت البرجوازية الصغيرة تستولى على قيادة الدولة، بحكم قوتها العددية وارتباطها التاريخي بالدولة. متولية المهام التاريخية للبرجوازية ومستخدمة سلطة الدولة بصفتها أداتها ومنفذها للريع النفطي لمتابعة عملية التراكم الرأسمالي، وتحولت إلى برجوازية وظيفية. واتخذ النمط الانتقالي حقبة نسبية طويلة ما بين ١٩٥٨—١٩٦٨ تعايشت فيه أنماط إنتاجية متعددة، وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تفرض نمطاً إنتاجيًّا معينًا بمجرد رغبتها في ذلك، ويرجع ذلك لأسباب عدة، نذكر منها: مصادر شرعيتها، والبيئة المختلفة والعدائية التي تعلم بها، وعدم نضج الشروط الموضوعية. كما اتسم نظام قاسم بافتقار نسبي للعنف السياسي الذي ترعاه الدولة بالمقارنة مع سجل نظام نوري السعيد والنظام البعثي الذي أطاح بقاسم في عام ١٩٦٣ أو النظام البعثي الثاني، فقد كان قاسم متساهلاً في تعامله مع خصومه[١]. رفع قاسم شعاراً كثيراً ما كرره في خطاباته «عفا الله عما سلف»، وتحول الشعار إلى أوساط اجتماعية واسعة، وكان يؤمن بنظرية «الرحمة فوق القانون» . ورغم تحول الساسة إلى مخالب وقواضم لم تتجه شخصيته إلى عقدة التعويض- كما حدث للحكام من بعده وحتى يومنا الحاضر- فلم يكن لدى قاسم رغبة للاستحواذ على ما يمنع الآخرون منه ولم يقف أمام توفير الاحتياجات الضرورية أو الكماليات، لهذا لم يعرف العراقيون أزمة في الغذاء أو في المواصلات طيلة فترة حكمه[٢]. لكن غاب عن تفكيره أن التسامح المفرط يهدم الدولة الدستورية حين تمنح المتطرف حق البقاء حرًّا فالتطرف يجب أن يواجه بقوة القانون. كان نتيجة منح

---

(١) أريك داقيس: **مذكرات دولة**، مصدر سابق، ص ١٨٧-١٩٤.

(٢) حسن العلوي: **عبد الكريم قاسم، رؤية بعد العشرين**، مصدر سابق، ص ٦٢-٧٣.

قاسم حرية الفكر والتعبير للأحزاب السياسية.

إن القوى السياسية استغلت تلك الحرية التي وفرها لها ولم تعرف كيف تتعامل معها فأحدث ذلك إرباكاً لها ومن هنا بدأت مرحلة الصراعات بين القوى السياسية من أجل تحقيق أهداف حزبية وفئوية على حساب مصالح المجتمع. فكان الصراع على السلطة الهدف الأسمى مع محاولة كسب الأمجاد الشخصية. وظهر تباين في الاتجاهات الفكرية والاجتماعية وحتى في الفلسفة السياسية وطريقة الحكم فقد كان نهجهُ في الحكم «عراقوياً» يدعمه في ذلك قوة الشيوعيين، في الوقت الذي أعلن عبد السلام عارف ورفاقه اتجاهاً قوميًّا وروج فريقه لما يسمى بانحراف قاسم عن أهداف الثورة والتخلي عن حلم تحقيق الوحدة العربية. تلك السلطة القمعية والرؤية الأحادية انتقلت بعد ذلك إلى الجماعات المتطرفة، وأشاعت مناخاً من الخوف والرعب الجمعي بدلاً من منطق التسامح الذي كان قد انتهجه عبد الكريم قاسم، أدى هذا تدريجيًّا إلى ظهور الزعيم المطلق والحكم الشمولي الذي ترتب عليه أيضاً إحداث خلل في المجتمع العراقي. ومن هنا نستطيع القول إن هذه الأيديولوجيا لعبت دوراً مؤثراً وفعالاً في تصعيد العنف الموجود أصلاً في مجتمعنا، والذي دفع المجتمع ثمن الصراعات السياسية مع غياب الأحزاب المعتدلة من حيث التأثير. واجتذبت أيديولويجة العنف تلك الفئات من الشباب ليكون لهم دور أيضاً في العنف السياسي، بعد أن تهيأ لهم جو نفسي وثقافي. فتلك المصالح الضيقة لأصحاب القوة كانت الهدف الفاعل التي انحنت أمامها كل القيم وأزالت كل الاعتبارات.

إن العصبيات القبلية التي كانت في الماضي تحولت مع الزمن إلى عصبيات دينية ومذهبية ومناطقية ومحلية، وفي هذه المرحلة التي نتحدث عنها أخذت شكلاً يلائم العصر، أي شكل عصبيات حزبية وأيديولويجة وغيرها. فالقشرة الخارجية قومية أو شيوعية ولكن يختبئ تحتها ذلك الإنسان البدوي بكل

قيمه وأعرافه، فهو مستعد للقتال والثأر والانتقام، وهذه المرة باسم القومية والوطنية والشيوعية أي بـ «الأيديولوجيات»، ومما ساعد على زيادة محركات الصراع ما يعرف بـ «مؤسسات الشخصنة» أي عدم الاهتمام في بناء النظام المؤسسي إذ تبقى القدرات العطائية محددة لأنها مرتبطة بالأشخاص، فهي تزول عندما يزول الشخص.

ومع استمرار النزاعات السياسية التي شكلت تهديداً للبلد تأثرت عملية التنمية والنشاط الاقتصادية سلباً، فرفع المستوى المعيشي العام في الدولة لا بد أن يصاحبه الاستقرار، إذ طالما اعتمد الشيوعيون في عهد عبد الكريم قاسم على إثارة الرعب الجمعي لدى الجماهير وتوتير الأجواء بادعاء وجود مؤامرات ضد الجمهورية. فالعنف السياسي والتطرف اللذين تحدثنا عنهما فيما سبق انعكسا سلباً على المجتمع العراقي «إن نقد الإنجازات الاقتصادية المدنية خاصة ما يتعلق بسياسة التنمية الزراعية في عهد قاسم يتطلب ملاحظة آثار عوامل عدم الاستقرار السياسي من صراعات بين القوى السياسية من جهة ونتائج الأعمال العسكرية بين الحركة الكردية المسلحة والحكومة المركزية من جهة، أخرى، والتي قادت إلى الكثير من الهدر البشري والمادي، سواء بصفة مباشرة أم غير مباشرة نتيجة عمليات التطهير التي رافقت هذه الصراعات العنيفة.

إذ أسهمت بدورها في مزيد من الهدر في سياق إعادة تنظيم الأجهزة السياسية والاقتصادية»[1].

---

(١) عبد الوهاب حميد رشيد: **العراق المعاصر**، مصدر سابق، ص١٥٣.

ثانياً: الجيش الذراع العسكري والأيديولوجي للدولة:

في حدود الساعة الثالثة فجراً من يوم الرابع عشر من يوليو ١٩٥٨، زحفت دبابات اللواء العشرين داخل بغداد وحاصرت العائلة الملكية في قصر الرحاب. وبالرغم من رغبة الحرس الملكي بالمقاومة، قرر عبد الإله أن يستسلم على عجل، ملتمساً توفير ممر آمن إلى خارج البلاد. وحالما خرجت العائلة الملكية من القصر، انبرى ضابط من المجموعة المهاجمة إلى فتح النار من سلاحه الرشاش، مما حدا بالمسلحين الآخرين من العساكر إلى فتح النار كذلك، فصرع جميع أفراد العائلة. الملكية، باستثناء أخت الوصي. ومن ثم أمسك غوغاء العاصمة بجثتي الوصي عبدالإله والملك فيصل الثاني وسحلوهما في شوارع بغداد. وفي اليوم التالي، جرى العثور على نوري السعيد المكروه، وهو يحاول الفرار من المدينة وهو متخفًا بزي امرأة. ولا يمكن البت فيما إذا كان قد قتل في الحال أم إنه أطلق النار على نفسه منتحراً. ولقد نبشت جثة نوري السعيد بعد دفنها سرًا من قبل أولئك الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على الشارع، وطافوا بها عبر أرجاء العاصمة كذلك. ثم بعد يومين من الاضطراب الحضري، تدخل الجيش لاستعادة النظام العام. وعلى ذلك النحو، وفي غضون سويعات قلائل ومن دون أية مقاومة تذكر، سقطت المملكة الهاشمية. وهذه السهولة التي انزلقت بها المملكة إلى مجرد حدث في سجلات التاريخ كانت ذات دلالة على الافتقار التام إلى الدعم الذي انتهت إليه ذلك الصباح المشؤوم من شهر يوليو لعام ١٩٥٨[1]. كما لا يمكن أن نفهم المنحى التدخلي للجيش في الحياة السياسية، أو التزامه موقع الحياد والتعالي، وما يعنيه ذلك من إحجام عن ممارسة أي شكل من أشكال التدخل في الحياة السياسية، بدون أن ندرك حدود وظيفته في الدولة بوصفه أحد أجهزتها. وعليه، فإن طبيعة علاقة الدولة بالمجتمع ستحدد طبيعة

---

(١) محمد مهدي الجواهري، مصدر سابق، ص١٦٧.

الجهاز العسكري ووظيفته [١]. وتحديداً علاقة الدولة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، فالاستقلال النوعي لبنى الدولة الفوقية السياسية، عن البنية الاقتصادية، أي استقلال السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية الاجتماعية في التكوينات الرأسمالية. هذا الاستقلال الناجم عن تفتت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وانعزالها، بسبب انفصال المنتج عن وسائل إنتاجه، تتخذ منه الدولة موقفاً يتميز بالاستقلالية، عندما تدعي تمثيلها لوحدة الشعب بعد أن ساهمت في تمزيقه[٢]. فعندما تأخذ العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الجيش والدولة، شكلاً آخر في التكوينات السابقة على الرأسمالية، فأي مطلب اقتصادي للطبقات المحكومة، كإلغاء قانون أو التزام أو امتياز، غالباً ما يشكل مطلباً سياسيًّا يهدد نسق «السلطة العامة» مباشرة. لذلك لم يكن من الممكن تلبية مطالب الطبقات المحكومة إلا في أضيق الحدود، أو عندما تكون متفقة مع المصالح السياسية الاقتصادية للطبقات الحاكمة، أو عندما لا تنطوي على تهديد لسلطة الدولة[٣]. لهذا فالجيش في الحالة الأولى لا يتدخل في الصراعات، ولا ينتصر رمزيًّا لفريق ضد آخر، ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة إلا فيما يتصل بالأمن القومي، كما أن المجتمع لا يحتاج إلى تدخله في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار، لأن الاستقرار متحقق لرسوخ آليات تحول أنماط الإنتاج التي لا تحتاج في تغييرها من نمط لآخر إلى وسائل عسكرية.

(١) عبد الإله بلقزير: **السياسية في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في أحمد ولد داده وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢، ص١٨.

(٢) نيكوس بولانتزاس: **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، ص١٧٦.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٧.

وعليه فإن بالإمكان أن نشخص الصورة المختلفة للحالة الثانيــة، والتــي تنطبق على البلدان العربية، استناداً إلى اختلاف نماذج الدولة فيها عن مجتمعات التكوينات الرأسمالية، التي عرفتها المجتمعات الغربية. (١) وللنمط الانقلابي فــي الأسلوب العربي لنقل السلطة، ملامحه الخاصة المميزة، فمعظم هذه الانقلابــات وقعت بعد الحصول على الاستقلال، لأن الدول لم تكن تملــك جيــوش منظمــة ومدربة وقوية، كما أن وجود قوات أجنبية يقلل- كقاعدة عامــة- مــن فــرص حدوث الانقلاب، كما يكتسب الانقلاب مشروعيته كبديل – أو شر- لا بد منــه لمواجهة مواضع الخلل البنيوي في التوازنات السياسية والاجتماعية المتولدة عن صراع القوى الاجتماعية المختلفة، خاصة في المراحل الأولى من عمر الدولــة العربية والتي فقدت فيها الانتخابات، كآلية لنقــل الــسلطة، دعمهــا الــشعبي. فأصبحت الانقلابات تعبيراً عن الإرادة الشعبية. كما يعد الإرث التاريخي متغيراً من متغيرات حدوث الانقلابات، إذ إن تأسيس العديد من الدول العربية جاء بفعل احتلال عسكري، وكثيراً من التغيرات التي جرت على نظمها الــسياسية كانــت عبر الأساليب العسكرية، ثم إن حركات التحرير كانت بأيدي العسكريين. الأمر الذي عظم من شرعية الدور العسكري في السياسة بالوعي والثقافة التقليديــة(٢). بالإضافة إلى الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها وحداثة عهد المجتمع العربي بالظاهرة الحزبية، وغياب مؤســسات اجتماعيــة حديثــة ومنظمة، بدت المؤسسة العسكرية الجهاز الأكثر تنظيماً وعقلانيــة وقــوة فــي المجتمع العربي والأقدر على إدارة شؤون الحكــم الــذي مزقتــه الــصراعات الحزبية، كما وجدت مؤسسة الجيش نفسها معنية بالتدخل لوقف تدهور سياســي

(١) عبد الإله بلقزيز، في أحمد ولد داده وآخرون، مصدر سابق، ص١٧-٢٠.

(٢) صلاح سالم زرنوقه: **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية «١٩٥٠-١٩٥٨»**، القاهرة،مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص١٣٤-١٤٢.

واجتماعي متفاقم[1]. فالعراق، جزء من منظومة البلدان النامية، نموذج لدولة تعد من أوائل الدول العربية التي مرت بانقلابات عسكرية ناجحة ابتداءً من انقلاب «بكر صدقي» عام ١٩٣٦[2]. حيث لعب العسكريون دوراً أساسيًّا في السياسة العراقية منذ نشأة الدولة، وكثيرة هي حالات التدخل، فقد استخدم الجيش قرابة (٤٠) مرة ضد المظاهرات الجماهيرية والتحركات العشائرية والفلاحية واضطراب العمال والثورات الكردية وغيرها[3]. وإذا كانت حقبة ما بعد (١٩٥٨) تعبيراً عن حكم العراق مباشرة من قبل العسكر، فإن التدخل من قبل الجيش كان أقدم من ذلك وبطرق شتى، ابتدءً من تسلم رئاسة الوزارة كأحد أهم مؤسسات الدولة وقتذاك من قبل خريجي الأكاديمية العسكرية، وصولاً إلى إزاحتهم الفئات المدنية وتربعهم على هرم السلطة عام (١٩٥٨) وما بعدها، بل إن قيادة العسكر للدولة لم - تكن على ما يبدو - مثالاً للاستهجان[4]. كما أن التدخل قد استمر على الرغم من قلق الناس منه ومطالبتهم بوجوب بقائه بعيداً عن السياسية، وظل التحكم في آلية الدولة منوطاً بامتلاك مفاتيحها الرئيسية «مؤسسة الجيش»، وقد حُسمت معركة الصراع بين الأحزاب السياسية فيما بعد، عن طريق القدرة على التغلغل إلى هذه المؤسسة من عدمها. ولم تكن تجربة الصراع الحزبي مشجعة على استتباب نظام الحكم، الأمر الذي كان سبباً للتدخل العسكري نتيجة تأثير النزاعات على عملية التقدم والتنمية. وهكذا فإن أي نظام

---

(١) أنظر، رياض عزيز هادي: **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٩، ص٣١٦-٣١٨.

(2) Patrick clawson, How to Build Now Iraq After saddam, Washington institution for Near East Policy,2002,p. 73.

(٣) على كريم سعيد: **عراق ٨ شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم**، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩، ص٨٩.

(٤) غسان سلامة: **قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية**، في غسان سلامة وآخرون، مصدر سابق، ص٢٢٨.

حكم لا يمكن أن يدوم إلا إذا حظي برضا العسكريين الذين لا ينتظر منهم الابتعاد عن السياسة إذا لم يكتسب نظام الحكم الشرعية بموافقة الشعب بشكل من الأشكال[١]. ويمكن النظر إلى أحداث (١٩٥٨) بأنها لا تبدو منقطعة عما سبقها ولن تكون مدعاة للاستغراب، نظراً لعلاقتها بظروف العراق الموضوعية والذاتية التي كانت فيها وظيفة الجيش كأداة بيد السلطة الحاكمة، قابلة للاستعمال لتحقيق هدفين مترابطين: قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء، والحفاظ على ديمومة النخب الحاكمة[٢]، ومن ناحية أخرى كانت مؤسسة الجيش حساسة للتغيرات التي تطرأ في أعماق المجتمع، كما أن انعدام إمكانية تصريف حركة التغير سلميًا، كان سبباً لسحب مشاكل المجتمع إلى داخل أجهزة الدولة الفوقية، وتبعاً لنوع التغير وعمقه كانت تتغير طبيعة التدخل العسكري ونمطه، فبدت معالجة الاختلالات المجتمعية في مرحلة ما قبل (١٩٥٨) كنوع من انقلابات الرتب الكبيرة التي يسعى الجيش فيها إلى تسليم مقاليد الحكم لأصحاب الرتب دون إحداث تغيير، مع المحافظة على مصالح طبقة معينة[٣]. في الوقت الذي بدأت التغيرات تحدث على علاقات الإنتاج والتي دفعت فيه مؤشرات التحديث إلى إحداث حراك اجتماعي، تفاعلت معه مؤسسات الدولة باتجاه توسيع قطاعها البيروقراطي بشقيه المدني والعسكري. وبسبب تعايش أساليب الإنتاج الصغير مع أساليب الإنتاج الرأسمالي الذي يخلق فائضاً سكانيًا بلا عمل، لا يجد لنفسه مكاناً لا في الريف ولا في الحضر. وعليه، فإنه يسعى للحصول على وظيفة، بوصفه نوعاً من أنواع الضمان الاجتماعي[٤]. وبهذا فإن النمو الذي شهدته

---

(١) مجيد خدوري: **العراق الاشتراكي**، بيروت، الدار المتحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٥. ص١٢٥.

(٢) عبد الإله بلقزيز، أحمد ولد داده وآخرون، مصدر سابق، ص٢٠-٢١.

(٣) صلاح سالم زرنوقه، مصدر سابق، ص ٣٠٥.

(٤) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، ص٤١٩.

الأنتلجينسيا وجد له موطئ قدم في الجيش ابتداءً من عام ١٩٣٦. الذي تحول معه كبار الضباط وخاصة الضباط الشريفيين إلى ملاك قد شكلوا تحالفاً مع العائلة الهاشمية ورؤساء العشائر، خاصة الملاك منهم مع الأغوات. وجاء انقلاب ١٩٤١ في مرحلة اختل فيها التوازن في الحكومة لصالح سلطة المشايخ والمتحالفين معهم، ومترافقاً مع وصول أناس للعرش عرف عنهم ضآلة فهمهم لمشاكل الشعب، وكلها عوامل أدت إلى فتح الباب واسعاً للجيش للدخول إلى ميدان السياسة(١). أخذ الجيش بالتوسع أكثر من بداياته، كما أنه شهد تغيراً جذريًا بسبب الحاجة لإعادة تنظيمه وتوسيعه بعد انقلاب ١٩٣٦، وقد أدت الحاجة إلى المزيد من الضباط للجيش إلى السماح لمعلمي المدارس الابتدائية – على سبيل المثال – بالدخول للكلية الحربية التي لم يكن يلتحق بها إلا الذين أتموا دراستهم العليا، حيث وفر الجيش وسائل مهمة لتقدم أعضاء من مجموعات اجتماعية بلا ثروة أو مركز اجتماعي، فأصبح سلكاً يضم الكثير من العناصر المستاءة الساخطة على النظام، وغالبيتهم عرب سُنة منحدرون بشكل خاص من عائلات فقيرة ومن بلدات الأقاليم الصغيرة (حديثة، الرمادي، عنه، تكريت) أو من المهاجرين منها إلى بغداد حديثاً(٢). لقد خرجت النخبة الجديدة التي تولت قيادة العنف الوطني، من جوف النخبة التي قادت الحركة الوطنية من أجل الاستقلال، والتي كانت تحمل مشروع تأسيس دولة حديثة وإرساء مؤسسات مجتمع مدني، بيد أنها سرعان ما وجدت نفسها أمام نقيض يخرج من جوفها من فئات سكنت المدن في إطار الهجرة الحديثة من الريف إلى المدينة، لقد قام الضباط الأحرار في الجيش أو العناصر الراديكالية في الحزب بالاستيلاء على السلطة، في الدولة أو الحزب أو فيهما معاً، كناطقين باسم النخبة الجديدة: القروية– البدوية الأصل،

(١) حنا بطاطو: **الكتاب الأول**، مصدر سابق، ص ١٢٨-١٣٠ وص ٣٦٨-٣٧٣.

(٢) حنا بطاطو: **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.

التي ينتمون إليها والتي أصبحت تمثل وحدها الشعب، متخذين منها وسيلتهم «المدينية» لبسط الهيمنة على جسم المجتمع كله[١].

وقد أثمرت التنظيمات السياسية الكثيفة للأحزاب القومية داخل القوات المسلحة التي بلغ مداها كسب ولاء قطاعات واسعة من الضباط ذوي الرتب الكبيرة والمتوسطة وتجنيدهم في مشروع التغيير السلمي باستعمال مؤسسة الجيش. وفي الوقت الذي كان المطلوب من تلك الأحزاب أن تكرس دورها لتعبئة الشعب وتنظيم فعالياته وتطوير قدراته على انتزاع حقوقه وتحويله إلى جيش مدني للثورة الاجتماعية أو التغيير السياسي. لقد طغت على طبيعة عمل الأحزاب السياسية نزعة متسرعة لاختصار طريق الثورة وتحويلها إلى مجرد عملية انقلابية محضة عبر العنف العسكري، ولم تنطبق تلك النزعة على الأحزاب ذات الطابع القومي، بل أنها شملت غيرهم من الحركات السياسية ذات الطابع الشيوعي أو الإسلامي[٢]. لقد ساعد المدنيون العسكريين في انتقال السلطة إلى يد العسكر، بعد أن كانت بأيدي المدنيين قبل ١٩٥٨، ولو أن القادة المدنيين كانوا متحدين، لتمكنوا من الاستمرار في الحكم على الأرجح، بيد أن النزاع والتنافس بينهم حالا دون اتخاذ موقف حازم يقف في وجه الحكم العسكري، واستمر العسكريون في حكم البلاد بالرغم من سخط وعدم رضا الشعب، ولم ينحصر الانقسام بين القادة المدنيين فقط، بل تعداه إلى العسكريين الذين تأثروا بالانشقاق الحاصل بين الجماعات المدنية[٣].

لقد أدت الانشقاقات الحزبية بين كل من الجماعتين العسكرية والمدنية على

---

(١) محمد عابد الجابري: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية، (٢٦)، قضايا الفكر العربي (٢) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص١١٩-١٢١.

(٢) عبد الإله بلقزيز، في أحمد ولد داده والآخرون، مصدر سابق، ص٢٩-٣١.

(٣) مجيد خدوري: **العراق الجمهوري**، لبنان الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤، ص١٢٤-١٥٨.

السواء، دون سيطرة أية جماعة وتمكين أية فئة منها من الاستمرار للقيام بعمل بناء. فقد كان من المتوقع من الأحزاب التي ألفت جبهة الاتحاد الوطني أن توفر قيادة حكيمة للجيل الجديد بعد (١٩٥٨) لو أن هذه الأحزاب بقيت متضامنة، واستطاعت أن ترفع إلى السلطة العسكرية برنامج عمل من شأنه أن يحول الحكم العسكري إلى حكم مدني. ولم يكن الحزب الشيوعي وحزب البعث، الحزبين الوحيدين اللذين امتنعا عن الإقدام على عمل بناء كهذا، بل إن الأحزاب المعتدلة ترددت كثيراً في قبول العمل السياسي ضمن إطار الاتحاد الوطني. ويبدو أن الرئيس عبد الكريم حاول أن يجعل من الأحزاب المعتدلة العمود الفقري للحكم، ولكن الخلافات الشخصية كانت هي الأخرى من بين الأسباب التي شقت الصف المدني كما فعلت بالصف العسكري[١].

الأمر الذي هيأ الأرضية للعسكريين على فرض النظام بالقوة، ولكن قدرة المؤسسة العسكرية على تركيز السلطة واجهت عوائق متعددة بسبب التنافس بين قادة الانقلاب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، فضلاً عن أن الخلافات التي نشأت بين الضباط الأحرار قبل الانقلاب بوقت قصير وبعدها كانت قد أضافت عوامل جديدة إلى الشباك الناجم عن عدم وجود نقطة مركزية للسلطة[٢]. تتمحور خطورة المشكلة في حضور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، الذي أصبح أمراً واقعاً منذ تأسيس الدولة العراقية، إلا أن الجديد هنا هو بروز صراع قطبي حاد داخلها ما بين اتجاه «قومي» واتجاه «عراقوي»، لم تشهد المؤسسة العسكرية المشرقية مثيلاً له[٣]. وبالرغم من أصالة الاتجاه القومي وتمسكه بقضية الوحدة العربية، إلا أن ضغط التيار القومي الذي كان يقوده (عبد

---

(١) مجيد خدوري: **العراق الجمهوري**، مصدر سابق، ص١٨٢-١٨٣.

(٢) انظر: حنا بطاطو: **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص ١٢٠.

(٣) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سابق، ص٨٧.

السلام عارف)، كان المقصود منه التحدي المباشر لتحكم عبد الكريم قاسم بالدولة[١]. لقد أثر وصوله للسلطة فتور حماسه للدعوة إلى الوحدة وأصبح معنيًّا بتصفية خصومه وتوطيد دعائم حكمه وأصبح من أكثر أعداء الوحدة الفورية مع مصر[٢]. تختلف انقلابات الرتب الكبيرة عن انقلابات الرتب الصغيرة، فغالباً ما تكون انقلابات الرتب الصغيرة «دموية» ترتفع فيها نسبة الخسائر، على الرغم من شرعيتها التي جاءت من توقيتها واتفاقها مع الاستياء العام للجماهير والسخط الشعبي الشامل، ويصل الانقلابيون إلى السلطة تلبية لرغبة الجماهير، لذلك يتحول الانقلاب إلى ثورة وتصاحبه تغييرات جذرية[٣]. ونظراً للدور الحيوي لتعبئة الجماهير كوسيلة للسيطرة السياسية، فقد شجع الضباط الأحرار الشعب إبان أحداث ١٩٥٨ على الخروج إلى الشوارع للتأكيد على أن الانقلاب كان شعبيًّا. كما كان للدور الشعبي انعكاساته على الأحزاب السياسية إذ تقررت قوتها النسبية بقدرتها على تعبئة الجماهير، وليس في حجم عضويتها أو تماسك رسالتها الأيديولوجية[٤]. ويمكن القول إن التشجيع على مشاركة الشعب لم يكن بدون عواقب، فعندما لا تكون سلطات الحكومة ممثلة – بشخصية الحكام – رحيمة بحياة الناس كما أن أوضاع البؤس اللا إنسانية التي عاشها قسم لا يستهان به من أبناء الشعب العراقي فلا عجب أن يتسم تحركهم بالوحشية واللا إنسانية[٥]. بالإضافة إلى أن قادة الانقلاب الزعيم (عبد الكريم قاسم) كانوا بحاجة للعمق الشعبي، كان مدعاة لاعتماده على كفاءة تعبئة الجماهير الشعبية، وخاصة أنه لم يكن يملك شبكة من الأقارب أو التنظيمات المنتشرة في كل المناطق تتيح له

---

(١) عبد الوهاب حميد رشيد: **العراق المعاصر**، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٢، ص١٤٥.

(٢) مجيد خدوري: **العراق الاشتراكي**، مصدر سابق، ص٢٨.

(٣) صلاح سالم زرنوقة، مصدر سابق، ص ١٤٨-١٤٩.

(٤) ليام أندرسن: **عراق المستقبل**، ترجمة رمزي بدر، لندن، شركة الوراق، ٢٠٠٥، ص٧٤.

(٥) حنا بطاطو: **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص١١٠-١١١.

تشكيل حزب سياسي، لذا بدء بإجراء ترتيب مع الشيوعيين مفروضاً بحكم الواقع، وقد أحدث الاعتماد على كفاءة الحزب الشيوعي في التنظيم، تطوراً خطيراً اتخذت فيه السياسة العراقية أسلوب (شراء أو استئجار الغوغاء)، من خلال قدرة الحزب على تنظيم تجمعات موالية له عند الطلب، إذ إن ذلك كان بمثابة اللعب بالنار، فتهديد الشارع غالباً ما يكون أكثر فوضى سياسية منظمة(١). ويمكن القول أن الخلل الذي شاب بنية الأحزاب والتنظيمات السياسية وانعكس على طبيعة عملها - راجع إلى ضعف الطبقة الوسطي، وهذا الضعف يمكن ملاحظته من فقر قاعدتها الاجتماعية وتشرذمها وصراعاتها الداخلية، كما أنها أحزاب تتفاوت في انتماءاتها الطبقية، جمعها وحدة الهدف من أجل تحقيق الاستقلال.

وبالرغم من أن قاعدة هذه الأحزاب كانت من الطبقة الوسطى، إلا أنها تختلف في برامجها وخياراتها بسبب التباين في مصالحها(٢). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحقيقة لها أهميتها لأنها تفسر لنا - إلى حد كبير - إشكاليات الأحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي، أو الأحزاب القومية كحزب البعث العربي الاشتراكي، في عدم قدرتها على خلق هوية وطنية موحدة وإيجاد ولاء للدولة ومؤسساتها، إذ لا يمكن الادعاء بأن الثقافات الموروثة والمتجذرة كانت العائق الوحيد أمام إعادة صياغة هوية جديدة للمجتمع، فهي لا توضح لنا لماذا كانت ردود الفلاحين الشيعة والقرويين الكرد تنبع من معتقداتهم وليس مصالحهم الاجتماعية أو الطبقية، في حين كانت أدوار النخب أو القيادات لهذه المجموعات تتبدل حسب مواقعهم ومصالحهم. (حيث كانت العلاقات بين الفلاحين وشيخ العشيرة أو الملاك السنّيون أو الأغا الكردي تتغير حسب الأدوار الأخيرة التي

---

(١) ليام أندرسن، مصدر سابق، ص ٦٧.

(٢) عادل غفوري خليل: **أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٩**، بغداد، المكتبة العالمية، ١٩٨٤، ص٢٩-٣٤.

كانوا يلعبونها والمواقع التي يحتلونها[١]. لا ريب أن للثقافات الموروثة والمتجذرة تأثيرها الكبير، ولا يقف هذا التأثير عند مستويات الدولة الرسمية، المتمثلة بالموقف الشعبي من الحكومة أو الولاء للدولة، محدود التأثير تصل إلى كل المستويات، فالمعطيات الاقتصادية كانت ذات طابع طائفي وعرقي، وكذلك الأحزاب السياسية التي هي أدوات ربط بين المجتمع والحكومة، لم تستطع هي الأخرى أن تبدأ من تلك التمايزات فقد كان للحزب الشيوعي القدرة على التغلغل في أوساط الفلاحين الشيعة والقرويين الكرد، فأصبح ذلك محل جدل ووسم بالشكلية[٢]. وقصر النظر، بعيداً عن حقيقة أن الأوزان النسبية للشيعة والسنة والكرد كانت تتغير، كما أن الموقع داخل الحزب بالنسبة للعناصر القيادية كان يتغير، الشيء نفسه بالنسبة للأحزاب القومية كحزب البعث[٣].

إذن كانت الحركة السياسية حركة طبقية، أي حركة طبقة معينة تعمل لتحقيق مصالحها الخاصة وإن اتخذت طابعاً عامًّا، يجعل منها قوة اجتماعية قادرة على إملاء كلمتها على كل المجتمع[٤]. هنا لابد من الوقوف عند تحليل نيكوس بولانتزاس ومقارنته بتحليلات ترى أن الطبقة المهيمنة في تشكيلة اجتماعية معينة، هي محتوى الدولة. والطابع الطبقي للدولة معطى للعلاقة بين الطبقات أو داخل الطبقة نفسها لصالح هيمنة طبقة أو جناح من أجنحة الطبقة ذاتها. صراع الأجنحة داخل الطبقة الوسطى البرجوازية كان مسؤولاً عن أحداث ما بعد ١٩٥٨[٥]. الذي اتسمت فيه الطبقة الوسطى بالاتساع والميوعة، بحيث

---

(١) ليورا لوكتيز، مصدر سابق، ص١٩١.

(٢) ليورا لوكيتز، مصدر سابق، ص١٩٨.

(٣) حنا بطاطو: **الكتاب الثاني**، مصدر سابق، ص ٢٦٦-٢٦٩.

(٤) نيكوس بولانتزاس: **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، ص١٣٧.

(٥) عصام الخفاجي: **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص١٦٧.

يصعب معه الحديث عن نظرة واحدة متماسكة أو مصالح متجانسة يمكن أن نطلق عليها «نظرة أو مصلحة الطبقة الوسطى»، وعلى هذا الأساس فبالإمكان أن نفسر الانقسامات داخل الحزب الواحد «كحزب البعث العربي الاشتراكي» أو ما بين أحزاب الطبقة الوسطى. كما لم يكن الجيش في حكمه خالياً من المحتوى الطبقي[١]. ومن ذلك يمكن أن نرى قدراً كبيراً من الحقيقة يبقى قائماً ما بين الحاجة إلى حركة طبقية تملك من القوة ما يجعلها قادرة على إملاء كلمتها، على وفق «بولا نتزاس»، وهو ما يشير إلى المجتمعات الغربية ومن طبقة وسطى واسعة، ولكنها لا تملك نظرة واحدة متماسكة أو مصالح متجانسة، على وفق «بطاطو» وهو يصف أحداث ما بين (١٩٥٨) وما تلاها. الأمر الذي أدى إلى انعدام إمكانية وجود حزب متجانس قادر على توجيه مسار الأحداث بشكل طبيعي. وبهذا لم تستطع حركة الأهالي أن توحد صفوفها بعد ١٩٥٨، وهي أول جهد ناجح تقوم به فئة صغيرة من المفكرين والقادة السياسيين لإيجاد تربة جديدة للتعاليم الاشتراكية في مجتمع إسلامي تقليدي معتدل ومسالم، ولو توحد زعماء الحركة لوجدوا لبرنامجهم حظوة لدى النظام الثوري الذي لم يحبذ من البداية عقائد راديكالية[٢].

ولم يكن الزعيم عبد الكريم قاسم ماركسيًّا رغم أنه كان مطلعاً على بعض الأدبيات الماركسية. كما تشير مصادر أخرى أن عبد الكريم قاسم لم يكن مهتمًّا بقراءة الكتب الماركسية، سواء السياسية أو الاقتصادية، وطالما كان موقفه الذي بدا فيه مسانداً للحزب الشيوعي مدعاة للتساؤل ومصدراً للحيرة، الأمر الذي يفسر على أنه كان بدافع عشقه للسلطة وتشبثه بها[٣]. في وقت اتكأ فيه الحزب

---

(١) حنا بطاطو: **الكتاب الأول**، مصدر سابق، ص٣١٣.

(٢) مجيد خدوري: **العراق الاشتراكي**، مصدر سابق، ص١٢.

(٣) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص ١٤٠.

الشيوعي على تمجيد عبد الكريم قاسم من خلال مقـولات «الـزعيم الأوحـد» و«ماكو زعيم إلا كريم» التي وردت على لسان واحد من المتملقين في أكتـوبر ١٩٥٨، ولم يكن ذلك سوى ضابط صغير من المحيطين بقاسم[١]. وللعلم فإن ما زاد عبد الكريم قاسم حبًّا بالسلطة زاد استفحال نزعته الفردية، إنما هو وسـائل الإعلام والدعاية، التي أسبغت عليه أعظم النعوت والأوصاف والألقـاب التـي وصلت إلى (٥٦) لقباً[٢]، هذه المقولات مكنت الحزب الشيوعي من إيجاد بـؤرة تركيز واضحة لتيارات شديدة الغموض قائمة وسط الجماهير العراقيـة واسـعة وشديدة التباين، استند عليها في بناء أجهزة السلطة على المستوى الشعبي، وكذلك للتغلغل في الأوساط الرسمية من هذه الأجهزة[٣].

لعله من المفيد أن نقف لنبين ملامح تشكل السمات الديكتاتورية لأنظمـة الحكم المتعاقبة. وكيف سهلت مؤسسات الدولة من واقع انسجامها مـع بنيتهـا الاجتماعية والاقتصادية، ففي الوقت الذي تفكك الدولة صلات المواطنين بعلاقات الإنتاج القديمة وكل صلاتها الموروثة تسعى إلى إعادة الارتباط بهـم، وتـربط الشرائح الدنيا بالدولة عن طريق جهازها البيروقراطي، لذا تكون السند الطبقـي للدولة التي تسعى لإخضاع تلك الشرائح لها. وتنشأ في غضون ذلك أيديولوجية تنحو إلى عبادة السلطة، والتي ترجع إلى أن هذه الشرائح تتميز بالافتقـار إلـى تنظيم سياسي خاص بها، مما يجعل أعضاءها صالحين – بصفة خاصة – للعمل في المستويات الدنيا من الجهاز البيروقراطي[٤]. الأمر الذي يفسر – إلـى حـد

(١) ينظر: جاسم كاظم العزاوي: **ثورة تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها، حتى نهاية عبد الكريم قاسم**،بغداد، ١٩٩٠، ص٢١٠.

(٢) عبد الفتاح البوتاني: **دراسة في التطورات السياسية الداخلية (١٩٥٨-١٩٦٣)**، دمشق، دار الزمان، ط١، ٢٠٠٨، ص١٠٤.

(٣) حنا بطاطو: **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص١٤٧.

(٤) نيكو بولانتزاس، مصدر سابق، ص ٤٣٣-٤٣٤.

كبير- سير الأحداث، وتوجهها في العراق إلى وضع مزيد من السلطات بيد الحاكم، والرئيس عبد الكريم قاسم كمثال، ظهر معه شعب العراق وكأنه صانع للدبكتاتوريين[١].

وأصبح المناخ السياسي ملائماً لظهور حزبين راديكاليين، تنافسا فيما بعد للاستيلاء على السلطة: الحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، في مرحلة لم تستطع فيها البرجوازية المحلية إنجاز مهام انقلاب يوليو ١٩٥٨، وشهدت صراعاً بين أجنحة البرجوازية حسم فيها الصراع لاحقاً للبرجوازية، الصغيرة في الاستيلاء على الدولة، ولكن من دون أن يترجم ذلك حكماً مستقرًّا فالصراع كان لا يزال قائماً بين الأجنحة المتوسطة والصغرى[٢]. وتدخلت في مسيرة التنافس بين الأحزاب أيديولوجيات ومناهج وافدة من الخارج عززتها الظروف المحلية الراكدة، والإلحاح في أدلجة المفاهيم القومية البسيطة أصلاً وتحميلها مضامين معقدة ومتطرفة أو غير واقعية، أضرت بمسيرة الشعب العراقي، ورجحت كفة الصراع والتصادم على كفة الوفاق والتكامل، على الرغم من تبني كلا الحزبين لشعارات وأهداف متقاربة، واتخذ التنافس أسوأ أشكاله بعد انقلاب ١٤ يوليو ١٩٥٨، بيد أن ما حصل من تطورات سيئة بين الحزبين في الوقت الذي كان فيه انعكاس عملي للاختلاف النظري بين المنحى القومي والأممي وبين منظومتي مفاهيمها، كذلك كان الاصطدام بينهما حتميًّا، لأن كلاً منهما تبنى عقيدة ثابتة هي مقاومته أي تغيير لا يكون هو طرفاً أساسيًّا فيه [٣].

ويبدو أن الصراع عندما يكون داخل الطبقة نفسها يحمل طابعاً أكثر عنفاً من الصراع بين الطبقات، ففي الوقت الذي انتصرت فيه البرجوازية الصغيرة

---

(١) حنا بطاطو: **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص ١٤٧.

(٢) عصام الخفاجي، مصدر سابق، ص١٦٦.

(٣) على كريم سعيد، مصدر سابق، ص ١٨١-١٨٥.

باستيلائها على سلطة الدولة بعد ١٩٥٨ ، انعكس الصراع على مستوى الدولة، لذلك بدت الدولة في مواجهة المجتمع. لأن السؤال يجب أن يكون على الدوام هو ماذا نعني بالطبقة المهيمنة في تشكيلة اجتماعية معينة[1].

لقد لعب عدد من الضباط أدواراً مهمة في شؤون العراق السياسية مثل «عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف وأخيه عبد الرحمن عارف» وغيرهم. بيد أنه لم يتمكن أحد منهم أن يتزعم نظام حكم لفترة طويلة، إما لأنه افتقر إلى المؤهلات السياسية اللازمة، أو لأنه سقط في يد ضابط مغامر آخر استطاع أن يسيطر على الجيش ويحدث انقلاباً[2]. وبذلك فإن النمط الانقلابي عادة ما يكرر ذاته، فغالباً ما يتوقع أنه بعد الانقلاب الأول يتلوه آخر، على الرغم من معرفة الحكومة التي وصلت للسلطة عن طريق الانقلاب باحتمالات الإطاحة بها، وهي بالمقابل تلجأ إلى إجراءات قمعية لمنع التفكير في الإطاحة بها، هذه الإجراءات القمعية من المحتمل أن تشجع على فقدان تأييدها، مما يجعل الحاجة إلى التخلص منها عن طريق انقلاب عسكري أو سياسي مسألة ملحة وعاجلة[3].

تمكن الجيش من لعب أدوار مؤثرة في تاريخ العراق السياسي، وضمن هذه المقولة ذات الطابع العام بالإمكان أن نلمح تمايزاً وظيفيًا في أدواره، وذلك بحسب التطور في بنى المجتمع على أمن البلاد وتأمين الحدود، بل كمؤسسة ارتبطت بشكل وثيق بالمجتمع، وكانت انعكاساً للمجتمع بكل طبقاته، فهي التي استقبلت نتاج التغيير، وأنتجت بالمقابل أشخاصاً تولوا رئاسة الحكومة في العهد الملكي، ثم قامت في المرحلة اللاحقة والتي استمرت من ١٩٥٨-١٩٦٨ بقيادة هرم الدولة، فالعسكريون قادوا بأنفسهم حركة التغيير وتولوا قيادة أجهزة

---

(١) عصام الخفاجي: **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق**، مصدر سابق، ص ١٦٧.

(٢) مجيد خدوري: **العراق الاشتراكي**، مصدر سابق، ص ١١٥-١١٦.

(٣) صلاح سالم زرنوقة، مصدر سابق، ص ١٤٨-١٤٩.

الحكومة في هذه المرحلة الانتقالية بكل ما تحمله الكلمة من مضمون صراعي وبكل أحداثها العنيفة. إن إخضاع جهاز السلطة المدنية لسيطرة العسكر له عواقب وخيمة، فقد أثبتت تجربة عبد الكريم قاسم أنه لقي حتفه في محاولته تلك، في حين أن الرئيس أحمد حسن البكر امتلك مؤهلات البقاء بسبب استعداده لتقاسم السلطة مع زعيم مدني(١)، وهو ما يشير إلى دخول مرحلة جديدة من الاستقرار النسبي عرفتها الدولة العراقية.

كان الجيش جزءاً من السلطة، يشق عصا الطاعة عليها، ويتحول من جيش الدولة إلى دولة الجيش، وعندها يصبح الفرق بينه وبين الدولة ضئيلاً وتتجلى معطيات هذه الصورة بتحول الجيش إلى نخبة سياسية وإلى نخبة حاكمة، وفي هذا الوضع الجديد يتحول العسكريون إلى سياسيين وإلى مدنيين، وتقوم النخبة السياسية بإدارة السلطة. وعندما تتحول السلطة إلى أداة بيد الجيش بعد أن كان أداة بيدها، يسعى للحفاظ على بقاء الحكم العسكري، الذي يقتضي وضع بعض المساحيق قبل إقرار الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية، والسماح لبعض الأحزاب الموالية(٢) فيما اعتبره آخرون شكلاً طبيعياً لنهاية النظم العسكرية(٣).

ثالثاً: نخب ما بعد الاستعمار:

١. الصراع بين النخبة اليسارية والقومية:

يعد قيام النظام الجمهوري في يوليو ١٩٥٨، مرحلة جديدة من مراحل تطور العراق الدستوري والسياسي، إذ توالت على حكمه أربعة أنظمة سياسية متباينة في أوضاعها السياسية والدستورية، وهي: الجمهورية الأولى التي تأسست في ١٤

---

(١) مجيد خدوري: **العراق الاشتراكي**، مصدر سابق، ص ١٢٥.

(٢) عبد الإله بلقزيز، في أحمد داده وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٢.

(٣) رياض عزيز هادي: **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، مصدر سابق، ص ٣٣٠.

يوليو١٩٥٨. والجمهورية الثانية التي تأسست في ١٩٦٣ . والجمهورية الثالثة التي تأسست ١٩٦٦. وأخيراً الجمهورية الرابعة التي تأسست في ١٧يوليو ١٩٦٨. ورغم التباين في الأوضاع الدستورية لهذه الجمهوريات الأربعة، إلا أنها تميزت بسمة واحدة هي كونها امتلكت وثائق دستورية مؤقتة تعكس – بصورة واضحة – حالة عدم الاستقرار السياسي لهذه الأنظمة، وبذلك تكون قد أخفقت في نقل العراق إلى مرحلة الشرعية الدستورية القائمة على أسس المؤسسات الدستورية(١).

وعلى الرغم من أهمية تتبع مراحل تطور العراق دستوريًا، فإن مجرى البحث لا يتحدد بالمضمون الإستاتيكي الجامد للنصوص والمؤسسات، وإن كانت السمات العامة للتطور تعطي انطباعاً عن المضمون الديناميكي، أو العمق الاجتماعي لهذه الوثائق والمؤسسات السياسية. وذلك لأنها في الحقيقة هي التي تحدد شكل الممارسة السياسية.

فمنذ اليوم الأول للانقلاب سقط القانون الأساسي العراقي وتعديلاته(٢)، بما يتضمن من مؤسسات دستورية، وكان المسوغ لذلك الفعل الثوري الذي اتخذه الجيش أولاً، ولأن الشعب عبر عن موافقته على الانقلاب «الثوري وعمه له» ثانيا،(٣) ولذلك أسرعت القيادة إلى إصدار دستور مؤقت عملت على صياغته

---

(١) منذر الشاوي: **المؤسسات السياسية والدستورية العراقية**، مصدر سابق، ص ١٦١.

(٢) صدر القانون الأساسي العراقي في ٢١ مارس ١٩٢٥، وجعل القانون مؤلفاً من (١٢٣) مادة، الملك فيها على رأس السلطة التنفيذية وتجلى في مواده تجلياً واضحاً الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتثبت الحريات العامة وحقوق المواطنين في باب خاص عنوانه (حقوق الشعب) وتألف من (١٤) مادة، وبدأت الحكومات المتعاقبة تخرج عن هذا القانون وألغي عدد من نصوصه وشوه عدد آخر عن طريق إصدار المراسيم والقوانين المحددة والمصادرة للحريات. ينظر: القانون الأساسي العراقي،مطبعة الحكومة (بغداد ١٩٢٥) حسين جميل، دعوة إلى إصلاح دستوري، (بغداد، ١٩٥١).

(٣) مجيد خدوري: **العراق الجمهوري**، مصدر سابق، ص٩٢.

لجنة شكلت بقرار وزاري مؤرخ في ١٦ يوليو، وتألف من حسين جميل وحسين محيي الدين وعبد الأمير العكيلي، وهم من رجال القانون البارزين في العـــراق، وقد اعتمد هؤلاء في عملهم على دستور مصر فبراير ١٩٥٣المؤقت ودســتور ٢٣ يونيو ١٩٥٦، وذلك بالنظر للتشابه بين وضع الجمهوريتين بعـد التغيـر، ولتشابه حاجة الحكم في أعقاب الثورة[١]، وفي ٢٧ يوليو ١٩٥٨ نشر الدســتور بعد أن عرض قانونه على مجلس الوزراء فصادق عليه مع مجلـس الـسيادة، وقدمه عبد الكريم قاسم من إذاعة بغداد. وقلـد عبـد الـسلام عـارف شـرف قراءته[٢]. وتضمن دستور ٢٧ يوليو (٣٠) مادة موزعة علـى أربعـة أبـواب ومقدمة فيها انتهاء العمل بالقانون الأساسي العراقي، وأن الدستور الجديد مؤقت ريثما يسن الدستور الدائم، إلا أن مدة الانتقال لم تحدد بعد[٣].

إن الاقتضاب الذي ظهر به الدستور، وخاصـة مـا يتعلـق بالـسلطتين التشريعية والتنفيذية، قد حجب تفاصيل مهمة من اختصاصهما والعلاقة بينهما، إذ يفهم من النصوص أن المرحلتين الأوليين من عملية التشريع وهما (الاقتــراح) و(التصويت) قد منحا حق ممارستهما إلى مجلس الوزراء، وأن المرحلة الثالثـة (التصديق) من هذه العملية قد منح حق ممارستها إلى مجلس الـسيادة، فالمـادة (٢١) تنص على أن «يتولى مجلس الوزراء، السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة». ولم يجد الدستور حلاً في حالة رفض المجلس تصديق قـرار مجلـس الوزراء[٤].

---

(١) ليث الزبيدي: **ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق**، ط٢، بغداد، ١٩٨١، ص١١٣.

(٢) نفس المصدر، ص ١١٤.

(٣) أنظر نص الدستور المؤقت: **دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠**، ص ٢٥٥-٢٥٧.

(٤) أزهار عبد الكريم عبد الوهاب: **الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية**، رسالة ماجستير في القانون، غير منشورة، كلية القانون، والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص١٢٦.

وهكذا نرى من خلال النص الدستوري، وما جرى عليه العمل، أن الاقتراح قد حول إلى مجلس الوزراء بوصفه السلطة التشريعية في البلاد، ولا يغير من ذلك أن مجلس الوزراء يتولى في الوقت نفسه السلطة التنفيذية بموجب المادة (٢٢) التي تنص على أن «يتولى مجلس الوزراء والوزراء كلٌ فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية»[١].

وهكذا قبض مجلس الوزراء على السلطتين التشريعية والتنفيذية. وعلى الرغم من أن المادة (٢٠) نصت على أن يتولى مجلس السيادة رئاسة الجمهورية، إلا أن التدقيق في نصوص الدستور المؤقت والقوانين الأخرى الصادرة فيما بعد ما يثبت أنها خلت من أية إشارة إلى اختصاصات مجلس السيادة ورئيسه، بل إن الواقع الملموس هو تركز الصلاحيات في يدي القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء وكلا المنصبين كان يترأسهما عبد الكريم قاسم[٢]. كما جاء الدستور خالياً من أي فصل يشير إلى طبيعة المناقشة أو طريقة التصويت داخل مجلس الوزراء[٣].

ويستنتج مما سبق أن من الصعوبة التسليم عمليًا بما قضت به المادة (٧) «الشعب مصدر السلطات»، لأن رئيس الوزراء الذي كان قابضاً على السلطة هو مصدر هذه السلطة في الحقيقة، وأن مجلس السيادة كانت تنطبق عليه القاعدة الدستورية القائلة: «يملك ولا يحكم»[٤].

---

(١) علي جاسم العبيدي: **رئيس الدولة في العراق ٢٣ أغسطس ١٩٢١-١٦ يوليو ١٩٦٨**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قدمت إلى مجلس كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص٢٦١.

(٢) عبد الفتاح البوتاني، مصدر سابق، ص٦٣.

(٣) عبد الله رحمة الله البياتي: **مراحل العملية التشريعية في الدساتير العراقية**، رسالة ماجستير في القانون، غير منشورة، كلية القانون جامعة بغداد، ١٩٩١، ص١٩٦.

(٤) عبد الفتاح البوتاني، مصدر سابق، ص٦٣.

وجاءت النصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة مقتضبة، إذ أنها لم تزد على السبعة، فقد أغفل الدستور الإشارة إلى حقوق وحريات أساسية ضمنتها دساتير سابقة أو معاصرة فمثلاً إنه، لم يتطرق إلى حق تكافؤ الفرص، وحق الدفاع في التحقيق والمحاكمة والحق في عدم التعرض للتعذيب، وحق التعليم وحق العمل وحق المعالجة. وحقوق أخرى[١].

ثم إن المادة «٢٨» ، والتي نصت على أن كل ما قررت التشريعات النافذة قبل ١٤ يوليو ١٩٥٨ تبقى سارية المفعول ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها بالطريقة المبينة بهذا الدستور المؤقت، أبقت بصراحة على جميع المراسيم والقوانين الخاصة بمصادرة الحريات والحقوق التي نص عليها القانون الأساسي العراقي الصادرة في أثناء المدة ١٩٣١-١٩٥٦[٢]. كما لم يشر مشرعو الدستور المؤقت إلى قضية تعديله في المقدمة أو المواد[٣].

ويبدو أن مسألة الحقوق والحريات العامة لم تحتل مكانة واضحة في قائمة الأهداف التي تبناها الضباط الأحرار. وفي الوقت الذي جاء فيه عدد من نصوص الدستور مقتضبة، يرى قانوني متخصص[٤]، أن دستور ٢٧ يوليو قد احتوى على مواد زائدة، كان من المستحسن التخلص منها وتوجيه العناية بدلاً من ذلك إلى المواد التي تتعلق بممارسة السلطة، ويتساءل قانوني[٥]آخر عن

---

(١) أزهار عبد الكريم عبد الوهاب: **الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية**، مصدر سابق، ص١٧٩-١٩٤.

(٢) جرجيس فتح الله: **العراق في عهد قاسم، آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨**، السويد، ١٩٨٩، ص ٢٨٥-٣٠٠.

(٣) ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

(٤) منذر الشاوي: **القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية**،ط٢، بغداد، ١٩٦٦، ص١٥٦.

(٥) جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص٥٩٨.

السبب الذي دعا إلى حشر المواد (١٦، ١٧، ١٨)، وتتعلق بأداء الخدمة العسكرية بوصفها شرفاً للمواطنين وبالقوات المسلحة ومهامها وحق الدولة في إنشائها فقط، في باب مصدر السلطات والحقوق والواجبات. ويعتقد أن إرادة عبد الكريم قاسم في وضع هذه المواد ظاهرة، وربما كان هو المسؤول عن صياغتها أيضاً؛ لأنها أقرب إلى ذوق عسكري منها إلى عقلية قانوني، وأن قراءتها «تذكر المرء بالعبارات الحماسية التي تشيع في محاضرات الضباط لجنودهم».

ومهما يكن من أمر فإن دستور ٢٧ يوليو أخفق في إيجاد مؤسسات تمكن من قيام حكم شعبي، وأخفق كذلك في التعبير عن محتوى وضمانات جدية للحقوق والحريات العامة[1]. ويذكر حسين جميل، الذي كان له اليد الطولى في وضع نصوص الدستور من المآخذ التي سجلت على دستور ٢٧ يوليو، أن في يوم ٢٠ يوليو طلب منه صديق شنشل ومحمد حديد المشاركة بوضع مسودة دستور مؤقت للبلاد وطلبا أن تراعى في وضعه مادتان هما الأولى: «العراق جزء من الأمة العربية» الثانية «يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم، ويعد العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية».

وقد كان كامل الجادرجي وصديق شنشل قد كلفا مسعود محمد وإبراهيم أحمد في سنة ١٩٥٦ بكتابة نص حول حقوق الكورد القومية ليكون ضمن منهاج حزب المؤتمر الوطني الذي لم تجزه السلطة في يوليو ١٩٥٦، ثم صيغ ما قدمه الاثنان حينذاك صياغة جديدة لتكون المادة «٣» للدستور المؤقت[2].

ويقول حسين جميل: إن وضع الدستور استغرق يومين فقط، لأنه مؤقت

(١) أزهار عبد الكريم عبد الوهاب، مصدر سابق، ص١٢٨.

(٢) أنظر عبد الرزاق الحسني: **تاريخ العراق السياسي الحديث**، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ج٣، ص١٨٧.

أريد به نقل الثورة إلى دستور دائم، وأن المسودة قبلت في مجلس الوزراء بدون مناقشة أو لم تناقش مواده مناقشة مستفيضة، ثم إنه لم يعرض على الرأي العام أو على قانونيين غير اللجنة التي كلفت بكتابته. لقد أقر حرفيًا بعد أن أضيفت إليه المادتان «الإسلام دين الدولة- المادة-٤» و«القوات المسلحة في الجمهورية العراقية ملك الشعب، ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيها- المادة ١٧».

وعن إضافة المادة «٤» يقول حسين جميل: لم أحدد دين الدولة «الرسمي» لأني شخصيًا مع الدولة العلمانية، وهذه المادة مجرد حبر على ورق ومجاملة، وأستطيع أن أقول نفاق.. أما بالنسبة للمادة «٢» والتي تنص على «أن العراق جزء من الأمة العربية» تناقض صراحة المادة «٣»، لأنها تعتبر ضمناً الشعب الكردي في العراق جزءاً من الشعب العربي والأرض العربية[1].

ويبدو أن انتماء حسين الجميل للحزب الوطني الديمقراطي، قد ترك أثراً في وضع دستور ٢٧يوليو، بدليل أن عدداً من نصوصه جاءت متوافقة في العديد من منطلقاتها مع فقرات منهج حزبه وطموحاته الفكرية. ومهما يكن، فقد تضمن الدستور المؤقت مبادئ رحب بها الناس بوجه عام، لأنها أقرت لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر. على أن «الشعب هو مصدر السلطات»، وأن «العراق جزء من الأمة العربية» أما مبدأ الحكم الجمهوري فقد تقبله الناس دون تردد[2]، وعدَّ الدستور لأول مرة في التاريخ العراقي العرب والكرد شركاء في الوطن المادة (٣).

قام عبد الكريم قاسم بتشكيل الوزارات الثلاث في مرحلة ما بعد ١٤ يوليو ولحين سقوط نظامه، كما أعلن عن تشكيل مؤسسة «مجلس السيادة» بشكل مفاجئ في بيان الثورة الأول، دون اتفاق على تكوينه من قبل الضباط الأحرار –

(١) عبد الفتاح البوتاني: **العراق دراسة في التطورات السياسية الداخلية**، مصدر سابق، ص٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٦.

التنظيم الذي يقف وراء تخطيط عملية الانقلاب - وبهذا فقد أدت طريقة ممارسة السلطة السياسية من قبل رئيس الوزراء إلى إقامة نظام سياسي يمكن تسميته «نظام الزعامة»، فقد انفرد عبد الكريم قاسم بالسلطة عندما احتل منصب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع. وأصبح الحديث عن السلطة في العراق يتمحور حول شخص عبد الكريم قاسم الذي أصبح مصدراً وحيداً للسلطة في العراق في ظل نظام الجمهورية الأولى[١].

لقد ضمت بعض تكوينات إدارة نظام الحكم شخصيات عسكرية ذات ميول يسارية وأخرى معتدلة، كما أنها لم تخل من شخصيات يمينية، وبذلك فإنها فقدت التجانس الأيديولوجي، في حين أن بعضاً من شخصيات السلطة التنفيذية المكلفة بإدارة شؤون البلاد كان تاريخها السياسي يشير إلى انتماءاتها ذات الفكر القومي الوسط وقد أظهرت بعض رموز السلطة اتجاهات مناوئة للتغيرات الراديكالية، التي اتخذتها الحكومة لاحقاً[٢]. بالإضافة إلى استحواذ هدف الوصول إلى السلطة والاستيلاء عليها على تفكير القوى والنخب السياسية، أما ما ستفعله بهذه السلطة فستفكر به لاحقاً. فلم تحظ موضوعات مثل كيفية تداول السلطة، وآليات تحقق الديمقراطية باهتمام يذكر. وانعكس ذلك بشكل جلي على دستور هذه الجمهورية، الذي بدا خارج وظيفته التي وجد من أجلها ألا وهي تنظيم ممارسة السلطة السياسية، فقد جاءت فقراته مقتضبة، خاصة المواد المتعلقة بممارسة السلطة.

وإن الصراع على السلطة قد أفضى إلى التأسيس للفهم الاستبدادي ونمو الديكتاتورية، فبمجرد الوصول إلى السلطة ينقلب الواحد منهم على الآخر

---

(١) رعد ناجي الجدة: **التطورات الدستورية في العراق**، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٤، ص ٨٨.

(٢) سالم توفيق النجفي: **الاستبداد في نظام الحكم في العراق، متضمنات الماضي ورؤية المستقبل**، على خليفة الكواري وآخرون، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ٤٦٧.

ويحاول سحقه، والمسحوق يسعى بدوره إلى استرداد ما فقد والثأر ممن هاجموه. ذلك الفهم الذي ساهمت في تدعيمه الأحزاب السياسية، بسبب مسؤولياتها في مصادرة وعي المجتمع وجرّه إلى مهاترات سياسية وعدم الإذعان إلى خصوصية المجتمع العراقي ودراسة أوضاعه وإيجاد الحلول الناجحة من داخله، فقد كان الصراع بين أحزاب المعارضة الراديكالية خطير ودموي لأنه صراع نابع من اختلاف أيديولوجي يشمل اختلافاً في الفهم حول التفاصيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتنظيرات حزب البعث العربي الاشتراكي، لا تقتصر على مناقشة الأفكار الهدامة ودحضها، بل تستوجب تصفية المؤمنين بها، أما الشيوعيون فقد كانوا يركزون على إبراز الجوانب التي تستفز الأحزاب القومية والشارع الديني(١).

أن التنافس التقليدي بين اليساريين والقوميين لم يكن يشبه التنافس الذي كان قائماً بالأمس، ذلك التنافس الذي حمل طابعاً سرمديًّا بين المجموعات الأربعة للسيطرة على الدولة، مثل التيار القومي الذي مثله حزب الاستقلال تقليديًّا، ثم جاء بعد ذلك حزب البعث، أما تيار اليسار فقد مثله الحزب الوطني الديمقراطي، وجاء بعده الحزب الشيوعي، وقد كان الرئيس عبد الكريم قاسم يميل باتجاه الحزب الوطني الديمقراطي، بيد أنه لم يكن منظماً بشكل جيد كما كان حاله أيام رئيس الوزراء نوري السعيد، كما دبت الانشقاقات في تنظيمه بين من يساند عبد الكريم قاسم وبين من يعارضه. في الوقت الذي استقى فيه حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي جذورهما من نبع التوجهات الليبرالية، وكان الحزبان الآخران سريين ومنظمين بشكل جيد، بيد أنهما خاضعان لهيمنة الأساليب القسرية بشكل طاغ وقاس، وقد كان تنافسهما ينذر بشر للقادم من

---

(١) عدنان الحلفي: **تأسيس المجتمع المدني**: دراسة في التقاليد السياسية العراقية، ج١، دمشق، دار البراق، ١٩٩٧، ص١٣٠-١٣١.

الأيام[١]. اتبع قاسم سياسات هيئة أرضية مناسبة لتشكيل مسرح ينفذ من خلاله طراز سياسي غير متسامح للتنافس بين منظمتين سريتين يتقرر فيهما النجاح بالقدرة على تعبئة الشارع، ولم يكن متوقعاً انتهاء المنافسة بينهما عند صناديق الاقتراع[٢]، وسرعان ما تحول الحوار السياسي الذي بدأ إلى حوار الدم، لكونه لم يكن حواراً للتفاهم بقدر كونه مبارزة أو صراعاً بين أيديولوجيات تتقابل فيها مفاهيم مجددة لا تتصل بمتغيرات الواقع، فكان صراعاً بين أحزاب تتبنى أنساقاً من المفاهيم الشاملة المختلفة، وليس بين أشخاص أحرار يمثلون حاجاتهم الاجتماعية والإنسانية المحددة والواضحة. لقد كانت أحزاباً محلية بمقولات أجنبية لا تتغير مضامينها لارتباطها بنسق أيديولوجي شامل يربط إمكانية تغييرها بتغير كامل منظومة المفاهيم المكونة للأيديولوجية المتبناة من قبل تلك الأحزاب. ومن أجل المحافظة على بقاء الجماعة المنظمة «الحزب»، وتماسكها فقد تمسكت بالالتزام بمفاهيم ثورية تضخم الجزئيات وترفعها إلى مستوى القضايا المصيرية، وتجعل من مرارة التصادم قدراً محتوماً وضعته الديمقراطية في خط ديكتاتورية الدولة أو بروليتاريا الطليعة الانقلابية. فالبعثيون العراقيون اعتبروا أن الانقلاب العسكري وسيلة ثورية لا بد منها، وسايرهم في ذلك الشيوعيون ولسان حالهم يقول: إن الانقلاب العسكري هو انتفاضة شعبية وطبقية في ظروف بلادنا، أو إنه الانتفاضة التي يلعب فيها الجيش الدور الحاسم من أجل التغيير[٣]. لقد مهدت عوامل كثيرة، أسلفنا ذكرها، لأحداث الموصل وكركوك عندما أطلق الصراع بين القوميين والشيوعيين، عداءات عمرها من عمر الزمن، وشحنها بقوة متفجرة، دافعاً بها إلى نقطة الحرب الأهلية، فقد جرت في أثناء الاحتفال

(١) عبد الفتاح البوتاني، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٢) ليام اندرسن، مصدر سبق ذكره، ص٨٨.

(٣) علي كريم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

بعيد الثورة في ١٩٥٩ مصادمات دموية في كركوك اتخذت أبعاداً خطيرة، إذ ألقى قاسم كلمة هاجم فيها أعمال العنف التي ارتكبت في كركوك، وأشار فيها بشكل غير مباشر إلى الشيوعيين بوصفهم الذين قاموا بها. وفي أعقاب ذلك بدأت السلطة في مطاردة الشيوعيين، ومنعت صحيفة «اتحاد الشعب» من التداول، واتخذ قاسم العديد من الإجراءات ضد الحزب الشيوعي أهمها:

أ. سحب السلاح من قوات المقاومة الشعبية التي فرضت سيطرتها على الشارع العراقي وفي جميع المدن.

ب. سحب جميع المنظمات الجماهيرية واتحاد نقابات العمال واتحاد الجمعيات الفلاحية من الشيوعيين.

ج. تصفية نفوذ الحزب الشيوعي في الجيش وفي الجهازين الإداري والأمني ونقل أعداد كبيرة من المناصرين للحزب الشيوعي إلى وحدات غير فعالة(١).

ومن هنا بدأ النسيج الاجتماعي للمجتمع بالتفكك، والسلطة السياسية تلاشت كليًّا. فانقلاب يوليو (١٩٥٨) لم ينسف بنية السلطة القديمة وحسب، بل أخل بالتوازن الدقيق القائم بين المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق. وقد أضافت الدرجة الكبيرة من التطابق والتزامن بين الانقسامات الاقتصادية وتلك العرقية والدينية، إلى النزاع طابعاً مأساوياً(٢).

عندما يشرح «بولانتزاس» إشكالية الأنظمة الديكتاتورية،يرى أنها تكمن في التداخل الحاصل بين العلاقات الاقتصادية والسياسية، ويكون فيها الكفاح السياسي الطبقي تابعاً للنضال الاقتصادي، فالنسب المميزة لسلطة الدولة تتشرب

---

(١) حنا بطاطو: **العراق، الكتاب الثالث**، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨-٢٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٩-١٨٠.

في بنية جهازها، فتكون عندئذ بنية صلبة. وهذا هو أحد مصادر وهنها، فهيكلها ولحمتها الداخلية، وتكوينها الأيديولوجي والقمعي مبنيان على أساس حاد من اقتسام حساس جدًّا بين العشائر والزمر والفروع والأجهزة المتشابكة إلى حد عجيب، ولا تتكرر وتتسلسل مراتب وظائفها ومجالات اختصاصها وكل إعادة تنظيم، مهما كانت بسيطة، تؤثر مباشرة في عموم الدولة، بالنظر لعدم استقرارها المستمر تجاه صراع الطبقات الذي أرادت تجميده، بما في ذلك الصراع بين طبقات أو أجزاء الكتل الحاكمة[1].

ترى بعض التحليلات أن الصراع في الموصل كان على أساس أيديولوجي بين تيار قومي عروبي، في محافظة معروفة باتجاهاتها المحافظة، يتغلغل فيها التيار القومي متشابكاً مع أصولية دينية، ويسيطر على أراضيها ملاك مقيمون في المحافظة نفسها.

لقد تفاعلت تلك الخلفية مع شعور ساخط للضباط الأحرار، والذين كان قسم منهم يعسكر حول الموصل، وزاد من حدته ميل قاسم للشيوعيين، ولأيديولوجية تواجه معارضة متوقعة في هذه المحافظة[2]. فيما عدا أجزاء من أحيائها أغلبية سكانها مسيحيون أو أكراد حيث كان تعاطفهم التقليدي مع اليسار كما كان للصراع أسباب اقتصادية الطابع، لكون أن هناك طبقات تهددت مصالحها بعد سقوط الملكية. فشكلت هذه المجموعات الساخطة حلفاً تكون من الناصريين والإخوان المسلمين والبعثيين وعدد من الإقطاعيين أمثال عجيل الياور شيخ عشيرة شمر وأفراد من عائلة فرحان وكشموله والخضير وشلال.

إن محاولة قلب نظام الحكم قد دفعت إلى خلخلة التوازن البنيوي المتسرب

---

(١) نيكوس بولانتزاس: **أزمة الديكتاتوريات**، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨١، ص ٩٥-٩٧.

(٢) مجيد خدوري: **العراق الجمهوري**، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤-١٥٠.

في أجهزة الدولة ومؤسساتها[١]. وكشف عن القوى الاجتماعية المختلفة بطبيعتها الأساسية والتراصف الحقيقي لمصالحها الحياتية. لقد هزت هذه الأحداث المجتمع العراقي بشكل لم يعرفه من قبل[٢]. كما أن عوامل التعرية ستظل قائمة تطل برأسها في كل مرة يحدث فيها التغير لتفصح حدة الانقسام وعمقه في المجتمع، ولتفصح عن عمق المتغير الطبقي وتأثيراته. فإذا أرادت الدولة أن تضفي ثباتاً على بنيتها، فيجب أن تقرب الحدود القصوى بقدر الإمكان، فلا يبقي غنى فاحش ولا فقر مدقع. فهذان الوضعان اللذان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، مضران بالمصلحة العامة، فأحدهما يؤدي إلى وجود أعوان للطغاة والآخر إلى الطغاة. وهكذا تصبح الحرية بينهما سلعة تشترى وتباع[٣].

إن اعتبار البعد الاقتصادي السبب الرئيسي من بين أسباب الصراع لا يعد من قبيل الاختزال الخاطئ للأمر، ويعود ذلك إلى المجتمعات التي تفشل في تأمين حياة كريمة لسكانها، غالباً ما تبحث عن كبش فداء تسوغ فيه مشاعر عدم الأمان والاغتراب بسبب الخوف من عدم الحصول على فرص عمل مرضية، أو بسبب الاضطهاد الطبقي الذي يعبر عن نفسه بمشاعر الانتقام. لذلك فإنها ترجع الصراعات إلى أسباب غير اقتصادية، كالاضطهاد والتفرقة العنصرية والفوارق القومية والدينية في محاولة لتسويغ انقسام الطبقة الواحدة على نفسها، على أسس لا تتعلق بالصراع بين رأس المال والعمل، ينطبق ذلك على المجتمعات التي تعاني صراعاً طبقيًّا[٤]. ففي أحداث الموصل لم يقف الجنود العرب إلى جانب

---

(١) حنا بطاطو: **العراق، الكتاب الثالث**، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩-٢٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٩-١٨٠.

(٣) عصمت سيف الدولة: **الاستبداد الديمقراطي**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص١١٧-١١٨.

(٤) رالف ميلباند: **الاشتراكية لعصر شكاك**، ترجمة، نوال لايقة، دمشق، دار المدى، ١٩٩٨، ص٣٥-٣٦.

الضباط العرب، بل إلى جانب الجنود الأكراد، ووقف كبار ملاك الأراضي من الكركيه، إلى جانب أقرانهم من قبيلة شمر العربية. كما لم يكن للانتماءات السياسية اعتباراتها، فعندما تحرك الفلاحون بمبادرة، فإنهم صبوا جام غضبهم على أصحاب الأراضي من دون تفريق بينهم(١).

وعليه فإن التمايز الطبقي عندما يكون حادًّا في المجتمع تكون الأحزاب السياسية قنوات تصعد من حدة التمايزات العرقية والطائفية وتدفع بها نحو الاصطدام، خاصة عندما تتعرض بنية النظام إلى التغيير. ويعد التغيير بواسطة الانقلاب تغيراً من داخل النظام القائم، ويعتمد على التغلغل والنمو في قطاع صغير، لكنه خطير، من قطاعات الدولة، واستغلاله حسب الفرص الممكنة، وبكل الأساليب المؤدية إلى إزالة سيطرة الحكومة على القطاعات الأخرى من جهاز الدولة، فالهدف الرئيسي لمخططي الانقلاب هو إجراء عملية فصم وبتر لموظفي الدولة الدائمين عن زعاماتهم السياسية. وتلك عملية ليست يسيرة، إذا كانت الروابط التي تربط الزعامة السياسية وموظفيها الدائمين علاقة وثيقة قائمة على قواعد سياسية أو عرقية(٢). إذن يمكن القول إن المصالح المتغلغلة في بنية السلطة والمنتشرة في أجهزتها ستبحث عن فرصة للعودة مرة أخرى تسترد فيها ما فقدته، وهكذا فلا يمكن لانقلاب أن يأتي من فوق دون أن يؤدي إلى ديكتاتورية أشد تشدداً وقمعاً، فعلاقات القوة القائمة آنذاك، والتي شكلت أحداث الموصل وكركوك مرحلة وصلت فيها هذه العلاقات إلى مرحلة التصادم لتعيد تشكيل نفسها من جديد في وقت ضعفت فيه قدرة الرئيس قاسم عن التمييز بين الأمور، وابتعد عن سياسة التوازن بين الحزبين، ليثبت مرة أخرى أن حكم العراق، لم يكن مهمة سهلة أبداً، لكونه عملاً شاقاً.

---

(١) حنا بطاطو: **الكتاب الثالث**، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠.

(٢) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧-١٠٩.

لقد قلل عبد الكريم قاسم من أهمية قوة الشيوعيين في وقت كان المد القومي يتصاعد، على الرغم من أنهم لم يتخلوا عنه أبداً، وبالرغم من أنه ترك خلايا العمل السري دون مساس تقريباً، وبقي قادتها الرئيسيون أحراراً، فإنه أصر على القضاء على تنظيماتهم الجماهيرية. وهكذا انتهى حكم قاسم بالطريقة المأساوية نفسها التي ولد فيها[١].

٢. النخبة البعثية:

لقد استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي بالتآلف مع بقية أطراف الجبهة القومية العربية ومعها أيضاً الجبهة القومية الكردية ممثلة بالحزب الديمقراطي الكردستاني، من إسقاط نظام عبد الكريم قاسم، وذلك عن طريق انقلاب ناجح عرف باسم انقلاب فبراير ١٩٦٣[٢]. وكان حزب البعث مؤهلاً للقيام بهذا الانقلاب، لأنه يمتاز عن بقية الأحزاب العراقية الأخرى بالتنظيم المحكم، بالإضافة إلى اعتماده النشاط السري ونهجه الذي يحبذ استعمال العنف السياسي[٣]. حيث لم تكن الانقلابية فكرة نظرية من أفكار حزب البعث فحسب بل، هي جزء أساسي من تراثه وممارسته حيث شهدت سنوات حكم عبد الكريم قاسم تجربة مليئة بالجرأة والتحدي للسلطة السياسية من قبل أعضاء هذا الحزب حيث مارسوا خلال تلك الفترة كل صنوف التدريب على العمل التغييري العنفي بهيئة شخصيات فردية، اغتيالات، صدامات جماعية منظمة، قيادات إضرابية طلابية، وتمردات عسكرية.

---

(١) ليام أندرسن، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢-٨٣.

(٢) عبد الوهاب حميد رشيد، **العراق المعاصر**، المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢، ص١٥٣.

(٣) فيبي مار: **تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول**، ترجمة مصطفي نعمات أحمد، بغداد، مكتبة مصر ودار المرتضى، ب.ت، ص ٥٢.

ويرى ساطع الحصري أن الانقلاب المشار إليه سالفاً هو الاستمرار الطبيعي لانقلاب ١٤ يوليو ١٩٥٨، وتصحيح لانحرافاتها الداخلية، وإعادة القاطرة إلى الخط الحديدي الذي خرجت منه، وقد استقبلها الشيوعيون بما كان منتظراً منهم، فجاء منشور الحزب الشيوعي الصادر في بغداد صباح ٨ فبراير ١٩٦٣ مؤكداً ذلك في عبارة مؤداها: «أن مكتسبات الثورة أمام خطر مؤكد»[١].

ولقد قال عبد السلام عارف بأن «الثورة العراقية انتصرت، لتعيد للعراق مكانته ولتعيد للأمة العربية عراقها العظيم»[٢]. وجدير بالذكر أن نظام عبد السلام عارف منذ ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ وحتى موته في ١٩٦٦، كان قد تميز بثلاث مراحل أساسية[٣].

المرحلة الأولى: تميزت بتكثيف جهود عبد السلام عارف لتثبيت نظام حكمه الذي اعتمد على ائتلاف فضفاض من العسكريين ضم مؤيديه من المعروفين باسم العارفيين وبعثيين وناصريين وقوميين آخرين. حتى انتهت هذه المرحلة بعد أن تمت تصفية البعثيين من الحكم بالتنسيق بين عارف والناصريين.

المرحلة الثانية: فقد بدأت بالاقتراب من مصر وإصلاحات الرئيس جمال عبد الناصر، وإصدار قوانين التأميم الاشتراكية في يوليو ١٩٦٤، وانتهت هذه المرحلة باستقالة الوزراء الناصريين في يوليو ١٩٦٥ والانقلاب الفاشل لرئيس الوزراء عارف عبد الرزاق ثم برود العلاقة مع مصر.

المرحلة الثالثة: تميزت بانفراد عارف بالسلطة بالاعتماد على ضباط

---

(١) ساطع خلدون الحصري: **ثورة ١٤ يوليو وحقيقة الشيوعيين في العراق**، ط٢، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٣، ص١٣٢-١٣٣.

(٢) **مذكرات الرئيس الراحل عبد السلام عارف**، المؤسسة القومية للتأليف والترجمة والنشر، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٧، ص١٢١.

(٣) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سابق، ص ١٥٨.

ومؤيدين من أبناء قبيلته الجميلة ومن محافظة الرمادي في الشمال الغربي[١]. ورغم ما شهدته هذه المرحلة من محاولة قصيرة للتحول نحو حكم المؤسسات المدنية بفضل رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز، إلا أنها انتهت بمقتل عارف نتيجة سقوط طائرته الهليكوبتر في جنوب العراق، لم يكن هناك دليل مادي عن أي جهة مسؤولة عن الحادث، ولكن تشير أصابع الاتهام إلى أعدائه الكثيرين في الداخل والخارج مثل أحزاب المعارضة أو منافسة جمال عبد الناصر إذ كانا يتنافسان على زعامة المشرق العربي[٢].

لقد دارت رحى الصراع من ساحة المعركة الاقتصادية من خلال قرارات التأميم التي لم تكن بوحي من أفكار الرئيس عبد السلام عارف، بقدر ما كانت من تصميم اقتصادي عراقي تخرّج في جامعة كمبردج، رأى أن رأس المال الخاص في البنوك والشركات، والذي تمثله طبقة البرجوازية الصغيرة، لا يستطيع الاستثمار في التنمية الاقتصادية[٣]، وبذلك فإن التأميم يدخل ضمن مجرى تحرير رأس المال من سيطرة الملاك والشركات الأجنبية، وقد أدت حركات التأميمات، والتي أصبحت بموجبها المؤسسة الاقتصادية العامة هي التي تدير البنوك والمشاريع المؤممة، إلى حدوث أزمة اقتصادية بسبب لجوء رجال الأعمال إلى تصفية أعمالهم وتهريب رؤوس أموالهم للخارج[٤]. فعبد السلام

(١) ماهر الشريف، وحنا بطاطو: **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية «عودة إلى أبرز القضايا والتساؤلات» من كتاب «المجتمع العراقي حفريات سسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات»**، بيروت، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٦١.

(٢) أحمد فوزي: **عبد السلام عارف سيرته، محاكمته، مصرعه**، بغداد، مطبعة الديواني، ١٩٨٩، ص١٤١.

(3) Phepe Marr, The modern History of Iraq, England, Longman Group Ltd, Longman House, 1985, p. 183.

(٤) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، مصدر سابق، ص ١٣٦-١٣٧.

عارف كان ينتمي لأسرة متدينة، وقد أظهر تأكيده على الإسلام ميلاً إلى مذهبه السني مما أقلق الشيعة والجماعات غير الإسلامية[١].

ويعد النظام السني، الحازم الذي اتبعه والمنهج العلماني الذي تبنته حكومة البعث التي استولت على السلطة ١٩٦٨ فيما بعد عاملين إضافيين في تحفيز علماء الشيعة وإثارتهم للقيام بعمل ما[٢]. وهناك مسألة مهمة أدت إلى انحسار تمثيل الشيعة بشدة عن العهود السياسية السابقة، وهي أن الشيعة كانوا مشاركين بنسبة ضئيلة في فيالق الضباط أو جماعة الناصرية المشاركين بالحكم مع عبد السلام عارف- على أساس أنه بعد تجريد حزب البعث من السلطة- فإنه لم يعد يشارك في الحكم، سواء فيالق الضباط بينما لم تجد الناصرية مكاناً بين صفوف الشيعة وذلك لأن حزب البعث استطاع أن يكسب تعاطف الشيعة، المتجهين نحو العروبة الشاملة قبل تكون الناصرية بمدة طويلة[٣].

أما نظرة عبد السلام عارف إلى الكرد فلم تكن أفضل حالاً من نظرائه إلى المسلمين الشيعة، إذ كان يردد باستمرار كلمة الشعوبية بالمعنى والقصد الذين كانا يستعملهما بعض الطائفيين في محاربتهم لعرب العراق الشيعة[٤].

وفي الوقت الذي استولى فيه عبد السلام عارف وحلفاؤه على السلطة كانت التكتلات والتجمعات السياسية في العراق قد تغيرت كثيراً. ومن أكثر الأدلة على ذلك: القضاء على كل الآمال في بناء أي صيغة من صيغ الحياة السياسية

---

(١) فرهاد إبراهيم: **الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق**، ترجمة عن الألمانية، مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص٢٢٤.

(٢) حنا بطاطو، مصدر سابق، **الكتاب الثالث**، ط٢، ص ٤٤٩.

(٣) فرهاد إبراهيم: مصدر سابق، ص ٢٩٣-٢٩٤.

(٤) هاني الفكيكي: **أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي**، ط٢، مؤسسة المنار، قم، ص٢٧٣.

والديمقراطية المبنية على برلمان لممثلي الشعب. وبرز نظام سياسي جديد لا يملك أي مصدر من مصادر الشرعية، سوى ذلك التأييد الممنوح له من القوى العسكرية وامتلاكه وسائل الإكراه.

لم يكن عبد السلام عارف أبداً من المؤمنين بالاشتراكية في قرارة نفسه ولكنه اقتنع بقبولها تحت تأثير عبد الناصر، لأن الوحدة العربية التي آمن بها لن تكون مقبولة لدى الأخير دون الاشتراكية، وحاول عبد السلام عارف تسويغ إدخال الاشتراكية إلى العراق بقولة: «إن نوع الاشتراكية التي اعتمدها منبثقاً من الإسلام لا من مصادر أجنبية، غير أنه شخصيا – كما يبدو – كان غير مقتنع بهذه الحجة التي تنكر لها في مجالسه الخاصة، بل راح يوبخ أولئك الذين زينوا له الفكرة وحمسوه لها»(١).

ونستطيع القول بأن الدولة في عهد عبد السلام عارف اتجهت نحو التركيز على ائتلاف من العسكريين وشهدت سنوات ما بعد ١٩٦٣ أكثر المشاهد رعباً من العنف والقتل، وقد تم تصفية كوادر الحزب الشيوعي على يد البعثيين في أثناء تواجده في الحكم.

وحاول عبد السلام عارف أن يحقق هدف الوحدة العربية والدولة العربية الواحدة من خلال الدستور، وجعله منسجماً مع الحكم في الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنه وجد ذلك يتعارض مع تركيز سلطته الشخصية وتنفيذ طموحه الشخصي.

٣. التحالف بين النخبة العسكرية والمدنية:

استطاعت مراكز القوى وتياراتها الموجودة في السلطة والقوات المسلحة بعد وفاة عبد السلام عارف – الهيمنة على السلطة في العراق، على الرغم من

---

(١) مجيد خدوري: **العراق الجمهوري**، مصدر سابق، ص١٣٤.

تعدد الآراء واختلافها في اختيار الشخصية المناسبة لمنصب رئيس الجمهورية وقد تمثلت مراكز القوى في اتجاهين رئيسيين هما:

أ. العسكريون الذين وقفوا إلى جانب رئيس أركان الجيش عبد الرحمن عارف والذين يرون أن المصلحة العامة ومصلحة الاستقرار السياسي لنظام الحكم، والحفاظ على السلطة – يقتضي أن يكون رئيس الجمهورية من العسكريين الذين اشتركوا في انقلاب ١٤يوليو ١٩٥٨ وانقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣، وهكذا تم ترشيح (عبد الرحمن عارف).

ب. المدنيون الذين وقفوا إلى جانب رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز وتياره المنادي بالانفتاح على الغرب، والمنادي بإقامة نظام برلماني على النحو الذي كان سائداً إبان العهد الملكي. واستناداً إلى الدستور العراقي المؤقت الصادر عام ١٩٦٤، تقرر إعادة التصويت بين الاثنين فوافق الجميع لعدم حصولهما على الثلثين، إلا أن (عبد الرحم البزاز) تنازل لـ«عبد الرحمن عارف» لاعتبارات، منها كونه شقيقاً للرئيس الراحل «عبد السلام عارف»، وأن قوة الجيش والناصريين تدعمه، وهكذا تولى عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية(١).

وكان نظام «عبد الرحمن عارف» بكل مظاهره السياسية الأساسية استمراراً لنظام شقيقه عبد السلام عارف. فقد ظل يعتمد على الحرس الجمهوري الذي تشكل قبيلة «الجميلة» عموده الفقري، وخطة الموجه للحفاظ على التوازن القائم بين القوى العسكرية الأخرى. بالإضافة إلى أن حكمه اتسم بضعف اتخاذ القرار، ولم يتمتع الرئيس عبد الرحمن عارف بخبرة واسعة في مجال السياسة الدولية، ولم تكن خلال مدة حكمه أية سياسة مميزة، بل إنه أبقى توزيع المناصب

---

(١) حسن العلوي: **الشيعة والدولة القومية**، مصدر سابق، ص٨١-٨٣.

الوزارية على مجموعة من الضباط، إذ اعتمد على خير الدين حسيب فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والنفط، أما اشؤون السياسية فكانت من نصيب عبد الرحمن البزاز، كما تزايد تغلغل عناصر من حزب البعث في المراكز القيادية والوحدات الفاعلة بأساليب سرية بحيث لم تستطع الحكومة وأجهزتها الأمنية الضعيفة مجابهتها[١]. أما عن موقف الحزب الشيوعي من السلطة فقد عارض الحزب سلطة عارف منذ أن انتخب رئيساً للجمهورية، ولكن الحزب اتجه نحو التهيئة للانتفاضة الشعبية التي يمكن أن تقدم الإسناد لأي تحرك من قبل الجناح العسكري المنظم للحزب داخل الجيش، ولم يتغير موقف الحزب إزاء السلطة، داعياً إلى إسقاطها وتحرير الشعب العراقي من نير الديكتاتورية البغيضة واستمر الحزب في إنشاء الفصائل الثورية في الريف والمدن، إلا أن تلك المبادرات لم تثمر في إجراء أي تغيير ملموس أو أي عمل ذي شأن ضد السلطة، ولكن قيادة الحزب قامت بذلك من أجل إنهاء بعض الكوادر وقواعد الحزب، في حين كانت اللجنة المركزية في صراع بين جناحيها اليميني واليساري حول السبل الواجب اتباعها لتحقيق أهداف الحزب. وقد أدى ذلك إلى ظهور نواة للمعارضة داخل الحزب ففي ١٧ سبتمبر ١٩٦٧ انفجر الصراع داخل الحزب الشيوعي عندما انشق قسم كبير من أعضاء الحزب بقيادة عزيز الحاج، متخذاً له اسم الحزب الشيوعي العراقي القيادة المركزية وأعلنت استقلالها في اتخاذ القرارات عن الحركة الشيوعية، وكان موقف عزيز الحاج من نظام عارف معادياً كليًا، داعياً إلى ممارسة العنف الثوري، أما الجناح اليساري فيرى ضرورة الأخذ بالأساليب السلمية للوصول إلى السلطة[٢].

وكان دور الحزب الديمقراطي الكردستاني معارضاً لسلطة عارف، خاصة

---

(١) أحمد الزبيدي: **أزمة القيادة في العراق**، (لندن: دار الرافدين)، ١٩٩٣، ط١، ص٤٠.

(٢) حنا بطاطو: **العراق، الكتاب الثالث**، مصدر سق ذكره، ٣٤٢-٣٨٥.

أن الأخير لم يعترف بحقوق الشعب الكردي. ولم يعترف بأي تنظيم سياسي ولا سيما الاتحاد الاشتراكي العربي، وهذا يعني منع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي كان التنظيم الوحيد الذي يمثل الأكراد آنذاك بالعمل السياسي، واصفاً عبد الرحمن عارف بأنه وثيقة رجعية في نظر الشعب الكردي.

كما أعلن رئيس وزراء العراق أن الحكومة لا تستطيع أن تمنح الأكراد الحكم الذاتي لأنه سيعرقل الوحدة العراقية لتصبح مجزأة بعضها عن بعض(١).

إذا أخذنا طبيعة حكم «عبد الرحمن عارف» نفسه بعين النظر، نجد أن حكومة «البزاز» التي توصف بأنها مدنية تعتمد بالضرورة وبشكل كبير على «عارف» نفسه في استمرار بقائها(٢). فكان «البزاز» يرى أن الجيش هو الدعامة الأساسية للدولة، فلا دولة بلا قوة عسكرية تدافع عن سيادتها(٣). ومن أجل السماح لهم بالمشاركة في السلطة، وإبعاد شبح انقلاب عسكري، وقّع ثلاثة عشر شخصاً عريضة قدموها إلى «عبد الرحمن عارف» «من بينهم ثلاثة وزراء سابقين هم: أحمد حسن البكر، وناجي طالب، وعارف عبد الرزاق»، فضلاً عن «صالح مهدي عماش» -الذي أوصل عدد البعثيين الموقعين إلى خمسة- يدعون فيها إلى إقامة حكومة وحدة وطنية. ومن الجائز أن هذا الفعل كان يشكل محاولة مهمة ومؤثرة في مجري الأحداث اللاحقة للأسباب الآتية(٤):

---

(١) أشيريان: **الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق**، بيروت، دار الكتب، ١٩٥٧، ص١٣٠-١٣١.

(٢) ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، مصدر سابق، ص ١٣٨-١٣٩.

(٣) محمد كريم مهدي المشهداني: **عبد الرحمن البزاز دوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧ تموز١٩٦٨**، مراجعة: أ.د. جعفر عباس حميدي حسن، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، بلا، ص ٢٠٢.

(٤) ماريون فاروق سلوغت، بيتر سلوغت، المصدر السابق، ص ١٥٤-١٥٥.

- أنها بينت أن حزب البعث كان ولا يزال مهيًّا وبجلاء للتعاون مع القوميين إن كان هذا سيساعد على المشاركة في الحكومة.
- أن الحكومة نفسها أو على الأقل الرئيس «عبد الرحمن عارف» نفسه كان موقفه واضحاً من عد مجموعة البعث «خدومة» أكثر مما هي «معارضة».
- توضح كم كان أولئك الذين لا زالوا في السلطة منفتحين، مع سهولة انقيادهم للبعث بالرغم من إخراجهم للبعثيين من السلطة في عامي ١٩٦٣و ١٩٦٤.

كان القوميون مستائين من إخفاق النظام في عهد «عبد الرحمن عارف» في تطبيق البرنامج القومي للناصريين، وإبعاد الوزراء الناصريين، والاتجاه المحافظ «للبزاز». وبالنسبة للضباط العراقيين، فإن الاتجاه المدني قد حد من دورهم في السياسة[1]، وعليه فإن غياب التمثيل المؤسساتي للمصالح السياسية والاقتصادية يجعل من غير الممكن قيام نظام سياسي ديمقراطي، وهذا القول ينطبق على النظام السياسي في عهد «عبد الرحمن عارف» بين أعوام «١٣ أبريل ١٩٦٦-١٧ يوليو ١٩٦٨». إن الصراع بين الاتجاه المدني والاتجاه العسكري كان واضحاً في عهد «عبد الرحمن عارف» الذي كان نظامه بكل مظاهره الأساسية استمراراً لنظام شقيقة. وأن نظام الأخوين عارف يمكن أن نصنفه بالحكم العسكري. أما الاتجاه المدني بزعامة «عبد الرحمن البزاز» فقد قدم بمفهوم يربط بين القومية والإسلام مع التأكيد على الاشتراكية الرشيدة، ليس الاشتراكية العربية. مما أثار المؤسسة العسكرية التي أزاحته بالنتيجة، أي استمرار اعتماد الدولة على العسكر من جهة، والهيمنة على الدولة من خلال

(١) د. فيبي مار: **تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول**، مصدر سابق، ص ٧٦.

الصلات القرابية من جهة ثانية، الأمر الذي ترسخ في العهد الجمهوري اللاحق من خلال الدولة التسلطية. ويمكن تحديد عدة سمات للمؤسسة الحزبية في العراق الجمهوري «١٩٥٨-١٩٦٨» كما يأتي:

- زيادة تصدع المؤسسة الحزبية، سواء كانت بالصراعات «الحزبية- الحزبية» أم بالصراعات «الحزبية – الحكومية».
- يغلب على الأحزاب في المرحلة الجمهورية النزعة القومية واليسارية التي لعبت دوراً بارزاً في مجمل الحياة السياسية بفتراتها المختلفة.
- اعتمدت سياسة القيادات في العراق الجمهوري على سياسة تنفيذ مخطط للتصفية على مراحل، يعتمد النظام السياسي القائم في كل مرحلة من المراحل على قوة سياسية ما، إيهاماً لها، ومن ثم التخلص منها وهكذا.
- الأسلوب المتبع لدى الأحزاب في الوصول إلى السلطة هو أسلوب الانقلابات العسكرية وليس الانتخابات الشعبية.
- توجيه مسارات الحركة الحزبية يتم بمقتضى إستراتيجيات إقليمية، وهذا ما شهدته الأحزاب القومية العربية التي يحركها جمال عبد الناصر.
- ضعف الإقبال على المؤسسات الحزبية العراقية وضعف المصداقية الحزبية لدى الجماهير.
- ضعف البرامج الحزبية التي تتسم بالمبالغة[1].

---

(١) هادي حسن عليوي: **الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية**، مصدر سابق، ص ٢٥-٤٦.

رابعاً: وسائل إسناد النظام الجمهوري الأيديولوجية ١٩٥٨-١٩٦٨:

لم تستطع الثورات والانقلابات التي قام بها ضباط الجيش أن تستمر دون أيديولوجيا، بل إن الطبيعة الخاصة لمجتمعات العالم الثالث حتمت أن يتعلق قادة هذه الثورات بايديولوجيا سياسية تضمن لهم قدراً من المعنى في خطابهم السياسي مع الجماهير، وتضمن لهم من ناحية أخرى اتخاذ موقف من القوى الاستعمارية وغير الاستعمارية في العالم المتقدم.

وهكذا عندما نقارن بين الثورات الكلاسيكية التي شهدتها أوروبا منذ القرن السابع عشر والثورات في العالم الثالث، نجد أن الثورة في هذا الأخير تعتمد بشكل أوسع نطاقاً على الأيديولوجيا، يرجع ذلك إلى سببين(١)أولهما: أن الثورات الحديثة في العالم الثالث كان عليها لكي تحقق أهدافها في التغلب على التخلف، أن تخلق أمة، وأن تحقق في سنوات قليلة ما حققته الثورات الكلاسيكية في سنوات طويلة. ونعنى بذلك خلق الإحساس لدى الرعية بالانتماء إلى أمة لها كيان سياسي(٢). وخلق ضرب من الوعي القومي والسياسي، وغرس الأمل والثقة في نفوس المواطنين بأن الأمة الناهضة يمكن أن تفعل شيئاً وهذه هي مهمة الايديولوجيا.

وثانيهما: أن تحول القوة والهيمنة السياسية من الحكومات الاستعمارية الخارجية إلى حكومة وطنية داخلية تطلب درجة مرتفعة من الوعي الأيديولوجي. كما أن عملية التنمية التي استهدفتها الثورة بعد تحقيق الاستقلال كانت تحتاج إلى نسق أيديولوجي لقيادة مسارها. إن الثورات التي حدثت في أوروبا من القرن السابع عشر قد جاءت فوجدت طبقة برجوازية تقوم بالفعل بعملية التنمية وتدفعها إلى الأمام.

---

(١) أنظر، أحمد زايد: **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

(2) C.P. Macpherson, "Revolutionj and Ideology" in: R. cox(ed) Ideology, politics and political theory, wodswerth publishing company, Inc, Be lmont, califomia, 1969, pp. 303-304.

أما في دول العالم الثالث فقد واجهت الثورات مشكلة عدم وجود برجوازية داخلية يمكن أن تقود التنمية، وعدم وجود تراكم لرأس المال الخاص. ولذلك كان على الدولة أن تقود عملية التنمية، وأن تحاول أن تغير من تراكم رأس المال وتستثمره، وأن تتدخل في شئون التخطيط، وكل هذه الأمور تحتاج إلى صياغات أيديولوجية.

لقد كان على القادة السياسيين إذن أن يحددوا لجماهيرهم رؤية العالم وتزويدهم بعقائد وشعارات يمكن من خلالها تفسير الماضي، وفهم الحاضر، ورسم الطريق إلى المستقبل. ولم يهتم هؤلاء القادة بنوعية الأنساق الأيديولوجية التي حاولوا أن يغرسوها في نفوس جماهيرهم قدر اهتمامهم بضرورة أن تعتقد الجماهير في آرائهم، فلم يكن مهمًّا بالنسبة لهم أن تكون أفكارهم مصيبة أو غير مصيبة، زائفة أو حقيقية، قابلة للتحقيق أو غير قابلة.لم ينشغل القادة بمثل هذه الأمور، بل انشغلوا بطرق إقناع الناس بأنساق الأفكار التي يحملونها في عقولهم، ويكفي أن يقتنع الناس بهذه الآراء، وأن تحقق انتشاراً واسعاً، وأن تزاح من أمامها قوى المعارضة. وفي ضوء ذلك تحولت الأيديولوجيا في مجتمعات ما بعد الاستعمار إلى شكل من أشكال الديانة السياسية.

ويرى ألتوسير أن أجهزة الدولة الأيديولوجية تتسم بالتعدد والاختلاف، ولكن الأيدولوجيا المسيطرة، والتي هي أيديولوجيا «الطبقة المسيطرة» توجد بينها، وأن كان ذلك لا يتم بسهولة، لأن الطبقة المسيطرة أو التحالف المسيطر لا يستطيع أن يسن القوانين في أجهزة الدولة الأيديولوجية نتيجة المقاومة التي تبديها الطبقات المستغلة، حيث يمكن للأخيرة أن تجد الوسيلة والفرصة للتعبير عن نفسها في هذه الأجهزة، من خلال استغلال التناقضات الموجودة فيها، أو بتغلغلها داخل هذه الأجهزة واكتساب مواقع تقاتل منها، بهذا المعنى فإن أجهزة الدولة الأيديولوجية تعد الساحة التي يدور فيها الصراع الطبقي.

ومن هنا فإن هذه الأجهزة تتمتع بقدر من الاستقلال النسبي بفعل تعددها واختلافها الذي يمكن أن يوفر مكاناً موضوعيًّا لتناقضات تعبر عن تأثيرات الصدامات بين البرجوازية والبروليتاريا[١]. ومن ذلك يمكن القول إن عبد الكريم قاسم قد وضع مخططاً لمحاربة الحياة الحزبية منذ بداية سيطرته على الحكم، يقوم على مبدأين: الأول: تنفيذ مخطط التصفية على مراحل يعتمد النظام في كل مرحلة من المراحل على مساندة حزب أو قوى سياسية غير مصفاة، إيهاماً لها. والثاني: إلقاء ستار من الدخان لتغطية الهدف النهائي للمخطط «محاربة الحياة الحزبية» وإثارة حملة من التضليل على الصعيد الداخلي والخارجي. إذن كان قاسم يمهد لإنهاء الحياة الحزبية في العراق أو إضعافها والحد من فعاليتها.

لقد تمكن الحزب الشيوعي من الهيمنة على المقاومة الشعبية لصيانة الثورة وحمايتها، كما سيطر على المنظمات الشعبية كاتحاد الشبيبة، واتحاد نقابات العمال... وغيرها، بالإضافة إلى سيطرة الشيوعيين على «المؤسسة العسكرية وجهاز الإعلام والجهاز القانوني والقضائي»، وعلى الجهاز الثقافي وغيرها. وسوف نحاول فيما يلي معرفة الطريقة التي سعى من خلالها عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي إلى السيطرة على مؤسسات الدولة وأدلجتها.

١. الجهاز الإعلامي:

جاء انقلاب يوليو ١٩٥٨ بمنطلقات جديدة للسياسة الإعلامية في العراق، فقد وضعت بعض الأساسيات لعمل وسائل الإعلام، وهي دعم الجمهورية وتأييدها وإعلام الرأي العام داخل وخارجه العراق بإنجازات الحكومة في مختلف القطاعات. وبذلك أصبح الرد على «الدعايات» التي توجه ضد الجمهورية

---

(١) أنظر لويس التوسير وجورج كانفيلم: **دراسات لا انسانوية**، مصدر سابق، ص١٠٦.

العراقية جزءاً مهمًا في عمل وسائل الإعلام العراقية[١].

إن التغييرات في العلاقات الخارجية وفي بنية الحكم وتركيبة الأحزاب والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، قد فرضت مسارات جديدة للإعلام تنسجم مع التغيرات التي وقعت.

وازدادت سيطرة الدولة الرقابية على وسائل الإعلام وأخضعتها لتوجيهاتها، واستعملت القسر والقمع مع الأشخاص والتنظيمات التي كانت لا تتفق معها[٢]. لقد أصبح التليفزيون الوسيلة التي اعتمد عليها النظام الثوري بكثافة في مساعيه لحشد الدعم. وكانت النتيجة الواضحة لهذه الإستراتيجية الجديدة هي الأهمية المتزايدة للصورة المرئية في عملية التطبيع الأيديولوجي. ومن خلال نقل الاستعراضات وخطب عبد الكريم قاسم والوقائع الأخرى التي تشرف عليها الدولة، أدى التليفزيون أيضاً وظيفة رمزية كبديل عن الافتقار إلى المؤسسات السياسية التشاركية، ففي الوقت الذي استمر التليفزيون بمواصلة نمطه التقليدي في البث، شرع في استحداث برامج جديدة عكست نزعته الايديولوجية. وبما أن الشيوعيين كانوا في مركز صناعة البث الإذاعي والتليفزيوني، لذا تبنت السياسة البرامجية منحى يساريًا[٣]. كان النشاط الأكثر أهمية لتليفزيون الدولة العراقية، يتمثل في نقل محاكمات أعضاء النظام الملكي، والمحاكمات التالية لعبد السلام عارف والمتآمرين في حركة الشواف الذين اشتركوا في انقلاب الموصل ١٩٥٩، والبعثيين الذين حاولوا اغتيال عبدالكريم

---

(١) خالد حبيب الراوي: **تاريخ الصحافة والإعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية «١٨١٠-١٩٩١»**، ط١، دمشق، دار صفحات للدراسات والنشر، ٢٠١٠، ص٢٢١.

(٢) خالد حبيب الراوي: **سياسة الأمن الإعلامي في العراق**، مجلة الأمن القومي، العدد ٣، ١٩٨٥، ص٥٢.

(٣) أريك دافيس: **مذكرات دولة**، مصدر سابق، ص ٢٠٦.

قاسم في بغداد في ديسمبر ١٩٥٩، أن إن وقائع المحاكمة تليفزيونيًا، أريد منه أن يدغدغ عواطف الجمهور خارج قاعة المحاكمة، في مسعى لحشد الدعم، وبث رسالة مفادها أن الإذلال والاندحار سيكونان بانتظار أولئك الذين يتحدون النظام الجديد. وفي الواقع فتح قاسم الباب لكي يصبح أي شخص تقريباً عرضة للاتهام والمحاكمة. إن استخدام مشهد الفرجة على المحاكمة لتعبئة الجماهير «من خلال الشعر الشعبي والهوسات، على سبيل المثال» ولإخافة الشعب.

كما شجعت الثورة إصدار عدد من الصحف، وإعادة النشاط للصحف الأخرى التي منعت في العهد الملكي، ووجد عدد من أصحاب الصحف الجديدة والقديمة أن مصلحتهم تتطلب مجاراة التيار الشيوعي الذي بدأ يتصاعد، فضلاً عن طمعهم بالربح المادي(١). فعلى سبيل المثال انتهجت صحيفتا الزمان والأوقات المستقلتان خطًا شيوعيًا ودونما تحفظ، وانقلبت صحيفة البلاد إلى يسارية متطرفة منذ أواخر ١٩٥٨، وشهدت الأشهر الثلاثة الأولى من الثورة عودة صحف (صوت الأحرار) (والاستقلال) و(الأخبار) و(الرقيب)، وفي الواقع لم تلبث هذه الصحف أن التحقت بالركب الشيوعي(٢).

كثرت الجرائد الشيوعية وزاد انتشارها، ففي صيف ١٩٥٩ صدرت صحيفتان أسبوعيتان مستقلتان كما زعمتا وهما (الحضارة) و(الثبات) لكنهما كانتا شيوعيتين في الواقع، وأخذ الحزب الشيوعي يصدر صحفاً أخرى في مراكز المحافظات مثل كركوك والموصل والبصرة، ورافق زيادة الصحف الشيوعية زيادة في المطبوعات والأدبيات الشيوعية أيضاً(٣). ومن المناسب ذكره

---

(١) د. عبد الفتاح علي البوتاني: **العراق دراسة في التطورات السياسية**، مصدر سابق، ص١٥٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٣) وائل علي أحمد النحاس: **تاريخ الصحافة العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣. ص١٥٦.

أن عبد الكريم قاسم قوم الصحافة والصحفيين وأعمالهم في خطابه عندما افتتح المؤتمر الثاني لنقابة الصحفيين في ٧ أبريل ١٩٦٠ قائلاً: «لقد فشلت الصحافة العراقية. – ودفنت في الحضيض، في أثناء سنة ١٩٥٩ – فشلاً ذريعاً، وليتوارى أرباب الصحف والمراسلون ومن يشتغل بمعيتهم خجلاً أمام الشعب، إنهم فرقوا صفوف الشعب»[١].

ولم تكن حالة الصحافة في السنوات اللاحقة بأفضل من سنة ١٩٥٩، إذ وصفها فائق بطي قائلاً[٢]: «إن الصحافة العراقية لم تشهد إسفافاً وشعوذة في تاريخها الطويل مثلما شهدته خلال سنتين من عمرها تنحصر ان في بداية سنى ١٩٦٠ حتى نهاية سنى ١٩٦١ لدخول عناصر طارئة دفعتها السلطات، رفعت شعار «الثورية» والحرص على سلامة «كريم» ولاحتضان قسم من الأجهزة القمعية لعدد من الصحف مكافئة لدورها في تفتيت وحدة الصف الوطني».

٢. **المؤسسة التربوية:**

إن تنظيم التعليم العام والمجاني والتعليم العالي بجميع درجاته يعد واجباً من واجبات الدولة. إن هذا الواجب ذو طابع مزدوج: فهو يهدف في البدء إلى تأمين الثقافة العامة وإعطاء جميع الناس معرفة كاملة بقدر الإمكان بالعالم الذي يعيشون فيه، وبموارده، وثرواته، وقضاياه، من ثم تهيئة الفرد في المجتمع للقيام بعمله، وتهيئة اليد العاملة للقيام بأعمالها. وبعد تشكل الدولة العراقية حدث أمر مهم وجوهري وهو الشروع بتأسيس المعاهد والجامعات كانطلاقة لتكوين ثقافة عراقية، وقد استمر هذا حتى سقوط الدولة عام ٢٠٠٣. ولكن الحقيقة أن هذه التطورات لم تسر على وتيرة واحدة أو مستوى واحد في النهوض الحضاري طيلة هذه الفترة. وإنما كانت تسير بين المد والجزر تبعاً للظروف السياسية

(١) المصدر السابق، ص١٦٣.

(٢) فائق بطي: **صحافة تموز وتطور العراق السياسي**، بغداد، ١٩٧٠.

والاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد من حين إلى آخر. فحينما أصابت البلاد الضائقة الاقتصادية خلال عام ١٩٤٧-١٩٤٨ ، انعكست على تطور التربية والتعليم. فأوقفت الحكومة فتح المدارس وأهملت المستوى الصحي فيها وصارت تتقاضى الأجور الدراسية من الطلاب لتسديد جانب من مصروفات المدارس[١]. وعندما تجاوزت البلاد هذه المحنة الاقتصادية عمدت الدولة إلى فتح المدارس وتوسيع آفاق التعليم في جميع أنحاء القطر بشكل يساير التطورات العلمية والحضارية في البلاد.

والأهم من ذلك كله أنه حتى يوم ١٣ يوليو ١٩٥٨ كانت «البعثات العلمية» امتيازاً عراقيًا غير منافس، وكان للطلبة العراقيين من الذكور والإناث حضور قوى في الجامعات الأوروبية الغربية وجامعات الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أعطت «البعثات الدبلوماسية» للعراق طبقة مفكرة «أنتيلجنسيا» مبدعة في العلوم والآداب والقانون والطب والتربية والفنون قوامها (٥٠٠٠) خمسة آلاف حامل شهادة دكتوراه وماجستير كانوا يثيرون حسد جيران العراق من العرب وغير العرب. وكان العراقيون في الوقت عينه يعملون بجد على جعل نظامهم التعليمي «أولوية وطنية عليا» ضمن عملية الإعمار العامة، وقد انعكس ذلك في اطراد التوسع في الإنفاق على التعليم العام فارتفعت ميزانية وزارة المعارف «التربية» من (١١%) من ميزانية الدولة عام ١٩٥٢-١٩٥٣ ، إلى ٢٠% من ميزانية الدولة العامة عام ١٩٥٧-١٩٥٨. واللافت في هذه النسبة أنها كانت ثالثة بعد ميزانيتي وزارة الدفاع والداخلية[٢].

---

(١) محمد حسين الزبيدي: **التربية والتعليم**، الفصل السادس في موسوعة حضارة العراق، مصدر سابق، ص ٢٩٥-٢٩٧.

(٢) د. صالح محمد حاتم: **التعليم في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨**، مجلة دراسات تاريخية، العدد١٧، ٢٠٠٥، بيت الحكمة.

وإجمالاً، كان الحال العراقي حتى يوم ١٣ يوليو ١٩٥٨ مخاضاً جميلاً بعراق جديد يحلم به كل العراقيين حكاماً ومحكومين. في ١٤ يوليو ١٩٥٨ أُجهض الحلم بالقتل والسحل والتمثيل. بجثث الأبرياء في شوارع بغداد وكان ذلك يوم ضياع «الدولة» وبداية تفكك المجتمع المدني العراقي ونكوص العراق إلى منطق البداوة والغزو اللذين كانا سيشكلان سياق الحدوثات السياسية في العراق بعد ذلك اليوم البائس، ولم يفق العراقيون على ما اقترفوه في أنفسهم إلا في وقت متأخر عندما بدءوا يستشعرون لذع الندم، بكلمات شاعرهم العظيم الجواهري. على أن يكون البديل عن النظام الذي هدموه هو «هذه الأنظمة التي تعاقبت على العراق» حتى يومنا، هذا حيث اشتد الخناق على الكلمة وعلى الفكرة وعلى العقيدة وعلى الموقف، كل ذلك عندما غامر ضابط عسكري اسمه عبد الكريم قاسم في ليلة من ليالي يوليو عام ١٩٥٨ ليجيء بجمهورية لا سابقة لها ولا لاحقة(١).

ولكن التعليم سيتوسع أفقيًا وعموديًا وبشكل يفوق التصور في العهد الجمهوري، فقد حقق التعليم بمراحله جميعها قفزة كبيرة، هذا من جهة. ولكن ومن الجهة الأخرى فإن التعليم سيخضع لرقابة أيديولوجية صارمة منذ استيلاء البعث على السلطة. وستختلف نظم التعليم في المؤسسة التربوية، مثلما اختلفت مناهجها وعلومها، ولا يقصد بالاختلاف النابع من التطور في مجالات العلم كافة، فهذه التغييرات شيء بديهي وضروري لتحسين مستوى مواكبة الأفراد للتطور في العالم. ولكن التغييرات التي أجريت في المؤسسة التربوية كان يحركها في معظم الأحيان دوافع سياسية-ثقافية في وقت واحد. وإذا كان هناك مدارس أجنبية ومدارس خاصة تحت رعاية المؤسسة التربوية الرسمية في العراق (وزارة المعارف أو التربية فيما بعد) فإن مثل هذه المدارس ستغلق جميعاً مع استيلاء البعث على الحكم في العهد الجمهوري للدولة الحديثة في العراق.

---

(١) محمد مهدي الجواهري: **ذكرياتي**، ج٢، دار الرافدين، دمشق، ١٩٩١، ص٣٥.

إن التعليم الذي يبدو أنه ينمو باطراد- بحسب الإحصاءات - منذ نشأة الدولة الحديثة في العراق، كان في الحقيقة ينمو بشكل مشوه. فقد كان التعليم والثقافة هما أول ضحايا السلطة في الدولة العراقية. ومنذ التحول من الملكية إلى الجمهورية كان هناك صراع أيديولوجي بين الأحزاب، واتخذ من المدارس والجامعات منبراً له، حيث إن الشيوعيين والبعثيين أداروا هذا الصراع إلى أن استولى البعث على السلطة وبدأ بتسطيح الثقافة، لتبدأ بعد ذلك سياسة «التبعيث» في الجامعات وسياسة تغيير النظام التعليمي، وصولاً إلى الحرب العراقية الإيرانية وما تبعها من انقطاع كامل في سلسلة الأجيال، ثم حرب الخليج عام ١٩٩١ وما رافقها من هجرة العقول العراقية إلى الخارج، والانقطاع شبه التام للمجتمع في العراق عن العالم(١).

أما ظاهرة منح الشهادات بالمجان فقد تزامنت مع سيطرة البعث على السلطة في العراق عام ١٩٦٨، وبدأت السلطة تحتكر عدداً من الكليات للمنتمين إلى أحزابها، فكليات التربية والتربية الرياضية، والعسكرية والشرطة والأمن القومي والقوة الجوية والقوة البحرية ومعاهد المعلمين والمعلمات، بالإضافة إلى بعض الأقسام في كليات أخرى كقسم الإعلام في كلية الآداب - كلها كانت مغلقة في وجوه غير المنتمين إلى صفوف حزب السلطة، وانخفضت فيها معدلات القبول إلى مستويات متدنية جدًّا، حتى بلغ بها التردي أن أتت بعد مؤسسة المعاهد في تسلسلها(٢).

---

(١) قيس العزاوي وآخرون: **نحو توصيف ملامح الهوية الثقافية في مستقبل العراق**، ندوة باريس، موقع صوت العراق على شبكة الإنترنت، http.www.saoteliraq.4k.com

(٢) طالب الحسن: **حكومة القرية، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت**، بيروت، دار أور للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص٥١-٥٢.

٣. تسييس القضاء:

لم ينج القضاء أيضاً من تدخلات دائرة الحاكم العسكري العام، فالقضاء لم يكن أداة مستقلة، لأن الحكم لم يكن مستقرًّا وكان بإمكان الحاكم العسكري أن يوقف حتى الحكام «القضاة»، وقد حصل هذا بالفعل، كما لم تكن هناك رقابة قضائية عليا على المحاكم[1]. وبلغ تدخل دائرة الحاكم العسكري في شؤون المحاكم والشرطة حدًّا أن دعا البيان (١٠٥) الصادر من الحاكم العسكري العام المشتكين من المواطنين سواء في دوائر الشرطة أو في المراجع العدلية وحثهم على مراجعة عدد من الضباط الذين عينتهم في دوائر المحاكم بوصفهم يمثلون دائرة الحاكم العسكري، وذلك لتسهيل أمورهم وتنظيم سير مراجعاتهم والتشريع فيها[2]. ومن الجدير بالذكر أن أحد أسباب تقديم مصطفى علي وزير العدل استقالته من منصبه أكثر من مرة والتي قبلت في ١٤ فبراير ١٩٦١، إنما هو تطاول العسكريين وحكام المجالس والهيئات التحقيقية العرفية على المحاكم المدنية، ومحاولاتهم التأثير في سير القضاء. وقد احتج الوزير المذكور على ذلك بكتاب مطول إلى مجلس الوزراء في ٢٣ يوليو ١٩٦٠ ، حذر فيه من سيطرة العسكريين على القضاء والعبث به، لأن ذلك يخالف الدستور المؤقت الذي يؤكد استقلال القضاء وسيادة القانون. ومما وجد مكتوباً بقلمه قوله: «إن الروح العسكرية الممثلة بعنجهية القادة وبموظفي الإدارة، وبالمجالس العرفية وبأنانية زعيمهم حملتهم على أن يفكروا في إخضاع القضاء لمشيئتهم ويتلاعبوا به... لقد وقفت للدفاع عن القضاء... حتى غضب عبد الكريم قاسم على محكمة التمييز، لأنها حكمت بما لم يرض عنه...»[3].

---

(١) عبد الفتاح البوتاني، مصدر سابق، ص ٨٩.

(٢) انظر نص البيان (١٠٥) في جريدة اتحاد الشعب، العدد (١٥٠) في ٢١ يوليو ١٩٥٩.

(٣) عبد المجيد الرشودي، **حياته وأدبه**، بغداد، ١٩٨٩، ص ٦١-٦٣.

قيل ان عبد الكريم قاسم أمر بتهديم محكمة تمييز العراق بعد أن تم بناؤها، لأنها وافقت على إجازة الحزب الإسلامي العراقي خلافاً لرغبته.

وجاءت المحكمة العسكرية لتؤكد عدم نزاهة القضاء، وتشكلت هذه المحكمة في ٢٠ يوليو ١٩٥٨ ، وتقرر أن يكون واجبها محاكمة رجال العهد الملكي من الوزراء والمسئولين «الذين عملوا ضد مصلحة الشعب»، كما أعلن عن ذلك عبد الكريم قاسم عند تأسيسها[١]. ولهذا أطلق عليها اسم «الشعب» محكمة أو «المهداوي» محكمة، نسبة إلى رئيسها العقيد فاضل عباس المهداوي[٢].

وفي ١٥ أغسطس ١٩٥٨ صدر المرسوم الجمهوري رقم (١٦٤)، الذي بموجبه تولى رئاسة المحكمة فاضل عباس المهداوي، وكان أبرز أعضائها المقدمان الحقوقيان عبد الفتاح سعيد الشالي[٣]. وعبد الهادي الراوي، وتشكلت هيئة الادعاء العام برئاسة الرئيس الأول الحقوقي ماجد محمد أمين[٤]، وكان للمحكمة هيئة تنسيق وهيئة سيطرة وهيئة تحقيق خاصة وكتاب ضبط وقلم خاص بها[٥]، وعلى الرغم من وجود كل هؤلاء الأعضاء والوظائف والألقاب، يمكن القول إن المحكمة قامت على قطبين هما «المهداوي» و«ماجد محمد أمين» فقد

---

(١) محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج١، بغداد، ١٩٥٨، ص٢٠.

(٢) ولد في بغداد سنة ١٩١٥ وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩، وهو من الضباط الأحرار انظر تفاصيل سيرته ونشأته في باسيل دقاق، عهد المهداوي، بيروت، ١٩٥٩، ص٧-٩، قتل رمياً بالرصاص في دار الإذاعة العراقية ٩ فبراير ١٩٦٣ وبدون محاكمة من قبل الانقلابيين.

(٣) ولد في السليمانية سنة ١٩١٨ وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١ وانتمى إلى حركة الضباط الأحرار سنة ١٩٥٢، انظر تفاصيل حياته في طارق إبراهيم شريف، شخصيات تذكر، ج٢ ، أبريل، ١٩٩١، ص١٩-٣٧.

(٤) ولد في الكوت سنة ١٩٢٢ وتخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١، (الهندسة)، تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٥٣، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، ص٢٦٣.

(٥) انظر تفاصيل تشكيلات المحكمة وهيئاتها في محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة،ج١، ص١٤-١٩.

أثبتا عمليًّا أنهما لولبا الحركة في المحكمة. وليس من الصعوبة معرفة العلاقة الوثيقة بين عبد الكريم قاسم والمهداوي، فهو ابن خالته ومن أشد أنصاره[١]، وهناك إشارات ودلائل بأن إسناد عبد الكريم قاسم رئاسة هذه المحكمة له لم يكن عرضاً وصدفة، إذ صرح في ١٣ أغسطس ١٩٥٩ بأنه كان قد قال للمهداوي قبل (١٥) سنة: «سيأتي اليوم الذي يرأس فيه محكمة تحاكم الخونة بحق هذا الوطن»[٢]. كما كان المهداوي من بين الضباط القلائل الذين أخبرهم قاسم بموعد قيام انقلاب ١٤يوليو[٣]. ولم تكن للمهداوي خبرة أو ممارسة قضائية سابقة ،لكنه كان ذا ثقافة متوسطة وبدائيًّا في تحديد قيمة المعرفة وأهميتها، وكان يفتقر إلى الحكمة ولا يشعر بقيمة القانون وقدسيته[٤]. ولم يعلن يوماً وبألفاظ دقيقة تبنيه أية مبادئ سياسية خاصة به، وعلي أية حال كان متعاطفاً مع الشيوعيين حتى إن وزير الخارجية العراقي حينذاك هاشم جواد يذكر أن محكمته كانت تستوحي أحكامها المعلومة من الشيوعية.

وكانت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ومن خلال وجود المهداوي على رأسها وسيلة لجأ إليها عبد الكريم قاسم لترسيخ نظام حكمه، وأداة تنفذ رغباته وإرادته في إصدار الأحكام. وقد أطلق من أجل ذلك العنان للمهداوي ودعمه، مما جعله يمثل دوراً ازدواجيًّا بوصفه قاضياً وجلاداً، على الرغم من أن الأحكام القاسية كانت تقضى بأن يتدخل عبد الكريم قاسم نفسه لإلغائها أو تخفيضها[٥].

---

(١) عزيز الحاج: **مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين ١٩٥٨-١٩٦٩**، بيروت، ١٩٨١، ص٦٠.

(٢) دان، أوريل، **العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي ١٩٥٨-١٩٦٣**، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، «السويد»، ١٩٨٩، ص٦٥.

(٣) جريدة صوت الأحرار، العدد (٦٢٣) ٦ فبراير ١٩٦٠.

(4) shwadran, Benjamin, power strugglein Iraq (New York, 1960) pp. 18-19.

(5) Kimball, Lorenzo, The changingPattern of Political Power in Iraq , 1958 To 1979, New York, 1972, pp. 91-92.

وبسبب الدعم والثقة اللذين كان المهداوي يلقاهما من لدن «قاسم»، فضلاً عن رغبته للوصول إلى الشهرة، فقد كان لا يتورع عن الخروج عن قوانين المحكمة وانتهاك قدسيتها[١]. فجعل نفسه الناطق غير الرسمي للنظام، يقول ما كان «قاسم» لا يريد أن يجهد نفسه في قوله، وكان يسمح له أن يتجاوز الحدود التي لم يكن هو نفسه ليتمكن من تجاوزها، فإنه مثلاً كان لا يلتزم بقرارات الوزراء وبقرار إيقاف الحملات الدعائية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، ولم يكن هذا غريباً عن الجمهور العراقي، إذ إن عبد الكريم قاسم أعلن أكثر من مرة قائلاً: «أريدكم أن تعرفوا وأن تتأكدوا بأني أدعم كل حرف وكل كلمة تصدر عن المهداوي»[٢]، حتى إنه لقبه بفيلسوف الثورة. وتغيرت إجراءات المحكمة بعد حركة الشواف الانقلابية في ١٩٥٨-١٩٥٩ ، وتدهور العلاقات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، إذ اتجه رئيس المحكمة إلى مهاجمة جمال عبدالناصر كلما سنحت له الفرصة، فضلاً عن مهاجمته بأسلوب ساخر الولايات المتحدة وبريطانيا، فاستعار بهذا دور وزارة الإرشاد في الرد على الحملات الإذاعية والصحفية التي كانت توجه ضد العراق حينذاك. وكانت المحكمة تعقد جلساتها مساءً في بناية مجلس النواب السابق وتولت الإذاعة والتليفزيون نقل جلساتها إلى الجمهور مباشرة، وكان القسم المخصص للمستمعين في قاعة المحكمة مزدحماً بالمشاهدين، وكانوا خليطاً من مختلف الفئات الاجتماعية، وعندما يدخل المهداوي على رأس رتل من الضباط يستقبل بعاصفة من التصفيق والهتاف، وتتصاعد الهتافات، وينبرى الشعراء. وبعد أن ينتهي دورهم الذي كان يستمر نحو نصف ساعة، يبادر المهداوي معلقاً أحياناً على ما ورد من الشعراء أو الهتافات ويضمن كلمته ردًا على ما أوردته وكالات الأنباء من أخبار سيئة

---

(١)جريدة صوت الأحرار، العدد (٦٢٣)٦ فبراير ١٩٦١.

(2) shwadran, op cit , p. 18-19.

عن العراق بأسلوب جاد تبطنه النكتة[١]. ويختتم كلمته بمدح عبد الكريم قاسم، مسبغاً عليه كل ما يتذكره من صفات التمجيد والأوصاف الممتازة[٢]، ثم يكيل الشتائم والإهانات للواقفين في قفص الاتهام بوصفهم جميعاً مذنبين مجرمين، ومن الطريف أن قسماً من الشهود أحياناً كانوا ينتقلون من منصة الشهادة إلى قفص الاتهام[٣]. وكثيراً ما كان أحد الحاضرين يقاطع سير المحكمة ليسأل المهداوي أن ينشد، وما أن يستجيب المهداوي لطلبه حتى يشرع في الإلقاء، بأسلوب يثير الحاضرين إلى حد يتنادى فيه الحضور لرقص الدبكة على إيقاع الإلقاء، وما أن ينتهي هذا المشهد حتى يتوجه المهداوي إلى الجمهور بكلمة طالباً إليهم الإخلاد إلى السكون احتراماً لجلال المحكمة.

أن هذه المشاهد المضحكة دعت البعض إلى وصف المحكمة بأنها كانت مسرحاً لتمثيل الروايات الهزلية، ووصفها البعض الآخر بأنها (سيرك)[٤]، وبأن سلوكها في أثناء المرافعات جريمة بحق المفاهيم الأساسية للآداب والخلق العام. أن أساليب محكمة المهداوي وإجراءاتها ووقوعها تحت التأثير الشيوعي، دفع قسماً من الشيوعيين المتطرفين إلى إقامة محاكم شعبية على غرارها وتقليد أسلوبها في المرافعات، في الموصل وتكريت في مارس ١٩٥٩[٥].

لقد تعدت المحكمة على الأشخاص والقوانين، ونصح عدد من المخلصين عبد الكريم قاسم بإلغائها أو الحد من تصرفات رئيسها، لأنها أساءت حتى إليه، إلا أنه لم يفعل لأنه كان يعتقد بضرورة استمرارها لأن مصلحة البلاد وأمنها تقتضيان ذلك،

---

(١) د. عبد الفتاح البوتاني، مصدر سابق، ص٩٣.

(٢) المصدر السابق، ص٩٤.

(٣) دان، المصدر السابق، ص٢١٣.

(٤) خدوري، **العراق الجمهوري**، مصدر سابق، ص ١١١.

(٥) عبد الفتاح البوتاني، مصدر سابق، ص ٩٦.

وأنه سيوقفها في الوقت المناسب[1]. والخلاصة أن المحكمة العليا العسكرية كانت أداة حكم ونوعاً من الإرهاب المعنوي والفكري، وأن المهداوي كان بوقاً أخذ حريته بالكلام لينفذ إرادة قاسم تنفيذاً غير لائق، وعلى الرغم من أنه سمح للمتهمين أن يدافعوا عن أنفسهم، لكن مناخ المحكمة كان يعيق استخدام مثل هذا الحق.

وتعد فيب.أ. مار محاكمات تلك المحكمة ذروة السيطرة العسكرية على العملية التشريعية، لأن عدم معرفة المهداوي بالنواحي القانونية جعل من العدالة شيئاً مثيراً للسخرية في العراق. فتشكيل محكمة الشعب إذن من قبل قاسم، ومنحها هذه الصلاحيات الواسعة، ما هو إلا الدليل القاطع بأن قاسم قد أخضع السلطة القضائية لسيطرته وجعلها وسيلة لتثبيت حكمه الفردي بمحاكمة القوى المعارضة والمضادة كافة.

٤. أدلجة الجيش بالفكر الشيوعي:

إن صور هيمنة الحزب الشيوعي على القطاعات الشعبية والمؤسسات انعكست في الجيش أيضاً، وللأسباب نفسها، فقد كان تغلغل الشيوعيين في الجيش[2] نتيجة لتخوف عبد الكريم قاسم من عبد السلام عارف، أي أن المكاسب التي حققها الشيوعيون في القوات المسلحة أرادها «قاسم» على الرغم من عدم قناعته في ظل ضغط الظروف والخطر الذي يهدده من جانب القوميين، إن لم يكن ذلك قد تم من دون تحريض من طه الشيخ أحمد، الذي كان يمثل في هذه المرحلة «القوة المختبئة وراء العرش»[3].

---

(١) نجيب الصائغ، **أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣**، بغداد، ١٩٩٠، ص٢٢٤-٢٢٥.

(٢) عن بدايات العمل الشيوعي في القوات المسلحة انظر: زكي خيري وسعاد خيري، **دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي**، ج١ (صوفيا، ١٩٨٤).

(٣) بطاطو، **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

لقد تمكن الحزب الشيوعي من كسب عدد من العسكريين، وأصبحت، جولات قادته في معسكرات الجيش وصورهم مع الضباط الشيوعيين أو المؤيدين ممارسة شبه يوميه[١]، وأخذت تنظيماته في الجيش تبعث بتقاريرها التفصيلية إلى جريدة اتحاد الشعب، وشكلت لجان صيانة الجمهورية في كل وحدة عسكرية، وفي الوقت الذي منعوا فيه دخول الجرائد غير الشيوعية إلى المعسكرات، أجبروا الجنود في عدد من الوحدات على الاشتراك في جريدة اتحاد الشعب[٢].

بدأ التنظيم الشيوعي في الجيش يضايق الضباط القوميين بمختلف الوسائل مثل تأخير ترفيعهم والوقوف ضد أي حركة قومية معادية للنظام[٣] وتلفيق الأخبار الكاذبة عنهم، وكتابة عبارات استفزازية مثل «يسقط حزب البعث» على سياراتهم[٤]. والأخطر من هذا وذاك أن الحزب الشيوعي أصدر تعليماته إلى الشيوعيين في الجيش بتلقين الجنود أن يقدموا أوامر الحزب على الأوامر العسكرية[٥].

ويقدم لنا معاون مدير الاستخبارات العسكرية حينذاك خليل إبراهيم حسين، صورة حية لما كان عليه الضباط القوميون من الخوف والخشية من الجنود في أواخر سنة ١٩٥٨، بعد أن انحل الضبط العسكري وضاعت المقاييس في الجيش[٦]. وكان المسؤول عن التنظيم العسكري في بغداد في أثناء سنوات

---

(١) عزيز الحاج: **مع الأعوام، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٩**، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٢.

(٢) د.ك.و: **المجلس العرفي الثاني المقدم على محمد النعمان ورفاقه**، الملف (١٣٩٩)كتاب مقر كتيبة دبابات المثنى السري (١٠١) ٥ مارس ١٩٦٣.

(٣) د.ك.و: **المجلس العرفي الأول، الملف (٤٥٩) إفادة الملازم فخري الألوسي.**

(٤) المصدر نفسه، المقدم **الركن كامل محسن مهدي ورفاقه**، الملف(٢٦٣٩).

(٥) دان، مصدر سابق، ص ٢٥٨.

(٦) خليل إبراهيم حسين: **الصراعات بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ورفعت الحاج سري والقوميين**، الموقف في بغداد بعد إعلان الثورة، موسوعة ١٤يوليو (٢)، بغداد، ١٩٨٨، ص١٤-١٥.

١٩٥٨-١٩٦٠ ضابطاً متقاعداً اسمه عطشان ضيئول الأزرجاوي[١]، وكان قد اتخذ من محله التجاري في سوق الشورجة وكراً للاجتماعات[٢]. لقد سجل الحزب بعد فشل حركة الشواف، في الجيش فوزاً كبيراً، وكسب أعضاء من الرتب الصغيرة، وحاز أنصاراً وموالين طيعين له حتى من أولئك الضباط غير القوميين أو المحترفين الذين لم يكونوا رأياً سياسيًا قبل الثورة إبعاداً للشبهات عنهم واتقاء لشر الشيوعيين، أو تحقيقاً لقاعدة «السير في ركاب الفائز»[٣].

وقام «قاسم» بعملية تطهير واسعة لم يشهد تاريخ الجيش العراقي مثيلاً لها حتى بعد تصفية حركة مايو ١٩٤١، فقد أحيل على التقاعد قادة الوحدات من القوميين من كل المستويات، أو حولوا إلى معسكر الاعتقال في كتيبة الدبابات الثانية، وازداد الضغط للانتماء للحزب الشيوعي، وكانت إحالة الضباط على التقاعد تتم لأتفه الأسباب[٤]، وأفسح المجال للنشاط اليساري داخل صفوف الضباط وضباط الصف والجنود، دون قيد أو شرط، وشمل النشاط تكوين الخلايا الشيوعية حتى في تلك الوحدات التي كان يقودها آمرون غير شيوعيين. وسحل الجنود في ٢ أبريل ١٩٥٩ في إحدى وحدات البصرة آمرهم حتى الموت، لاعتراضه على قيامهم بالمظاهرات داخل المعسكر، وكان قائد الفرقة الثانية محمود عبد الرازق يترك مقر الفرقة وينام ليلاً في مكان بعيد خوفاً من الجنود الشيوعيين[٥]. وعندما

---

(١) ولد في الناصرية سنة ١٩٢١، خريج الكلية العسكرية، عضو اللجنة المركزية للحزب سنة ١٩٤٩، أنظر: بطاطو، **الكتاب الثاني**، ص٣٢٣.

(٢) د.ك.و: **المجلس العرفي الأول**، أحمد شهاب البياتي، الملف (٢٢٩٠).

(٣) د.ك.و: **الرئيس الركن كامل محسن مهدي ورفاقه**، الملف (٢٦٣٩).

(٤) د.ك.و: **المجلس العرفي الأول**، الملف (٢٦٣٩).

(٥) خليل إبراهيم حسين: **الصراع بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين وحلفائهم وناظم الطبقجلي والقوميين**، موقف الفرقة الثانية عند إعلان الثورة في كركوك-أربيل- عقدة موسوعة ١٤ يوليو (٣) بغداد، ١٩٨٨، ص٢١٠.

بلغت الموجة الشيوعية ذروتها كان هناك (٢٣٥) ضابطاً على الأقل (٣) زعماء و(١٨) عقيداً و(٣٧) مقدماً، وكان مركز الشيوعيين الأقوى في القوة الجوية، فقد كان آمر هذه القوة جلال جعفر الأوقاتي شيوعيًا. وأمام اتساع النفوذ الشيوعي في المؤسسات المدنية والجيش وازدياد خطره، يذكر العارف[1]، أنه عندما صارح عبدالكريم قاسم في أواسط مايو ١٩٥٩، بوضع حد لهذا الوضع وإيقاف تطرف الشيوعيين في تصفية خصومهم السياسيين في الميدان، باعتمادهم على عدد من العسكريين المحيطين به، وجده في حيرة من أمره، واعترف بأن الشيوعيين قد تجاوزوا الحدود وأشاعوا الرعب في المجتمع، لكنه لا توجد قوة يعتمد عليها تماماً في وضع حد لهذه الأزمة، قائلاً: «حتى إنني لم أعد اعتمد على الأشخاص المحيطين بي، وأؤكد لك أنني لا أريد أن يستمر هذا الوضع وأنوي محاربته.. وطلب قاسم من العارف أن يهيئ لواءه لكي يستند إليه في تعديل الأمور».

٥. تطويع الذاكرة التاريخية:

إن انغماس الدولة واسع النطاق في الإنتاج الثقافي سيولد لها دوراً جديداً أسس لنموذج سيجتذبه صدام حسين وحزب البعث عقب انقلاب ١٩٦٨ الذي أوصلهما إلى السلطة، إذ لا يزال ينبغي الاعتراف بتأثير ثورة يوليو ١٩٥٨ على هذا الجانب من التغيير السياسي. وبالطبع، وظفت جهود الدولة لتطويع الثقافة في ظل حكم عبد الكريم قاسم للتخفيف من حدة التمييز الطائفي لا لزيادته، ومن ثم فإنها تقف بتضاد رئيسي مع ما يدعى بمشروع نظام البعث ما بعد ١٩٦٨، لإعادة كتابة التاريخ. وتتمثل أهمية التأكيد على إطار يتعالى على الصراعات بين النخب والشخصيات المتنافسة في الصلات المفاهيمية التي نشأت بين الدولة

(١) إسماعيل العارف: **أسرار ١٤ يوليو وتأسيس الجمهورية في العراق**، لندن، ١٩٨٦، ص١٨٦-١٨٧.

والمجتمع، وهي أن الصلات التي صورت حتى الآن تقريباً بتعابير سلبية تماما[١]، إذ لم يسبق للدولة أن سعت على نحو منظم إلى تطويع الفلكلور وهيكلة الإنتاج الثقافي وتأويلات الماضي من أجل غايات سياسية[٢]. كما لم تمثل جهود هذه الدولة السياسية سياسة مبتكرة من قبل عبد الكريم قاسم قدر ما كانت تواصلاً مع فكر النخبة الثقافية ونشاطها اللذين برزا خصوصاً لدى أولئك اليساريين عقب الحرب العالمية الثانية. وبعبارة أخرى: إن الإجراءات التي بلغت نطاقاً واسعاً عقب نهاية الحرب قد اندمجت الآن في الدولة. أما السؤال حول ما إذا كان قاسم هو الذي طوع المثقفين أم أن المثقفين هم الذين طوعوا جهاز الدولة، فسيبقى سؤالاً تصعب الإجابة عليه، إذ من المؤكد أن كلاًّ من الدولة والمثقفين قد استفادوا من علاقتهما التبادلية. وكان تركيز النظام على التاريخ والفلكلور نتيجة لعدة عوامل، ولكنه كان على نحو خاص نتيجة لترابط عاملين بارزين: الأول يكمن في أنه قد جرى ضم الكثير من المثقفين إلى جهاز الدولة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ بحكم الاضطرار، مما زاد - على نحو مثير - من تأثير اليسار على

---

(١) راجع: محمد حسين الزبيدي، **ثورة تموز في العراق**، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشئون الثقافية، ١٩٨٣، ص١٤٣.

(٢) إن جهود ساطع الحصري في العشرينات لاستخدام المنظومة التعليمية لغرس التوجه القومي العروبي إلى أذهان الفتية العراقين والجهود المؤقتة للحكم الهاشمي لتعبئة الذاكرة التاريخية كأداة لإضفاء الشرعية على النظام الجديد كانت بدرجات مختلفة، فأولا، كانت نشاطات الحصري محددة ضمن نطاق المجال التعليمي ، وغالباً ما كانت في تعارض مسؤوله الأعلى حسبما يفترض، أي مع وزير التربية الذي كان شيعيًّا في العادة. ثانيا، كانت الجهود الهاشمية لإعادة بناء التاريخ مقتصرة - إلى حد كبير- على عهد الملك فيصل الأول وابنه الملك غازي إلى حد أقل، غير أنها كانت جهود متفرقة في أحسن الأحوال. وأخيراً إن الكثير مما كان ينشر في مجالات علم الآثار والموسيقى والفنون عقب تعيين عبد الإله وصيًّا على العرش عام ١٩٤١، كان مكتوباً باللغة الإنكليزية وليس بالعربية. لذلك فإن المستهدف بهذه المطبوعات هو القارئ الغربي وليس القارئ في العالم العربي.

القضايا الثقافية، لأن نسبة كبيرة من النخبة العراقية، مثلما ذكرنا سابقاً، كانت يسارية أو حتى شيوعية في توجهها، ولأن المثقفين اليساريين كانوا في نزاع مع منافسيه القوميين العروبيين، فقد عمد إلى إنشاء وزارة الإرشاد التي طورت بدورها بنيتها التحتية بما تتضمنه من شبكة واسعة للتليفزيون والإذاعة ومديرية جديدة للتراث الشعبي(١). كما أن التأثير الذي اكتسبه الحزب الشيوعي العراقي مع حلول عام ١٩٥٩ أدى بالكثير من مثقفي الدولة إلى التركيز على «التاريخ من الأسفل». وبتعبير آخر جرى التأكيد بقوة على ممارسات الطبقات الدنيا التي يمكن صقلها اجتماعيًّا على نحو أفضل، من خلال إبراز أهمية التراث الشعبي من أجل تعزيز الثقة بالمصداقية الثورية للدولة، وعلى النحو الذي توافق مع توجه العديد من مثقفيها. وبما أن هذا الأمر لم يكن سياسة مبتكرة للدولة الجديدة قدر ما كان امتداداً لتأثير اليسار، فإن ثورة يوليو ١٩٥٨ لم تمثل قطيعة مؤسساتية مع الماضي في مجال الإنتاج الثقافي بقدر ما كانت تمثل تواصلاً وتركيزاً على اهتمام متنامٍ بالتراث الوطني، الذي اتخذ الآن بعداً إضافيًّا لرعاية الدولة الرسمية من خلال وزارة الإرشاد. ثانيا، كان القصد من جهود الدولة لتنظيم الإنتاج الثقافي هو مواجهة التحديات القومية العروبية التي كانت محلية، «خصوصاً من العناصر المعادية في الجيش» ودولية «من الجمهورية العربية المتحدة ومؤيديها الناصريين في العراق». وكلا هذين التهديدين كان حقيقيًّا إلى حد بعيد، بالنظر إلى تهديد عبد السلام عارف لعبد الكريم قاسم في سبتمبر ١٩٥٨(٢)، وانتفاضة الموصل القومية العروبية التي حظيت بدعم مصر خلال شهر مارس ١٩٥٩، ومحاولة قوى بعثية

(١) محمد حسين الزبيدي، **ثورة تموز في العراق**، مصدر سابق، ص١٤٥.

(٢) لقد زعم بأن عبد السلام عارف قام في الواقع، بسحب مسدسه من قرابه في أثناء اجتماع مع عبد الكريم قاسم، في محاولة لاغتياله. وادعى عبد السلام فيما بعد، بأن ذلك لم يكن سوى فورة عاطفية ليس فيها ما يهدد عبد الكريم قاسم.

اغتيال قاسم في أكتوبر ١٩٥٩. ومن خلال التأكيد على التراث العراقي ما قبل العربي والإسلامي- الذي تمثل باختيار الشمس البابلية لعلم الثورة، واستخدام التصميمات الرافدينية القديمة لرمزها الرسمي- تجنبت ثورة يوليو ١٩٥٨ الرموز القومية العروبية بألوانها الثلاثية، الأحمر والأخضر والأسود وشارة النسر. كما وظفت الموضوعات المزدوجة للتراث الشعبي والتراث الرافيديني القديم كبدائل للتصاميم القومية العروبية، من خلال التأكيد على موقع العراق «كمهد للحضارة» التي سبقت – من دون شك – الحضارة العربية السامية[1]. فضلاً عن ذلك، جرى توظيف التراث الشعبي لتجسيد الهوة الإثنية بين الشيعة والسنة العرب والأكراد، لأنه أكد على مشتركاتهم الثقافية كالعادات الغذائية والطقوس والرياضة والأنشطة الترفيهية الأخرى، بدلاً من التركيز على الاختلافات. وبات بإمكان حتى الأكراد أن يكونوا أكثر صلة بعراق يرمز إليه بحضاراته القديمة أكثر مما يتمثل في أيديولوجية قومية وعروبية، ليس العراق بالنسبة إليها سوى قطر من أقطار أمة عربية كبرى يهيمن عليه العرب والسُّنة.

٦. المنظمات المهنية والنقابية (منظمات المجتمع المدني):

إن أصول النقابات والجمعيات العراقية تعود إلى العشرينيات، وظهرت نشاطاتها علانية بعد الحرب العالمية الثانية ثم حرمت سنة ١٩٤٥ وبقيت معطلة باستثناء مدة قليلة[2]. وبعد يوليو ١٩٥٨، عاود قسم منها نشاطه، إلا أن سيطرة الشيوعيين عليها، وبمساندة من قاسم، جعلها أداة استخدمها قاسم من أجل البقاء في السلطة.

---

(١) وبالطبع سعى النظام البعثي الثاني لصدام حسين إلى الزعم بأن سكان العراق القدماء كانوا في الحقيقة من أصول سامية كذلك.

(٢) للمعلومات عن بدايات تشكيل المنظمات المهنية ونشاطها حتى سنة ١٩٥٨، انظر كمال مظهر أحمد: **الطبقة العاملة العراقية، التكوين وبدايات التحرك**، بغداد، ١٩٨١.

أ- الاتحاد العام لطلبة العراق:

انفرد الطلبة الشيوعيون في أغسطس ١٩٥٨ بتشكيل باسم «اللجنة العليا لاتحاد طلبة العراق»، وأخذت تدعو الطلاب إلى الانخراط في صفوف المقاومة الشعبية، وبرز نشاطها في المظاهرات التي تلت إقالة عبد السلام عارف، وفي البداية وقفت السلطة موقف اللامبالاة من نشاط هذه اللجنة، إلا أن قاسماً كان يخشى أن يكون عدم تشجيعه الشيوعيين وهم حلفاؤه الأقوياء سبباً في بروز القوى القومية المعارضة لهم[1]، ويؤكد تقرير أمني خاص جاء فيه: إن الطلبة البعثيين في الكليات يرفضون الانضمام إلى الاتحاد العام لطلبة العراق، وإنهم يحاولون تشكيل اتحاد خاص بهم وقد وزعوا نظاماً داخليًّا لهذا الاتحاد، وأن اشتباكات حصلت بين الطرفين[2]، لذلك أسرعت الحكومة فأجازت في نوفمبر ١٩٥٨ هذه المنظمة وعدتها الممثل الرسمي الوحيد لطلبة العراق[3]، وتشكلت لجنة تحضيرية للإعداد للانتخابات، وانتقت تلك اللجنة الطلاب الشيوعيين وأبعدت القوميين، ولم تفسح السلطات المجال لأية معارضة، وهكذا لم تضم اللجنة أعضاءً من كل الاتجاهات المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني[4]. وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨ جرت الانتخابات، واضطرت قائمة «الجبهة الطلابية القومية» التي كانت تمثل التيار القومي إلى الانسحاب، علماً أن القوى اليسارية والقوى

---

(١) دان، مصدر سابق، ص١٥٤.

(٢) نقلاً عن عبد الواحد موسى الحصونة: **الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني القومي ١٩٤٧-١٩٦٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة ١٩٨٣، ص١٦٦.

(٣) جريدة اتحاد الشعب، العدد (٥٣) ٣٠ مارس ١٩٥٩.

(٤) عبد الواحد موسى الحصونة: **الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني والقومي ١٩٤٧-١٩٦٣**، رسالة ماجستير قدمت إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣، ص١٦٥.

القومية بين الطلاب في تلك المرحلة كانت متعادلة تقريباً، وأن الفوز الذي رسا على الشيوعيين يمكن أن يعزى جانب من أسبابه إلى دعم النظام(١).

وعقد الاتحاد مؤتمره الثاني في بغداد في ١٦ فبراير ١٩٥٩ برعاية عبدالكريم قاسم، وقد قرر المؤتمر طابع الاتحاد المميز، فإذا به واجهة من واجهات الحزب الشيوعي(٢)، فقد ضمت الهيئة الإدارية انتخاب أغلبية يسارية ساحقة، وانتخب عضو الحزب الشيوعي الطالب مهدي عبد الكريم رئيساً للاتحاد، وهاجم الحزب الشيوعي مرشحي قائمة التيار القومي المنسحب ووصفهم بالمتآمرين على سلامة الجمهورية وقائدها عبد الكريم قاسم، وقال عن الجبهة الطلابية القومية بأنها مشبوهة، ومعادية للبلاد وأن أعضاءها أسهموا في جميع المؤامرات(٣)، وفي مارس ١٩٥٩ أصدرت هذه المنظمة مجلة باسم (صوت الطلبة) لتكون لسان حالها، وأصدرت فروعها في أربيل والموصل وكركوك وفي عدد من الكليات مجلات ونشرات خاصة بها أيضاً.

ب- الاتحاد العام لنقابات العمال:

ساندت الحركة النقابية العمالية الثورة منذ الأيام الأولى لقيامها. ففي يوليو صدر أول بيان نقابي عمالي باسم (الطبقة العاملة العراقية) يؤيد الثورة(٤). وبادر الشيوعيون إلى تأليف النقابات وتشكيل اللجان التحضيرية. وقد جرت محاولة جدية من وزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب لإبعاد النقابات والمنظمات المهنية عن النفوذ الشيوعي، عندما أصدر مجلس الوزراء واستناداً إلى كتاب

---

(١) دان، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(٢) حنا بطاطو، **الكتاب الثالث**، مصدر سابق، ص١٧٠.

(٣) عبد الواحد موسى الحصونة، مصدر سابق، ص ١٦٩-١٧٠.

(٤) ياسين علوان عينا: **حزب البعث العربي الاشتراكي والحركة العمالية في العراق (الفكر والممارسة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٢٥٣.

وزارة الشؤون الاجتماعية، قراراً بتأجيل النظر في موضوع النقابات وإجازتها. وأصدرت الوزارة المذكورة في ١٠ أكتوبر ١٩٥٨ أمراً بحل جميع اللجان التحضيرية التي شكلها الشيوعيون، ولم تبت وزارة الشؤون الاجتماعية في طلبات إجازة النقابات وانبثق تلقائيًّا المكتب التنفيذي لنقابات العمال، وعقد هذا المكتب اجتماعاً جماهيريًّا في بغداد في ٢٠ فبراير ١٩٥٩، خطب فيه صادق جعفر الفلاحي، وكان عضواً بارزاً في الحزب الشيوعي، وعبد القادر إسماعيل عضو اللجنة المركزية للحزب، وماجد محمد أمين، وفاضل عباس المهداوي(١). وسرعان ما عقد الاتحاد العام لنقابات العمال في بغداد مؤتمره بين ٨-١١ يوليو ١٩٥٩. وكان المندوبون يمثلون (٥٠) نقابة مجازة بلغ مجموع أعضائها (٢٥٠) ألف عامل، وافتتح قاسم المؤتمر، وسيطر الحزب الشيوعي على لجان المؤتمر، ولم تتمكن الفئات النقابية الأخرى من تحقيق أي وجود، فانتخب صادق الفلاحي رئيساً للاتحاد، وعلى شكر نائباً للرئيس، وطالب عبد الجبار سكريتراً وأصدر الاتحاد أول نداء للعمال طلب فيه منهم الانتماء إلى فصائل المقاومة الشعبية(٢). وكان للاتحاد جريدة باسم (اتحاد العمال) صدرت في ٣ فبراير ١٩٦٠، ولكن الحاكم العسكري عطلها قبل نهاية العام.

جـ- الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية:

كان ثمة جمعيات فلاحية في العراق قبل الثورة، لكنها لم تكن واضحة المعالم وفعالة، وفي الأيام الأولى للثورة أنشأ الشيوعيون مئات الهيئات المؤسسة للجمعيات الفلاحية وأعطى صدور قانون الإصلاح الزراعي لذلك، أيداً واسعاً الأشهر الأولى التي أعقبت الثورة حافلة بالاضطرابات، ولا مجال فيها لمباشرة أي عمل تنظيمي، فقد بدأت العرائض بعد ديسمبر ١٩٥٩ تمطر السلطات المعنية

---

(١) دان، مصدر سابق، ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) هاشم على محسن، مصدر سابق، ج٤، ص ١٦.

مطالبة أجازة الجمعيات الفلاحية، وانعقد أول مؤتمر للفلاحين في ١٥ أبريل ١٩٥٩[١] وأصبح عضو الحزب الشيوعي كاظم فرهود رئيساً للاتحاد واستجابة لتلك المطالب أقر مجلس الوزراء قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في ١٩٥٩، وصمم القانون هيكل المنظمة وتركيبها[٢]. ومنذ البداية اتهمت القوى السياسية الشيوعيين بالعمل على السيطرة على قيادة الجمعيات الفلاحية، لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية على حساب المهمة الأساسية المقررة للتنظيم وهي الدفاع عن حقوق الفلاحين، وصور الشيوعيون الحوادث والصراعات على قيادة الجمعيات بأنها صور للصراع الطبقي في الريف بين الفلاحين الفقراء والفلاحين الأغنياء والمتوسطين[٣]، فقد شجعت تنظيمات الحزب الشيوعي في عدد من المناطق، الفلاحين على الانتماء للحزب والمقاومة الشعبية. وفي مناطق أخرى دفع الفلاحين لزراعة الأرض بالقوة قبل تسوية الموضوع أو صدور أمر الاستيلاء على الأرض، وذلك بدعم من عدد من موظفي وزارة الإصلاح الزراعي. وكان للجمعيات الفلاحية الدور الكبير في تشكيل لجان الدفاع عن الثورة في الريف وطرد عدد من الملاك ولا سيما في الأيام الأولى للثورة[٤]. لقد حاول الشيوعيون السيطرة على أعمال لجان الإصلاح الزراعي وإقامة قواعد سياسية بين الفلاحين عن طريق إنشاء الجمعيات الفلاحية، حتى إن قسماً من الموظفين قام بالعمل على تأسيس جمعيات فلاحية، لذلك فقد قام الخصام بينهم وبين معارضيهم حتى داخل وزارة الإصلاح الزراعي، وكان هدف الحزب الشيوعي هو تنظيم الفلاحين

---

(١) ثورة تموز في عامها الأول.. ص ٢٦٨.

(٢) انظر مواد القانون في وزارة الداخلية، مجموعة قانون الجمعيات الفلاحية رقم (١٣٩) لسنة ١٩٥٩.

(٣) عماد الجواهري: **تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، يونيو، ١٩٨٢.

(٤) مكرم الطالباني: **في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق**، بغداد، ١٩٦٩، ص٨٩.

وكسب ولائهم إلى جانبهم[١]، للتأثير سياسيًا على توجهات السلطة. ويذكر هديب الحاج حمود، أن الحزب الشيوعي ومن خلال سيطرته على الجمعيات الفلاحية كان يريد الاستيلاء السريع على الأرض وإدارة الجمعيات الفلاحية لها إدارة مؤقتة دون التفكير بتقسيم الأراضي المستولى عليها واستثمارها، ثم إعطائها للجمعيات، وكان هذا يؤدي إلى تعطيل الإنتاج الزراعي وتدميره. أي أنهم كانوا يهدفون إلى الكسب السياسي إلى خدمة الفلاح وزيادة الإنتاج،لذا قام الفلاحون بتنظيم مظاهرة أمام وزارة الدفاع في يونيو ١٩٥٩ مطالبين بإبعاد الأحزاب وتأسيس جمعيات فلاحية لخدمتهم[٢]. وبعد أن حقق الحزب الشيوعي علنية منظماته، حاول وضع الحركة النقابية تحت نفوذه وسيطرته في توسيع شبكة تنظيماته الحزبية، فقد اتخذ من مقرات النقابات والمنظمات المهنية مقرات حزبية تجمع فيها أدبيات الحزب ونشراته ويثقف منتسبوها، فعن طريقها وصل عدد الشيوعيين ومؤيديهم وأنصارهم والسائرين في ركابهم عشرات الآلاف.

المهم في الأمر أن الحزب الشيوعي استطاع خلال عام واحد أن يسيطر على الحركة النقابية والفلاحية والشبابية والطلابية والنسوية، ويقودها دون منازع، ولم يكن هذا بالأمر الغريب، لأنه الحزب الوحيد الذي كان يملك مثل تلك التنظيمات قبل قيام الثورة بسنين، فقد كان للحزب دائماً برامجه وصلاته الواسعة بمختلف الشرائح الاجتماعية، أما الأحزاب العلنية فلم تول هذا الجانب الاهتمام الكافي، أما الأحزاب القومية مثل حزب البعث وحركة القوميين العرب، فكانت قليلة التجربة في هذا المجال، ولأنها كانت أحزاباً ناشئة في العراق، فقد تأخرت في تشكيل تنظيماتها المساعدة أو الواجهية. فضلاً عن أن مثل هذه الأحزاب لا تستطيع بناء مثل هذه التنظيمات إلا إذا استولت على السلطة.

---

(١) أديث وايف بينروز، مصدر سابق، ص٣٨٧-٣٨٨.

(٢) جريدة اتحاد الشعب، العدد (١٢٠) ١٣ يونيه ١٩٦٤.

الخاتمة

تبلورت الدولة العراقية بمفاهيمها المختلفة، سواء كان من وجهة نظر المنهج البنائي التاريخي المعاصر، أو المنهج المؤسسي أو من منظور التحول الرأسمالي والتنمية الاقتصادية وقد تفصح هذه الصورة عن أن العراقيين لم يتألفوا حتى الآن على ظاهرة الدولة ولم يعتزوا بها أو يعتادوا التبعية لرموزها أو شخوصها أو مؤسساتها. ويشير تكرار حالات الانقضاض الدائم على أجهزتها ورموزها، انقطاع حبل الود بينها وبين مجتمعها. إذ وصلت مظاهر التجاوز على رموز الدولة حدًّا لم يسبق له مثيل ليس في العراق فحسب، بل في مجمل الدول العربية، الأمر الذي يشي بحقيقة مأزقها. ولكن تشير مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق وإنهيار، الدولة إلى بروز الحاجة لهذه الدولة وهياكلها وخدماتها، وطفق المواطن يبحث عن رموزها المادية والمعنوية عبر التمسك بأي شكل من الأشكال الدالة على وجودها، كالعلم أو المتحف أو النشيد الوطني، فضلاً عن السعي إلى خلق شعور مشترك بالهوية الوطنية العراقية.

وقد اختلفت الآراء حول نشأة الدولة العراقية الحديثة، ذلك يرجع إلى تركيز بعض الكتاب على عوامل واعتبارات داخلية، منهم من يرجعها لانبثاق أنظمة سياسية في حضارة العراق القديمة، أو نتيجة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للكيان العراقي في ظل السيطرة العثمانية. في حين ذهب الاتجاه الثاني إلى التأكيد على العوامل الخارجية والتي تجلت في إدارة الاستعمار البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى. ويمكن القول إن للعاملين الداخلي والخارجي دوراً مهمًّا في نشأة الدولة العراقية الحديثة. وبقدر تعلق الأمر بموضوع الدولة العراقية والتطورات اللاحقة في ظل العهد الملكي، فقد ارتكزت السياسة الانتدابية البريطانية على أيجاد أسس لدولة ديمقراطية ليبرالية حديثة عن طريق استيعاب النخب التقليدية واعتماد صيغة تحديثية

للمؤسسات الإدارية العثمانية في نطاق الإطار المؤسساتي للدولة البريطانية المستعمرة فضلاً عن ما تقدم أن الطابع المدني للمثقفين الذين تكونت منهم النخبة السياسية العراقية كان قد سهل انتماءهم للفكر المعاصر بما فيه الفكر الديمقراطي الليبرالي. وبالمقابل تباينت مواقف القوى الاجتماعية العراقية الرئيسية، فالمسلمون الشيعة رحبوا بتنصيب فيصل ملكاً على العراق، وكانت لديهم ملحوظات على التجنيد الإجباري والانتخابات، ولم يكن لديهم مواقف رافضة من الاحتلال البريطاني وخططه في تكوين دولة العراق الحديثة، وكان البريطانيون يسعون لنظام تحكمه نخبة سياسية مسلمة سنية. أما بخصوص الكرد، فمنذ تأسيس الدولة العراقية، فكانت المسألة المهمة التي تشغلهم هي أن قيام دولة ذات أغلبية عربية يمكن أن يهدد وجودهم ضمن إطار كيان قومي كردي، إضافة لقضية تنصل القوى الكبرى في معاهدة سيفر من تعهدها بخلق هذا الكيان.

وهكذا أستأثر المسلمون السنة القادمون من الخارج، بتلابيب السلطة السياسية، وتم خلق نوع من السياسة الطائفية للدولة. لذا عمل ملك فيصل الأول وسعى إلى بناء هوية وطنية موحدة تجمع الفسيفساء المتنوع للشعب العراقي. كما أن الصراع حول تحديد مفهوم للدولة العراقية في العهد الملكي بين الأنموذجين العراقوي والقومي العروبي، أفرز هيمنة الأنموذج الثاني بحكم تركيبة الضباط العراقيين ومعهم الملك (فيصل الأول) – الميالين إلى الفكرة القومية العربية التي تدعو لإنشاء دولة عربية كبرى، كما عززت السلطات البريطانية هذا الأنموذج في شكله القومي الإثني، بوصفها أيديولوجيا مؤسسة للدولة، الأمة العراقية، وسلاحاً مفضلاً لدى البريطانيين والحكومات العراقية المتعاقبة ضد فئات الشعب العراقي المختلفة. واستناداً إلى ذلك يعد الجيش من أبرز رموز قومية الدولة في العراق الحديث، والذي استعمل بصورة مستمرة لمواجهة الثورات والقلاقل والطموحات الطائفية ـــ العرقية، وهو ما تجسد في استعماله ضد تمرد

الأشوريين عام ١٩٣٣ ، وانقلاب (بكر صدقي) عام ١٩٣٦ ، وحركة مايس عام ١٩٤١ وغيرها. مما خلق سلسلة متعاقبة من الانقلابات العسكرية، وبذر بذور الرؤية الانقلابية في المشروع السياسي العراقي، ومن ثم محاولة الاعتماد مرة أخرى على شيوخ العشائر كبديل للجيش لحسم الصراعات فيما بينها، أي تجذير فكرة الدولة الحامية، وإبعاد الفئة المتعلمة من أبناء الفئات الوسطى عن مركز صنع القرار وهو ما عبر عنه انقلاب ١٩٥٨. وتميزت الدولة في العهود الجمهورية الثلاثة بإتجاهات فكرية متعددة جسدت استمراراً للمرحلة السابقة من خلال قيام الجيش والعسكر عن طريق الثورات والانقلابات العسكرية وأدلجة مؤسسات الدولة لصالح الأحزاب المهيمنة على السلطة من أجل إضفاء الشرعية عليها بوصف أن الأجهزة الأيديولوجية هي التي تتمكن من خلالها الدولة أن تفرض شرعيتها على الأفراد في المجتمع ومن ثم اتجهت نحو الاعتماد على الصلات القرابية لتثبيت دعائم النظام السياسي وفرض سيطرته وهيمنته.

أن هذه الاتجاهات تركزت على مسألة الصراع ولغة الانقلابات واستعمال العنف السياسي، إلى جانب أدلجة مؤسسات الدولة من أجل السيطرة على الدولة عن طريق أفراد من الطبقة العسكرية ينتمون لخلفيات سابقة ترجع أصولها إلى مرحلة العهد العثماني، أو العهد الملكي، كما في العهدين الجمهوري الأول والثاني «عبدالكريم قاسم، عبدالسلام عارف وعبد الرحمن عارف»، أو اختلاط المدني والعسكري كما في حكم العهد الجمهوري الثالث «البعث».

ففي العهد الجمهوري الأول نجح تنظيم الضباط الأحرار في١٤ يوليو عام ١٩٥٨ بقيادة «عبدالكريم قاسم» من القيام بإنقلاب أسقط النظام الملكي وأسس الجمهورية العراقية، ونتيجة التحولات الجذرية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي قام بها النظام السياسي، اصطبغ مفهوم الدولة بالصبغة الثورية، وقد عبرت الثورة بصدد مفهوم الدولة في هذه المرحلة عن

استمرار للمراحل السابقة ولكن بآثار ومشكلات أخرى. فقد شهدت دولة العراق صراعاً عنيفاً على السلطة بين قطبي الثورة «عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف» فالأول لم يكن له اتجاه سياسي معين، وسعى إلى التأكيد على دولة وطنية عراقية بعيداً عن القومية العربية وهدف الوحدة العربية، وهكذا تم طرح شعار (الجمهورية العراقية الخالدة) وهو ما وجد تأييداً ودعماً لدى التيار اليساري الذي يتزعمه آنذاك الحزب الشيوعي وقد تمكن الحزب الشيوعي العراقي من الهيمنة على المقاومة الشعبية لصيانة وحماية الثورة كما سيطر على المنظمات الشعبية كاتحاد الشباب واتحاد نقابات العمال وغيرها بالإضافة إلى سيطرة الشيوعيين على المؤسسة العسكرية والجهاز الإعلامي والقضائي وعلى الجهاز الثقافي، وبذلك استطاع عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي السيطرة على مؤسسات الدولة وأدلجتها، بينما وجد دعم الثاني لدى التيار القومي العربي بزعامة حزب البعث العربي الاشتراكي، وسعيه لتحقيق الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة. لذا يجب أن ينظر إلى الثورة والأحداث التي أعقبتها على أنها صراع أيديولوجي من أجل السيطرة على السلطة أساساً. واستمرار للعقلية الانقلابية في الفكر العراقي المعاصر، واستطاع حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٣ ــ والذي كان يمثل قوة صغيرة في السياسة العراقية خلال حكم عبدالكريم قاسم ــ من إعادة بناء وتنظيم نفسه والقيام بالانقلاب، وذلك عن طريق التآلف مع بقية أطراف الجبهة القومية العربية وعلى رأسهم عبدالسلام عارف، فضلاً عن الجبهة القومية الكردية ممثلة في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبإيحاء من المخابرات المركزية الأمريكية، وأصبح عبدالسلام عارف نتيجة لذلك على رأس النظام السياسي العراقي الذي اعتمد فيه بشكل على حماية الحرس القومي ومن بعدها الحرس الجمهوري كقوة أكثر تكاملاً، مما خلق جوًّا من العنف السياسي المتواصل، وسيادة للحكم العسكري، وهيمنة على الدولة

والمجتمع الذي كرس من أجل تغييره لصالح النظام ذي النخبة السنية، وما تضمنه من تكريس للطائفية السياسية، بحيث تم قياسها ضمن معادلة طردية، وبمعنى أكثر دقة أن الولاء السياسي للدولة والمجتمع من الأفراد مرتبط بإخلاصهم وولائهم القومية العربية وهو ما جسده القانون الجديد للأحوال الشخصية وبهذا المعنى، لم يكن العراق دولة حديثة؛ لأنه تخلى عن مبدأ المواطنة الحقة. واستمراراً مع النهج العسكري في عهد عبدالسلام عارف تم إزاحة رئيس الوزراء المدني عبدالرحمن البزاز من العسكريين على الرغم من محاولته تفسير القومية العربية على أساس إسلامي لا يتعارض معها، وإنما يتم وفق إطار التعشيق المتبادل بينهما. واعتماده الوسائل السلمية ومحاولة حله القضية الكردية بمنح ضمانات حول الحكم الذاتي الكردي، وبالتأكيد على الطبيعة الثنائية القومية للدولة العراقية، وهنا تمت تهيئة الأرضية المناسبة لانتخاب عبدالرحمن عارف رئيساً للجمهورية من خلال استمرار مجموعة من الضباط العراقيين، والتي تنتمي إلى الأستقراطية الدينية منذ العهد العثماني، في السيطرة على مقاليد السلطة في العراق. أي استمرار اعتماد الدولة على العسكر، وأيضاً الهيمنة على الدولة من خلال الصلات القرابية وهو ما ترسخ في العهد الجمهوري اللاحق في صورة الدولة التسلطية. وهكذا نستطيع القول إن الأرضية الفكرية تهيأت أولاً، ثم الواقعية ثانياً، لاستلام حزب البعث الاشتراكي السلطة عام ١٩٦٨.

مصادر الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

- **القرآن الكريم .**

١- المعاجم والموسوعات:

١. أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨.

٢. انطون خوري، ورضوان السيد، **الموسوعة الفلسفية العربية**، تحرير معن زيادة، المجلد الأول، ط١، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٩٦.

٣. ناظم عبدالواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط ، ٢٠٠٣.

٤. نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، **معجم العلوم الاجتماعية**، تقديم إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥.

٥. محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

٢- الكتب

١. إبراهيم درويش، **علم السياسية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

٢. إبراهيم عبدالكريم الغازي، **الدولة والنظم السياسية**، أبو ظبي، دار المتنبي، للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

٣. أحمد الزبيدي، **أزمة القيادة في العراق**، لندن، دار الرافدين، ط١، ١٩٩٣.

٤. أحمد سويلم العمري، **أصول النظم السياسية المقارنة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

٥. أحمد صادق سعد، **تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي**، دار أبن خلدون، ط١، بيروت، ١٩٧٩.

٦. أحمد عبدالله زايد، **الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية في علم الاجتماع**، القاهرة، نهضة مصر، ٢٠٠٦.

٧. احمد عبدالله زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، نهضة مصر، ٢٠٠٨.

٨. أحمد عبدالله زايد، **البناء السياسي في المجتمع المصري**، تحليل لجماعة الصفوة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.

٩. أحمد عبدالله زايد، **الدولة في العالم الثالث رؤية سسيولوجية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٥.

١٠. أحمد فوزي، عبدالسلام عارف، **سيرته محاكمته مصرعه**، بغداد، مطبعة الديواني، ١٩٨٩.

١١. أديث وايف بينروز، **العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥** ، الدار العربية للموسوعات، ج١، بيروت، ١٩٨٧.

١٢. آريك دافيس، **مذكرات دولة**، ترجمة حاتم عبدالهادي، الأردن، دار الفارس للنشر، ط١، ٢٠٠٨.

١٣. إسماعيل العارف، **أسرار ١٤ يوليو وتأسيس الجمهورية في العراق**، لندن، ١٩٨٦.

١٤. إسماعيل مرزة **القانون الدستور**، دراسة مقارنة لدساتير الدول العربية، بغداد، دار الملاك، ٢٠٠٤.

١٥. أشيريان، **الحركة الوطنية الديمقراطية في كردستان العراق**، بيروت، دار الكتب، ١٩٥٧.

١٦. ألفن توفلر، **تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة**، ترجمة ومراجعة فتحي حمد بن شتوان، ونبيل عثمان، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية، ط١، ١٩٩٦.

١٧. أناتولي الكسندروفيتش فيدرسييف، **السياسة كموضوع للدراسة الاجتماعية نقد الأسس المنهجية لعلم السياسة البرجوازي الحديث**، ترجمة زياد الملا، دمشق، دار دمشق، ١٩٨٠.

١٨. أنتوني غدنر، **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة مؤسسة ترجمان، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

١٩. إياد حلمي الجعاني، **احتلال العراق والإصلاح الديمقراطي الأمريكي**، حقائق وأوهام، بلا دار نشر، ٢٠٠٦.

٢٠. باسيل دقاق، **عهد المهداوي**، بيروت، ١٩٥٩.

٢١. ألبرت حوارني، **تاريخ الشعوب العربية**، دمشق ، دار طلاس، ١٩٩٧.

٢٢. برتران بادي – بيار بيرنيوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزف عبدالله وجورج أبي صالح، ط١، بيروت، مركز الإنماء القومي.

٢٣. برهان غليون، **الدولة والنظام العالمي للتقسيم الدولي في جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الشروق العربي، ١٩٩٢.

٢٤. برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون مكان بدون تاريخ.

٢٥. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسية**، ط٧، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥.

٢٦. بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع**، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، دار المعارف، ط٥، ١٩٨١.

٢٧. بول باران وايف لاكوست، **الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف**، دار الطليعة، ط٢، ١٩٨٢.

٢٨. بيري أندرسون، **دولة المشرق الاستبدادية**، ترجمة بديع عمر نظمي، بيروت مؤسسة الإيمان العربية، ١٩٨٣.

٢٩. بيير بورديو، العنف الرمزي، **بحث في أصول علم الاجتماع التربوي**، ط١، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.

٣٠. بيير سلامة وآخرون، **جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق، ١٩٩٢.

٣١. بييرجون لويزار، **العراق والديمقراطية غير الممكنة**، مصيدة الدولة القومية، في نيفين مسعد، التحولات الديمقراطية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٣٢. توبي دوج، **أختراع العراق**، ترجمة عادل العامل، بغداد، بدون دار نشر، ٢٠٠٩.

٣٣. توفيق السويدي، **وجوه عراقية عبر التاريخ**، لندن، رياض الريس للنشر، ١٩٨٧.

٣٤. جاسم كاظم العزاوي، **ثورة تموز**، أسرارها، أحداثها، رجالها، حتى نهاية عبدالكريم قاسم، بغداد، ١٩٩٠.

٣٥. جاك باغنار، **الدولة مغامرة غير أكيدة**، ترجمة نور الدين اللباد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢.

٣٦. جاك مارتيان، **الفرد والدولة**، ترجمة عبدالله أمين. بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٢.

٣٧. جان بياركوت، وجان بيارموني، **من أجل علم اجتماع سياسي**، ترجمة محمد هناد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥.

٣٨. جرجيس فتح الله، **العراق في عهد قاسم آراء وخواطر ١٩٥٨-١٩٨٨**، السويد ١٩٨٩.

٣٩. جورج بوردو، **الدولة** ، ترجمة د. سليم حداد ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

٤٠. جورد لاباسد ورينيه لورد، **مقدمات في علم الاجتماع**، ترجمة هادي ربيع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٨٦.

٤١. جوزيف شتراير، **الأصول الوسطية للدولة الحديثة**، ترجمة محمد عيتاني، لبنان، دار التنوير، ١٩٨٢.

٤٢. جي روشيه، علم الاجتماع الأمريكي، **دراسة لأعمال تالكوت بارسونز**، ترجمة محمد الجوهري، وأحمد زايد، ط١، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.

٤٣. حسن العلوي، **الشيعة والدولة القومية في العراق**، باريس، مطبعة سيدي، ١٩٨٩.

٤٤. حسن علوي، **العراق دولة المنظمة السرية**، قم، مكتبة الصدر، ١٩٩١.

٤٥. حسين توفق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط٢ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩.

٤٦. حميد حمد السعدون، **إمارة المنتفق وأثرها في تاريخ العراق والمنطقة الأقليمية (١٥٤٦-١٩١٨)**، عمان، دار وائل، ١٩٩٩.

٤٧. حميد فاضل حسين التميمي، **الدولة اليهودية في الفكر الإسرائيلي**، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٨.

٤٨. حنا بطاطو، **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ك١ ترجمة عفيف الرزاز، مكتبة الغدير، قم، ٢٠٠٥.

٤٩. خالد حبيب الراوي، **تاريخ الصحافة والاعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية (١٨١٠-١٩٩١)**، ط١، دمشق، دار صفحات للدراسات والنشر، ٢٠١٠.

٥٠. خضر عباس عطوان، **مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

٥١. خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٥٢. ثامر كامل، **الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة**، بيت الحكمة، بغداد، سنة ٢٠٠١.

٥٣. رحيم عجينة، **الاختيار المتجدد**، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

٥٤. عبدالعالي دبلة، **الدولة رؤية سسيولوجية**، القاهرة، ط١ دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

٥٥. علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض والسقوط**، بيروت، دار المعرفة، ٢٠٠٤.

٥٦. غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

٥٧. محمد علي زيني، **الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر**، دار الرافد للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٩٥.

٥٨. دان أوريل، **العراق في عهد قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣**، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، السويد، ١٩٨٩.

٥٩. ديدك أيدار، **قضايا التنظير في البحث الاجتماعي**، ترجمة عدلي السمري، الشركة الإعلامية، مصر ، ٢٠٠٠.

٦٠. رالف ميلباند، **الاشتراكية لعصر شكاك**، ترجمة نوال لايقة، دمشق، دار المدى، ١٩٩٨.

٦١. رعد ناجي الجدة، **التطورات الدستورية في العراق**، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٤.

٦٢. روبرت ماكيفر وشارلز بيدج، **المجتمع**، ج٢ ترجمة السيد محمد وآخرون، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٧١.

٦٣. رياض عزيز هادي، **البرلمان في العراق**، دراسة في الواقع وتأملات في المستقبل، بغداد، ٢٠٠٥.

٦٤. رياض عزيز هادي، **المشكلات السياسية في العالم الثالث**، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٩.

٦٥. زكي خيري وسعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي **العراقي**، ج١، صوفيا، ١٩٨٤.

٦٦. ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٠.

٦٧. ساطع خلدون الحصري، **ثورة ١٤ يوليو وحقيقة الشيوعيين في العراق**، ط٢، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٣.

٦٨. سالم توفيق النجفي، **الاستبداد في نظام الحكم في العراق**، متضمنات الماضي ورؤية المستقبل، في علي خليفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

٦٩. سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

٧٠. سعد الدين إبراهيم، **إتجاهات الرأي العام العربي حول مسألة الوحدة**، دراسة ميدانية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

٧١. سعد الدين إبراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن لعربي**، منتدى الفكر العربي، عمان ، ١٩٨٦.

٧٢. سناء أبو شقرة وشفيق شعيب، **المجتمع والدولة في لبنان في ظل السياسيات الرأسمالية** "الجديدة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

٧٣. السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي**، المفاهيم والقضايا، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٤.

٧٤. شاخبازيان، **رأسمالية الدولة والتطور الاقتصادي في الجمهورية العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨**، ترجمة يوسف سلمان، دار دمشق ، بلا تاريخ نشر.

٧٥. صاموئيل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة فلو عبود، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣.

٧٦. صلاح سالم زرنوقة، **أنماط الأستيلاء على السلطة في الدول العربية (١٩٥٠ ــ ١٩٥٨)** القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢.

٧٧. طالب الحسن، **حكومة القرية فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت**، دار أور للطباعة والنشر، بيروت، ج١، ٢٠٠٢.

٧٨. عادل غفوري خليل، **أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٩**، بغداد، المكتبة العالمية، ١٩٨٤.

٧٩. عباس بغدادي، **بغداد في العشرينات**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٩.

٨٠. عبد الكريم الأزري، **مشكلة الحكم في العراق من فيصل إلى صدام**، بدون مكان وتاريخ النشر.

٨١. عبدالاله بلقزيز، **السياسية في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة في أحمد ولد داده وآخرون**، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

٨٢. عبدالاله بلقزيز، **دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهليـــة**، مجموعـة مؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.

٨٣. عبدالباسط محمد جسن، **أصول البحث الاجتماعي**، القاهرة، دار الثقافـة، ١٩٨٢.

٨٤. عبدالحميد كامل التكريتي، **الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣**، بغداد، دار الشئون الثقافية، ١٩٩١.

٨٥. عبدالخالق عبدالله، **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

٨٦. عبدالرحمن ابن خلدون، **المقدمـــة**، بيروت، دار أحياء التراث العربـــي، ١٩٧٥.

٨٧. عبدالرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ج٣.

٨٨. عبدالرزاق الحسين، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ط٦، ج١، بغـداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩.

٨٩. عبدالرضا الطعان، **صادق الاسود**، مدخل إلى علـم الـسياسة، مطبعـة جامعة الموصل، ١٩٨٦.

٩٠. عبدالسلام عارف، **مذكرات الرئيس عبدالسلام عارف**، المؤسسة القومية للتأليف والترجمة والنشر، بغداد، شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٦٧.

٩١. عبدالسلام يوسف، **الصراع من أجل الهيمنة الثقافية في العـراق فـي الثورة العراقية ١٩٥٨ إعادة الاعتبار للطبقات الاجتماعيـة القديمـة**، لندن، ١٩٩١.

٩٢. عبدالغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، جامعـة القـاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسة ١٩٩٣.

٩٣. عبدالفتاح البوتاني، **دراسة في التطورات السياسية الداخلية (١٩٥٨-١٩٦٣)**، دمشق، دار الزمان، ط١، ٢٠٠٨.

٩٤. عبدالله العدوي، **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء المركز الثقافي العربي، ط٧، ٢٠٠١.

٩٥. عبدالله العروي، **الايديولوجيا العربية المعاصرة**، باريس، ماسبيرو، ١٩٦٨، ترجمة عيتاني، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٧١.

٩٦. عبدالله هدية، **مدخل للأنظمة السياسية**، الكويت، مكتبة أم القرى، ١٩٨٤.

٩٧. عبدالمنعم الهاشمي، **الخلافة العثمانية**، بيروت، دار أبن حزم، ٢٠٠٤.

٩٨. عبدالوهاب الكيالي وكامل زهيري، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

٩٩. عبدالوهاب حميد رشيد، **العراق المعاصر**، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٢.

١٠٠. عدنان الحلفي، **تأسيس المجتمع المدني**، دراسة في التقاليد السياسية العراقية، ج١، دمشق، دار البراق، ١٩٧٧،

١٠١. عزيز الحاج، **مع الأعوام** ، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين ١٩٥٨-١٩٦٩، بيروت، ١٩٨٢.

١٠٢. عصام الخفاجي، **البرجوازية المعاصرة والدولة المشرقية «دراسة مقارنة لمصر والعراق»** في كتاب جدل البرجوازية العربية المعاصرة، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، أغسطس ، ١٩٩١.

١٠٣. عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

١٠٤. عصمت سيف الدولة، **الاستبداد الديمقراطي**، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.

١٠٥. علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، مجموعة مؤلفين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

١٠٦. علي الوردي، **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي**، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٥.

١٠٧. علي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج٥، لندن، دار كونان، ط٢، ١٩٩٢.

١٠٨. علي الوردي، **وعاظ السلاطين**، ط٢، لندن، دار كوفان للنشر، ١٩٩٥.

١٠٩. علي أومليل، **الإصلاحية العربية والدولة الوطنية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٨٥.

١١٠. علي سعد الله، **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، عمان، دار مجد لاوي، ٢٠٠٣.

١١١. علي كريم سعيد، عراق ٨ **شباط من حوار المفاهيم إلى حوار الدم**، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٩.

١١٢. علي ليلة، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١.

١١٣. عماد عبداللطيف سالم، **الدولة والقطاع الخاص في العراق**، الأدوار ــ الوظائف ــ السياسات (١٩٢١-١٩٩٠) ــ بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١.

١١٤. غسان العطية، **العراق نشأة الدولة (١٩٠٨ - ١٩٢١)**، دار السلام، لندن، ١٩٨٦.

١١٥. غسان العطية، **من أجل التسامح والتعاون الوطني**، أوراق عراقية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

١١٦. فائز عزيز أسعد، **انحراف النظام البرلماني في العراق**، بغداد، دار البستان، ط٣، ٢٠٠٥.

١١٧.فائق بطي، **صحافة تموز وتطور العراق السياسي**، بغداد، ١٩٧٠.
١١٨.فاضل الربيعي، **العسل والدم من عنف الدولة إلى دولة العنف**، دمشق، دار الفرقد، ٢٠٠٨.
١١٩.فرهاد إبراهيم، **الطائفية والسياسة في العالم العربي**، نموذج الشيعة في العراق، ترجمة عن الألمانية، مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
١٢٠.فيبي مار، **تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الأول**، ترجمة مصطفى نعمات أحمد، بغداد، مكتبة مصر ودار المرتضى، ب.ت.
١٢١.قيس النوري، عبدالمنعم الحسين، **النظريات الاجتماعية**، الموصل، مطابع جامعة الموصل، ١٩٨٥.
١٢٢.كمال مظهر أحمد، **الطبقة العاملة العراقية**، التكوين وبدايات التحرك، بغداد، ١٩٨١.
١٢٣.لطيف يحيى، **كنت ابناً للرئيس**، دار نوركا للطباعة والنشر، النمسا، ط١، ١٩٩٤.
١٢٤. ليام أندرسن، **عراق المستقبل**، ترجمة رمزي بدر، لندن، شركة الوراق، ٢٠٠٥.
١٢٥.ليث الزبيدي، **ثورة يوليو ١٩٥٨ في العراق**، ط٢، بغداد، ١٩٨١.
١٢٦.لينين، الدولة والثورة، **ترجمة لطفي فهيم، القاهرة**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠.
١٢٧.لينين، **من هم أصدقاء الشعب؟** وكيف يحارب الاشتراكيين والديمقراطيين في لينين، عن النقابات (مجموعة من المقالات والخطب)، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٢.
١٢٨.ليورا لوكيتز، **العراق والبحث عن الهوية**، ترجمة دلشاد ميران، أربيل، دار أراس، ٢٠٠٤.

١٢٩. ماركس وانجلز، **المختارات**، ج٣، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، دار التقدم، موسكو ١٩٧٠.

١٣٠. ماريون فاروق سلوغلت بيترسلوغلت، **من الثورة إلى الدكتاتورية العراق منذ ١٩٥٨**، ترجمة مالك النبراسي، منشورات الجمل، ٢٠٠٣.

١٣١. ماهر الشريف، وحنا بطاطو، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية**، عودة إلى أبرز القضايا والتساؤلات من كتاب «المجتمع العراقي حفريات سسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات»، بيروت، بغداد، الفرات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

١٣٢. مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

١٣٣. مجموعة باحثين، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقق الديمقراطيه**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

١٣٤. مجيد خدوري، **العراق الجمهوري**، لبنان، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤.

١٣٥. محمد الجوهري، وآخرون، **قراءات معاصرة في علم الاجتماع**، القاهرة، دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩.

١٣٦. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا**، القاهرة، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٤.

١٣٧. محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية مدخل إلى فهم الواقع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

١٣٨. محمد جمال باروت، **الدولة والنهضة والحداثة مراجعات نقدية**، ط٢، سوريا، دار الحوار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

١٣٩. محمد حسين الزبيدي ، **ثورة تموز في العراق**، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية ، ١٩٨٣.

١٤٠. محمد حسين الزبيدي، **التربية والتعليم**، الفصل السادس، في موسوعة حضارة العراق.

١٤١. محمد سعيد طالب، **الدولة والبحث عن الهوية**، عمان، دار الشروق، ١٩٩٩.

١٤٢. محمد سلمان، **التطور الاقتصادي في العراق**، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

١٤٣. محمد عارف، **المجتمع بنظرة وظيفية**، الكتاب الأول، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية ١٩٨٧.

١٤٤. محمد عبدالعزيز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢.

١٤٥. محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج٢، القوة والدولة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.

١٤٦. محمد كامل ليلة، النظم السياسية، **الدولة والحكومة**، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧١.

١٤٧. محمد كريم مهدي المشهداني، عبدالرحمن البزاز **ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨**، مراجعة، أ.د. جعفر حميدي حسن، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، بلا تاريخ.

١٤٨. محمد محمد بدران، **النظم السياسية المعاصرة «دراسة تحليلية مقارنة»**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧.

١٤٩. محمد مظفر الأدهمي، **المجلس التأسيسي العراقي**، بغداد، دار الشئون الثقافية العامة، ط٢، ١٩٨٩.

١٥٠. محمد مهدي الجواهري، **ذكرياتي**، دار الرافدين، ج٢، دمشق، ١٩١١.

١٥١. محمد مهدي الجواهري، **مذكراتي**، النجف، دار المجتبى، ٢٠٠٥.

١٥٢. مسعود ظاهر، **الدولة والمجتمع في المشرق العربي (١٨٤٠-١٩٩٠)**، بيروت، دار الأداب، ١٩٩١.

١٥٣. مكرم الطالباني، **في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق**، بغداد، ١٩٦٩.

١٥٤. منذر الشاوي، **القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية**، ط٢، بغداد، ١٩٦٦.

١٥٥. منذر الشاوي، **في الدولة**، بغداد، مطبعة شفيق، ١٩٦٥.

١٥٦. ميثم الجنابي، **العراق ومعاصرة المستقبل**، بغداد، دار المدى، ٢٠٠٤.

١٥٧. ناصيف نصار، **طريق الاستقلال الفلسفي**، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥.

١٥٨. نبيل محمد سليم، **قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالية**، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٤.

١٥٩. نجيب الصائغ، **أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣**، بغداد ١٩٩٠.

١٦٠. نزية نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

١٦١. نزية نصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٢.

١٦٢. نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

١٦٣. نيقولا تيماشيف، **ميادين علم الاجتماع**، ترجمة د. محمد الجوهري، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠.

١٦٤.نيكوس بولانتزاس، **أزمة الديكتاتوريات**، بيروت، دار أبن خلدون، ١٩٨١.

١٦٥.نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة عادل غنيم، بيروت، دار ابن خلدون، ط٢، ١٩٨٣.

١٦٦.هادي حسن عليوي، **الأحزاب السياسية في العراق**، السرية والعلنية، بغداد، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨.

١٦٧.هاشم علي محسن، **الحركة النقابية في العراق**، بغداد، ج١، ١٩٦٨.

١٦٨.هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة تجربتي في حزب البعث العراقي**، ط٢، مؤسسة المنار، قم.

١٦٩.هاني يحيى نصري، **المنطق والإبستمولوجيا**، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، ٢٠٠٣.

١٧٠.هوشيار معروف، **الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال**، دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق، بغداد، ١٩٧٢.

١٧١.وضاح شارة، **حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠.

١٧٢.وضاح شرارة، **استئناف البدء محاولات في العلاقة بين الفلسفة والتاريخ**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨١.

١٧٣.وميض جمال عمر نظمي، **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

٣- التقارير والوثائق الرسمية:

١. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، المادة ٢٦.
٢. الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي ، القرار / ١٤٨٣، ٢٠٠٣.
٣. التقرير الإستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، بابل ٢٠٠٨.
٤. التقرير السنوي لواقع الحقوق والحريات في العراق لعام ٢٠٠٦، مجموعة رصد الديمقراطية، منشورات المعهد العراقي، ٢٠٠٧.
٥. التقرير المركزي، الصادر عن المؤتمر القطري التاسع، يونيو ١٩٨٢، القطر العراقي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٣.
٦. خطاب ألقاه صدام حسين «الاتحاد العام للشبيبة العراقية» في ١٥ فبراير ١٩٧٦ صدام حسين : في الشؤون الاجتماعية الخارجية في العراق، دار نشر كروم هيليم، لندن، عام ١٩٧٩.
٧. الدستور العراقي الدائم، عام ٢٠٠٥.
٨. الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠، المادة ٢٥، ٢٦.
٩. الدستور المؤقت، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠.
١٠. قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٠) لسنة ١٩٩١، المادة ٥، ١٩، ٢١، ٢٨، ٣٠.
١١. قانون العقوبات العراقي (١١٧) لسنة ١٩٦٩ مع تعديلاته.
١٢. قانون المطبوعات العراقي لعام ١٩٦٨، المادة ٢٠٦.
١٣. مجلس النواب العراقي، العملية التشريعية في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٧) الدائرة الإعلامية، بغداد، ٢٠٠٨.
١٤. مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٩٠، المادة ، ٣٠، ٨١، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٩، ١١٧.

٤ – البحوث والدوريات

١. أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي، مؤشرات التبعية ومصر، القـــاهرة، **مركز البحوث والدراسات السياسية**، ١٩٨٢.

٢. أحمد عبدالله زايد، نخب مابعد الاستعمار، **مجلة الديمقراطية**، عـــدد١٣، مؤسسة الأهرام، مصر، يناير ٢٠٠٥.

٣. إسماعيل صبري عبدالله، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهول، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٦٩ يوليو، ٢٠٠٦.

٤. ايان دوغلاس، الولايات المتحدة في العراق جريمـــة إبـــادة جماعيـــة، **المستقبل العربي**، العدد ٢٥٠، ٢٠٠٨.

٥. برتراند يادي وبير برنتبوم، معاودة الحوار حول سوسيولوجيا الدولـــة، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، اليونسكو، العدد ١٤٠ يونيو ١٩٩٤.

٦. برهان غليون، ملاحظات حول الدولة فـــي المجتمعـــات الناميـــة،آليات السيطرة والعنف، **مجلة الفكر العربي المعاصـــر**، العـــددان ١٤ و١٥ ، أغسطس، ١٩٨١.

٧. بهجت قرني، وافدة متغربة ولكنها باقيـــة، تناقـــضات الدولـــة العربيـــة القطرية، **المستقبل العربي**، العدد ١٠٥ نوفمبر ١٩٨٧.

٨. التدهور في الوضع الصحي والغذائي والتعليمي، ينظر، **المجلة العراقية لحقوق الإنسان**، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٠، إصدارات الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، فرع سوريا.

٩. حافظ الجمالي، الايديولوجيا والفلسفة، **مجلة الفكر العربي**، العـــدد ١٥، مايو ــ يونيو ١٩٨٠، معهد الإنماء العربي، ص ١٥-١٨.

١٠. حول لويس التوسير، **مجلة المنار**، السنة الأولى، العدد الثامن، أغسطس، ١٩٨٥.

١١. خالد حبيب الراوي، سياسة الأمن الإعلامي في العراق، **مجلة الأمن القومي**، العدد ٣، ١٩٨٥.

١٢. خميس البدري، الدستور بين العملية الدستورية والاستفتاء عليه، أوراق عراقية، **مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية**، العدد ٤ بغداد، ٢٠٠٥.

١٣. صالح محمد حاتم، التعليم في العراق ١٩٥٣ ــ ١٩٥٨، **مجلة دراسات تاريخية**، العدد (١٧)، بيت الحكمة، ٢٠٠٥.

١٤. عادل درويش، بعد مخاض الحكومة العراقية إلى أين؟ الملف العربي، **المعهد العراقي للتنمية والديمقراطية**، العدد ١٠٤، ٢٠٠٥.

١٥. عبدالألة بلقزيز، الدولة والسلطة والأيديولوجيا، **المستقبل العربي**، العدد ١٦٧، ١٩٩٣.

١٦. عبدالحسين شعبان، إشكالية الدستور العراقي الموحد، الحقوق الفردية والهياكل السياسية، **كراسات إستراتيجية**، السنة الرابعة عشر، العدد ١٠، يونيو، ٢٠٠٤.

١٧. عصمت سيف الدولة، ماليون وطنيون ورأسمالية خائنة، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، **كراسات الثقافة الجديدة**، العدد، ٦ ، مايو ١٩٨٧.

١٨. علي ليلة، المفاهيم ومشكلة التعريف، بحث مقدم إلى ندوة تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، **مركز البحوث والدراسات السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١.

١٩. عمار "الكعبي في مشوار الطائفية في العراق دراسة في تغيب مجتمع الدولة، **مجلة مدارك**، العددان الخامس والسادس، مركز مدارك، ٢٠٠٧.

٢٠. غسان سلامة، نحو معتقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعيه الدستورية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ١٩٨٧.

٢١. فتحي العفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو – إستراتيجية. الخليج العربي في العام ٢٠٠٦، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٣٣٣، نوفمبر، ٢٠٠٦.

٢٢. كريم أبو حلاوة، إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، العدد الثالث، يناير، مارس، ١٩٩٩.

٢٣. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، **سلسلة الثقافة القومية** (٢٦) قضايا الفكر العربي (٢)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

٢٤. مهدي أمين ذياب، المضمون السياسي للتعليم، تحليل سسيولوجي، **مجلة العلوم التربوية**، المجلد الثاني، العددان الثاني والثالث، يونيو ١٩٩٦، معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة.

٢٥. نزيه الأيوبي، البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة، **المستقبل العربي**، السنة العاشرة، العدد ١٠٨ فبراير، ١٩٩٨.

٥- الرسائل والأطاريح:

١. أزهار عبدالكريم عبدالوهاب، **الحقوق والحريات العامة في ظل الدساتير العراقية**، رسالة ماجستير في القانون، غير منشورة، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٢. رند حكمت محمود، **مشكلة بناء الدولة في العراق ١٩٢١-٢٠٠٦**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٧.

٣. عبدالله رحمة الله البياتي، **مراحل العملية التشريعية في الدساتير العراقية**، رسالة ماجستير في القانون، غير منشورة، كلية القانون جامعة بغداد، ١٩٩١.

٤. عبدالواحد موسى الحصونة، **الحركة الطلابية العراقية ودورها في النضال الوطني القومي ١٩٤٧-١٩٦٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، سنة ١٩٨٣.

٥. علي جاسم العبيدي، **رئيس الدولة في العراق ٢٣ أغسطس ١٩٢١-١٦ يوليو ١٩٦٨**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قدمت إلى مجلس كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٦. علي جواد وتوت، **الدولة والمجتمع في العراق المعاصر**، دراسة تحليلية للمؤسسة السياسية في العراق، ١٩٢١-٢٠٠٣، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٣.

٧. عماد الجواهري، **تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ١٩٣٣-١٩٧٠**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، يونيو، ١٩٨٢.

٨. منذر حسن عبدالقادر أبودان، **دور الأحزاب السياسية في عراق ما بعد الاحتلال**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٩. وائل علي أحمد النحاس، **تاريخ الصحافة العراقية ١٩٥٨-١٩٦٣**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

١٠. ياسين علوان عينا، **حزب البعث العربي الاشتراكي والحركة العمالية في العراق، (الفكر والممارسة)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٨٥.

٦- المواقع الالكترونية:

١. الشيخ محمود عكام، **التسامح بين التعصب والممارسة**، المصدر الإلكتروني: www.akkam.org

٢. قيس العزاوي وآخرون، **نحو توصيف ملامح الهوية الثقافية في مستقبل العراق**، ندوة باريس، موقع صوت العراق على شبكة الإنترنت: . .http.www.saotelivaa.4k.com

٧- الصحف (الجرائد):

١. بيان رقم (١٠٥) جريدة اتحاد الشعب، العدد (١٥٠) في ٢١ يوليو ١٩٥٩.

٢. جريدة اتحاد الشعب، العدد (١٢٠) ١٣ يونيه ١٩٦٤.

٣. جريدة اتحاد الشعب، العدد (٥٣) ٣٠ مارس ١٩٥٩.

٤. جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤، ٤ أبريل ١٩٧٩.

٥. جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤١، ١٠ أكتوبر ١٩٧٩.

٦. جريدة صوت الأحرار، العدد (٦٢٣) ٦ فبراير ١٩٦٠.

٧. صحيفة البصائر، بغداد، بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣.

٨. صحيفة التآخي، العدد ٤٠٩٦ بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٩.

٩. صحيفة الثورة، ١٩٩٠/٥/١٧.

١٠. صحيفة الجمهورية العراقية، العدد ١٦٦٤، ٣٠ يونيو، ١٩٨٠.

١١. صحيفة الصباح، العراق، العدد ١١٨، بتاريخ ٢٠٠٣/١١/١٦.

١٢. صحيفة الصباح، بغداد، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧.

١٣. صحيفة الصباح بغداد، ٢٠٠٣/٧/١٤.

١٤. صحيفة الصباح بغداد، بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٧.

١٥. صحيفة الوطن الكويتية، العدد ٤٤٠٨، ٣٠ مايو ١٩٧٨.

١٦. صحيفة الوقائع العراقية، العدد ٣٧، ١٤ سبتمبر ١٩٧٧.

١٧. كاظم الحسن، القانون والدولة والعنف، بغداد، **صحيفة المدى**، العدد ١٠٦)، الخميس ٧ مايو، ٢٠٠٤.

٨- الندوات:

١. أحمد عبدالله زايد، **الدولة ونمط التنمية في مجتمعات العالم الثالث تحليل سيوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة، الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي**، ندوة عقدة في الكويت من ٢٧-٢٩ مايو ١٩٩٨.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Altusser, Ideology and Ideological state apparatuses in : Lenin and philosophy (London: New Left Books, 1971). P. 135.
2. Baran, P; The political economy of growth 2nd published, penmguin books, 1973.
3. Buci-Glucksmann, "Hegemony and Consent", in: S. Sassoon (eds.,), Approaches to Gramsci (London) publishing cooperative. 1982). P. 119.
4. Bvayan S. Tumer, capitalism and lcalls in the middleast, theories of social change and economic development, London: Heinemann educational books : 1984.
5. C.P. Machpherson, "Revolution and Ideology" in: R.cox (ed) Ideology, politics and political the ory, wodswerth publishing company, Inc, Be lmont, califomia, 1969.
6. Cliford Geerts, Idelogies as Acultural in: Ideologies an Discontent the free press. 1976, p. 47.
7. Dahl, R, Who Governs? Democracy and power in an American city, New Haven, 1967. Domhaff, .w, who ryles America? Engle wood cliffs, 1967.
8. Definition. The Greatideas, Asyntopicon vol. 1, a. of Chicago. 1952, p. 294.
9. Duvall, R, Freeman, J; The state and dependent capitalism, international studies quarterly, vol, 25, No. March 1981.
10. E. Waller Stein, Modern World System , Academic Press, New York, 1974.
11. Easton. The political system: An inquiryin to state of . political science, New York, 1953.
12. Fichter, J.H sociology; Chicago. The univ. of Chicago press, 1969. p.3.

13.Frank, A: Latin Americai underdevelopment or revolution? N. York, Monthly Review, 1969.

14.Georgiofiori, Antonio Gvamsci: life of a revolutionary (London: new left Books, 1970). P. 238.

15.Hamza Alavi, The statein post-colonial societies: Pakistan and Bangladesh", in Harry Gouldbourne (ed.), politics and state in the third world: (London: the Macmillan Ltd Press, 1979.

16.Houlbourne, H; Political and statein in the third world. Macmillan enterational callegeditions, 1979.

17.Habrmas, U.A. 76. Legitimation cristis (Thomas Mccarthy, trnas.) London: hein mann, 1976.

18:I.W. Adorno, O.P, the Aathoritaian personality and Row, N.Y., 1950, p. 40.

19.J. Petras, "class and political Economic development in the Mediterranean" paper presented of: the international conference, foundation formediterrenianian studies, 3-6 may 1984.

20.James Dobbins America's Role in nation building from Germany to Irag, Rand, (E 846.A62/9), 2003.

21.Joelkovel, "class. Power and the state", Monthly review vol. 37, No. 8, Jan 1986.

22.Kimball, Lorenzo, the changing pattern of political power in Iraq, 19568 to 1979, New York, 1972.

23.L. Altusser, for marx (London: Penguin, 1969) chapter5.

24.Lemkin Raphael "Genocide", In. Ed. Hinton Alexander Genocide: Anthropology – ice/ Reader oxiford: Black well press, 2002.

25.Majid Khadduri, Repulican Iraq, "a study in Irag politics since the revolution of 1985, London: Royal institute of intonation affairs 1969.

26.N. Poulantzas, the problem of the capitalist state, po. Cit.,

27.Nicos poulantzas, "The problem of the capitalist state in : Robin Blackburn (ed.), Ideologyin the social science (New York: Vintage Book's, Random hourse, 1973), pp. 238-240.

28.Patrickclawson, How to Build Now Irag after saddam, Washington institution for Near East policy, 2002.

29.Phaepe Marr, the modern History of Iraq, England, Longman Group Ltd, Longman House, 1985.

30.Phep Marr, the modern History of Iraq. Englnad, Groupltad Longman house 1985.

31.Poulantzas, Political power and social classes (London. New left, Books, 1974), pp. 223.

32.R.Miliband, state power and class interests, new left review. No. 138, March-April 1985.

33.Ralph Miliband, Marxism and politics (oxford univ. press, 1977).

34.R-Duvall Et L. Rfreeman. "The state and dependent capiutalism" international studies quartery. Vol 25 (N:1 march 1981).

35.Rogers Brubsaker-"Rethinking classical theory: the sociological vision of Pierre bourdieu" Theory and society, 1985.

36.Saul, J, The state and revolution in eastern Africa> Hein Man London, 1979.

37.See: cornford, francis macdonald, plato's the org. of knowledge, Keganpaul 1935, p. 162-163.

38.Shwadran, Benjamin, power strugglein Iraq "New York, 1960.

39.Terry Eagleton, Ideology (An introucation) verso1996, p. 12.

فهرس المحتويات

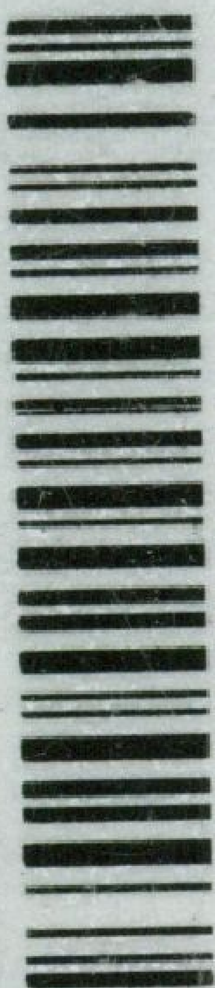
الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة



صدر أيضاً للناشر

نظريات حديثة فى التقويم التربوى	د. سعاد الفجال
علم النفس العصبى المعرفى	د. سُليمان عبدالواحد
صعوبات التعلم النمائية	د. سُليمان عبدالواحد
علم نفس النمو	د. حسام أبو سيف
علم نفس التربوى	د. حسام أبو سيف
الطفل التوحدي	د. حسام أبو سيف
النـــوم المشكلات - التشخيص - العلاج	د. ألفت كحلة & د. طارق أسعد
المدخل إلى علم النفس المعاصر	د. سُليمان عبدالواحد
سيكولوجية الألم	د. أ... أحمد
نموذج مستقبلى لمنهج التربية المدنية فى المدرسة الثانوية	...على



إيتراك للطباعة والنشر والتوزي...

١٢ شارع حسين كامل سليم - ألماظة - مصر الجديدة - القاهرة - ت : ٢٧٤٩...
فاكس ٢٤١٧٢٧٤٩ - ص.ب : ٥٦٦٢ هليوبوليس غرب - رمز بريدى : ١٧٧١...
Website : www.etracpublishing.com
E-mail : etraccom@gmail.com